صفحات من تاريخ مصر [٥٣]

الدكتور محمد الجوادي

عثمان محرم

مهندس الحقبة الليبرالية المصرية

«١٩٢٤ ـ ١٩٥٢»

مكتبة مدبولي
٢٠٠٤

صفحات من تاريخ مصر

[٥٣]

عثمان محرم

مهندس الحقبة الليبرالية المصرية

«١٩٢٤_١٩٥٢»

الـكـتـــاب : عثمان محرم باشا
مهندس الحقبة الليبرالية المصرية
١٩٢٤ - ١٩٥٢م
الـكـاتـب : د. محمد الجوادى
الطبـعـة : الأولى عام ٢٠٠٤م
الـنـاشـر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤
الجمع التصويرى
وأعمال الجرافيك : دار جهاد : ٦ شارع إسماعيل أباظة - لاظوغلى
القاهرة - تليفون ٧٩٦٤٧٨٣
رقـم الإيـداع : ٢٠٠٤/١٥٢٨
الترقيم الدولى : 977-208-464-3

شكـــر وتقـديـر

يسعدنى أن أستهل هـذا الكتـاب بتـقديـم الشكر للسيـد الأستـاذ مصطفـى تمـام الدين رضا حفـيد المهندس عثمان محرم الذى أمـدنى بكثير من المواد التى أفدت منها فى هذا الكتـاب، وقد بذل جهداً مشكـوراً فى تجميع هذه المواد وفى مقـدمتـها مذكـرة دفاع الدكتـور وحيـد رأفت عن المهندس عثمـان محـرم أمام إحدى مـحاكم الثورة، والملحق الخاص بـالصور، وبعض قصاصـات الصحف التى تناولت محاكمة عثمان محرم.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عنى وعن القراء خير الجزاء.

د. محمد الجوادى

هــذا الكتــاب

ربما يجـدر بى أن أبدأ فـأعتـرف أن إصدارى لـهذا الكتـاب قـد تأخر قـرابة العشرين عامـا، ولكن قدّر الله وما شاء فعل، فقد كنـت أنوى كتابته فى الوقت الذى كتبت فيه مـجموعة كتبى الستة عن علمائنا وأطبائنا الكـبار (محمد كامل حسين، وعلى مصطفى مشرفـة، وأحمد زكى، وعلى إبراهيم، وسليمان عزمى، ونجيب محفوظ)، ولكنى وجـدتنى فى ذلك الوقت غير قادر على الإلمام الكافى بالفترة التى عاش فيها عثمان محرم ومارس نشاطه الجم، وفرض رؤيته الصائبة على إنجازاتنا الهندسية والمدنية.

ومع هذا فإنى أسـتطيع من ناحية أخـرى أن أشير إلى أن فـضل الله علىّ قد مكننى من أن يكون هذا الكتـاب قد وصل إلى صـورته النهائيـة التى هو عليـها اليوم، سابقـا بهذا مجمـوعة كتب أو كتابات أخـرى عن السياسيـين المعاصرين لعثمان محرم وذلك باستثناء كتابى عن إسماعيل صدقى الذى صدر من قبل.

والحقيقة أن مكانة عثمان محرم فى وجدان المثقفين المصريين تمثل قيمة كبيرة ومهمة ذلك أن هذا الرجل كان بين أقرانه جميعا فلتة من فلتات الزمن أتيحت له عبقرية تفكير فذة كما أتيحت له فى ذات الوقت قدرة هائلة على التنفيذ، وقد رزقه الله بالإضافة إلى هاتين الميزتين البارزتين شخصية جبارة قادرة على التعبير الشجاع والصراحة والمواجهة والحسم والثواب والعقاب وتحمل المسئولية واستشراف المستقبل وتغيير الواقع، وقد جمع إلى هذه الصفات جرأة لا متناهية على إبداء الرأى الفنى وعلى النقد الصائب وعلى التوجيه السديد دون خوف أو وجل، بل ربما كان قدره أن يكون على الدوام حادا بتارا قاطعا، وقد كونت له كل هذه الصفات مساحات هائلة من العزة والمهابة والمصداقية.

وقد احتل هذا الرجل مكانته المرموقة فى عهد الليبرالية المصرية (١٩١٩ - ١٩٥٢) الذى حفل بعدد من الإيجابيات السياسية البارزة كان منها نجاح حزب الأغلبية (الوفد) فى أن يقدم نماذج متفوقة للقدرة على إدارة شئون الوطن على أيدى أبنائه من التكنوقراطيين الوطنيين، بل تفوق النموذج الوفدى فى إدارة بعض الوزارات والمجالات على كل النماذج الأخرى لكفايات أحزاب الأقلية والمستقلين.. وكان عثمان محرم هو أبرز مثل لهذا النموذج.

ويكاد عثمان محرم يمثل النموذج البارز للتكنوقراطى المتمكن الذى خدم بلاده من خلال الوفد أجل الخدمات، وقد كان بمثابة الوزير الوفدى التقليدى للأشغال منذ وصل إلى هذه الوزارة فى نهاية ١٩٢٤ وحتى نهاية حكم الوفد فى يناير ١٩٥٢، ووصل الأمر به (منذ فبراير ١٩٤٢) إلى أن أصبح الرجل الثانى فى وزارات الوفد بعد النحاس باشا مباشرة، وقد تولى بهذه الصفة منصب رئيس الوزراء بالنيابة عند سفر النحاس باشا فى الصيف فى وزارته الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢)، ولم تقتصر مشاركات عثمان محرم على وزارات

الوفد الصرفة، لكنه شارك فى ائتلاف ١٩٢٦ ـ١٩٢٧ تحت رئاسة كل من عدلى وعبدالخالق ثروت، بل إنه (عن طريق الإيثار) أسهم فى استمرار هذا الائتلاف فى ثالث وزارات الائتلاف التى رأسها النحاس باشا وتقبل الخروج من الوزارة تلبية لاشتراط حزب محمد محمود باشا خروجه حتى يستمر الائتلاف، كذلك فقد شارك عثمان محرم فى الائتلاف الكبير الذى تشكلت به الوزارة القومية فى يوليو ١٩٤٩.

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن الوفد لم يعرف فى وزاراته الصرفة وزيرا وفديا للأشغال غير عثمان محرم منذ عرف الرجل طريقه إلى الوزارة (فى نهاية ١٩٢٤)، بل إنه قبل وصوله للوزارة اختير فى وزارة الشعب الأولى (يناير ١٩٢٤) كمدير لمكتب وزير الأشغال، ثم كوكيل لوزارة الأشغال، وكان الوزير وفديا سياسيا (أى غير فنى) وهو مرقص حنا باشا!

من ناحية أخرى فإن عثمان محرم لم يتول غير وزارة الأشغال، وذلك باستثناء فترة قصيرة أضاف إليها وزارة الأوقاف على سبيل النيابة وذلك عند مرض إسماعيل رمزى باشا ثم وفاته (يوليو ١٩٥١ ـ سبتمبر ١٩٥١)، وإن كانت حنكته السياسية وخبرته الفنية وثقافته العامة ومداركه العلمية قد مكنته من أن يصل إلى الذروة فى الندرة على تصريف كافة الأمور الفنية التى كانت تعرض للحكومة، سواء فى مجلس الوزراء أو فى اللجان الحكومية.. وقد كان إلمامه بالشئون الفنية إلماما واسعا يستند إلى دراسة متأنية للتفصيلات وقدرة هائلة على الفهم، وروى لى أكثر من قطب ممن شاركوا فى عمل اللجان الفنية التى حضرها عثمان محرم كوزير للأشغال أنه كثيرا ما كان يتفوق على الوزراء الآخرين فى عرض الحلول للمشكلات التى هى من اختصاص وزاراتهم، ولم

يكن يجد حرجا فى أن يشرح لهؤلاء وبتأن مبرراته لاقتراحاته المحددة والمبتكرة التى كان يجيد تقديمها وعرضها.

والحق أن مثل هذا النموذج الذى يمثله عثمان محرم ليس بمعجز، وإن كان يتوارى ويصبح نادر الوجود فى الأزمنة التى تعلى من صوت وضجيج المناقشات والشعارات، ولكن مناخ العمل الوطنى فى ظل الوفد كان كفيلا بأن يقدم للوطن عددا من النماذج التى تتأسى بعثمان محرم فى ولائه غير المتناهى للوطن والشعب من خلال ممارساته اليومية والفنية، وفى قدرته على تجديد وتحديث ورفع مستوى هذا الأداء باستمرار، وفى حرصه على أن تتكامل خططه وتتنامى فوائد خطواته على مر الأيام، حتى إننا نستطيع، على سبيل المثال، أن نلمح بكل وضوح مدى ما استكمل به فى ١٩٥١ ما بدأه فى ١٩٢٦دون أن نرى أو حتى نلمح ظلا لمحاولات فاشلة للنكوص عن خطة أو الرجوع إلى أسلوب آخر أو التناقض فى الفكر والأداء، ولا يعنى هذا إلا أن هذا الرجل كان يمضى فى خدمة بلاده بخطوات واثقة إلى أبعد حدود الثقة، لأنه كان يستند من ناحية إلى العلم(والعلم وحده بعيدا عن كل السياسات الديماجوجية قصيرة النظر)، ومن ناحية أخرى إلى سند هائل من الوطنية الحقة المخلصة بعيدا عن كل التحزبات والانتصارات ومحاولة إثبات الذات بوسائل متعددة فى أزمنة متعددة، وإن تكن متعاقبة.

وعلى هذا النحو تجسدت فى تاريخنا الحديث فى عصر الليبرالية فى شخصية عثمان محرم صورة متميزة لرجل فنى متميز استطاع خدمة بلاده خدمات قصوى من خلال العمل الواضح فى صفوف الأغلبية، ولو أن الزمان جاد علينا فى عهود تالية بأمثلة متكررة لشخصية عثمان محرم لكانت مصر قد حققت طفرات حضارية متميزة.

وإذا أردنا أن نصف الفكر الذى سيطر على تصرفات عثمان محرم وقادها إلى ما قادها إليه من نجاح، فبوسعنا دون جهد جهيد أن نذكر أنه فكر حضارى كان يتغيا لوطنه رقيا حضاريا فى كافة الميادين، وكان يدرك بذكاء نادر حدود المساهمة التى يمكن له، هو شخصيا، ولقطاعه الذى هو مسئول عنه أن يسهم بها فى تحقيق النهضة الحضارية للوطن الكبير العظيم.

ولهذا فإن عثمان محرم لم يكن يقف بمشروعات وزارة الأشغال عند حدودها الانكماشية أو التقليدية، ولكنه كان يدرك أن طبيعة عمل وزارته أن تمهد السبيل لكل القطاعات الأخرى لأنها تخدم الوطن كله ولا تخدم أرضه الزراعية فحسب.. وقد كان فى وسع عثمان محرم ـ على سبيل المثال ـ أن يتعمد الابتعاد عن شق الطرق أو تعبيدها حين دخلت هذه الطرق فى زمام المدن (أو البلديات)، لكنه كان واعيا للمعنى الحقيقى لعمل وزارة الأشغال.. وهكذا فإن عثمان محرم حقق إنجازات كثيرة من التى تتعلق بعمل مجموعة من الوزارات الحديثة (التى نشأت بعد الثورة)، ومن ذلك أنه سبق إلى وضع أطر عامة لعمل وزارات حديثة كالنقل والتعمير والكهرباء والسياحة والإدارة المحلية، كما تفوق فى كل ما كان يتصل ويتقاطع مع عمل وزارات الزراعة والمواصلات على سبيل المثال.

❑

ونحن نحاول فى هذا الكتاب أن نتأمل بقدر كبير من التفكير وإعادة التفكير كل المكونات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى تقديم إنجازات هذا المهندس الوطنى العبقرى، وأن نطل بقدر من الفضول والرغبة فى المعرفة على سيرته المهنية والوطنية، كما سنحاول فى هذا الكتاب قراءة أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة رموز العهد السابق عليه.

وربما كان من حسن حظ عثمان محرم أنه قدم للمحاكمة فربما لم تكن الأضواء لتسلط على إنجازاته المتعددة لولا أنه وقف هذا الموقف الذى اضطره إلى توظيف ذاكرته ليقدم ـ من خلال الدفاع ـ تفصيلات كل هذه الأفكار التى تكونت بها سياساته وممارساته الوزارية وغير الوزارية على مدى أكثر من ربع قرن كان موقعه فيها فى الصدارة من المهندسين المصريين، ولولا محاكمة عثمان محرم ما أتيح لنا أن نفهم قيمة الصواب فى اختياراته وفى القرارات التى تمكن بها من خدمة وطنه وشعبه على مدى الفترات التى تولى فيها المنصب الوزارى.

على أن إنجازات عثمان محرم لم تكن حكومية فحسب، وإنما كانت إنجازاته العامة لا تقل أهمية عن إنجازاته الحكومية مع أنه نفذ هذه الإنجازات من خلال موقعه الحكومى، وإليه يرجع جزء كبير من الفضل فى نشأة المؤسستين الهندسيتين المهنيتين: جمعية المهندسين المصرية، ونقابة المهندسين، كما يرجع إليه الفضل فى كثير من إنجازات هاتين المؤسستين، وكانت آراؤه فى التعليم الهندسى والوظائف الهندسية آراء مدروسة وطويلة النظر، وقد وجدت سبيلها إلى حيز التنفيذ مما كان له الفضل على ممارسة المهنة الهندسية فى بلادنا.

بل إن عثمان محرم بشخصه وشموخه وإنجازه ونجاحه رفع من شأن المهندسين المصريين، ومن شأن الهندسة المصرية، وقد كان من أوائل الذين خلفوا الإنجليز فى المناصب الفنية العليا فى وزارة الأشغال، ثم كان من الذين استطاعوا بدأب شديد تمصير كل شىء فى القطاع الذى تولى أمره.

وقد حباه خالقه بروح وثابة، وإقدام نادر، وحماسة منقطعة النظير لكل ما يرى فيه الخير لبلاده، وقد بذل جهده الجبار وغير المنكور من أجل الإصلاح والتحديث الحضارى والنهضة باقتصاديات مصر ورخاء شعبها.

❑

وقد رأيت أن أقسم هذا الكتاب إلى مقدمة وستة أبواب.

وقد تناولت فى الباب الأول حياة عثمان محرم وإنجازاته، ملخصا فى الفصل الأول حياته المهنية قبل توليه الوزارة، ثم ناقشت فى الفصل الثانى مكانته السياسية بعد وصوله إلى الوزارة ومدى تفاعل دوره الوزارى مع انتمائه للوفد وناقشت فى الفصل الثالث بعض الأزمات الوزارية التى نشأت عن سياسات عثمان محرم، واستعرضت من خلال الفصل الرابع مكانة عثمان محرم فى الوفد وكيف أسهم انتماؤه للوفد فى تعظيم إنجازاته، وكيف أسهمت إنجازاته فى تعظيم مكانته بين وزراء الوفد، ثم لخصت الإنجازات التى حققها عثمان محرم من خلال توليه منصب وزير الأشغال، ولدواعى تبويب عرض هذه الإنجازات بدأت فى الفصل الخامس بإنجازاته فى وزارة الأشغال والسياسة المائية بوجه خاص فتحدثت عن إنجاز التعلية الثانية لخزان أسوان، وتجديد قناطر محمد على باشا (الإنشاء الثانى للقناطر الخيرية)، وتقوية قناطر الوجه القبلى فى أسيوط، والشروع فى إنشاء قناطر فارسكور على نهاية فرع دمياط، وإنجازاته فى مجال الخزانات المائية، ومحطات الرى فى الوجه القبلى، والتأميم المبكر لمحطات رى شركة السكر، ثم ناقشت فى الفصل السادس بعض الإنجازات الهندسية التى حققها من خلال وزارة الأشغال ومنها إنشاء محطة كهرباء شمال القاهرة، ومشروع توليد الكهرباء فى أسوان، ومحطات الصرف الكهربائى، وإنشاء الطرق، وإنشاء الكبارى، وكهربة مدينة الفيوم، وخصصت الفصل السابع للحديث عن فضل عثمان محرم على الحياة المدنية والحضارية وبخاصة فى مدينة القاهرة، ومنها على سبيل المثال: شق الشوارع الكبرى، وإعادة تأهيل المناطق الأثرية والمتنزهات العمومية، وإعادة إحياء مقياس الروضة، ورصف شوارع الأحياء الشعبية، وتأهيل حلوان كضاحية ومشتى، والتخطيط لطريق

الأوتوستراد الحالى، والتخطيط الحضارى لغرب العباسية (حدائق الوايلى). وإنشاء نفق السبتية وتطوير مدخل القاهرة من شبرا، وإنشاء وتجميل الميادين الكبرى، وإقامة أهم مجمعات المصالح الحكومية، وإنشاء كرانيش النيل فى المدن النيلية، وإنشاء طريق مباشر إلى مصيف رأس البر. وإحياء القناطر التاريخية

❑

وفى الباب الثانى عرضتُ بعض الملامح البارزة فى فكره الهندسى والاجتماعى، ومن حسن الحظ أن التاريخ حفظ لنا نصوصا من خطبه وأحاديثه وتصريحاته، سواء فى مؤتمرات الوفد العامة وفى المحاضرات العامة التى ألقاها، وقد اقتطفت من هذه الآثار ومن آثار إنجازاته ما يبين عن ملامح الفكر الهندسى والاجتماعى الذى تميز به عثمان محرم، فى دعوته المبكرة إلى ضرورة توليد الكهرباء من مساقط المياه، وفى رؤيته الثاقبة لاستغلال الموارد الطبعية وفى دعوته إلى عدالة توزيع الخدمات، وفى اهتمامه العميق بالنقل المائى. وآرائه المبكرة فى تعميم سياسة الصرف، ومعالجة سوء الصرف فى مديريات الملكيات الصغيرة، أو فى ضرورة إقامة وتطوير الطرق والجسور والكبارى. وتطوير سياسات جديدة للرصف بتكاليف أقل... إلخ).

وقد رأيت لدواعى التنظيم أن أرتب الحديث عن هذه الانجازات فى أربعة فصول: الفصل الأول: توظيف العلم لخدمة التنمية، الفصل الثانى التنمية الذكية، الفصل الثالث: البعد الاجتماعى، الفصل الرابع: البعد الاقتصادى

❑

وفى الباب الثالث عرضت لبعض السمات التنفيذية لأداء عثمان محرم على

قدر ما استطعت تبينها من ملامح عمله المتصل فى الوزارة وخارجها، فأشرت إلى تمتعه بروح المبادرة، وروح الإنجاز والحسم، وتميزه بالفهم الموسوعى الصائب وسعة الأفق، وخروجه من شرنقة التخصص، واهتمامه بالبعد الإنسانى والتكافل الاجتماعى، وما اتسم به أداؤه من النضج الفكرى فى توظيف الموارد البشرية، والتوجه الاستراتيجى، والقدرة على توظيف الاستثمار الأجنبى لمصلحة الوطن، والوعى بدور مصر فى حوض النيل والمنطقة العربية، فضلا عن التوجه الوطنى والاستقلالى فى سياسته المهنية ، والوعى بالبعد الاقتصادى وحساب تكاليف جدوى المشروعات، وإيمانه بالبحث العلمى والتطلع إلى التعمير والاستكشاف والاهتمام بالمناطق النائية.

وقد رتبت الحديث عن هذه الملامح فى خمسة فصول: الفصل الأول: عبقرية عثمان محرم الفردية، الفصل الثانى: شخصية عثمان محرم الإنسانية، الفصل الثالث: توجهات عثمان محرم الوطنية، الفصل الرابع: عثمان محرم رجل المهنة ورجل الدولة، الفصل الخامس: عثمان محرم وآفاق المستقبل.

❑

وبعد هذه الأبواب الثلاثة تناولت محنة عثمان محرم فى بداية عهد الثورة من خلال ثلاثة أبواب متتالية.

أما الباب الرابع فقد خصصته للحديث عن محنته حين قُدم فى بداية الثورة لمحكمة الغدر ونجاحه فى التصدى لهذه المحنة التى فُرضت عليه حين قُدم لمحكمة الغدر وقد عرضت فيه بالتفصيل قضية كورنيش سمنود كما سجلتها محاضر محكمة الغدر مع تعليقات وهوامش كفيلة بتصوير الموقف بأبعاده المختلفة، وقد رأيت أن أترك النصوص على ما هى عليه مع الإشارة فقط إلى

الاستعمالات المختلفة للألفاظ والكلمات والتعبيرات فقد كانت بعض الألفاظ تستخدم فى ذلك الوقت للدلالة على بعض المعانى التى أصبحت لها ألفاظ أخرى الآن.. كذلك كانت بعض المعانى تجد اللفظ الصائب للتعبير عنها على حين أصبحنا الآن نتعارف على الجنوح بعيداً عن الصواب.

أما التعليقات التاريخية والنقدية فقد اختصصت بها مقدمة هذا الباب وهوامشه، وقد حرصت على أن تكون فى أضيق الحدود. وقد ألتزمت بهذا المنهج فى البابين التاليين أيضاً.

❑

وفى الباب الخامس قدمت صورة وافية لمحاكمته فى عهد الثورة فيما يتعلق بقضية مجارى سيدى بشر عارضا فى الفصل الأول ما نشرته الصحف فى ذلك الوقت يوما بيوم.

وحرصت على أن أثبت فى الفصل الثانى من هذا الباب نص دفاع الدكتور وحيد رأفت عن عثمان محرم فى هذه القضية، ويمثل هذا الدفاع قطعة من الأدب القانونى الرفيع أبانت عن عبقرية هذا القانونى والسياسى العظيم الذى كان جديرا بأن يكون محامى هذا المهندس العظيم على نحو ما كان هذا المهندس العظيم جديرا بأن يكون موكله.

❑

وفى الباب السادس عرضت بالتفصيل ونقدت (فى الهوامش) ادعاءات مكرم عبيد ضد عثمان محرم وادائه فى الكتاب الأسود وفيما سمى تقرير اللجنة الوزارية عن التصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد وزارة النحاس باشا (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤).

❑

وقد أردفت الكتاب بملحق للصور التى تلخص بعض ملامح حياة عثمان محرم وعلاقاته.

❑

وظنى أن كتابى هذا عن عثمان محرم لم يعان من تأخر إصدارى له فحسب بل إن وجوده فى المكتبة العربية قد تأخر كثيرا ولم يكن لهذا التأخر من سبب إلا ذلك السبب المهم الذى نعرفه من أن الإحاطة بتفصيلات التاريخ القومى العام للمرحلة التى عاش فيها هذا الرجل كانت تقتضى مزيدا من الدراسة والقراءة وتكوين الرأى، وهو ما أظن أن الله سبحانه وتعالى قد وفقنى إليه حتى جاء هذا النص الذى بين أيدينا فى هذا الكتاب على النحو الذى جاء عليه.

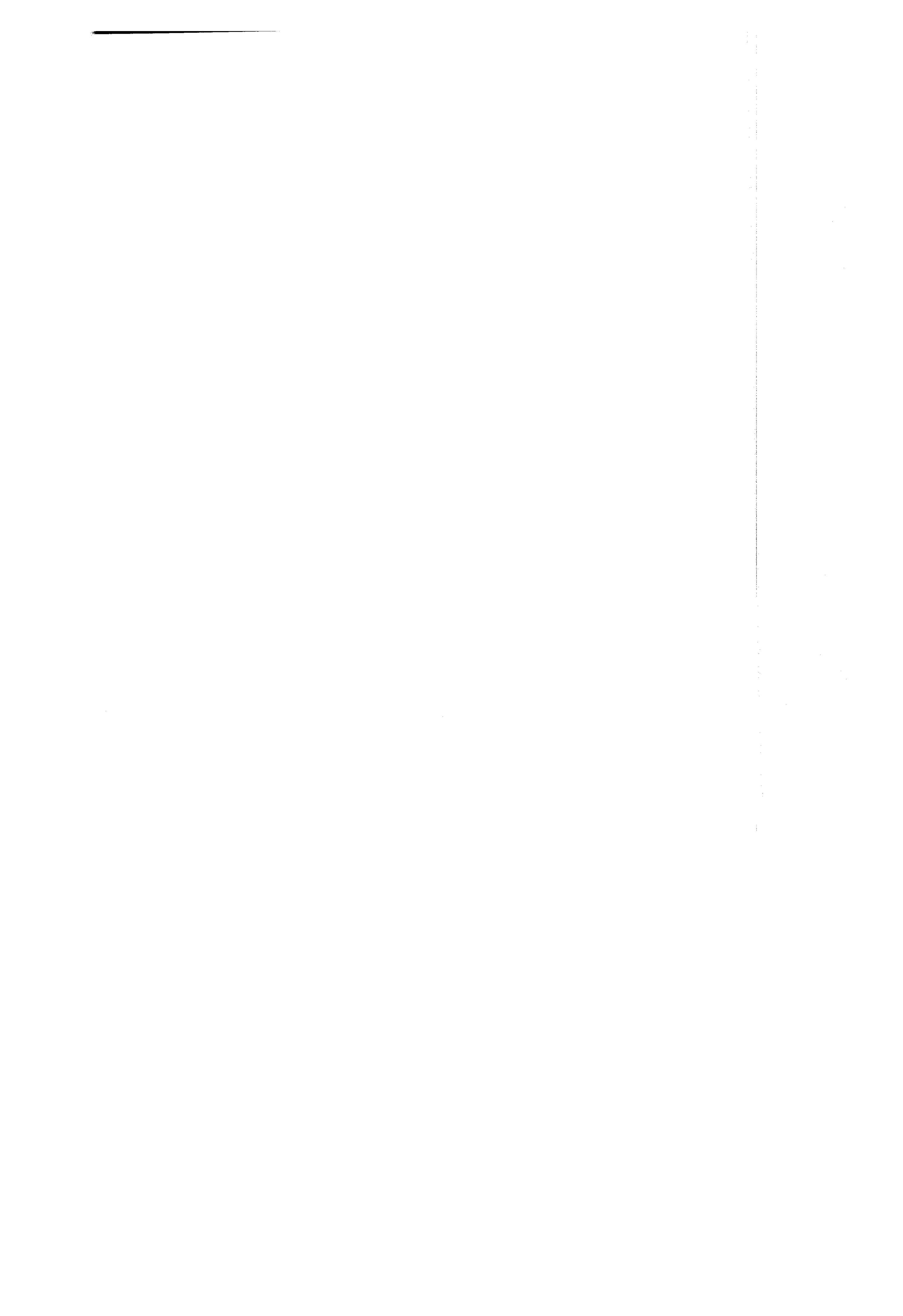
أرجو الله سبحانه وتعالى أن يتقبل عملى وأن يوفقنى لإنجاز كل ما بدأت من أمثال هذا الكتاب، وأن يعفو عنى، وأن يهبنى الصحة والتوفيق وهدوء البال والرضا والغنى والعفاف والتقى، وأن يتغمدنى برحمته، وأن يغفر لى خطاياى وذنوبى، وأن يتم نعمه علىّ وأن يجعلنى قادراً على أداء حق شكر الله على كل هذه النعم.

ديسمبر ٢٠٠٢

د. محمد الجوادى

الباب الأول

حيـاة عــثــمــان مــحــرم وإنجـازاتــه



الفصل الأول: حياته المهنية قبل توليه الوزارة

الفصل الثانى: مكانته السياسية بعد وصوله إلى الوزارة

الفصل الثالث : بعض الأزمات الوزارية التى نشأت عن سياسات عثمان محرم

الفصل الرابع: مكانة عثمان محرم فى الوفد

الفصل الخامس: إنجازات عثمان محرم فى وزارة الأشغال

الفصل السادس: إنجازات هندسة من خلال وزارة الأشغال

الفصل السابع: فضل عثمان محرم على الحياة المدنية

حياته المهنية قبل توليه الوزارة

ولد عثمان محرم عام واحد وثمانين وثمانمائة وألف (١٨٨١) فى الثانى والعشرين من يناير، فى القاهرة، قبل الاحتلال الإنجليزى لمصر بأكثر من عام، وتخرج فى مدرسة المهندسخانة عام اثنين وتسعمائة وألف (١٩٠٢)، أى فى الحادية والعشرين من عمره، وكان ترتيبه الثانى على دفعته، هكذا يمكن لنا تقريب صورته وتخرجه للقراء بأنه كان أصغر من مصطفى النحاس باشا بعامين ميلادا وتخرجا.

أتيح لعثمان محرم أن ينخرط فى سلك العمل الوظيفى فى وزارة الأشغال عقب تخرجه مباشرة (فى أغسطس ١٩٠٢)، وبدأ تدرجه الوظيفى معاونا لتفتيش رى، وبعد أقل من ثلاثة شهور نقل مهندسا لمركز المحلة (نوفمبر ١٩٠٢)، ثم مهندسا لمركز السنبلاوين (مارس ١٩٠٤).

وفى أغسطس ١٩٠٩ نقل عثمان محرم رئيسا لقسم هندسة الرى بوزارة الأوقاف، إذ كانت لهذه الوزارة كما نعلم أبعاديات كبيرة من الأراضى، وقبل أربع سنوات ترقى وكيلا للقسم الهندسى فى وزارة الأوقاف (يناير ١٩١٣)، وفى بداية العام التالى (يناير ١٩١٤) عاد إلى وزارته الأولى وأصبح واحدا من ثلاثة مهندسين مصريين نالوا درجة مساعد مدير أعمال، ولم يلبث أن رقى مديرا للأعمال فى يونيو ١٩١٤ قبيل فرض الحماية الإنجليزية على مصر (ديسمبر ١٩١٤).

هكذا كان عثمان محرم فى أثناء الحرب العالمية الأولى والفترة التالية لها، حين قامت ثورة ١٩١٩، يتمتع بمنصب هندسى رفيع فى وزارة الأشغال يجعله من المتقدمين بين المهندسين المصريين والأجانب على السواء.

بعد ثورة ١٩١٩ رقى عثمان محرم مفتشا لرى الفيوم فى أول أبريل ١٩٢٢، وبعدها بعام أصبح مفتشا لرى زفتى، وهكذا شغل هذا المنصب الرفيع فى كلا الوجهين القبلى والبحرى.

وعند تشكيل وزارة سعد زغلول باشا فى نهاية يناير ١٩٢٤ أسندت وزارة الأشغال إلى أحد السياسيين المبرزين من غير المهندسين وهو مرقص حنا باشا، ولم تمض أيام قليلة حتى اختير عثمان محرم مديرا لمكتب وزير الأشغال الوفدى فى ٥ فبراير ١٩٢٤، فكأنما كانت عين الوفد وزعامته على عبقرية عثمان محرم وضرورة توظيفها لخدمة الحركة الوطنية فى المواقع التنفيذية المتقدمة.

ويبدو بوضوح أن عثمان محرم كان عند حسن الظن به، فلم يلبث أن عين وكيلا لوزارة الأشغال فى ٢٤ مايو ١٩٢٤، أى بعد مائة وعشرة أيام من توليه منصب مدير مكتب الوزير.

هكذا كان عثمان محرم صنوا للشبان الوفديين المبرزين الذين دفع بهم سعد باشا إلى الصفوف الأولى من العمل التنفيذى كأحمد ماهر، والنقراشى، وعلى الشمسى

فضلا عن الوزيرين اللذين استوزرهما منذ أول يوم فى عهد وزارة الشعب وهما مصطفى النحاس باشا ومحمد نجيب الغرابلى باشا.

عقب حادث مصرع السردار السير لى ستاك، استقالت وزارة سعد زغلول وعهد الملك إلى أحمد زيور بتشكيل وزارة جديدة، وكان الاتجاه أن تتمتع الوزارة بتأييد الوفد وإن لم تكن وزارة وفدية، وهكذا اختير عثمان محرم وزيرا للأشغال فى هذه الوزارة، ولم يكن فى هذه الوزارة عند تشكيلها وزير قديم ولى الوزارة من قبل ما عدا رئيس الوزراء، وهكذا أصبح عثمان محرم بمثابة الشخص الثانى فى الوزارة بعد رئيس وزرائها مباشرة.. ولكن عثمان محرم نفسه ترك هذه الوزارة بعد أسبوع واحد من تشكيلها بعدما تبين له وللوفد أنها لا تمضى فى الطريق الذى ترتضيه الحركة الوطنية.

وهكذا قدر لعثمان محرم فى عام ١٩٢٤ أن يتنقل وبسرعة خاطفة بين خمسة مواقع: مفتشا لرى زفتى فى أول العام،فمديرا لمكتب وزير الأشغال فى بداية فبراير، فوكيلا لوزارة الأشغال فى نهاية مايو، فوزيرا فى نهاية نوفمبر، فوزيرا سابقا فى بداية ديسمبر!!

الفصل الثانى

مكانته السياسية بعد وصوله إلى الوزارة

يجدر بنا قبل الحديث عن إنجازات عثمان محرم كوزير للأشغال أن نتعمق فهم حقيقة أن انتماءه للوفد المصرى كان بمثابة العامل الأول فى النجاح الذى حققه، وربما يستنكر بعض القراء أن أبدأ بتقرير مثل هذه المقولة قبل أن أتحراها بالبحث على هيئة سؤال، وربما كان لهم بعض الحق، وربما كانت الإجابة عن مثل هذا التساؤل تتمثل فى التفكير عن إجابة للسؤال النقيض، أى هل كان فى وسع عثمان محرم أن ينجز ما أنجز من خلال موقعه كمستقل أو كمنتم إلى أحزاب الأقلية؟

وفى الواقع فإن الإجابة بالنفى هى الأقرب إلى الحقيقة، ذلك أن حزبا من أحزاب

الأقلية لم يكن ليتسع لطموحات عثمان محرم الواسعة فيما يتعلق بمستقبل بلاده وثروتها المائية، ومن ثم الزراعية والاقتصادية، ولم يكن أى رئيس وزراء آخر غير النحاس باشا ليوافق وبثقة لعثمان محرم على خططه الواسعة العريضة.

فضلا عن هذا فإن أية فترة من فترات حكم هذه الأحزاب لم تكن لتسمح لعثمان محرم بتحقيق كل هذه الطموحات، إذ كانت فترات قصيرة غير متصلة، ومع أن فترات حكم الوفد كانت هى الأخرى قصيرة وغير متصلة إلا أنها من حيث نهج الأداء وأسلوبه كانت متواصلة ، وهو ما كفل لعثمان محرم أن يستأنف فى كل مرة جهوده التى بدأها من قبل فى ظل حكم الوفد، وسنرى هذا المعنى واضحاً أشد الوضوح فيما يتعلق بكثير من إنجازاته حتى تلك الإنجازات التى أدير حولها اللغط فى لجان التطهير ومحاكم العذر.

وهناك حقيقة ثالثة تتعلق بالترتيب البروتوكولى الذى لم يكن ليسمح باستوزار عثمان محرم فى وزارات يرأسها مَنْ هم أحدث منه فى تولى الوزارة، وبخاصة مع ما عرف عن عنفوان شخصيته. ولنذكر على سبيل المثال أن حسين سرى باشا (وهو مهندس الأشغال وابن مهندس الأشغال إسماعيل سرى الذى هو أستاذ لعثمان محرم) لم يصل إلى منصب الوزارة إلا فى نهاية ١٩٣٧، وقد أصبح رئيسا لها فى ١٩٤٠، وقد كان وجوده كوزير أو كرئيس للوزراء حاجبا بالطبع لعثمان محرم الذى سبقه إلى دخول الوزارة بثلاثة عشر عاما (١٩٢٤)، ولنذكر أيضا ثلاثة من رؤساء الوزراء الذين كانوا فى الأصل من الوفديين السابقين وهم: النقراشى، وإبراهيم عبدالهادى، وأحمد نجيب الهلالى، وهم الذين لم يدخلوا الوزارة إلا بعد عثمان محرم، بل إن صاحبى المقام الرفيع محمد محمود باشا وعلى ماهر نفسه لم يدخلا الوزارة إلا بعد عثمان محرم!! أما النحاس وأحمد ماهر فقد سبقاه إلى

الوزارة بشهور، وهكذا فإنه لم يكن متاحا أمام عثمان محرم (بصورة نظرية) كى يعمل وزيرا طيلة الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢ إلا مع أربعة رؤساء وزارة أقدم منه فى تولى الوزارة وهم: إسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى، ومحمد توفيق نسيم، وحسن صبرى، فضلا عمن عمل بالفعل تحت رئاستهم وهم الأقطاب الثلاثة: النحاس، وثروت، وعدلى، ومع هذا ففى ائتلاف ١٩٤٩ ولظروف خاصة بالائتلاف والمصلحة القومية العليا قبل عثمان محرم أن يتولى وزارة الأشغال فى الوزارة التى رأسها حسين سرى باشا.

بعض الأزمات الوزارية التى نشأت عن سياسات عثمان محرم

من الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى عدة حقائق تتعلق ببعض المعارك الوزارية (الداخلية) التى دارت حول وزارة الأشغال، ولكنها انتهت بأزمات أحاطت بالوزارة كلها بسبب سياسات عثمان محرم وآرائه، ولا تمثل الأزمات التى نعرض لها فى هذا الفصل إلا نماذج لأزمات عديدة ومتكررة كان من الطبيعى أن تعترض طريق من آثر نهج عثمان محرم فى الإنجاز:

أولا: ففى ظل ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين، وهو الائتلاف الذى تشكلت بموجبه ٣ وزارات (هى وزارات: عدلى يكن الثانية، وعبدالخالق ثروت الثانية،

والنحاس الثالثة فيما بين ١٩٢٦ و١٩٢٧) كان عثمان محرم من جبهة الوفد فى الائتلاف وزيرا للأشغال، على حين كان محمد محمود وزيرا للمالية (كأحد وزراء الأحرار الدستوريين)، وقد تعنت محمد محمود فى الاعتراض على نظرية عثمان محرم وخطته الخاصة بالتعلية الثانية لخزان أسوان، ووصل محمد محمود فى هذا التعنت إلى أن امتنع بحكم كونه وزيرا للمالية عن توفير الموازنة الخاصة بالمشروع. ثم تعنت مرة أخرى تجاه قيام مصلحة المساحة (التابعة لوزارة المالية) بالمساعدة فى الإعداد للمشروع، وفى مواجهة كلا الموقفين استطاع عثمان محرم تدبير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافه وخططه من موازنات وموارد وزارة الأشغال، ثم وصل الأمر بمحمد محمود أن اشترط ألا يستمر حزبه (الأحرار الدستوريين) فى الائتلاف إذا ما اشترك عثمان محرم فى الوزارة، وبناء عليه اختير وزير أخر للأشغال (فى وزارة النحاس باشا الائتلافية الأولى) حُسب على الوفد، لكنه أصبح بعد هذا من وزراء صدقى باشا فى ١٩٣٠.

ثانيا: كانت نواة الخلاف التى خرج بسببها النقراشى وزملاؤه من وزارة النحاس باشا فى ١٩٣٧ هو النقاش الحاد الذى دار حول أحد المشروعات الهندسية الخاصة بوزارة الأشغال، وعلى حين انحازت أغلبية أعضاء الحكومة إلى رأى عثمان محرم فقد آثر محمود غالب والنقراشى الخروج عن هذا الإجماع.

من الجدير بالنظر أن نقرأ ما رواه الدكتور هيكل وهو خصم للوفد فى كتابه «مذكرات فى السياسة المصرية» عن هذا الخلاف الذى وقع فى لوزارة الوفدية، ولا يغفل الدكتور هيكل فيما يرويه أن يعبر عن سعادته وسعادة حزبه «الأحرار الدستوريين» بوقوع هذا الخلاف الذى أضعف شوكة الوفد على حد تعبيره، ونحن نرى الدكتور هيكل يصور الخلاف حادثا بين النقراشى ومحمود غالب من ناحية، وبين مكرم عبيد من ناحية أخرى، مع أن الموضوع كان فى أصله وفصله متعلقا بمجال عمل عثمان محرم باشا.

يقول الدكتور محمد حسين هيكل:

«وقد لاحظ الناس جميعا، حين صدر المرسوم بتأليف الوزارة، أن النحاس (باشا)أدخل على هيئتها تعديلا جوهريا. فقد استبعد منها محمود فهمى النقراشى (باشا) ومحمود غالب (باشا). وتساءل الناس عن السبب فى هذا الاستبعاد، ثم عرفوه بعد قليل. فقد نشر غالب (باشا) فى الصحف بيانا مطولا شرح فيه الخلاف الذى وقع فى الوزارة السابقة بينه وبين النقراشى (باشا) من ناحية، وبين بقية الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد (باشا) من ناحية أخرى، حول استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان. وتلخيص هذا الخلاف أن شركة إنجليزية، يمثلها فى مصر الكولونيل جراى، عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير مناقصة. وأثار محمد محمود (باشا)، زعيم المعارضة فى مجلس النواب، هذه المسألة فى كتاب بعث به إلى رئيس المجلس، الدكتور أحمد ماهر، طلب فيه أن يعرض استنباط الكهرباء فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمتنها مالية».

«وانضم النقراشى (باشا) وغالب (باشا) إلى هذا الرأى، وتشبث مكرم (باشا) وتابعه سائر الوزراء بالاتفاق مساومة مع الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى، بحجة أن لهذه الشركة سرا فنيا لا يمكن إفشاؤه، وأن هذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة. ولما كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف، فقد تمسك غالب (باشا) والنقراشى (باشا) بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى إليه أغلب الوزراء، وكان هذا الخلاف سببا عند تعديل الوزارة فى إقصائهما عنها، وكأنما أريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال».

«نشر غالب (باشا) بيانه متضمنا تفصيل ما حدث حول هذا الموضوع من خلاف، ورد عليه مكرم عبيد (باشا) ردا لا يقل عن بيانه تفصيلا. فكان ذلك مثار حديث مستفيض فى الأندية وفى بعض الصحف حول نزاهة الحكم فى هذا الأمر الخطير. ولم يخل هذا الحديث بطبيعة الحال عن شائعات حول مبلغ المليونى جنيه التى تزيد فى عطاء شركة الكولونيل جراى عن عطاء غيره من الشركات ومصير هذين المليونين».

«أدى استبعاد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) من الوزارة، بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس (باشا) والقصر فى أثناء تأليفها، إلى خلق جو ازدادت فيه الخصومات عما كانت عليه من قبل. وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا)، وإن لم يظهر لهذا التأييد أى أثر خارجى. ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التى كانت قائمة بين المعارضة والحكومة فى عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة المودة والصداقة، التى سماها النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) «معاهدة الشرف والاستقلال» بين مصر وانجلترا».

ويصل الدكتور هيكل إلى الفقرة التى يعبر فيها عن مشاعره كخصم للوفد فيقول:

«واغتبطنا، نحن الأحرار الدستوريين، بهذا الوضع الجديد، إذ رأينا فيه إضعافا لشوكة الوزارة التى تناوئنا ونناوئها. وكان طبيعيا، وهذه هى الحال، أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لإضعاف شوكتهم، كما يحاربونها هم لإضعاف شوكتها».

❑

ثالثا: كان انحياز النحاس باشا إلى تلبية الآراء الفنية لعثمان محرم أحد أسباب الجفاء التى أعلن عنها مكرم عبيد باشا لتغطية خروجه على الوفد.

وللدكتور هيكل الذى هو شريك مكرم فى خصومة الوفد وخصومة النحاس باشا رأى مهم فى قصة الكتاب الأسود ننقل منه قوله:

«يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ، وبعضها تافه كإرسال شحنة من الفول من جهة إلى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته. ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف، وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة. وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة إلى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع، بل يكفى فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتا قطعيا لا تتطرق إليه ريبة. هنالك يوقن الرأى العام بأن الحكم ليس نزيها فى مجموعه، لأنه يعلم أن من الصعب،إن لم يكن من المستحيل، الوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم،، وأصعب منه إقامة الدليل على صحة هذه الوقائع. فإذا ثبت بعض الوقائع ثبوتا قطعيا أيقن الرأى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست فى مجموعها فوق مستوى الشبهات، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم. وإذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة فى أمور، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأى العام به، ولا اطمئنان للرأى العام إليه، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظورا إليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه إلى مخالفتهما هوى أو منفعه».

❑

مكانة عثمان محرم فى الوفد

على الرغم من مكانة مكرم عبيد (وسراج الدين من بعده) المتميزة فى الوفد كسكرتيرين عامين، وقد كان كل منهما بمثابة الرجل الثانى فى سياسة الوفد، فإن قامة عثمان محرم فى العمل الوزارى والتنفيذى لم تكن تسمح لهذا ولا لذاك ولا لغيرهما فيما بينهما (كأحمد نجيب الهلالى باشا أو صبرى أبول علم باشا) بالتقدم عليه، وذلك بسبب احتفاظ عثمان محرم بمكانة سياسية متميزة وأداء تنفيذى رفيع المستوى.

والحاصل أن وجود شخصيات من طراز عثمان محرم كان يمثل من ناحية أخرى أحد صمامات الأمن لخلق طبقة طبيعية ورفيعة من رجال الدولة غير المسيسين

بالكامل فيما بين الزعيم رئيس الحزب الشعبى الكبير وبين السياسيين الذين يحتلون مقاعد الصف الثانى بعد الرئيس، وقد كان الوفد بحاجة ماسة إلى مثل شخصية عثمان محرم التى ملأت هذا الفراغ بقدرة واقتدار، وربما لو أننا تأملنا الأمور بصورة مقارنة بين الوزارات الفنية المختلفة لوجدنا أن وزارة الأشغال بالذات كانت أولى الوزارات بوجود التنفيذى الفنى التكنوقراطى، فقد كان من السهل على الوفد أن يتولى رئيسه أو غيره من السياسيين وزارة الداخلية، كما كان من اليسير أن يكون أحد هؤلاء السياسيين أيضا على رأس وزارة الخارجية متوافقا مع سياسات الوفد والوطن الخارجية، وكان من الممكن بحكم انتماء هؤلاء الساسة إلى الثقافة القانونية أن يتولوا وزارة العدل، وينطبق هذا على الوزارات التى هى إدارية ـ قانونية فى الأساس كالأوقاف، والتجارة، والتموين، وكذلك كان يمكن قبول مثل هذا المنطق فى الوزارات نصف الفنية كالمواصلات والزراعة ثم الصحة ، وفى مقابل هذا كله كانت وزارة الأشغال تحتفظ لنفسها بسمة فنية مطلقة ، وكان الوفد يحترم هذه السمة بوضوح وهكذا كان من حسن حظ الوفد أن كان التكنوقراطى البارز فيه ـ وهو عثمان محرم ـ مسئولا عن وزارة الأشغال، وربما يصدق القول مع تبديل المقدمات والنتائج، أى إذا قلنا إنه كان من حسن حظ وزارة الأشغال فى عهد الوفد أن وجد لها وزير مسئول من طراز عثمان محرم.

وسأكتفى لتصوير مكانة عثمان محرم من الوفد بهذه الفقرة من مذكرات كريم ثابت التى عرضناها فى كتابنا «على مشارف الثورة» التى يحكى فيها عن سعيه لدى السيدة زينب الوكيل حرم النحاس باشا لاستصدار قرار بأن يكون فؤاد سراج الدين رئيسا للوزارة بالنيابة فى أثناء غياب النحاس باشا فى أوروبا، وكيف أنه فشل تماما فى هذا السعى، وسأكتفى بالجزء الأخير من الرواية حيث يقول كريم ثابت:

«فقلت (أى للسيدة زينب الوكيل): أؤكد لعصمتك أن عثمان محرم نفسه يرحب بأن يكون فؤاد نائبا لرئيس الوزارة!».

«فقالت: مش عارفة.. ربما.. لكن الباشا مش ممكن يجرح شعوره بالطريقة دى.. ويخلق حالة اضطراب فى الوزارة».

«فقلت: هل تظنين أن هذا الاضطراب غير موجود؟».

«فتجاهلت السؤال ،وقالت وكأنها تستكمل عبارتها السابقة: إلا عثمان محرم وشعوره.. مش ممكن الباشا يجرحه علشان خاطر فؤاد أو غير فؤاد.. ثم إن فؤاد حيكون جنبه دايما».

«فقلت: كنت أظن يازينب هانم أن هذه فرصة حسنة لتعيين فؤاد «نائب رئيس وزارة» حتى إن عاد الباشا من أوروبا بالسلامة استمر فؤاد نائبا للرئيس فيخفف عنه كما هو الواجب!».

«فصاحت قائلة: واجب مين ياكريم باشا، وفؤاد مين.. هم دول يقدروا يعملوا حاجة إلا إذا كان النحاس باشا فوق رأسهم!».

«فقلت: ما هو الباشا سيظل فوق رأسهم.. ولكن هل تعتقدين عصمتك أن صحة الباشا تسمح له».

«فقاطعتنى قائلة: إن صحة الباشا «بمب» ولله الحمد! اسمع منى ياكريم باشا.. شيل من دماغك حكاية تعيين فؤاد نائب رئيس».

«وفى تلك اللحظة دخل علينا النحاس، وقال باسما: خير إن شاء الله.. بتتكلموا فى إيه؟».

«فقلت: هناك خلاف بين زينب هانم وبينى ياأفندم».

«فقالت: كريم باشا عاوز يعمل لنا «فرتينة» فى الوزارة وفى الوفد.. عاوز إن فؤاد سراج الدين هو اللى يكون نائب رئيس وزارة وتزعل عثمان محرم! ففهمته إن ده

مش ممكن وإنك مش ممكن تزعل عثمان محرم لا علشان فؤاد ولا علشان غير فؤاد!».

«فقال: هو ده ممكن؟ مش ممكن!».

«لازم عثمان محرم هو اللى يكون رئيس وزارة بالنيابة.. تمام كده!».

«ثم التفت إلىّ وقال: السِّت معاها حق ياكريم.. لازم عثمان محرم.. عثمان محرم أقدم من فؤاد بكثير.. تمام كده!».

❑

ربما أفضت فى هذا الحديث عن «ديناميـة »موقع عثمان محرم فى الوفد بعض الشىء ولكنى أعتقد أن هذه الصورة كانت ضرورية لتجسيد مكانة الرجل من الوفد، وهى المكانة التى صنعتها إنجازاته من ناحية، وساعدت على صنع إنجازاته من ناحية أخرى.

الفصل الخامس

إنجازات عثمان محرم فى وزارة الأشغال

نحـاول أن نعرض فـى هذا الفصل مـلامح أبرز الإنجـازات التنفـيـذية فى مجـال الأشغال العامة التى تمكن عثمان محـرم من إنجازها فى الفترات التى عمل فيها وزيرا للأشغال، سـواء فى الائتلافات التى شارك فـيها الوفد، أو فى فـترات وزارات الوفد التى شارك فيها، وسنرتب هذه الإنجازات ترتيبا زمنيا بدءا بالأقدم:

أولا: إنجاز التعلية الثانية لخزان أسوان

مع أن عثمان محرم لم يكن مبتكر فكرة التعلية الثانية لخزان أسوان، فإنه هو (على حد وصف الدكـتور وحـيد رأفت) الذى كافح فى سـبيلهـا حتى تمت وأفـادت منها

البلاد فوائد جمة من ناحية اقتصادها القومى ورخاء أهلها وتوسيع الرقعة الزراعية بها منذ سنة ١٩٣٣ وإلى ما شاء الله.

عقب إنشاء خزان أسوان مباشرة ظهرت الحاجة ماسة إلى تعليته لزيادة المياه المخزونة فى الصيف للتوسع الزراعى. وقد تمت التعلية التى سميت بالتعلية الأولى عام ١٩١٢ . وكانت التعلية الثانية لخزان أسوان أحد الحلول المطلوبة لزيادة مخزون المياه، ولكن البريطانيين ـ وكان بيدهم الأمر ـ حولوا الاتجاه إلى إتمام مشروع خزان جبل الأولياء بالسودان. وكانت السياسة الذكية والتفكير الاستراتيجى يقضيان بأن تكون خزاناتنا المائية داخل الحدود المصرية، وذلك لمنع البريطانيين من التحكم فى رقابنا واستغلال مصادر مياهنا فى الضغط السياسى علينا. وكان بعض الفنيين المصريين يعارضون التعلية الثانية لخزان أسوان بحجة أن مبانيه الأصلية ومبانى تعليته الأولى متصلتان بقضبان حديدية ولا يعلم إلا الله مقدار تفاعلها وتحملها ، وأن الخزان بهذا الوصف أعرج، فإذا عُلّى مرة ثانية فسيزداد عرجا. وقد ساعد البريطانيون على معارضة فكرة التعلية الثانية بأكثر من طريقة بل إن ممثلهم اللورد لويد وصل فى المعارضة إلى حد أن صرح بأن خزان أسوان أثر من آثار البريطانيين فى مصر، وأنهم لا يسمحون بالمخاطرة به.

وكان على مَنْ يؤمن من المهندسين المصريين بفائدة هذه التعلية الثانية لبلاده، سياسيا واقتصاديا، أن يكافح كفاحا مريرا أمام هذه القوى، وقد تصدى عثمان محرم للأمر حين كان وزيرا للأشغال فى عام ١٩٢٦، واستعان بخبراء من الإنجليز ليجابه الساسة الإنجليز بالمهندسين الإنجليز أنفسهم!! ووضع خطته على أن يتعاقد مع كل من السير مردوخ ماكدونالد المهندس العالمى وعضو مجلس العموم البريطانى، وقد كان من قبل مستشارا لوزارة الأشغال المصرية وقد تم فى عهده بناء الخزان الأول وتعليته الأولى، وكذلك المستر بكلى الذى وصل إلى وظيفة مفتش عام بوزارة الأشغال، ولكن وزير المالية فى ذلك الحين رفض الموافقة على هذا التعاقد، فلم يسع

عثمان محرم وزير الأشغال فى إيمانه بسلامة اتجاهه وتقديره للمصلحة الكبرى التى تتوافر لبلاده من وراء هذا العمل الجليل، إلا أن يتعاقد فورا معهما خصما على وفورات وزارة الأشغال متغلبا بهذا على معارضة زميله وزير المالية فى الائتلاف الوزارى، ثم طلب عثمان محرم من مصلحة المساحة وكانت تابعة لوزارة المالية إعداد خرائط لمنطقة أسوان لبدء الدراسة، وفوجئ بأن جاءه الرد من وزير المالية شخصيا بأن هذا الإعداد يتكلف ثلاثين ألف جنيه ولا ينتهى قبل ثلاثة أعوام، وهكذا كان التعسف والتعنت يأتى من داخل الائتلاف الحزبى، وهكذا اضطر عثمان محرم إلى أن يخطط لإنجاز نفس المهمة بواسطة فريق من مهندسى وزارة الأشغال، وكان دائم الاتصال بهم بواسطة اللاسلكى الذى كان يصل بين أسوان والمناطق القبلية النائية التى كانوا يعملون فيها. وبهذا وبغيره انتهت البحوث المساحية فى ستة شهور لا فى ثلاثة أعوام، وقد أحنق ذلك وزير المالية حتى أنه عندما استقالت الوزارة وأريد إعادة تشكيلها ائتلافية رفض وزير المالية أن يدخل بحزبه فى الائتلاف إذا دخل عثمان محرم الوزارة، وقد أجيب إلى طلبه، ولكن بعد أن كانت تلك البحوث والدراسات قد تمت.

ولم يزل عثمان محرم يتابع سعيه من أجل إتمام التعلية الثانية على الرغم من معارضة البريطانيين وبعض المصريين. وقد احتكمت مصر إلى خبراء عالميين، فأيدوا الدراسات التى أجراها وتمت التعلية الثانية لخزان أسوان فى عام ١٩٣٣ ونجحت نجاحا تاما وأصبح ما يخزن فى خزان أسوان بعد هذه التعلية خمسة مليارات من الأمتار المكعبة بعد أن كان أقصى المخزون فى خزان أسوان وتعليته الأولى مليارين ونصف المليار، أى أن المياه الصيفية قد تضاعفت بالتعلية الثانية التى يعود الفضل الأكبر فيها إلى عثمان محرم.

ويمكن أن تتصور كيف تكون حال البلاد خلال الفترة من ١٩٣٣ وحتى ١٩٧٠ من غير إنجاز التعلية الثانية لخزان أسوان، ولو أن عثمان محرم خضع لوزير المالية

وقتئذ وتقيد بقواعده المالية، فلم يتـعاقد مع الخبراء البريطانيين من أجل تلك التعلية..
أو لو أنه استسلم لما قيل له من أن الخرائط المساحية للأبحاث والدراسة كانت تتطلب ثلاثين ألف جنيه وتستغرق ثلاثة أعوام.

ومن الإنصاف أن ننقل هنا آراء محمد محمود فيما يتعلق بدفاعه عن مشروع «خزان جبل الأوليـاء» فى أثناء تولية رياسة الوزارة (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) وسنرى بكل وضوح ومن النصوص التى ننقلها عن محمد محمود باشا نفسه أن وجهة نظر عثمان محرم كانت أقوى بكثير من وجهة نظر محمد محمود كما نرى أن محمد محمود على الرغم من مجاهرته بالحاجة إلى المشروعين معاً فإنه انصرف حين تولى رياسة الوزارة إلى إنجاز خزان جبل الأولياء بينما بقى مشروع التعلية الثانية بحاجة إلى عثمان محرم ليتبناه.

لهذا ننقل للقارىء مجموعة من الفقرات الخطابية التى تلخص أو تصور وجهة نظر محمد محمود باشا (زعيم حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء) فيما يتعلق بخزان جبل الأولياء. وعلى سبيل المثال فقد تحدث محمد محمود فيما سمى مهرجان الشرقية العظيم يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٨ عن هذا الموضوع فقال:

«أيها السادة...

«لقد سبق لى أن بسطت بإسهاب سياسة الوزارة المائية، وأضيف إلى ما ذكرته عنها فى خطبتى السابقة أن المباحث [أى الأبحاث] التى قامت بها وزارة الأشغال فى السنوات الأخيرة قد دلت على أن حاجة مصر إلى زيادة المياه الصيفية أمر مسلم به من الجميع، والمهندسون والمزارعون سواء فى هذا الإجماع».

«ويقدر المهندسون الكمية التى يجب العمل على زيادتها فى شهور الصيف بنحو أربعة عشر مليارا من الأمتار المكعبة سدا لمطالب مصر فى الموسم الذى يعجز فيه الإيراد الطبيعى للنيل عن أن يمد البلاد بما هى فى أمس الحاجة إليه من المياه».

«هذا وقد قدر رجال الإحصاء فى سنة ١٩٢٥ بناء على طلب مصلحة الرى، أن عدد سكان مصر سيبلغ ثمانية عشر مليونا ونصف مليون من الأنفس فى سنة ١٩٥٥ [وهكذا كان محمد محمود الذى صور ديكتاتوراً حريصا على النظرة العلمية منذ هذه المرحلة المبكرة فى تاريخ الليبرالية المصرية وسنرى مدى سعة إفقه فيما يلى من حديث]، على أنكم تعلمون أن الحكومة اعتزمت تنفيذ برنامج صحى واجتماعى واسع النطاق يقضى بالاستكثار من عدد المستشفيات وردم المستنقعات وإيصال مياه الشرب للقرى وغير ذلك من المشروعات التى ترمى إلى حماية الصحة العامة وتقليل نسبة الوفيات، مما سيؤدى إلى زيادة فى عدد السكان بالمقدار الذى لم يتوقعه الحاسبون فى سنة ١٩٢٠».

«إزاء هذه الزيادات المطردة فى عدد السكان كان لزاما على أية حكومة تحترم نفسها وتقدر واجبها حق قدره ألا تقف مكتوفة الأيدى أو تحسب لأقوال المغرضين فى مثل هذه الشئون الخطيرة حسابا».

«لذلك جعلت الحكومة من أهم أغراضها إعداد البلاد لمقابلة هذه الحالة باطمئنان. ولن تعرف بعد اليوم ترددا فى القيام بكل ما يوفر لكم أسباب الرفاهية ويزيد فى قوة الإنتاج».

«وإذا علمتم أن تعلية خزان أسوان مضافا إليه خزان جبل الأولياء ستزيد فى الإيراد الصيفى بنحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة سلمتم مع الحكومة بأن مجال العمل لتوفير الباقى من الأربعة عشر مليارا لا يزال واسعا. وهذا ما حملنا على أن نتطلع بأنظارنا إلى مناطق السدود وخزان بحيرة ألبرت لاستكمال أسباب التوسع الزراعى فى البلاد والوصول بالمساحة المنزرعة فعلا إلى ما يزيد على السبعة ملايين من الأفدنة فى سنة ١٩٥٥».

«وقد قال البعض: «إن عمل خزان جبل الأولياء فى الوقت الحاضر ليس من

مصلحة السودان»، وهـذا ما سبق لنا قوله. وإنى أغتنم هذه الـفرصة لأكرر القول بأن هذا المشروع مصرى مـن أوله لآخره وهو لخدمة مصر وحدها. وسـيكون مركز وزير الأشغال بالـنسبة لموازناتـه والتصرف فى ملـئه وتفريغه هـو هو مركزه بالـنسبة لخزان أسوان. ولـو قامت عـندى أقل شبـهة فى فـائدته لمـصر أو قام أى دليـل على إمـكان استخدامه للإضـرار بمصالح البلاد، لما ترددت لحظة واحدة فـى عدم الأخذ به، لذلك كان يـقينـى أن القائـلين بـإمكان اتـخاذه أداة حربـية لتـهديد مـصر غـير جاديـن فى أقوالهم».

ويتتهى محمد محمود إلى قوله:

«ألا فلتعلم البلاد أن الأخذ بسياسـة إنشائية محدودة [محددة] الأغراض واضحة الحدود هو همنا الأول، ولسنا نحن الذين نـقف حيارى مترددين قائمين بالكلام دون العمل المنتج».

❑

أما فى الاحتفـال الذى أقيم فى المنصورة فى نـفس الشهر فقد زاد محـمد محمود باشا وجهة نظره فيما يتعلق بخزان جبل الأولياء توضيحا على النحو التالى:

«حينما ألفت وزارة حضرة صاحب الدولـة عدلى باشا الثانية سنة ١٩٢٦ وجدت بين يديهـا طلبا من دار المندوب الـسامى بتعويـضات لم تدخل فى حسـاب الحكومة المصرية تـربو على الثلاثـة ملايين من الجنيهـات تعويضا للاهـلين المقيمين هـناك عما سيـلحقهـم من المضار بـقيام خزان جـبل الأؤلياء. وطـلب عثمـان محرم باشـا وزير الأشغال يـومئذ وقف مشروع جـبل الأولياء حتـى تتم دراسة خزان أسوان الـتى كان معالـى محمد شفـيق باشا أول من أشار بـها فى سنة ١٩٢١ والـتى لم تتقـدم حركة التفـكير فيها مـنذ اعتزل الوزارة باسـتقالة دولة عـدلى باشا فى المرة الأولـى. ذلك ما طلب عثمان محرم باشا فى سنة ١٩٢٦ حـتى إذا ما أسفرت تلك الدراسة عن إمكان التعـلية استـغنى بهـا عن إقامة خـزان جبل الأوليـاء، وثارت مناقـشة فى هذا الـشأن

بمجلس النواب فى جلسة ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ صرح فيها دولة عدلى باشا بأن الغرض ليس وقف هذه المشروعات ولكن إرجاءها ريثما تتم دراسة التعلية، وحينئذ يمكن الفصل فى أى المشروعين أصلح حيث قال فى تلك الجلسة: «إننى أصرح لحضراتكم بصفتى رئيس الحكومة أن مشروع جبل الأولياء لم يلغ، وإنما هناك مشروع آخر خاص بتعلية خزان أسوان والحكومة للآن لم تتخذ قرارا فى شأن أى المشروعين أنفع».

ويستطرد محمد محمود باشا قائلا:

«لم ترق للحكومة الإنجليزية يومئذ فكرة تعلية خزان أسوان لاختلاف الفنيين داخل وزارة الأشغال وخارجها فى إمكان التعلية وخشيت أن تقوم الوزارة بعمل يمس سلامة البناء القائم الذى اعتبره الإنجليز من صنع أيديهم. وقد زاد فى حرج الحكومة ما صرح به وزير الأشغال فى مجلس النواب من أنه سيعرض كل المشروعين على لجنة فنية دولية للمقارنة بينهما وإقرار أفضلهما لفائدة مصر فأسرع الإنجليز وطلبوا إلى مجلس الوزراء فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٨ ألا تخطو الحكومة المصرية أية خطوة فى هذا المشروع قبل أن تتفق مع الحكومة الإنجليزية على تكوين اللجنة وما يطلب من أعضائها بحثه والنظر فيه».

«كان من شأن هذا التحذير شل يد الحكومة المصرية عن التصرف فى العمل بما توحى به المصلحة وكان بديها أنه إذا أفضى بالأمر إلى لجنة تطرح بين يديها مشروعى جبل الأولياء وخزان أسوان لإبداء رأيها فى أيهما أفضل، فهى لاشك ستقرر إذا ما تساوت النفقات وكمية ما تخزنه كل منهما من المياه، أن إقامة خزان جديد فى جبل الأولياء أفضل من تعلية خزان قديم وسيكون فى قرارها ذاك القضاء على مشروع تعلية خزان أسوان».

«على أن الوزارة القائمة درست مشروع تعلية خزان أسوان واقتنع رجالها الفنيون بإمكانها وحصلت وزارة الأشغال فعلا على تصميمات مختلفة للتعلية، واستطاعت

الحكومة فى الوقت نفسه أن تحل نفسها من القيود التى ربطت بها الحكومات السابقة وأصبح لها كل الحرية فى اتخاذ الطريقة التى تتفق ومصلحة البلاد دون أى نظر إلى أى اعتبار آخر، فبادرت إلى تكوين لجنة من كبار الخبراء لفحص التصميمات المختلفة وإبداء رأيها فى أفضلها للتعلية، وهى فى انتظار تقرير تلك اللجنة لتشرع من فورها فى تنفيذ ما تشير به فى تعلية خزان أسوان».

«على أن هذه التعلية وحدها لا تفى بحاجات مصر ومطالبها فى المياه كما تقدم البيان فكان حقا على الحكومة أن تعود فتتجه بالنظر إلى خزان جبل الأولياء حتى تستطيع أن تحصل به على مقدار من المياه يعادل القدر الذى يمكن الحصول عليه بتعلية خزان أسوان».

«ومما أذكره لحضراتكم فى هذا الباب أن مشروع التعلية والأعمال الملحقة بها يتطلب نحو العشرة ملايين من الجنيهات، وبهذا نحصل على مليارين ونصف مليار من الأمتار المكعبة إذ المشروعان معا يتطلبان ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات، وبذلك نحصل على خمسة مليارات، أى على ضعف الكمية بزيادة ربع النفقات».

«ولإقامة خزان جبل الأولياء ينبغى أن نذلل ما قام فى هذا السبيل وما عسى أن يقوم من العقبات وأهمها مسألة التعويضات التى كانت أبلغ الأسباب فى إرجاء تنفيذه من سنة ١٩٢٥، كما أننا لا يسعنا أن نتقدم لهذا العمل الخطير قبل أن نحصل على وجوه الضمانات التى تكفل لمصر تفردها بكل مياه هذا الخزان».

«وإننى أستطيع أن أصرح الآن بأنه سيعاد النظر فى مسألة تلك التعويضات على أساس التعويض من الأضرار الواقعية التى تلحق الاهلين من إقامة الخزان والتى قد لا تتجاوز السبعمائة ألف جنيه لا على التقدير الأول القائم على فكرة نقل السكان إلى مكان آخر وإقامة مستعمرة جديدة لهم حتى إذا تهيأت لنا جميع الضمانات

المطلوبة، وأرجح أننا حاصلون عليها إن شاء الله، شرعنا فى إقامة الخزان فى غير تردد ولا إبطاء».

«أما ما يزعمون من أن خزان جبل الأولياء يمكن اتخاذه أداة حربية للقضاء على مصر بحجز مياه النيل الأبيض عنها شهرين أو ثلاثة فتموت زراعة القطن التى هى ملاك [أى عماد] الثروة والحياة فى مصر، فذلك كلام من الصعب أن أعتقد أن الذين يقولونه يصدقونه حقيقة، وإن فى أعمال الحكومة متسعا لنقد الناقدين يغنيهم عن اللعب بأجل المصالح الحيوية فى البلاد».

«على أن الإغراق فى هذا التخوف ضرب من السخف تنبو عنه المعلومات الفنية فإن مهندسينا يؤكدون أن اتخاذ الخزان لمثل هذا الغرض غير ممكن فنيا، فضلا عما تعلمون من أنه مستحيل إنسانيا».

«ولو سلمنا بنظرية القائلين بوجوب وقف أعمالنا على النيل خارج الحدود المصرية لتمشى حكم هذا التعليل ليس على جبل الأولياء فقط لوقوعه فى السودان الذى لا تنكر سيادتنا عليه، بل تناول بالأولى مشروعات أعالى النيل بما فيها منطقة السدود التى تقدمت وزارة الأشغال للقيام بالأعمال فيها تطلبت مبلغ مليون ومائة ألف جنيه فى سنة ١٩٢٥، وأقرها مجلس الوزراء على هذا الاعتماد، كما أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٦ فى حين يعلم الجميع أن من هذه المنطقة ما يقع فى السودان المصرى ومنها ما يقع فى الأملاك البريطانية».

«وفوق هذا فإن مشروع خزان ألبرت إنما يقع فى الأملاك البريطانية الصرفة فإذا نحن جرينا على نظرية أولئك لوجب وقف ذلك العمل بتاتا وحق علينا اليأس المطبق من العمل على زيادة الإيراد الصيفى لمصر، سواء من تلك الجهات أم من خزان بحيرة طانا الواقعة فى نفوذ بلاد الحبشة، بل ولساير هذا وجوب سحب موظفى الرى فى

السودان، وفقد أوضح مظهر لنا فيها الآن، ومعنى هذا أن تلك الفئة التى تزعم ، بشرط أن تكون خارج الحكم أنها تحتكر المطالبة برد السودان تريدنا أن نجرى على سياسة من شأنها القضاء على كل ما لمصر فى السودان».

«إن مصر لا يمكنها ، لترضى حملات مملوءة بالسخف والشهوة، أن تستهدف بأجل مصالحها للأخطار».

«ونحن من جانبنا لا يسعنا أن نفرط فى مصالح مصر لنكف ألسنة هؤلاء العابثين بحقوقها. فليقولوا ما شاءوا فإن الحكومة جادة فى كل ما يحقق الخير والنفع والكرامة للبلاد».

نشير هنا إلى ما تضمنه كتاب «اليد الحديدية» الذى جمعت فيه خطب محمد محمود باشا من الوثائق المتبادلة بين محمد محمود باشا (من ناحية) واللورد لويد المندوب السامى البريطانى (من ناحية أخرى) بشأن الاتفاق على مياه النيل وقد أشارت هذه الخطابات المتبادلة إلى مادتين من اتفاقية مياه النيل (هما المادة ٤٠ والمادة ٥٧).

ونعود إلى نص محمد محمود باشا حيث يقول:

«وهنالك مسألة أخرى تستدعى أن يفصل فيها توطئة للبحث المستفيض فى الموضوع الذى تعالجه اللجنة، هذه المسألة هى: هل سد جبل الأولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الأولوية فى الحق وإن لم يكن الأول فى السبق لعدم إنجاز شىء منه حتى الآن؟ ولما كان سد جبل الأولياء وترعة الجزيرة من أول الأمر حلقتين من سلسلة مشروعات واحدة فقد رأت اللجنة ألا يكون لمشروع الجزيرة ميزة على جبل الأولياء فى الانتفاع بالزيادة فى إيراد الماء، بل يسوى بينهما فى حق الأسبقية وينتج عن ذلك الرأى أن السودان ينبغى له ألا يألو جهدا فى تسهيل

مهمة إقامة سد جبل الأولياء، وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن».

ثانيا . تجديد قناطر محمد على باشا (الإنشاء الثانى للقناطر الخيرية)

وجه عثمان محرم عناية كبرى إلى القناطر الكبرى التى تتحكم فى المناسيب وترفع المياه أمامها لتغذية الرياحات والترع الرئيسية التى تأخذ من أمام تلك القناطر للتوزيع على الأراضى التى تتوسع فى زراعاتها زراعات صيفية.

وفى عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ حين كان عثمان محرم وزيرا للأشغال (فى الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين) نجح فى إقامة قناطر نجع حمادى على النيل لتعين على تحسين الرى الحوضى بالصعيد بما يفيد حوالى مليون ومائة ألف فدان، ولتعديل نظام الرى الحوضى إلى نظام الرى المستديم لنحو ١٥٠ ألف فدان أخرى.

وقد أسهم عثمان محرم وهو خارج الحكم فى تشجيع وتأييد الرأى القائل بضرورة إقامة قناطر محمد على الجديدة بدلا من القناطر الخيرية التى أصبحت عاجزة عن تأدية وظيفتها ، ثم أتيح له وهو وزير فى عام ١٩٣٦ أن يبت فى عطاءات عملية قناطر محمد على ، وتم إنجاز مرحلة العمل الكبرى فيها فى أثناء وجوده وزيرا فى عام ١٩٣٧، وبذلك تم تنفيذ هذا المشروع الذى تتوقف عليه حياة الثروة الزراعية فى معظم أنحاء الوجه البحرى.

ثالثا. تقوية قناطر الوجه القبلى فى أسيوط

فى عام ١٩٣٦ و١٩٣٧ نجح عثمان محرم فى تقوية قناطرأسيوط بهدف تحسين الرى الصيفى فى أسيوط والمنيا وبنى سويف.

وفى عام ١٩٣٦ درس عثمان محرم إمكانية تقوية قناطر إسنا تمهيدا لتحويل حياض مديرية قنا وجانب كبير من أراضى مديرية جرجا إلى الرى المستديم مع تدبير وسائل الرى المزدوج الذى يمكن من زراعة هذه الأراضى زراعات صيفية ولا يحول دون غمرها بمياه النيل الحمراء فى ذروة الفيضان، وذلك من أجل أن تتجدد خصوبتها فى كل عام وتؤدى فى الوقت نفسه وظيفتها كحياض فى تخفيف خطر الفيضان. وقد أعلن عثمان محرم عن تلك التقوية فى خطاب العرش الذى قدمه النحاس باشا فى مايو سنة ١٩٣٦، ثم وافق مجلس الوزراء على تعيين المهندسين الاستشاريين للقيام بالدراسات والبحوث اللازمة وإعداد مواصفات وشروط المناقصة لتقوية قناطر إسنا، ولم يترك عثمان محرم الوزارة فى نهاية ديسمبر ١٩٣٧ إلا وقد تمت الدراسات وأعدت المواصفات وأدرج الاعتماد المالى فى الميزانية وطرحت العملية فى المناقصة العامة.

ولكن العملية ما لبثت أن توقفت طيلة المدة التى كان فيها عثمان محرم بعيدا عن الوزارة وحتى عاد إليها فى أوائل عام ١٩٤٢ فلم يثن هذا من عزمه [كما يقول الدكتور وحيد رأفت] ولم يحد من إقدامه على إنجاز هذا العمل النافع أن الحرب كانت على أشدها، وأن استيراد المعدات والآلات ومواد الإنشاء كان محظورا، وكان دافعه المعلن أن مشروع تقوية قناطر إسنا يضمن الرى الحوضى لمديرية قنا التى كثيرا ما تخلفت منها مساحات شاسعة دون رى فى سنوات متعددة، فضلا عما تؤدى إليه هذه التقوية من تحويل الرى الحوضى إلى رى مستديم لمساحة تبلغ نحو ثلاثمائة ألف فدان فيما بين إسنا والبلينا.

وقد تم إدراج عملية تقوية قناطر إسنا فى المناقصة العامة، ولم يترك عثمان محرم وزارة الأشغال قبل نهاية عام ١٩٤٤ إلا وقد بدأت الأعمال، وقد تمت فعلا بعد خروجه من الوزارة.

وإلى عثمان محرم يعود الفضل كذلك فى أن تتضمن المناقصة العامة عملية إنشاء

محطات لرى الحياض المنعزلة بمديرية أسوان، وهى الحياض التى كانت تحرم من الرى مدة سنتين فى كل ثلاث سنوات، وكان فلاحوها يعانون من فقرمدقع على مدار السنة.

رابعا. إنشاء قناطر فارسكور على نهاية فرع دمياط

خلال عامى ١٩٥٠ و١٩٥١ بذل عثمان محرم مجهودا مستميتا فى الدراسة والإعداد لإقامة قناطر فارسكور على فرع النيل بدمياط بدلا من السد الترابى الذى يقام هناك سنويا، وذلك على نمط قناطر إدفينا التى أقيمت [فى عهد سابق له] على فرع رشيد، وكان الغرض من هذه القناطر التحكم فى مياه الفضيان حتى لا تذهب كلها سدى إلى البحر الأبيض، فضلا عن تدبير نحو المليار من الأمتار المكعبة من الماء المكتسب فى مدة الصيف للانتفاع به فى المناوبات الصيفية.

ولم يترك عثمان محرم وزارة الأشغال فى أوائل عام ١٩٥٢ إلا وقد أصبح هذا المشروع تام الإعداد الدراسة، وقد نفذ بالفعل فى فترة تالية.

خامسا. إنجازاته فى مجال الخزانات المائية

شجع عثمان محرم ، كما ألمحنا فى حديثنا عن الأزمات الوزارية والسياسية التى كانت وزارة الأشغال بقيادته طرفاً فيها، على الانتصار للعقيدة القائلة بأن تكون خزانات مصر المائية داخل حدودها بقدر الإمكان ، حتى لا يكون للخزانات التى

نضطر إلى إقامتها خارج تلك الحدود طبيعة [أو صيغة] ورقة الضغط التى يمكن استخدامها سياسيا لمدة طويلة يمكن أن تخلو البلاد فيها من المياه اللازمة لها فيموت زرعها «وتضمحل ثروتها ويتلاشى رخاء أهلها»، وقد كانت هذه الفلسفة ذاتها وراء مناداته بضرورة التخزين فى وادى الريان الكائن بالجنوب الغربى لمديرية الفيوم، وقد ألقى محاضرة فنية مدروسة فى كلية الهندسة بالجيزة بمناسبة رئاسته الشرفية لجمعية الهندسة المدنية بالكلية يوم ٢٠ يناير ١٩٣٦، وبعد أن عرض لكل مشاكل البلاد من رى وصرف وفيضان طالب بضرورة الشروع فى دراسة خزان وادى الريان.

ولما تولى عثمان محرم شئون وزارة الأشغال فى وزارتى النحاس الثالثة والرابعة فى الفترة من ١٠ مايو ١٩٣٦ إلى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٧، جعل أكبر همه الإعداد لهذا المشروع، واستقدم له مهندسا استشاريا، ومع الأسف فإن هذا المشروع لم يتقدم خطوة بعد خروجه من الوزارة وإلى أن عاد إلى الوزارة فى أوائل عام ١٩٤٢ بينما الحرب العالمية مندلعة، فلم يكف عن المضى فيما رآه خيرا لوطنه، ولم يستسلم لظروف الحرب التى تدعو دائما إلى تأجيل مثل هذه المشروعات، وشرع فعلا فى التنفيذ بل بدئ فى شق القناة التى توصل النيل بذلك المنخفض، ولما ترك الوزارة مرة أخرى توقف العمل إلى أن اختير فى عام ١٩٤٧ واحدا من ثلاثة من كبار المهندسين المصريين كخبراء لإبداء الرأى فى جميع مشروعات الرى على النيل من المناطق الاستوائية وبلاد الحبشة إلى البحر الأبيض، فدافع عن وجهة نظره فى إقامة خزان وادى الريان حتى قررت هيئة الخبراء أن خزان وادى الريان يعتبر حلقة مهمة فى سلسلة مشروعات التخزين إذ ثبت من دراسات خبير جيولوجى أنه لا يضر بأراضى مديرية الفيوم، وحين عاد عثمان محرم إلى وزارة الأشغال فى بداية عام ١٩٥٠ استأنف هذا المشروع.

❑

وفى نفس الاتجاه فإن عثمان محرم فى عام ١٩٤٣ طلب وهو وزير للأشغال من مهندسى الوزارة دراسة حوض النيل من أسوان إلى حلفا بحثا عن موقع صالح لإقامة خزان آخر لمياه النيل، تطبيقا لفلسفته المبدئية فى أن يكون أكبر عدد من الخزانات المائية داخل حدود مصر، ومؤمنا كذلك بأن الخير لمصر أن تتعدد خزانات مياهها لأسباب كثيرة ، منها أن الخزان محدود الكفاءة يسهل تدبير اعتماداته المالية ويمكن فى الوقت نفسه الانتفاع بمخزونه فى أقرب وقت لقصر الزمن الذى تقام فيه الأعمال والإنشاءات التى يستفاد منها بالمياه المخزونة فيه، وهى الترع والمصارف والقناطر وإعداد الأراضى لاستقبال تلك المياه وغيرها، وسبب آخر لا يقل أهمية وهو أن فى تعدد الخزانات بعدا عن المجازفة بثروة البلاد وحياتها، فيما لو أصيب خزان واحد - لا قدر الله - تتجمع فيه كل موارد مياه الرى فى حرب أو فى سلم.

وقد أسفرت هذه البحوث عن اختيار موقع خزان جديد فى «مروى»، وقد عرضت أبحاثه ودراساته على لجنة الخبراء المصريين (١٩٤٧)، وكان أحد المشروعات التى أوصت بها.

سادسا. توفير محطات الرى فى الوجه القبلى

لاحظ عثمان محرم فى عام ١٩٣٦ وهو يدرس عقد امتياز محطات رى شركة السكر بنجع حمادى، أن وزارة سابقة كانت قد تنازلت [فى عام ١٩٣٤] عن حق الحكومة المطلق فى شراء محطات الرى لتلك الشركة التى تروى خمسين ألف فدان بمنطقة نجع حمادى بعد أن ينتهى ذلك الامتياز فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ . كما لاحظ أن وزارة الأشغال لم تتخذ - منذ ذلك الوقت وحتى تشكيل الوزارة الوفدية فى مايو سنة ١٩٣٦ - أى إجراء لإقامة محطات جديدة للرى تحل محل محطات تلك

الشركة. وقد وجد عثمان محرم أن الموعد الذى ينتهى فيه هذا الامتياز قد أوشك أن يقترب ولا يزال أمام الحكومة أن تجهز نفسها للحلول محل الشركة بمحطاتها الجديدة التى تستلزم إجراءات انشائها عامين على الأقل، ومعنى ذلك أن موعد نهاية الامتياز قد يأتى وليس فى قدرة الحكومة المصرية ـ بسبب التقصير السابق ـ أن تواجه الحالة بالاستعداد الواجب. ولهذا السبب بدأ عثمان محرم وهو وزير فى مفاوضة الشركة لكى تبيع للحكومة منشآتها، ولكنها ـ أى الشركة ـ كانت معتزة بمركزها الحصين وبالقوة التى استفادتها من تنازل الحكومة لها طائعة مختارة عن حقها فى شراء المحطات بعد انتهاء الامتياز.

وأعلن عثمان محرم عن مناقصة فورية لإقامة محطات جديدة، لترى الشركة أنها أمام حكومة لا تعرف هوادة ولا لينا فى سبيل قيامها بواجبها نحو الأمة. ولم يكد المقاولون يتقدمون بعطاءاتهم حتى عادت الشركة من تلقاء نفسها إلى مفاوضته، إذ أدركت بعد أن رأت هذا الموقف الحازم من جانبه،أنها ستكون ملزمة فى النهاية بإزالة ماكيناتها وطلمباتها وتعرضها للعطل،وبالتالى عدم الانتفاع بها ولا بالمقابل الذى كانت الحكومة ستدفعه كثمن لهذه المحطات. وبهذا تمكن عثمان محرم من أن يتفق مع الشركة على شراء المحطات بالقيمة التى قدرها رجال وزارة الأشغال المختصون، ولم يسع الشركة عند ذاك إلا أن تتنازل عن كثير مما كانت تتمسك به.

وفى الوقت ذاته فقد أتاح هذا الاتفاق لعثمان محرم أن يستخدم الماكينات الجديدة التى تقدم المقاولون بعطاءاتهم عنها فى رى ٣٧٥٠٠ فدانا أخرى بالجانب الشرقى للنيل بمنطقة الخيام بمديرية جرجا، علاوة على المساحة السابقة والبالغة خمسين ألف فدان والتى كانت تروى بالفعل من المحطات التى اشتريت من الشركة. وبهذا تحقق إنجازان لا إنجاز واحد، وأصبحت الأرض الزراعية على كل من جانبى النهر تتمتع بالرى الصيفى بعد أن كان مقصورا على الجانب الغربى فقط.

سابعا . التأميم المبكر لمحطات رى شركة السكر

ومن ناحية أخرى رأى عثمان محرم أن زارعى القصب المعتمدين فى رى أراضيهم على محطة رى أرمنت التابعة لشركة السكر يلقون بعض الصعوبات ويتضررون من الأجور العالية التى يدفعونها إلى الشركة مقابل الرى ، ففاوض الشركة كى تبيع هذه المحطة للحكومة حتى يمكن إمداد الأهالى بالمياه اللازمة لأراضيهم مقابل أجور معتدلة كما هو الحال فى محطاتها الأخرى، ولم يكتف عثمان محرم بهذا بل استولى أيضا على ماكينات شركة السكر الجديدة التى استحضرتها لإدارة محطة جديدة «بالفريزة» لتديرها الحكومة بالطريقة نفسها، وقد استهدف بهذين الإجراءين راحة المزارعين وضمان كميات القصب اللازمة للشركة، وهكذا خدمت الحكومة الأهالى كما ضمنت تزويد الشركة فى الوقت ذاته بحاجتها من قصب السكر.

وقد كان من نتيجة هذا «التأميم المبكر» الذى مارسه عثمان محرم لأهم وسائل الإنتاج أن استطاعت الحكومة أن تخفف عن كاهل صغار الفلاحين البؤساء أجور الرى فأصبحت هذه الأجور خمسين قرشا سنويا بدلا من ٣٧٠ قرشا للفدان .

وبهذا كان **عثمان محرم والوفد سباقين إلى أسلوب التأميم** الذى يحقق مصالح الطوائف العريضة من الشعب بعيداً عن سياسات التأميمات الخالقة لرأسمالية الدولة، وهى السياسات التى مورست بعد هذا ونشأ عنها وأد متدرج للنشاط الاقتصادى على حين كانت ساسيات عثمان محرم كفيلة بتحقيق المصلحة القومية والجماهيرية فى ذكاء محسوب.

إنجازاته الهندسية من خلال وزارة الأشغال

أولا: إنشاء محطة كهرباء شمال القاهرة

فى أثناء عهد وزارة الأخيرة وطيلة عامى ١٩٥٠ و١٩٥١ دفع عثمان محرم العمل فى إقامة محطة توليد الكهرباء بشمال القاهرة إلى الإنجاز، كما أرسى عطاءات مقاولة تقوية هذه المحطة بمثل قوتها الأصلية استعدادا لإمداد وتشغيل المصانع الحربية التى كان مزمعا إقامتها فى أبى زعبل وغيرها، وشرع فى إعلان مناقصة أعمال محطة أخرى جديدة بجنوب القاهرة قرب حلوان لنفس الغرض.

وكان عثمان محرم يرمى من وراء تعدد هذه المحطات الكهربائية إلى أن يصلها وغيرها فى النهاية بشبكة كهربائية [هو ما نطلق عليه الآن اسم شبكات الربط

الكهـربـائى] تنتظم القطر كـله ليـحـقق البـرنـامج الذى نادى به منذ ينـاير من عـام ١٩٣٥.

ومن أجل هذا الغرض أيضا أنشـأ عثمان محرم وظيفـة جديدة فى وزارة الأشغال أطلق عليهـا اسم «وكيل وزارة الأشغال لكهـربة عموم القطر» وكانت هذه الوظـيفة وما يتبعها بمثابة النواة لنشأة وزارة مستقلة للكهرباء فيما بعد.

ثانيا: مشروع توليد الكهرباء فى أسوان

كان عثمـان محرم يوشك فى عام ١٩٣٧ أن ينجز لبلاده مـشروع توليد الكهرباء لاستخـراج الحديد والسماد من مسـاقط مياه خزان أسوان، ولكن الاتجـاهات الحزبية فى البـلاد لعـبت دورها فى هذا المشـروع الخطير، فـأطاحت بالمشـروع مع الإطاحـة بوزارة الوفد فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٧».

ثالثا: محطات الصرف الكهربائى

فى آخر عهد عـثمان محرم فى وزارة الأشغـال (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) تمكن من إقامة خمس مـحطات كهربائية للصـرف بمديريات الشرقيـة والدقهلية والغربيـة والفؤادية [الفؤادية هى مـا نعرفه الآن باسـم محافظة كـفر الشيخ، وكـانت قد سمـيت كذلك عقب وفاة الملك فؤاد باعتباره صاحب فضل كبير فى استصلاح أراضيها]، كما أولى محطة طلخا الكهربائية عناية نهضت بالعمل فـيها وكان يتماشى فى هذا مع برنامجه الشامل لمشروعات الصرف بالطلمبات الذى بدأه فعلا منذ عام ١٩٢٦.

رابعا: إنشاء الطرق

كان عثمان محرم واعيا كل الوعى لأهمية الطرق، ومن حسن حظ مصر أن طرقها كانت منذ أيام الفراعنة مرتبطة بالموارد المائية، فكان جسر النيل وجسور الترع والمصارف بمثابة النواة الأولية لكل طرق مصر، وهكذا كان عثمان محرم يولى الطرق عناية وزارة الأشغال باعتبار أن هذه الوزارة مسئولة عن جسور النيل والترع والمصارف، وكان إحساس عثمان محرم بالمسئولية عاليا فلم يكن يلقى بتبعة الطرق على مصلحة الطرق التى أنشئت وتبعت وزارة المواصلات (تنقلت المسؤلية مرة بعد أخرى حتى الآن ومنذ نشأة وزارة للنقل فى ١٩٦٤ أصبحت الطرق تابعة الآن لوزارة النقل)، لكنه كان واعيا كل الوعى لدور وزارته فى الطرق من حيث إنها العامل المساعد على مراقبة النيل والممرات المائية، وأنه بدونها تستحيل هذه المراقبة، هذا فضلا عن إحساسه العميق بالمسئولية عن كل النشاط الهندسى والحضارى فى الوطن.

ولم يكتف عثمان محرم فى نظرته إلى أهمية الطرق بأن ينشئها ويعددها ويوسعها ويسلمها إلى مصلحة الطرق لتقوم على صيانتها بتمهيدها ورشها وتركها ترابية، بل إنه فى مرحلة تالية رأى أن من واجبه أن يعمل على رصفها بواسطة وزارة الأشغال، فبدأ فى عام ١٩٥٠ يشترى ماكينات لرصف جسور النيل والترع والمصارف.

وقد سبب هذا الاهتمام بالطرق لعثمان محرم كثيرا من المشكلات السياسية التى خلقها قصر النظر الشديد عند كثيرين من التنفيذيين المصريين المعاصرين له فقد كان بعض هؤلاء يظن أن من المسلمات المطلقة أن الطرق من مسئولية المجالس البلدية مادامت قد وقعت فى كردونات المدن التى لها مجالس بلدية، وعلى هذا تصبح وزارة الأشغال مسئولة عما هو خارج المدن فحسب.

ومن ناحية أخرى كان بعض قصار النظار من مهندسى وزارة الأشغال نفسها لا يمانعون فى التصريح بأن مسئولية وزارة الأشغال تنتهى عند إعداد الطرق ترابيا فحسب، أما رصف الطرق (أو سفلتتها) فينبغى أن يكون على حساب مصلحة الطرق.

ولم يكن عثمان محرم من أنصار هذا الرأى ولا ذاك.. وربما نندم الآن على خروج مثل هذا الاختصاص من نطاق وزارة الأشغال ووقوعه أو توزعه بين المحليات (وزارة التنمية المحلية والمحافظات) من ناحية، ووزارة النقل (من ناحية أخرى)، لكن الإنصاف يقتضينا أن نقرر أن عثمان محرم بذل فى هذا الجانب ما هو أكثر من جهد البشر ويكفيه ما لقيه فى محكمة الغدر من هجوم بسبب جهده فى كورنيش سمنود، وقد صور المشروع المتميز الذى أتمه فى هذا الكورنيش وكأنه لم يعمل إلا لمنزل النحاس باشا، كما يكفيه ما لقيه أيضا بشأن طريق المرج مع أننا حتى اليوم لا نزال بحاجة إلى أن ينمى هذا الطريق الذى هو بمثابة مدخل استراتيجى للقاهرة الكبرى.

وسنقدم من خلال الباب الرابع تفصيلات طريفة عن هذين الإنجازين ومحاكمته عليهما على سبيل المثال.

خامسا: إنشاء الكبارى

على نحو ما كان عثمان محرم واعيا لأهمية الطرق فانه كان مؤمنا بضرورة الكبارى، وبضروة السرعة فى إنجازها من أجل تحقيق متطلبات التنمية، وقد أقام عثمان محرم كبارى عديدة على الترع والمصارف الرئيسية، فضلا عن الترع والمصارف الفرعية، وحول كبارى ثابتة إلى أخرى متحركة لتسهيل الملاحة، ووضع قواعد ثابتة لعرض هذه الكبارى راعى فيها توسع حركة المرور فى المستقبل، كما كان

حريصـا على أن تنشأ هذه الكبارى بـالخرسانة المسلحـة حتى تتمع بطول العـمر ولا تتكلف كثيرا فى الصيانة.

وفى مجال إنشاء الكبارى الضخمة أقام عثمان محرم كوبريين شهيرين على النيل أحدهمـا عند شربين والثانى عند المنصـورة فربط بهمـا بين مديريات الوجه البـحرى جميعـها على جانبى النيل ومع هذا فلم يسلم إنجازه من دعايات مكرم عـبيد المتكررة على نحو مـا سنرى فى الباب السادس من هذا الكتـاب وقد اضطر الدكتور وحـيد رأفت فى دفاعـه عن عثمـان محرم أمـام محكمة الغـدر إلى أن يلمح إلى هذا المعنى فقال: «ويخطئ من يـظن أن لعثمان محـرم فى ذلك صالحا خاصا، فـقد تعلقت بمثل هذين الكوبريين آمـال ملايين المصـريين منذ عـشرات السنين، ولا يمكن أن يصـيب فردا واحدا من منافع مثل هذه الكبارى إلا ما يصيبـه من حصته فى مياه خزان أسوان أو نصيب من مياه محطة كبرى لميـاه الشرب فى مدينة، أو إمداد بيته بالنور الكهربائى من محطة كهرباء المدينة».«ولتصوير مـدى الفوائد الكبرى من كوبرى المنصورة نقول إن اللوريات المحملة بـالأقطان أو غيرها من الشـحنات كان لابد لها لـكى تنتقل من الجانب الأيسر للنيل إلى النقطة المقابلة لها بالجـانب الأيمن أن تقطع أربعين كيلومترا بمرورها على كوبرى سمنود».

سادسا: كهربة مدينة الفيوم

استطاع عثمان محرم أن ينجز عام ١٩٢٢ مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه وذلك لتغذية مدينة الفـيوم بالطاقة الكهربية التى لم يكن استـخدامها فى ذلك الوقت شائعا، وكانت لهذا المشروع دراسات قائمـة منذ ١٩٠٦ ولكن عثمان محرم أخرجها إلى حيز التنفيذ.

وقد نفذ عثمان محرم مشروعات شبيهة فى مناطق متعددة.

فضل عثمان محرم على الحياة المدنية

يعود الفضل إلى عثمان محرم فى كثير من الإنجازات الهندسية التى شهدتها مدينة القاهرة الكبرى على أكثر من مستوى حضارى وجمالى، ويكفى أن نلخص القول بأنه صاحب الفضل فى عدة مشروعات كبرى لا يزال أثرها باقيا إلى اليوم.

أولا: شق الشوارع الكبرى

إلى عثمان محرم يعود الفضل فى إنشاء خمسة شوارع كبرى لا تزال لها مكانتها فى القاهرة وهى:

- شارع بورسعيد (الخليج المصرى سابقا) وهو أكبر وأطول شوارع القاهرة.
- وشارع الهرم (من ميدان الجيزة إلى الأهرام) وهو أكبر وأطول شوارع الجيزة.
- وشارع قصر العينى.
- وشارع الأزهر.
- وشارع الجيش (فاروق سابقا).

ويستحق تاريخ إنشاء هذه الشوارع قدراً من التفصيل.

فإلى عثمان محرم يرجع الفضل فى توسيع أطول وأقدم شارع فى القاهرة فى عام ١٩٢٧ وهو المعروف الآن بشارع بورسعيد الذى يخترق عددا كبيرا من الأحياء الوطنية ويربطها بعضها ببعض، ولو أنه لا يزال فى حاجة ماسة إلى خط من خطوط مترو الأنفاق يتيح لأبناء هذه المناطق ما يستحقونه من عناية الدولة والمجتمع [انظر كتابنا: القاهرة تبحث عن مستقبلها].

كذلك فقد تولى عثمان محرم توسيع شارع الهرم وهو الموصل لأقدم أثر فرعونى، فأتيح للقاهرة منذ ذلك الحين أن تنشئ على جانبية ضاحية من أهم ضواحيها، ولتوسيع هذا الشارع قصة طريفة ترجع إلى بدء الحياة النيابية فى البلاد، وكيف اجتمع أول وآخر مؤتمر من مجلسى البرلمان المصرى سنة ١٩٢٧ لمناقشة هذا الموضوع، وفاز الرأى القائل بالتوسيع بصوت واحد فقط.

وقد أنشأ عثمان محرم شارع قصر العينى بنقل الترام إلى منتصفه ورصفه بالأسفلت بعد ذلك.

وعلى يده تقرر شق شارع الأزهر للتخفيف عن شارع الموسكى، وشارع الجيش لوصل العباسية بقلب المدينة من أقصر طريق.

ثانيا: إعادة تأهيل المناطق الأثرية والمتنزهات العامة

إلى عثمان محرم يعود الفضل فى إعادة تخطيط كثير من أحياء وميادين القاهرة الكبرى، وقد كان بحكم موهبته وخبرته سباقاً إلى وضع ما نسميه الآن بالتخطيط الكلى للمدن والأحياء وإلى ابتكار كثير من لمسات master plan وعلى سبيل المثال فانه صاحب خطة التخلية حول مسجد أحمد بن طولون لإظهاره وإبرازه، والوصل بين الحوض المرصود وشارع مراسينا وإقامة حديقة الحوض المرصود لتكون متنفسا لأهالى تلك الأحياء الوطنية.

وكان عثمان محرم بحسه الاجتماعى وسلوكه الحضارى يرى أهمية كبرى فى زيادة المساحات الخضراء والمتنزهات العامة، وإتاحة المواقع الجميلة للجماهير.

وقرر عثمان محرم فى عام ١٩٤٤ إباحة الدخول لجماهير الشعب مجانا إلى حديقة الأزبكية، ومن الطريف أن نذكر أن ذلك العمل قد وضع فى حساب سيئاته من ناحية القواعد المالية!!

ثالثا: إعادة إحياء مقياس الروضة

يرجع الفضل إلى عثمان محرم فى إحياء مقياس الروضة الذى يعد [كما ذكر الدكتور وحيد رأفت فى مذكرة دفاعه عن عثمان محرم] من أقدم الآثار العربية بمصر، إذ أنه أنشئ فى عهد المتوكل على الله فى القرن الثالث الهجرى. هذا المقياس الذى زاده فى القلب جلالا قيامه على النيل السعيد شاهدا على وفائه ناطقا بآلائه، وكان الزمن قد غير معالمه ومحا رسومه وملأ الطمى والحجارة بئره، واستولى وقف المناسترلى على ما يحيط به، وحُجب عن العيون بسور مرتفع، فلم يكن يراه إلا من يركبون القوارب إليه، ولا يقصده الكثيرون للدراسة ولكن يقصدونه تسليا وتلهيا،

فأعاد عثمـان محرم جدته ورونقه، وأرجع إليه ما كان حوله، ومهـد السبيل إليه ليراه كل من يحب أن يراه بلا مشـقة،وأقام فى نطاقـه متحفـا يجمع ما كان قـد تساقط من حجارته التى تحفظ شيئا من تاريخه المجيد.

رابعا: رصف شوارع الأحياء الشعبية

وفى عهد عثمان محرم بدئ فى رصف الأحيـاء الشعبية [وكانت تسمى بالأحياء الوطنيـة] بالأسفلت، وكان الرصف مـن قبل عثـمان مـحرم مقـصورا على الأحـياء الإفرنجية.

خامسا: تأهيل حلوان كضاحية ومشتى

سجل التـاريخ لعثمان مـحرم عنايته بمدينة حلوان كضـاحية كمـشتى، وهو الذى قـرر إنشاء أنفـاق تحت سكة حديد حلوان (مـترو الأنفـاق الآن) لضمان سير المرور بدون توقف فى الطرق المتقـاطعـة مع القطارات، وأتم مـن تلك الأنفـاق نفق الملك الصالح (وهو الواقع عند التقاء طريق صـلاح سالم بكورنيش النيـل)، كما قـرر فـى عـام ١٩٣٠ توسيع جـسـر النيل بين مـصـر وحلوان، ولـم يمنعـه مـن ذلـك أن مصلحـة التنظيم التى يتبـعها هذا الطريق لم تكن لديها اعتمادات مـالية، فقرر أن يتم العـمل على حـساب مـصلحـة الرى على أسـاس أن الطريق المذكـور إنما هو جسـر النيـل.

سادسا: التخطيط لطريق الأوتوستراد الحالى

لم يكتف عثمان محرم بالاهتمام بالوصول إلى حلوان عن طريق النيل فحسب، بل إنه جعل من بين مشروعاته العاجلة بالنسبة لإحياء مدينة حلوان، عمل طريق آخر «أتوستراد» للمرور السريع يمر بتقاسيم الأراضى التى تستجد بين مصر والمعادى وحلوان، وكثير منها مملوك للحكومة. وكان يدفع العمل فى ذلك الطريق فى كل مرة ولى فيها شئون وزارة الأشغال، وقت أن كانت مصلحة تنظيم القاهرة تابعة لوزارة الأشغال. ونستطيع الآن أن ندرك قيمة التخطيط الذى وضعه عثمان محرم لطريق الأوتوستراد.

سابعا: التخطيط الحضارى لغرب العباسية (حدائق الوايلى)

إلى عثمان محرم يعود الفضل فى إعادة تنسيق المساحة الشاسعة التى كان يطل عليها مستشفيان من أكبر مستشفيات القاهرة هما مستشفى الدمرداش ومستشفى رعاية الطفل بالعباسية، وهما المكونان الآن للجزء الأكبر من مستشفيات جامعة عين شمس أو هما واجهة هذه المستشفيات على شارع رمسيس وقد أضيف لهما الآن فى نفس المنطقة مستشفى ثالث هو دار الشفاء، كما أنشئت مبانٍ بالقرب منهما كلية الطب بجامعة (عين شمس الآن)، وكانت هذه المساحة الشاسعة مشغولة بمقابر مهجورة وأكواخ حقيرة مزرية كانت تعرف بعشش الترجمان يسكنها الخزى والعار (على حد وصف الدكتور وحيد رأفت فى دفاعه عن عثمان محرم)، وتقع على شارع من أهم شوارع المدينة بحالة اضطرت الحكومة فى وقت زيارة ملك أفغانستان لمصر سنة ١٩٣٧ أن تحجبها عن النظر بأسوار مرتفعة.

وعلى حد تعبيـر الدكتور وحيد رأفت فى دفاعه عن عثـمان محرم: «والآن يمكن لمن يستطيع أن يستحضر تلك الصورة المؤلمة، والتاريخ غير بعيد، أن ينظر فيرى كيف أزيلت العشش والأكواخ، وكيف أقام عثمان محرم مكانها فى عامى ١٩٤٣ و١٩٤٤ حديقة جميلة مزدهرة بعد أن وضع فيـها شبكة من المصارف المغطاة ليقلل من نفقات إقامتها وليضمن لها دوام ازدهارها، بحيث أصبحت الآن المتنفس المفضل فى الصيف لأهالى حى العباسية وما يجاوره».

ثامنا: إنشاء نفق السبتية ومدخل القاهرة من شبرا

كان عـثمـان محـرم معنيـا بمداخل القاهرة، فـفكر فى عام ١٩٢٦ فى إنشـاء نفق السبتـية، ولكن أحداً لم يتبن هذا المشروع بعـدما ترك الوزارة فلما عاد إليـها فى عام ١٩٣٠ بعث الحياة فى هذا المشروع مـن جديد، ثم تركها وعاد فدفعـه دفعا، وعاد فى عام ١٩٤٢ فـأتمه، وبهذا أوجـد أهم مداخل القـاهرة ، وأزال خطوط التـرام من فوق كوبرى شبرا الذى يعلو خطوط السكك الحديدية فـمنع أخطارا كانت كثيرة الوقوع، وقصر المسافات، وخفف الزحام عن ميدان المحطة.

تاسعا: إنشاء وتجميل الميادين الكبرى

إلى عثمان محرم يرجع الفضل فى إقامة تمثال نهضة مصر بميدان المحطة، وقد نقل هذا التمثال فى عهد الثورة إلى موضعه الحالى أمام حديقة الحيوان ووضع مكانه تمثال

رمسيس الثانى، كما يرجع إليه الفضل فى إقامة تمثالى الزعيم سعد زغلول باشا بالقاهرة والإسكندرية، وإقامة ضريح سعد، وضريح مصطفى كامل، كما أنه أقام من بيت سعد زغلول فى القاهرة متحفا عاما، هو المعروف باسمه «بيت الأمة» والذى جدد وافتتح فى مطلع ٢٠٠٣ وكذلك بيت زعيم الأمة فى «إبيانة»، كما أقام عثمان محرم النصب التذكارى الجميل المقام أمام جامعة القاهرة، كما وسع الشوارع الموصلة إلى الجامعة على النحو الجميل الذى يجعلها بعد نصف قرن من تركة الوزارة بمثابة رئة حضارية للقاهرة كلها.

ويصف الدكتور وحيد رأفت بأسلوبه أحد إنجازات عثمان محرم الجمالية فيقول: «وأقام أخيرا فى بعض الميادين [يقصد ميدان التحرير] قواعد [يقصد القاعدة الجميلة التى كانت فى ذلك الميدان] لا تزال تنتظر أن تعلى عليها تماثيل الحرية أو تخلد من فوقها ذكريات الأبطال والعظماء الذين يراد تمجيد ذكرياتهم».

عاشرا: إقامة أهم مجمعات المصالح الحكومية

كان عثمان محرم صاحب فكرة إنشاء المبنيين الضخمين الشاهقين المجمعين اللذين أقيما بجوار وزارة الصحة، وهما المبنيان اللذان تشغلهما الآن إدارات وزارة الصحة من ناحية ومصلحة الضرائب من ناحية أخرى، كما أنه صاحب فكرة المجمع العظيم فى ميدان التحرير وقد أنشأ هذه المبانى لتجميع المصالح الحكومية التى كانت مبعثرة، ولتوفير نحو ثمانين ألف جنيه (بأسعار ذلك الزمان) كانت تدفع أجورا سنوية لها.

كذلك يعود إليه الفضل فى إنشاء المبنى الذى كان من المفترض أن تشغله بلدية

القاهرة على كورنيش النيل، وهو المبنى الذى تحول إلى مبنى للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ثم للحزب الوطنى وبنك فيصل والمجالس القومية المتخصصة.

حادى عشر: إنشاء كرانيش النيل فى المدن النيلية

لم تقف حدود إنجازات عثمان محرم المدنية عند القاهرة.. ولأنه كان معنيا بتهذيب نهر النيل، وهو اصطلاح فنى قديم يعنى ما نطلق عليه اليوم العناية بواجهات المدن المطلة على النيل وكرانيشها،، وإليه يعود الفضل حين كان مدير أعمال بالرى فى إنشاء واجهتى مدينتى بنها وميت غمر على النيل، كما أنه أسهم فى تطويل وتوسيع شارع البحر على النيل بالمنصورة، وأسهم فى إنشاء واجهات شربين وطلخا وفارسكور وغيرها على النيل.

كما كان يؤمن بأهمية استثمار مرور نهر النيل فى مدينة القاهرة، وكان يقول فى ذلك: إن قليلامن بلاد العالم يتمتع بمثل موقع مدينة القاهرة على نهر النيل، وقليل من بلاد العالم يهمل الاستمتاع بهذا الجمال الطبيعى كما أهملت مصر، كما كان يقول: إنه لم ير ولم يسمع أن نهرا عظيما كالنيل تقع عليه مدينة عظيمة كالقاهرة ثم لا تكون شواطئه قطعا من الجنة.

وبوحى من هذا الإيمان كان عثمان محرم يستكثر فى كل مرة يلى شئون وزارة الأشغال من خلق كرانيش على النيل فى مواقع متفرقة على جانبيه.

ثانى عشر: إنشاء طريق مباشر إلى مصيف رأس البر

أستطاع عثمان محرم فى أوائل عام ١٩٤٤ أن ينجز توسعة الجسر الأيسر لترعة

الساحل بطول عدة كيلومترات إلى عرض ١٦ مترا ليكون طريقا رئيسيا، أصبح الآن مرصوفا، وهو الطريق الذى يستعمله أغلب المصيفين الذاهبين إلى رأس البر، ثم أنشأ ترعة السنانية فى الوقت نفسه لإحياء أراضى الحكومة البور، زيادة للإنتاج الزراعى، وخلق من ناتج أتربتها طريقا بريا يصل إلى مصيف رأس البر مباشرة، ووفر بذلك على الناس أن يصلوا إلى ذلك المصيف بالنيل، أو باجتياز طريق غير معبد من دمياط إلى ما يقابل المصيف [قرية عزبة البرج] لمسافة طويلة جدا تنتهى بعبور النهر إلى المصيف.

ثالث عشر: إحياء القناطر التاريخية

كان الحس التاريخى يدفع بعثمان محرم إلى استكشاف القناطر الخيرية ومحاولة الإفادة منها فى مشروعات الرى، وفى بعض الأحوال كان عثمان محرم يرى أن القيمة التاريخية لبعض هذه القناطر تفوق قيمتها العملية، فكان يبذل جهده فى إبراز إنجازت الأجيال السابقة من المهندسين والانشائيين، وأقتطف من مذكرة للدكتور وحيد رأفت فى الدفاع عن عثمان محرم هذه الفقرة التى تصور جهده فى هذا الصدد.

«ونظر عثمان محرم إلى قناطر أبى المنجا، فوجدها مطمورة فى الأرض الزراعية بعد أن بطل استعمالها، كما لاحظ أن فتحاتها استعملت مقابر لدفن الموتى، وكان يعرف من تاريخها أنها أقيمت منذ أكثر من سبعة قرون،مسجلة مرحلة من أهم مراحل فن هندسة الرى فى مصر، مظهرة لمحاولة أجدادنا ضبط ماء النيل وتدبير توزيعه على قدر الحاجة. فعمل على إخلائها من الموتى ورسمها وجددها،

وكان علـى وشك أن يحيطـها بمتنـزه عام يجلب إلـيها أنظار المـارة فى طريقـهم إلى القاهرة».

«وكذلك جدد عثمان محرم قناطر اللاهون عـلى بحر يوسف بالفيوم، وهى مقامة من عهد قديم لا يعرف مداه بالضبط، كما جدد قناطر الراهبين لنفس الغرض».

رابع عشر: تأهيل تلال زينهم كمنطقة سكنية

كان عثمان مـحرم صاحب فكرة إقامة مدينـة سكنية على تلال زينهـم بهدف منع الغبار عن قـلب المدينة وليخفـف من أزمة المساكن، وقد وضع فـى هذا الشأن دراسة كاملة فى كتب ومقايسات.

الباب الثاني

ملامح فكر عثمان محرم الهندسي والاجتماعي

الفصل الأول: توظيف العلم لخدمة التنمية
الفصل الثانى: التنمية الذكية
الفصل الثالث: البعد الاجتماعى
الفصل الرابع: البعد الاقتصادى

نتناول فى هذا الباب بعض «الأمثلة» التى تعبر بوضوح عن الإطار الفكرى لإنجازات عثمان محرم، ومن حسن الحظ أن الوفد كان قد عرف المؤتمرات السنوية التى يجتمع فيها الشعب لسماع خطط الوزراء الفنيين فيما يتعلق بمجالات عمل وزاراتهم، كما أنه من حسن الحظ أن الجمعيات والنقابات الرئيسية كانت تعنى فى ندواتها واجتماعاتها بمناقشة مثل هذه البرامج القومية، وسنقلل من تعليقاتنا وإضافاتنا على النصوص المتاحة مكتفين بما هو ضرورى لفهم الإنجازات والتوجهات فى سياقها التاريخى.

توظيف العلم لخدمة التنمية

دعوته إلى ضرورة توليد الكهرباء من مساقط المياه

لم تكن عناية عثمان محرم بتوليد الكهرباء من مساقط المياه وليدة توليه شئون وزارة الأشغال، وإنما ترجع إلى أبعد من ذلك، فإنه وهو مفتش للرى بالفيوم قد أنجز فى عام ١٩٢٢ مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه على بحر النزلة وذلك لتغذية مدينة الفيوم بالأنوار الكهربائية،بالرغم من أن ذلك المشروع كان قيد التفكير والبحث منذ عام ١٩٠٦.

وعندما أتيح لعثمان محرم أن يعلن برنامجه الشامل (٨ يناير سنة ١٩٣٥) فى الدورة الأولى للمؤتمر الوفدى العام. وهو المؤتمر الذى ظل منعقدا خمسة أيام، أوضح المهندس العبقرى فكرته المبكرة فى توليد الكهرباء فقال :

«هنالك مشروع كبير قد آن الأوان للعمل بسرعة على تنفيذه نظرا لفوائده العظيمة للزراعة ولمجموع أفراد الأمة، ألا وهو مشروع توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه على النيل وفروعه بخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط وقناطر الدلتا وكل قنطرة أو هدار ينشأ على النيل وفروعه وعلى الترع والمصارف العمومية بمديرية الفيوم. وهذه القوى الكبيرة الكامنة لا ينتفع بها الآن مع أن أمما متمدينة أخرى سبقتنا فى هذا المضمار وتوصلت الهندسة فيها إلى التغلب على كل الصعوبات التى كانت كثيرا ما تجعل هذه المشروعات غير مربحة».

«ويمكننا أن نسير الآن بجد وطمأنينة خطوات واسعة فى طريق الانتفاع بهذه القوى الهائلة التى تضيع هباء والتى يمكننا بها، مع إنشاء محطة أو محطتين كبيرتين تداران بالوقود، أن نحصل على توليد الكهرباء وتعميمها بسعر رخيص جدا بحيث نستفيد بها فى كل أعمالنا الزراعية، فتقل مصاريف الإنتاج الزراعى وتتحسن تبعا لذلك حالة الزراع تحسنا كبيرا، علاوة على أن وجود هذه القوى الرخيصة منتشرة فى المزارع يمكننا من إدخال كل الصناعات الزراعية ومن أهمها صناعة الأسمدة الكيماوية بأثمان رخيصة، كما أنها تمكننا من تحقيق كثير من مطالبنا الاجتماعية والصحية بالقرى والعزب، كإيجاد المياه السائغة الصحية للشرب، وكذلك الإنارة وغيرها، فتزيد ثروة الأمة زيادة عظيمة. وهذه المشاريع التى كانت تعتبر فى الأزمان

الماضية من الأحلام، أصبحت الآن حقيقة واقعة ملموسة وموجود منها أمثلة عديدة فى كل البلاد المتمدينة».

آراؤه فى تطوير سياسة الصرف

كان عثمان محرم أول مَنْ نبه إلى أهمية وضع سياسة وطنية للصرف مستندا فى تنظيره لأهمية وضع سياسات للصرف إلى ما لاحظه وأدركه من خطورة ترك الحال على ما هو عليه، ونحن لا نجد فى أعمال عثمان محرم المبكرة اهتماما قويا بالصرف وسياسته على نحو ما نجده فى تصوراته وأفكاره بدءا من منتصف الثلاثينيات، وعندى أن لهذا أهمية كبرى من حيث إنه لم يكن الرجل الجامد الذى بدأ حياته الوزارية وأنهاها بنفس الفكر القديم، لكنه كان يجدد أفكاره تبعا لما اكتسبه من خبرة فى المواقع المتقدمة. وقد أعلن عثمان محرم عن توجهاته فى هذا الجانب المهم فى المؤتمر الوفدى العام فى دورته الأولى يوم ٨ يناير سنة ١٩٣٥ فقال ضمن حديثه:

«... نظرا لما للصرف من أهمية عظمى وتأثير شديد فى تفاوت درجات إنتاج الأراضى الزراعية، أرى لزاما علىّ أن أبدأ الكلام عنه وأنبه الأمة إلى ضرورة العناية به أكبر عناية، فقد أصبح من البديهيات أن سوء الصرف فى الأراضى الزراعية مع وفرة مياه الرى وزيادتها يسبب ارتفاع مياه الرشح بباطن الأرض ويضعف خصوبتها أو يميتها أحيانا كثيرة، وقد ثبت من التحاليل الكيماوية التى عملت أخيرا على أعماق مختلفة للأراضى الزراعية بجنوب الدلتا، أنه قد بدأت تتكون فى الطبقات السفلى من التربة أملاح ضارة يخشى ـ إذا طال الوقت ولم تسارع إلى درء خطرها ـ

أن تفقد أرض مصر الزراعية خصوبتها التى اشتهرت بها فى العالم. وقد حفزنى هذا فى عام ١٩٢٦ و١٩٢٧ أن أطلب من البرلمان الاعتمادات المالية الكبيرة لإقامة محطات طلمبات الصرف بشمال الدلتا والسرو وبلقاس والمكس، فأقرها البرلمان، ثم سرنا فى تنفيذها بأسرع الخطوات».

«والآن وقد تم تركيب وإدارة أغلبها، فإنه يجب العمل بأسرع ما يمكن على إتمام ما تبقى منها وزيادة وحدات الطلمبات والمحطات الحالية التى أثبتت التجربة وجوب زيادتها مع موالاة تنفيذ هذه الزيادة فى المستقبل كلما احتاج الأمر إليها بسبب استصلاح الأراضى البور المتداخلة فى بعض المناطق الزراعية. كما يجب التعجيل بتعميم المصارف العمومية لتخفيض مياه الرشح بجميع المناطق المنزرعة بالوجه البحرى، سواء تلك التى تصرف مياهها بالطلمبات أو المناطق الخصبة بوسط الدلتا وجنوبها أو المناطق التى تزرع زراعة صيفية بمصر الوسطى والوجه القبلى بحيث يتمتع كل حق لكل مالك بالصرف الجيد بلا استثناء، ومن حق الزراع على الحكومة أن تنشئ لهم فروعا عديدة لمصارفها تصل أراضيهم بالمصارف العمومية الرئيسية والفرعية، ومن واجب الحكومة أن تعمل على حفظ الحياة بالأراضى المزروعة فعلا بتعميم المصارف الفرعية ـ على ما قدمنا ـ لأن ذلك أجدى على ثروة البلاد من توجيه الفكر والجهد إلى استصلاح الأراضى البور المملوكة للحكومة والتى تحتاج فى إحيائها إلى رءوس أموال ضخمة يكفى قليل منها الآن لتحقيق الغرض الجوهرى الذى أشرنا إليه».

«ويجب أن تعمق بأسرع ما يمكن جميع المصارف العمومية الحالية أو التى ستنشأ فى المستقبل، بحيث يكون أعلى مستوى للمياه بها ـ أى فيضانها ـ منخفضا عن كل أرض زراعية وبلا استثناء بمقدار متر ونصف المتر على الأقل، وذلك لتفادى الأضرار

الجسيمة التى تتعرض لها الأراضى الزراعية بلا انقطاع بسبب كثرة مياه الرشح المتخلفة عن زيادة إيراد الرى مع سوء وسائل الصرف أو انعدامها كلية فى بعض المناطق».

❑

وبعد عام واحد تحدث عثمان محرم بتفصيل واف عن أهمية الصرف العميق ومداه، فى محاضرته بكلية الهندسة (التى ألقاها فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦):

«لا يفوتنا ـ ونحن ننوه بتلك الخطوات الطيبة فى تحسين الصرف ـ أن نشير إلى أن القاعدة التى سار عليها العمل فى تصميم المصارف هى جعل منسوب فيضاناتها أوطى من منسوب الأراضى الزراعية بمقدار متر ونصف المتر، وذلك على أساس أن المحصول الرئسى فى البلاد وهو القطن يكفيه جفاف باطن الأرض على هذا البعد الذى تمتد فيه جذوره، ولكن حاجات البلاد تطورت وأصبح من الواجب أن نعمل على تنويع المحاصيل ولا نعتمد على محصول واحد، خصوصا بعد أن أصاب الكساد أسعار القطن وأصبح معرضا للآفات سنويا. ومن هنا اتجهت الأنظار إلى زراعة أشجار الفواكه. وهذه يجب أن يمتد الجفاف تحتها فى باطن الأرض إلى مترين ونصف المتر. وعلى هذا أصبح انخفاض منسوب فيضانات المصارف عن متوسط منسوب الأراضى الزراعية بمتر ونصف المتر غير كاف لهذا الغرض بالمرة. ومن واجبنا أن نعمل من الآن على تعميق المصارف إلى هذا الحد وربط ذلك بمشروعات طلمبات الصرف على أساس هذا الاعتبار الجديد».

آراؤه فى أهمية معالجة سوء الصرف فى مديريات الملكيات الصغيرة

بعد ثمانى سنوات من حديث عثمان محرم المبكر عن أهمية الصرف، كان

المجتمع المصرى قد بدأ يدرك جدوى سياساته ويطلب المزيد منها، وفى المؤتمر الوفدى العام [١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣] خطب عثمان محرم مبشراً بإيجاد حل جذرى لصرف مديرية المنوفية ومثيلاتها من المديريات التى تتسم بصغر حجم ملكيات المزارعين فقال:

«يسرنى أن أقرر أننا وصلنا إلى علاج حاسم لمشكلة سوء الصرف بمديرية المنوفية وما يشبهها من المديريات المكتظة بالملكيات الصغيرة، حيث كان يتعذر على الأهالى أن يشقوا المصارف الفرعية فى أراضيهم لأنها تشغل نسبة كبيرة من تلك الأراضى الصغيرة المساحة، وقد تقضى فى حالات كثيرة على بعض الملكيات، ولم يكن من العدل أن يترك هؤلاء الأهالى من غير هذا الإصلاح الضرورى لتلك الأراضى التى اضمحلت خصوبتها وازدادت حالتها سوءا يوما عن يوم بعد أن كانت مضرب الأمثال فى قوة الإنتاج ووفرة المحاصيل».

«ولقد وجدنا أن الحل السريع الفعال لمنع الضرر وزيادة الإنتاج، هو أن تقوم الحكومة بعمل مصارف مغطاة، وهى عبارة عن مواسير مدفونة بباطن الأرض لتؤدى مهمة الصرف من غير أن تقلل من المساحات المزروعة».

«ولقد وفقنا الله فنفذنا ذلك عام ١٩٣٧ فى حوض دراو بمديرية أسوان، الذى أهمل شأنه سنوات وسنوات فأتت الأرض لأصحابها بأطيب الثمرات، حيث أصبحت غلة الفدان الواحد عقب إنشاء المصارف المغطاة بالحوض المذكور أكثر من ٨٠٠ قنطار من القصب بعد أن كان لاينتج شيئا».

«أما فى مديرية المنوفية فمع أننا [يقصد الوزارة الوفدية] لم نترك الحكم فى أواخر عام ١٩٣٧ إلا بعد أن وضعنا أسس هذه السياسة، واخترنا المناطق التى يبدأ فيها بتنفيذها، ورصدنا فى الميزانية [يقصد: الموازنة] الاعتمادات الكافية لهذا العمل

العظيم، فقد عدنا بعد أربع سنوات فلم نجد شيئا قد نفذ على الإطلاق. لذلك بعثنا الحياة من جديد إلى مشروع المصارف المغطاة، وتوسعنا فى تحقيق هذا الغرض الحيوى، ولن تمضى سنوات قليلة حتى نرى مديرية المنوفية وقد عادت إلى سابق عهدها ومن حظها فى الخصب والنماء».

إيمانه بأهمية تعميم مشروعات الصرف

فى هذا المعنى يقول عثمان محرم بخطابه فى المؤتمر الوفدى الأول يوم ٨ يناير سنة ١٩٣٥ ما يأتى نصه:

«قد آن الأوان لوجوب مضاعفة الاهتمام بمشروعات الصرف على اساس تمكين كل شبر من الأرض المزروعة من صرف مياهه من غير إبطاء».

❑

ويتوسع عثمان محرم فى هذا المعنى فيقول فى المؤتمر الوفدى الثانى [١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣]:

«لقد كان من أهم ما عنينا به منذ عام ١٩٢٤ تيسير أمر الصرف والرى للملاك البعيدين عن المصارف أو الترع العمومية، وعدم تركهم للمصادفة المحضة التى تحرمهم من الانتفاع بمشروعات الرى والصرف الكبرى بسبب بعد أراضيهم عن تخطيط المصرف أو الترعة، فإن من مبدئنا أن لكل مالك الحق فى توصيل رى أو صرف أرضه بالترعة أو المصرف العموميين... إلخ».

❑

ويوضح عثمان محرم جوهر هذا المعنى ويبرزه فى نفس الخطاب فيقول ما نصه:

«فالماء قسمة بين الصعيد والوجه البحرى من غير تمييز أو مفاضلة، والإنشاءات والمشروعات تتناول كل إقليم لزيادة المياه وحسن توزيعها وتحسين الأراضى وصرف ما فى باطنها، والجنابيات.. وهى فكرة الوزارات الوفدية، تسوى بين أصحاب النهايات فى الرى وبين من تقع أراضيهم فى الأجزاء العليا للترع ،وتعميق المصارف لفائدة الجميع،وعدم التفرقة بين مصرف عمومى أو خصوصى، وعدم ترك انتفاع الأراضى بالرى أو الصرف للمصادفات التى تقضى باتباع تخطيط معين للترعة أو المصرف وتمكين كل مالك من كامل الانتفاع بهذه المشروعات العامة».

الفصل الثانى

التنمية الذكية

رؤيته لاستغلال الموارد الطبيعية

فى الدورة الثانية للمؤتمر الوفدى العام يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ تحدث عثمان محرم عن أهمية توظيف الموارد الطبيعية واستغلالها ومن حديثه هذا نقتطف هذه الفقرات:

« ... وكل شعب يريد أن يصون استقلاله أو يناله، لابد له من الاعتماد على قوى ثلاث: الرجال والأقوات والأسلحة. ومصر ـ بحمد الله ـ يسكنها شعب وافر العدد، كثير الدأب والجد، صادق الوطنية، مشغوف بالرقى».

«أما الأقوات والأسلحة.. فإن خزان أسوان كان يمكن أن يهيئ لنا منها بمساقطه العظيمة مددا لا ينفد وموردا لا ينقطع».

«لقد آمن كثير من أبناء الوطن بأنه لا يوجد بمصر حديد، وبأن بلدا لا يكون فيه الحديد ولا القوى لا يمكن أن يكون صناعيا، كانوا يؤمنون بذلك كأن طبيعة البلاد حكمت به حكما أبديا».

«ولكن ظهر أن فى البلاد حديدا موفورا، وظهر لحسن الحظ أن هذا الحديد الموفور يجاور مساقط المياه بأسوان التى تغنى عن الوقود فى توليد القوى».

ثم استطرد عثمان فى خطابه إلى ما يأتى نصه:

«لقد تلاقى عند أسوان جناحا عمل صناعى ضخم، لا تحد فوائده ولا تعد مزاياه، تلاقى هناك الحديد والوقود الأبدى، فصار جديرا بمصر أن تحصل على حديد يكفى أسلحتها ، وصناعاتها، وعلى سماد يكفى حقولها ومزارعها».

«وكنا نستعجل دورة الفلك ليتم هذا العمل الضخم قبل أن تعصف بالأرض وبالناس عواصف الحرب التى بدت نذرها منذ أوائل عام ١٩٣٦».

«ولكن الحرب دهمت العالم بعد نحو عامين وخصوم الوفد متربعون فى الحكم، فجعلت قيود الاستيراد وقلة السفن تضيق على الأمة وعليهم الخناق، حتى امتنع الحديد وندر ورود السماد، وتذكر الناس حديدنا الجاثم فى قلب الصحراء، وتذكروا السماد الذى كان يمكن الحصول عليه من قوى الكهرباء الكامنة فى مساقط المياه، فامتلأت قلوبهم بالغيظ على من حرموهم الانتفاع بخير لا يمكن تقويمه، فبدأ الذين عطلوا المشروع يسبقون أنصاره فى إظهار الأسف عليه ليوهموا الناس - زورا وبهتانا - أنهم كانوا من العاملين على تحقيقه».

«وقد خسرت مصر مئات الملايين من الجنيهات نتيجة الإخفاق فى تنفيذ هذا المشروع قبل بدء الحرب العالمية الثانية، نتيجة ارتفاع أثمان الأسمدة وندرتها ونقص المحاصيل الزراعية بالتبعية».

اهتمامه العميق بالنقل المائى

وضع عثمان محرم منذ عام ١٩٣٦ برامج طموحة ومحدودة لإقرار سياسة ملاحية، وذلك بتغيير الكبارى الثابتة على مجارى مياه الرى والصرف الرئيسية وجعلها متحركة.

ويتضح إيمان عثمان محرم بأهمية الملاحة النهرية فيما يقوله عنها فى المذكرة التفسيرية المؤرخة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ التى قدم بها مشروع ميزانية سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حيث جاء فيها ما يأتى نصه:

«تعتبر الملاحة النهرية من أقدم وسائل النقل فى مصر، ولقد ساعدت كثيرا على قيام حضارة عريقة بها. ونظرا لأن تقدم الأمم يعتمد كثيرا على درجة تقدم المواصلات وسهولتها، فقد بذلت هذه الوزارة الجهد لتحسين الملاحة فى النيل وفى مجارى الرى والصرف الكبرى خصوصا لقلة التكاليف إذا ما قورنت بأجور النقل بالسكك الحديدية أو بالسيارات».

وقد أشار عثمان محرم فى مذكرته إلى الخطوط الملاحية التى قرر استكمالها فى الميزانية الجديدة وأوضح فوائدها وهى:

(أ) الخط الملاحى الذى يربط النيل وبحر يوسف عن طريق ترعة الجيزة.

(ب) الخط الملاحى الذى يصل القاهرة بالإسكندرية عن طريق رياح البحيرة فترعة الخندق الشرقى فترعة المحمودية.

(جـ) الخط الملاحى بين بحر شبين وترعة الباجورية مارا ببندر طنطا لربط مديريتى المنوفية والغربية.

(د) الخط الملاحى بين بحر مويس ومصرف بحر حادوس لربط مديريتى الشرقية والدقهلية».

وبتأمل هذه الخطوط الملاحية يمكن لنا إدراك أن عثمان محرم يربط بها أقاليم القطر كلها ببعضها البعض ، ولا يختص بها إقليما دون إقليم.

❑

ونورد هنا نص ما ذكره فى مذكرته التفسيرية عن مشروع ميزانية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ حيث قال عن الطريق الملاحى الذى يربط بين النيل وبحر يوسف عن طريق ترعة الجيزة ما يأتى نصه:

«إن ذلك الطريق يربط مديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا بالنيل. وقد قطعنا فى تنفيذ هذا الخط شوطا طويلا، ولم يبق فيه إلا تحويل بعض كبارى ترعة الجيزة إلى كبارى ملاحية، وهو ما أدرجنا المبالغ المالية اللازمة له فى مشروع ميزانية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ المقدم، وذلك حتى يكمل هذا الخط الذى شرع فيه منذ عام ١٩٢٤ وحال قصر الاعتمادات المالية التى منحت له فى مختلف السنين دون استكماله وجنى ثماره».

ويزيد عثمان محرم هذه النقطة إيضاحاً فيقول:

«فقد بُدئ فى سنة ١٩٢٤ بإنشاء هويس العياط بين النيل وترعة الجيزة، وهو أهم حلقة فى هذا المشروع، ولكن مما يؤسف له أن يظل هذا المرفق العام الذى أنفقت عليه مبالغ طائلة بدون استثمار أو استغلال منذ عام ١٩٢٤ حتى هذه اللحظة، وما ذلك إلا لقصور الاعتمادات التى تمنح سنويا لاستكماله».

البعد الاجتماعى

دعوته إلى عدالة توزيع الخدمات

للدلالة على هذا المعنى، ننقل هنا نص تأشيرة من تأشيرات عثمان محرم وهى تأشيرة مطولة ومفصلة تنطق بما كان يعتقد فيه من أحقية المواطنين فى تقديم الخدمات العامة لهم دون نظر إلى الأعذار التقليدية التى تعودت الحكومة تقديمها من قبيل بعد «الأرض» عن المصرف العمومى والحاجة إلى نزع الملكية... إلخ.

كتب عثمان محرم بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٣٧ إلى وكيل الوزارة مجيبا على مذكرة مرفوعة إليه:

«اطلعت على مذكرة سعادتكم المؤرخة ٢/٧/١٩٣٧ الخاصة بطلب بعض

الأهالى أن تقوم لهم الحكومة بعمل المصارف الخصوصية وتطهيرها هى والمساقى وغير ذلك، وإننى شخصيا أعتقد أن من حق الأهالى أن يطمعوا فى أن تقوم الحكومة الدستورية بعمل المشروعات التى تحقق لجميع الملاك المساواة من حيث الانتفاع».

«وأنا لا أفهم أن نترك للمصادفة وحدها أن تجعل فريقا من الأهالى ينتفع بمصرف أو ترعة عمومية لمجرد أن الظروف والاعتبارات الفنية قضت باتباع تخطيط معين عند عمل مشروعات جهة من الجهات، فى حين أن من تبعد أراضيهم عن تلك التخطيطات يظلون محرومين من الانتفاع إلى أن يتفقوا مع جيرانهم أو يلجأوا إلى الطرق الإدارية الطويلة الإجراءات لنزع ملكية المجرى اللازم لتوصيل أراضيهم بتلك الترع أو المصارف العمومية، مع أن الجميع يتساوون فى الالتزامات العامة ويدفعون الضرائب نفسها».

«ولهذا قد أعطيت التعليمات لحضرة صاحب العزة إبراهيم بك رزق لمراعاة تمكين كل أرض من الرى والصرف فى دراسته لمشروعات تحويل الحياض، وقد اتبع عزته [أى إبراهيم بك رزق، ومعنى عزته أى صاحب العزة لأنه بك، كما نقول سعادته عن صاحب السعادة ومعاليه عن صاحب المعالى] ذلك فى كل مشروع يدرسه».

«كذلك فإننى عندما تعرض علىّ مشروعات جديدة أتأكد دائما قبل اعتمادها من أن هذا المبدأ مطبق فيها».

«وإنى أرى فيما يتعلق بالمناطق التى ليس بها مشروعات جديدة أن تدرس حالة الأهالى بها على أساس التسوية بينهم وبين من انتفع بمجاورته للترعة أو المصرف العمومى، على أنه إذا رؤى أن يكون المصرف الفرعى، الذى يشق لتوصيل مساحات أقل من المقررة مصرفا خصوصيا، فإننى لا أرى ما يمنع من أن يكون كذلك بعد إنشائه بمعرفة مصلحة الرى، ويكون تطهيره فيما بعد على حساب أصحابه».

وينتهى عثمان محرم ـ بعد هذا كله ـ إلى التنبيه على الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لانتهاج ما يقترحه من سياسات فيقول:

«وبهذا تكون الحكومة قد قامت بواجبها نحو رعاية المزارعين رعاية فيها المساواة التامة، فضلا عما تفيده الأراضى من خصب تترتب عليه من غير شك زيادة الثروة العامة ورفع قيمة الأموال الأميرية، وبذلك تجنى الحكومة زيادة فى رخاء الأهالى وزيادة فى أموالها».

البعد الاقتصادى

سأكتفى فى هذا الفصل بالحديث عن رؤية عثمان محرم الاقتصادية للطرق والجسور كنموذج واحد دال على توجهاته وفكره.

إيمانه بالدور الحيوى لوزارة الأشغال

كان إيمان عثمان محرم بالدور الحضارى لوزارة الأشغال بمثابة الحافز القوى له كى يواصل العمل فى كل الظروف حتى فى ظروف الحرب والثورة وهو ما يتضح بصورة واضحة فى نص جميل حيث يسأله مندوب «المصرى» عن مشروعات وزارة الأشغال فيما بعد الحرب فأجابه بقوله:

«تسألنى عن سياسة وزارة الأشغال ومشروعاتها فيما بعد الحرب، وأقول إن وزارة الأشغال لا يمكن أن تكون لها مهمة مفصلة ولا أعمال مؤجلة لأن أعمالها

متصلة بشرايين الحياة فى أرض مصر، فوظيفتها يومية ومسئوليتها متجددة، والزمن لا يدخل فى حسابها، وكما أن الطبيب لا يستطيع ترك مداواة المريض وإسعاف المصاب حتى ينجلى الليل وينبلج الصباح.كذلك وزارة الأشغال لا تريد التنصل من أعبائها الحاضرة لتلقى أعباء التفكير فيها والقيام بها على كاهل المستقبل، لذلك لايمكن أن يكون ذلك إلا كسلا أو عجزا أو إهمالا».

دعوته إلى الاستزادة من الجسور والطرق من أجل خدمة الجماهير

كان عثمان محرم واعيا، كما ذكرنا من قبل، منذ مرحلة مبكرة لأهمية الطرق وحتمية العناية بها، وكان لا يفتأ يدعو إلى الاستزادة من الجسور والطرق بالمواكبة لكل إصلاح مدنى. وانتهى به الأمر إلى أن وضع عام ١٩٤٢ قواعد ثابتة فى وزارة الأشغال وقرر فيها أن يكون لكل ترعة ومصرف جسران صالحان للمرور بدلا مما كان مصطلحا عليه من قبل أن يكون المرور على جسر واحد، وحدد فى الترع والمصارف الرئيسية أن يكون الجسر الأيمن بعرض لا يقل عن ١٢ مترا، والأيسر بعرض ٨ أمتار.

تبنيه فكرة الإفادة من جسور الترع فى إنشاء الطرق الزراعية

فى خطاب عثمان محرم بالمؤتمر الوفدى فى يوم ٨ يناير سنة ١٩٣٥ نجد ما يأتى نصه:

«كذلك يجب أن يعطى رجال الرى أكبر قسط من العناية لجسور الترع والمصارف لجعلها طرقا صالحة للمرور على الدوام مماثلة للسكك الزراعية فيسهل بواسطتها نقل المحاصيل إلى الأسواق وتخفيف تكاليف الإنتاج الزراعى».

وقد أكد عثمان محرم على هذا المعنى فى خطابه بالدورة الثانية للمؤتمر الوفدى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ حيث قال:

«ومن واجبنا التوسع فى إنشاء الطرق على جسور الترع والمصارف لتسهيل مرور الأهالى عموما، ونقل محاصيلهم بأقل التكاليف وأيسر السبل».

دعوته إلى رصف كثير من الطرق بطريقة اقتصادية قليلة التكاليف

تطور اهتمام عثمان محرم بالطرق عاما بعد عام إلى أن جعل من برنامج الحكومة أن تقوم برصفها بطريقة مبكرة نفذت فى أمريكا منذ ١٩٣٥.

وعن المذكرة التفسيرية التى أرسل بها مشروع ميزانية وزارة الأشغال عن السنة المالية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ وهى المذكرة المؤرخة فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ننقل النص التالى:

«كثرت الشكوى من سوء حال جسور النيل والترع والمصارف للمرور، وقد كان السبب الرئيسى لذلك هو صعوبة صيانة هذه الطرق الترابية وعدم إمكان رصفها بالأسفلت لضخامة التكاليف، لذلك فقد رأينا إدخال نظام الرصف بخلط التربة بالأسفلت، وهى طريقة اقتصادية قليلة التكاليف ـ فى الإنشاء والصيانة ـ لتثبيت وصقل أسطح الطرق المعرضة للحركة الخفيفة. وقد استعملت هذه الطريقة فى أمريكا بنجاح منذ عام ١٩٣٥».

«ولقد رأينا بعد دراسة هذه الطريقة وما يلزمها من أجهزة أن نبدأ بشراء مجموعتين من الآلات لهذه العملية توطئة لتعميم استعمالها بمصر لرصف جسور النيل والترع والمصارف التى تخترق أرجاء البلاد وتربط القرى والمدن ببعضها تيسيرا للمواصلات، وهو أمر كبير الفائدة للبلاد، وعامل مهم لرقيها ورخائها».

«وكخطوة أولى سيبدأ فى استعمال طريقة هذا الرصف بجسور النيل، لذلك قد أدرجنا بمشروع ميزانية سنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ضمن بند أعمال الوقاية من طغيان النيل، المبالغ اللازمة لاستكمال شراء المجموعتين المذكورتين بعد أن بدئ فى العام الماضى باستيراد جانب من هذه الأجهزة».

الباب الثالث

السمات التنفيذية لأداء
عثمان محرم



الفصل الأول: عبقرية عثمان محرم الفردية
الفصل الثانى: شخصية عثمان محرم الإنسانية
الفصل الثالث: توجهات عثمان محرم الوطنية
الفصل الرابع: عثمان محرم رجل المهنة ورجل الدولة
الفصل الخامس: عثمان محرم وآفاق المستقبل

نتناول فى هذا الباب بعض سمات عثمان محرم كتنفيذى ناجح، هادفين أن نقدم من خلال رسمنا لملامح هذه السمات صورة لما يمكن أن يكون عليه رجل الدولة التكنوقراطى الناجح إذا ما استطاع تعميق جذور انتمائه لبلاده وثقافتها وأخلاقها وقيمها، وإذا ما استطاع أيضا أن يستشرف آفاق المستقبل فى كل الخطوات التى يبنى بها تصوراته لآمال وأمجاد أمته.

ولسنا نستطيع أن نقول إن هذه السمات التى نتحدث عنها هى كل سمات أداء هذا الرجل، ولكننا نظن أنها تكفى لتصوير طبيعة أدائه المتميز.

وتنبئنا هذه السمات من ناحية أخرى عن مدى خسارة مصر لإبعاد الوفد (وعثمان محرم جزء منه) عن ممارسة الحكم فى الفترات الطويلة التى أبعد عنها بمؤامرات الملك والإنجليز.

ومن الواضح أن التقدير الذى حظى به عثمان محرم فى الوجدان الشعبى لم يأت من فراغ، وإنما أتى نتيجة إحساس الجماهير بهذا التميز فى الأداء.

عبقرية عثمان محرم الفردية

روح المبادرة

وهى فى تقديرى أهم مـا يتطلبه الشعب من وزير الأشـغال العمومـية، إذ أنه يمثل صانع الحضارة فى الوطن، وقد كانت روح المـبادرة فى شخص عثـمان محرم عـالية جدا، ويكفى أن نقرأ فى الـتحقيق الخاص بإنشـاء مجارى سيدى بشـر أنه أمر بإعارة السـتـائر الحـديدة من وزارته لأشـغـال للبلدية كى تتم مـشـروعـات المجـارى، ومن العجيب أن مبعث المؤاخذة فى نظر لجان التطهير [ثم محكمة الغدر] كان هو محاولة إثبات أنه أعـار هذه الستائر دون أن يـكون هناك طلب رسمى كتـابى من البلدية يلح

فى طلبها، ولا يعجبن القراء إذاً لما يجدونـه اليوم من روح التراخى والتواكل والبحث عن الشماعات فى تصرفـات كبار مسئولينا، فقد كانت محاكمـة عثمان محرم خطوة مبكرة فى وأد هذه الروح فيمن تعلم عليهم مَنْ أصبحوا ـ مع الزمن ـ مسئولين!

طبيعة الإنجاز السريع

عرف عثمان محرم بالحزم الشديد والمقـدرة على الإنجاز السريع، ولـم يكن يسمح لمعاونـيه أن يتكاسلـوا فى إنجاز ما هو مطـلوب منهم، وكان عـثمان محرم باسـتمرار يغذى هذه الصورة التى عرفت عنه، ومن إحدى عباراته فى هذا الصدد قوله:

«إن طريقتى فى العـمل ـ وقد لا يكون لى فضل فيها إذ هى نـاتجة عن الطبع الذى نشأت عليه ـ إنما هى طريقة السرعة فـى البت، وكلمة «غدا» لا وجود لها فى قاموس أعمالى».

عمق النظرة والفهم الموسوعى

من اللافت للنـظر أننا فى منتصف الثـمانيات رأينا وأدركنا نموذجاً يـعبر عن بعد نظر عثمان محرم فى حواره أمام محكمة الغدر فى الثالث من أغسطس ١٩٥٣، حين نبه ـ مبـكراً جدا ـ بكل وضـوح إلـى خطورة الأخذ بسيـاسة الصرف فى البـحر على مستـقبل الإسكندريـة، وقال بكل وضوح: إن مسـتقبل مديـنة ومصيف الإسكـندرية

يتهدده الخطر بسبب هذه السياسة، وإنه منع أولاده من نزول البحر، وأن الأولى أن تحول المجارى إلى الصحراء وتنظف وتعمل كسماد.. أى ما نسميه الصرف فى البر.

وعلى الرغم من هذا التوضيح الصريح الواضح المنطقى الذى تكرر من عثمان محرم قبل الثورة وبعدها، فإن الثورة فى أول عهدها لم تعدم شاهدا [هو المهندس أبو العلا] لم يجد حرجا فى أن يفخر أمام محكمة الغدر بأنه انتصر فى معركة الصرف فى البحر، وأنه استطاع أن ينتصر لرأيه،وأن يقنع به المسئولين، وذلك على الرغم من أنه اعترف أن الأستاذين الجليلين خليل عبدالخالق والمهندس أحمد راغب ـ وهما مَنْ هما علما وخلقا وفضلا ـ كانا ضد الصرف فى البحر، ومن سخرية الأقدار أن حكومات الثورة قد تورطت بناء على هذا الموقف فى قبول مبدأ الصرف فى البحر، وسنرى مما نشرته الأهرام عن سير جلسة المحاكمة أن محكمة الغدر آثرت أن تترك هذا الموضوع معلقا على الرغم من تنبه عثمان محرم وتحذيره، ولم يجد رئيسها حرجا فى اللجوء إلى أن يقول: «الله أعلم بالصواب».. وظلت الأمور تتراكم حتى عهد الرئيس حسنى مبارك حين عقد بنفسه الاجتماعات المطولة لبحث هذا الموضوع، ولست أدرى هل كان عند أحد من المشاركين فى هذا الاجتماع فى ذلك الوقت (فى منتصف الثمانينيات) الشجاعة لأن يقص القصة الحقيقية للتطور الذى قاد إلى النتيجة الخطيرة التى تفجرت فى النهاية (وعولجت أيضا لحسن الحظ) فى منتصف الثمانينات، أم أن أحدا لم يكن يعلم حقيقة الموضوع.

على أن هذا المثل (الخاص بالصرف فى البحر أو البر) لم يكن هو المثل الوحيد الذى أبان ـ مع الزمن ـ عن فهم عثمان محرم الموسوعى الصائب،و عن سعة أفقه، ولكن كانت هناك أمثلة كثيرة لا تزال شاهدة للعيان كالشوارع الخمسة العظيمة التى أسهم فى إنشائها، وكالميادين، والتماثيل ،ونفق السبتية ،والمبانى العظيمة التى أشار بها، وبخاصة مجمعى المصالح: الأول فى ميدان التحرير والثانى بجوار مجلسى الشعب والوزراء (وهو الذى تشغله الآن وزارة الصحة ومصلحة الضرائب).

سعة الأفق والخروج من شرنقة التخصص

لاشك أن عثمان محرم كان أبرز التكنوقراطيين الليبراليين إيمانا بضرورة الخروج من شرنقة التخصصات إلى فسحة وسعة روح الخدمات العامة، ولهذا فإن الصورة المنطبعة عنه أنه لم يكن وزير أشغال معنيا بمجال عمل وزارته فحسب، ولكنه كان بمثابة المهندس المسئول عن التقدم الحضارى للوطن كما ذكرنا، ولهذا السبب فقد كان هو نفسه حريصا فى سياساته على أن يربط بين الأعمال التابعة لوزارته وبين المرافق العامة للبلاد على اختلاف تبعيتها، ويمكن لنا أن نتأمل إنجازاته فى كبارى شمال الدلتا وقد أشرنا إليها فى الباب الأول: فهو ـ إلى جانب ما يسره لمواطنيه فى انتقالهم وما ساعد عليه من زيادة الثروة الزراعية فى البلاد ـ قد أعان مصلحة الطرق ومصلحة السياحة فى وظيفتها، شأنه فى ذلك شأن الرجل العام الغيور الذى يربط بين مصالح بلاده من أقرب السبل، ولا يفصل بين الاختصاصات الوظيفية بما يعطل الخير ويصعب الأمور.

شخصية عثمان محرم الإنسانية

البعد الإنسانى

ظهر البعد الإنسانى فى تفكير عثمان محرم منذ مرحلة مبكرة من أدائه المهنى، وقد دفعه تفكيره الصائب إلى اتخاذ قرارات شجاعة مكنته من تحقيق نجاح غير مسبوق على مستوى الأداء الهندسى نفسه، وتبلور هذا قصة مشهورة كان هو نفسه يسميها قصة «التراب الذى حوله إلى طعام» ذلك أنه وهو مدير للأعمال كان معهودا إليه فى أثناء أحد الفيضانات بالإشراف على إقامة جسور فى مسافة معينة على نحو ما كان متبعا من تقسيم النيل إلى مسافات على المهندسين، وتصادف أن كانت المسافة المعهود إليه بها أطول وأخطر مسافة، وقد نجح فى أن يحافظ عليها وجعلها فى حالة

من الأمان والاطمئنان أدهشت كلا من وزير الأشغال إذ ذاك [وكان هو المغفور له إسماعيل باشا سرى] والمستشار الإنجليزى للوزارة، ولم يسعهما إلا أن يظهرا إعجابهما بما شاهدا بالقياس إلى ما لاحظاه فى طوافهما على مناطق أخرى، وتساءلا عن سر هذا النجاح فأخبرهما عثمان محرم أنه حول جزءا من التراب الذى ترمم به الجسور إلى خبز وبصل وجبن، فاستوضحاه الأمر فقال إنه رأى أن الأنفار الذين يتولون هذا العمل بتكليف من الحكومة يساقون من القرى غير مأجورين، وهم فقراء لا يملكون ما يقيمون به أودهم، وأنه أدرك أن العمل المضنى من أمثالهم غير مرتجى، لذلك فإنه خاطر على مسئوليته فعهد إلى المقاول المتعهد بنقل الأتربة لترميم جسور النيل، بأن يشترى القمح ويطحنه ويخبزه ويوزعه على هؤلاء العمال بقدر معلوم يوميا وأن يشترى لهم أيضا البصل والجبن، على أن يتحول ما يناظر ثمن هذا الطعام إلى ما يناظره من قيمة إنجاز مكعبات من الأتربة ويتقاضاها المقاول بفئاته المقررة له. أى أنه أضاف على الحسابات الخاصة بالإنشاءات حسابات التغذية دون أن ينشئ لها إدارة وبيروقراطية مكتفيا بإضافتها على الحساب العمومى.

وبعد أن قارن الوزير والمستشار الإنجليزى بين ما أنفق وبين ما كان محتملا وقوعه من خسائر فادحة لو قطعت الجسور نتيجة عجز العمال المسخرين الجائعين واكتشفا ذكاء عثمان محرم لم يكتفيا بإظهار إعجابهما بل طلبا منه تقريرا بما عمل واعتمدا هذا الأسلوب.

على أن عثمان محرم تطور بفكرته تجاه هؤلاء الفلاحين المعدمين مع زيادة صلاحياته وارتفاع منصبه، وبدأ يفكر وهو وزير فى وضع حد لهذا الوضع اللاإنسانى، وكعادة المصلحين الجادين فإنه وضع خطة متكاملة من أجل تنفيذ أفكاره، وعقب عودته إلى تولى وزارة الأشغال فى عام ١٩٣٦ نوه فى خطاب العرش لذلك العام على أن من أولويات أعمال وزارته، إلغاء النظام الذى كان يطلق عليه اسم نظام أنفار «العونة» وهو نظام شبيه بالسخرة، وبذلك انمحى بهذا الإلغاء آخر مظهر

من مظاهر السخرة حيث كان الفلاحون يساقون فى ظل هذا النظام للمحافظة على جسور النيل وقت الفيضان، فيتركون أعمالهم الخاصة أو الأعمال المتاحة لهم بأجر فى مزارع الملاك، ويحملون فئوسهم ومقاطفهم على ظهورهم ويجمعون فى جماعات كبيرة من أجل إنجاز عمل لا ينكر أحد أنه عمل وطنى وطارئ، ولكنه كان فى المقام الأول يعود بالفائدة على الملاك أو الأغنياء، وكان هؤلاء العمال البسطاء يؤدون هذا العمل الموسمى من غير أن يؤجروا عليه، ولعثمان محرم الفضل منذ ذلك الحين فى أن يكون هذا العمل عن طواعية لا إكراه، وأن يكون فى مقابل أجور مكافأة له.

وبذلك يعود إلى عثمان محرم الفضل فى رفع المعاناة عن ألوف مؤلفة من مواطنيه من الطبقة الكادحة منهيا بهذا مظهرا استبداديا كان ينبغى ألا يبقى فى مصر فى القرن العشرين.

ويتصل بهذا البعد الإنسانى إيمانه بقيمة الوفاء وقد تجلى هذا الخلق فى كثير من تصرفات هذا الرجل وعندما انتخب عثمان محرم نقيبا للمهندسين وجد ـ كما يذكر المهندس حامد قداح فى مقال له عن نشأة نقابة المهندسين:

«أنه من الوفاء ضرورة تكريم المهندسين الذين بذلوا من الجهد فى الحقل الهندسى ما يستوجب العرفان والشكر لهم.. فلم يكن من الكثير عليهم تخليد ذكراهم بإقامة تماثيل لهم.. فاقترح [أى عثمان محرم] إقامة تماثيل لكل من محمد شفيق باشا ومحمود باشا سامى وإبراهيم عثمان وفاء لذكراهم وتقديرا لجهودهم».

ويستطرد المهندس قداح إلى قوله:

«وبالفعل تمت إقامة التماثيل ووضع تمثال إبراهيم عثمان فى ركن مظلم بإحدى غرف النقابة، أما التمثالان الآخران فلا أجد لهما موقعا بالنقابة أو الجمعية، وأغلب الظن أنهما غارقان فى ظلمات دهاليز جمعية المهندسين أو مخازنها. فمتى يظهر

تمثالا الرجلين العظيمين فى النور فى موقعين يتناسبان مع شخصية وكيان هذين الرجلين اللذين كان لهما دور كبير فى تأسيس جمعية المهندسين ونقابة المهندسين».

إيمانه بضرورة التكافل المهنى والعلمى والاجتماعى

أما الاتجاه إلى التكافل الاجتماعى فى سياسات عثمان محرم فحدث عنه ولا حرج..

كان عثمان محرم من الأعضاء الأربعين المؤسسين لجمعية المهندسين المصرية، وقد أصبح ثالث رؤسائها بعد كل من المهندس محمود سامى باشا الذى تولى رئاستها منذ تأسيسها وحتى ١٩٣١، ثم محمد شفيق باشا الذى تولى رئاستها منذ ١٩٣١ وحتى ١٩٥٠، ثم جاء عثمان محرم من ٢١ مايو ١٩٥٠ وحتى ١١ ديسمبر ١٩٥٢، حيث خلفه المهندس حامد سليمان باشا من ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٤، وقد أهدى عثمان محرم مكتبته لجمعية المهندسين المصرية.

وإلى عثمان محرم يعود جزء كبير من الفضل فى إنشاء نقابة المهندسين، بل وفى تنمية الروح النقابية قبل إنشاء هذه النقابة، وقد تنبه مبكرا إلى الحقائق المعيشية للمهندسين حين عرض عليه ذات مرة أن خمسة منهم قد ماتوا على التعاقب فى فترة وجيزة وهم فى ريعان شبابهم، ولم يكمل بعضهم المدة التى يتقاضى عنها معاشا، تاركين الزوج والولد بلا عائل أو معين، وقاد عثمان محرم حملة تبرعات استطاع من خلالها أن يجمع ثمانية آلاف جنيه اشتريت لورثة هؤلاء بها سندات القرض الوطنى ووزعت عليهم حسب أعدادهم وطبقا للأنصبة الشرعية، ثم جعل عثمان محرم من ذلك النداء نواة لقانون أنشئت به نقابة المهندسين على اختلاف طوائفهم، وظل هذا الرجل يواليها بالعناية والاهتمام حتى أقيم لها أفخم بناء، وحتى زخر صندوق

معاشها بالمال فاستطاع أن يقرر المعاشات لأسر المتوفين من المهندسين، ولقد بلغ من ذلك ـ على حد تعبير مذكرة الدفاع عنه أمام محكمة الغدر فى أول الثورة ـ أن تقرر للشهيد المهندس الضابط عبدالقادر طه أكبر معاش منح وقدره ٢٣ جنيها بعيداً عن التأثر بما كانت تتناقله الشائعات عن أسباب اغتياله!!.

التفتح الفكرى فى توظيفه للموارد البشرية

بدأت مدارك عثمان محرم الفكرية فى التفتح منذ مرحلة مبكرة، وظهر هذا بوضوح عندما عهد إليه سعد زغلول عام ١٩٢٤ [وهو مدير لمكتب وزير الأشغال ووكيل لوزارة الأشغال] بأن يبحث له عن العلة فى إحجام الموظفين المصريين عن العمل بالسودان فى الوقت الذى كنا لا نفتأ ننادى فيه بأن مصر والسودان وطن واحد.. فسافر إلى السودان وطاف بكل أرجائه وعاد مقترحا عدة اقتراحات تيسر للمهندسين وسائل الراحة فى السكن والانتقال والسفر، لهم ولعائلاتهم، ووضع برنامجا للحوافز الحقيقية المشجعة على قبول العمل فى السودان، ومن حسن الحظ أن الحكومات الليبرالية المتعاقبة قد أخذت باقتراحه مما أدى إلى تزايد إقبال رجال الرى على العمل فى السودان، بل وتسابقهم إلى ذلك وتنافسهم بروح راضية مطمئنة.

❑

وقد نما هذا الاتجاه «الحضارى» فى سياسات عثمان محرم تجاه الموظفين فكان أكثر وزرائنا حرصا على تحبيب أصحاب الوظائف فى الوظائف العامة، ويذكر له على الدوام حرصه على أن يكفل للموظفين أقصى سبل الراحة،وهو الذى أباح لموظفى وزارته ثمار الفواكه وزراعة الفضاء المحيط بمساكنهم بالخضر، وسهل لهم ولعائلاتهم الانتقال للتداوى والتعليم، كما حاول فى فترة مبكرة إدخال نظام تكييف

الهواء على أن يعممه فى كل الجهات التى لا يشجع مناخها على العمل المنتج الدائم، وقد أوشك أن ينفذ ذلك فى مستعمرة بمدينة قنا وغيرها. وكانت وجهة نظره فى كل هذا أن المهندس يعمل بعقله وجسمه معا، وأن واجباته غير محدودة بزمن، فجهده مطلوب ليلا ونهارا، لذلك ينبغى أن تيسر له سبل الراحة حتى لا يرى مكانا فى القطر خيرا من مكان عمله.

توجهات عثمان محرم الوطنية

التوجه الاستراتيجى

تأكدت عبقرية عثمان محرم الاستراتيجية فى أثناء اللحظات الحاسمة فى أثناء الحرب العالمية الثانية، كما تجلت قدرته على التفاوض مع البريطانيين، وهو ما يدلنا أيضا على أن التفاوض فى عصر الليبرالية لم يكن حكرا على القانونيين، وإنما كان يقوم به التكنوقراطيون كلٌ فى مجاله.

فعندما وقعت معركة العلمين فكر الإنجليز جديا ـ كما هو مسجل فى كتب التاريخ جميعا ـ فى إغراق الدلتا أو على الأقل إغراق مديريتى البحيرة والجيزة بالمياه المالحة، وكانت السلطة فى ذلك الحين للنار والمدفع، ومن المعروف أن الإنجليز كانوا

فى ذلك الوقت يحرقون أوراقهم علنا فى دار السفارة البريطانية ويرحلون الأعزاء عليهم إلى السودان، كما أقاموا المتاريس فى شارع الهرم وشوارع الجيزة وعند الكبارى، ولم يكونوا يطيقون مَنْ يحول دون تنفيذ رغباتهم، ولكن عثمان محرم تصدى لهم وتشبث وراوغهم وأفهمهم خطورة غمر الأراضى بالمياه المالحة، وأوضح أن ذلك يقتضيهم دفع تعويضات ضخمة وأن الأراضى الزراعية تتأخر فى خصبها لسنوات، فأظهر البريطانيون استعدادهم لدفع أى تعويض بعد وقوع الأضرار وحصرها، ولكن عثمان محرم طلب إليهم أن يدفعوا مقدما مائة وخمسين ألف جنيه تحت يد وزارة الأشغال ويتركوا له حرية العمل، وأنه عندما يرى ضرورة للتغريق فقد يفعل ذلك بمياه النيل العذبة. وانتهت الحرب ولم تغرق أراضى البحيرة والجيزة بالمياه المالحة ولا بالمياه العذبة، واستردت السلطات البريطانية مبلغ المائة وخمسين ألف جنيه بشيك من وزارة الأشغال خلال النصف الثانى من عام ١٩٤٤.

القدرة على توظيف الاستثمار الأجنبى لمصلحة الوطن

كان عثمان محرم واعيا تمام الوعى لأهمية تمتع السياسيين والتنفيذيين بأقصى درجة من القدرة على استشراف مصلحة الوطن فى كل استثمار (أو تصرف اضطرارى) أجنبى يتم على أرض الوطن، بل وفى كل استغلال مارسه المحتل وتشهد على هذا سياسته فى الفترة التى كانت مقادير الأمور تئول إليه، ومما يدل على هذا موقفه المبكر من خط أنابيب البترول. فقد اتصل به عام ١٩٤٣ مدير عام مصلحة المجارى ـ وكان قد أصدر تعليماته بألا يتم عمل للقوات المسلحة البريطانية إلا عن طريقه ـ لينبئه أن شركة «شل» تريد أن تمد باسم السلطات الحربية البريطانية خط مواسير فى أرض محطة المجارى الأميرية، فما كان منه إلاأن أمر بمنعها من ذلك ولو

بالقوة، وتحرج الموقف واحتج قادة القوات البريطانية، وهددوه واتهموه شخصيا بأنه يعمل على مقاومة مجهود الحلفاء الحربى، وكانت المعاهدة القائمة (١٩٣٦) تنص على ضرورة التزام مصر بالمساعدة فى مجهود الحلفاء الحربى، ولكن عثمان محرم لم يكترث للأمر مؤكدا حقه فى مناقشة هذا العمل الذى يقع فى دائرة مصلحة حكومية خاضعة لوزارة الأشغال، لأنه ليس مسئولا إلا أمام برلمان بلاده.

وعقد الجانبان المصرى والإنجليزى عدة جلسات حضرها المستشارون القانونيون من الناحيتين،واتضح أنه منذ بداية الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ والسلطات البريطانية معنية بمد خط للمواسير من السويس إلى غمرة لنقل البنزين والمازوت بواسطتهما بدلا من نقله بالسكة الحديد أو بالفناطيس، كما اتضح أنهم كانوا يتقدمون لرئيس كل حكومة جديدة بهذا الطلب، فكانت تصدر التعليمات فورا لكل فروع الحكومة لتسهيل هذا العمل، وحدث ذلك مع كل الرؤساء السابقين على ماهر (١٩٣٩) ومحمد محمود (١٩٣٨) وحسن صبرى (١٩٤٠) وحسين سرى (١٩٤١)، ولكن توالى وتعدد هذه الموافقات السابقة كلها لم تثن من عزم عثمان محرم ولم تضعف من موقفه، وأصر على أن يعرف مصير خط المواسير بعد الحرب، وحق الحكومة المصرية فى استعماله وأثره على إيرادات مصلحة السكة الحديد، وانتهى الأمر - قبل الشروع فى إتمام مد الخط - إلى اتفاق بكتب متبادلة بين الحكومات المصرية والإنجليزية والأمريكية (باعتبار أن المواسير واردة منها بمقتضى قانون الإعارة والتأجير)، وأصبح لهذا الموضوع ملف ضخم بوزارة الأشغال والمواصلات وغيرها، وقد سجل عثمان محرم ودفاعه أمام محكمة الغدر أن بوسع الحكومات «التالية» أن تجد فى هذا الملف السند لأية حكومة تريد أن تتملك هذا الخط بالسعر الذى ترضاه، أو تلزم انجلترا بإزالته وإعادة كل شىء إلى أصله على نفقتها مع مواجهة التعويضات التى ترتبت أو تترتب على إقامة هذا الخط أو إزالته.

ولم تهمل عناية عثمان محرم دراسة مشروعات قناة السدود بالسودان لتنظيم مياه النيل الواردة من المناطق الاستوائية وللإقلال من الفاقد منها بالتبخر.

ونظرا لأن مياه النيل الأزرق التى خلقت لمصر دلتا النيل والتى تكسب أرضها الخصب والنماء، تجيء لنا من بحيرة «تانا» ببلاد الحبشة، ونظرا لأن أراضى الجزيرة بالسودان تعول فى زراعاتها على هذا المصدر المائى، ولما كانت حكوماتنا تنادى بأن مصر والسودان شطران لوطن واحد، فقد كان لابد لمصر - من وجهة نظره - من أن تعنى أشد العناية بإقامة خزان على بحيرة «تانا» لتخزين مياهها وتنظيم توزيعها على أن تكون مناصفة بين أراضى الشطرين، وتدلنا ملفات وزارة الأشغال العلنية والسرية على مقدار ما بذل عثمان محرم فى سبيل إنجاز هذا المشروع من جهود مضنية ومحاولات لم تهدأ فى كل مرة ولى فيها وزارة الأشغال فى أعوام ١٩٣٦ و١٩٣٧، ومن سنة ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤، وفى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ عبر مفاوضات شائكة مع بريطانيا وأثيوبيا. وقد استقدم لهذه المشروعات السير مردوخ ماكدونالد مهندسا استشاريا مع غيرها من مشروعات وزارة الأشغال التى كانت قيد النظر فى مراحلها

عثمان محرم رجل المهنة ورجل الدولة

التوجه الوطنى الاستقلالى فى سياساته المهنية والوظيفية

لم تخل ممارسات عثمان محرم الإدارية من جوهر سياسى ومغزى وطنى،وعلى سبيل المثال فإنه استطاع فى عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ أن يخرج البريطانيين من أول مكانين احتلوهما فى القلعة منذ عام ١٨٨٢ ومكثوا بهما ستين عاما كاملا، وهما قصر الجوهرة، وسراى العدل، وكان جلاء القوات المحتلة عن هذين المكانين سابقا لقرار جلائهم عن القاهرة والإسكندرية بنحو أربعة أعوام، وأكثر من هذا فقد عمل عثمان محرم وبسرعة وذكاء على طمس معالم الاحتلال فى هذين القصرين بإحياء

أمجاد مصر المتصلة بـذكرياتهما وجددهما على هيئة متحـفين لا يزالان يتحدثان عن مصر كدولة ذات تاريخ وماض تليد.

وتعجـيلا بإجلاء الإنجلـيز عن قصر الجوهـرة وسراى العدل، جدد الـقصر الأول وأعاده إلى ما كان عليه يوم أقيم ، كما شرع فى تجديد سراى العدل.

أما قصـر محمد عـلى بشبـرا فقد جدده وأنـشأ متنـزها عاما حـوله يؤمه الأهـالى للـترويح عـن أنفسهـم، وأقام من هـذه القصـور متاحـف للدولة، فـضلا عن إحـياء ذكرياتها التاريخية.

الوعى للفصل بين وظيفة النقابة المهنية وطبيعة العمل السياسى

فى مقال عن تاريخ نقابة المهندسين ذكر المهندس حامد القداح أن نقباء المهندسين وكبار الـنقابيـين كانوا حريصـين على البعـد بالنقـابة عن مجال الـسياسة، بـل كانوا يفرضـون رأيهم على الحكـومة الحزبية حـتى لو كان هذا الـنقيب وزيرا فى حـكومة الحزب.. وللمرحوم عثمان محرم باشا حادثتان يؤصل فيهمـا هذا المبدأ: فقد حدث أن اختاره المهندسون نقيبا للمهنـدسين وكان الوفد خارج الحكم وخشى عثمان محرم أن يتخذ حزب الوفد من فوزه مادة للدعاية للحزب.. فما كان منه إلا أن هدد الحزب بالاسـتقالـة منه لـو أشارت أى جريدة مـن صحف الحـزب إلى أنبـاء فوزه بمنـصب النقيـب، ونزل الحزب على رغبتـه ولم تشر الصحافة الـوفدية إلى نتائج الانـتخابات بكلـمة واحدة، ووفقا للـعرف المتبع توجـه هو وأعضاء المجلـس الأعلى للنقـابة إلى الديوان الملكى حيث تـقابل مع إبراهيم عبدالهادى باشا رئيـس الديوان الملكى، وكان من عتاة أعدائه السياسيين وسجل كلمة المهندسين فى سجل التشريفات.

وحدث أن طالب مهندسو الرى بما يسمى بدل التفتيش، وساندت النقابة مطالبهم، إلا أن الحكومة لم توافق على إقرار هذا البدل، وكان عثمان محرم وزيرا للأشغال ونقيبا للمهندسين فى نفس الوقت. فما كان من عثمان محرم إلا أن طلب من مهندسى الرى الإضراب عن العمل حتى يستجاب إلى مطالبهم.. وهكذا كان اعتزازه بمنصبه كنقيب وانتصاره للمهندسين أكبر من انتمائه الحزبى ومركزه السياسى كوزير فى الحكومة».

الوعى بالبعد الاقتصادى وحساب التكاليف وجدوى المشروعات

كان عثمان محرم واعيا منذ مرحلة مبكرة لجدوى دراسة ومقارنة التكاليف واختيار البديل الهندسى بناء على هذه الدراسات المحاسبية، ولم يكن من الذين ينخدعون بالأرقام المعلنة، وإنما كان يبحث بدقة فى الجوانب المختلفة، واضعا كل العوامل الاستراتيجية فى الحسبان، ولعل قصة اختيار مصدر الطاقة لمحطة صرف الغرق السلطانى بالفيوم تدلنا على ثاقب فكرته حين صمم على أن يكون مصدر الطاقة هو الكهرباء المتولدة من سقوط المياه وفضلها على الحل التقليدى باللجوء إلى الوقود.

وعندما تسلم عثمان محرم مسئولية وزارة الأشغال فى مايو سنة ١٩٣٦ وجد أن عملية محطات صرف منطقة الغرق السلطانى بالفيوم كانت على وشك أن تعرض فى مناقصة عامة على أساس إدارتها بالوقود، فأدرك الأمر قبل إنجازه، وناقش إمكان تعديلها بفكرة إدارتها بالكهرباء المتولدة من سقوط المياه، ولم يقنع بما قيل له فى معارضة هذا الاتجاه بأنه سيكون كثير التكاليف وأعلن عن هذه العملية فى عام

١٩٣٧ على أى الوضعين، فجاءت أرخص الأسعار علي أساس إدارتها بالكهرباء من مساقط المياه، وقد تم العمل فعلا فى إنشاء محطة توليد القوى ومحطات الطلمبات، وبذلك ظفرت هذه المنطقة بصرف جيد لا يهدده أى نقص فى الوقود، ولا يزيد فى تكاليفه أى ارتفاع فى أسعار الوقود بسبب ما يلازم الحروب عادة من قلة الوقود أو انعدامه أو زيادة أسعاره».

عثمان محرم وآفاق المستقبل

التطلع إلى التعمير والاستكشاف وارتياد الصحراء

كان عثمان محرم سباقا إلى ارتياد الصحراء والواحات المصرية، وقد استقدم خبراء أمريكيين فى عام ١٩٣٧ درسوا الصحراء الغربية وإمكاناتها وقرروا إمكان حفر آبار عميقة بالواحات بماكينات خاصة بدئ فيها فى أوائل عام ١٩٣٨ بعشر آبار فى الواحات الخارجة والداخلة. وكذلك ما قرره من دراسة تجميع السيول فى صحراء سيناء حيث انتهى ذلك بإقامة سد الروافعة، وما أنشأه فى عام ١٩٤٤ من هندسات للرى فى أسيوط والعريش تخصص للدراسات الصحراوية، وكانت نواة لتفتيش عام رى الصحارى الذى أنشئ فيما بعد».

الاهتمام بالمناطق النائية

كان عثمان محرم واعيا لحدود بلاده، سواء فى هذا الحدود السياسية أو الطبيعية، ولم يكن شأن كثير من سياسيينا المعاصرين يظن مصر مقتصرة على القاهرة، لكنه كان ملما بأبعد المناطق من جميع الاتجاهات، وإليه يرجع الفضل الأكبر فى الاهتمام بإقليم النوبة، وقد بدأ هذا الاهتمام بحكم معرفته الهندسية وعمله فى مجال المياه.

ومع الزمن نمت اهتمامات عثمان محرم ببلاد النوبة، مدركا أهمية أداء حقها على الوطن، وقد قام هو وزير للأشغال برحلة إلى بلاد النوبة فى مارس من عام ١٩٣٧ مستصحبا فيها جمعا من الفنيين من رجال وزارته والمختصين فى مصلحة المساحة وغيرها، وقد استغرقت هذه الرحلة أكثرمن أسبوعين، طاف فيها عثمان محرم بكل بلاد تلك المنطقة، وعاين على الطبيعة تربة الأراضى وأخذ عينات منها للتحليل، ودرس إمكانية إقامة محطات للرى، ليعوض أهالى النوبة المنكوبين عما ضاع منهم من الأراضى والنخيل كنتيجة لإتمام التعلية الثانية لخزان أسوان، ولم يصل إلى أسوان فى طريق عودته إلى القاهرة إلا وقد أعد مذكراته وأبحاثه وبلور خططه عما ينبغى إتمامه من مشروعات، بل إنه حرر خطابا لوزير المالية وقعه فى محطة أسوان يوم ٢١ مارس ١٩٣٧ يطلب فيه توفير الاعتمادات المالية لهذه الأعمال الإنشائية بموازنة وزارة الأشغال على الرغم من أن هذه الموازنة كانت قد أرسلت فعلا إلى البرلمان، وقد عبر عثمان محرم عن رأيه فى هذه القضية بقوله: إنه لا يرضى لأولئك الذين كانت تسمى بلادهم ببلاد الكنوز أن يظلوا متشبثين بتسمية أنفسهم بالمنكوبين، وأنه كمسئول عن التعلية الثانية لخزان أسوان لا يرى من العدل أن تنتفع أراضى الوجهين القبلى والبحرى على حساب أهالى بلاد النوبة، أولئك الذين يجب

أن تضمن الدولة لهم الاستقرار فى بلادهم التى تمتد حوالى خمسمائة كيلومتر على جانبى النيل، وتعتبر صلة الوصل بين شطرى الوادى فى مصر والسودان.

إيمانه بالبحث العلمى وجدواه

لعل الحل الذى اهتدى إليه عثمان محرم فى شأن «الشبة» التى تستعمل فى ترويق مياه الشرب ينبئنا عن إيمانه بقيمة الكشف والبحث العلمى خاصة فيما يتعلق بالخامات أو المواد الأساسية التى لا يمكن الاستغنا ءعنها. فقد لاحظ فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٣ أن «الشبة» قد ارتفعت أسعارها فى السوق إلى حد جاوز المعقول، وهى مع هذا ضرورية غاية الضرورة للوفاء بالأغراض الصحية، كما لاحظ أن محتكريها، وكانوا من اليهود، يعرفون قدرها ويدركون أن الحاجة ماسة إليها، فأوفد فى الحال بعثه من رجال مصلحة التنظيم ـ وكانت تابعة إذ ذاك لوزارة الأشغال ـ إلى الواحات، فبحثت ونقبت حتى عثرت على ما هو فوق الكفاية من هذه المادة، فتعهد بإمداد جميع عمليات المياه بالقطر المصرى بما يلزمها منها، ووفر فى الطن الواحد أكثر من عشرة جنيهات. وكان الوفر الذى ينتج من هذه الفروق لا يقل عن خمسين ألف جنيه سنويا».

انتباهه إلى البعد العربى

قبل أن تصبح العروبة بمثابة شعار كبير وقبل أن تنشأ الجامعة العربية كان عثمان محرم قد خلد اسمه بما قام به من أعمال إصلاحية فى رصف الطريق من جدة إلى

مكة وعرفات، وتمهيد طريق جدة ـ المدينة، وتوسيع الحرم النبوى الشريف والتخلية حوله، ولا شك أن هذه الإنجازات كانت تمثل تحقيقا لأمانى شعبية مرتبطة بالمشاعر المقدسة وقد سجلت محاضر أعمال لجنة إصلاح الحرمين الشريفين والمرافق التى بينهما قيمة الإنجازات التى حققها عثمان محرم فى هذا الميدان.

من الجدير بالذكر أن عثمان محرم هو الذى أمر ببناء أضخم بناء لمدرسة ثانوية أقيم فى مدينة الخرطوم بالسودان عام ١٩٤٤ وهى التى أصبحت بمثابة تتويج مشرف للتعليم المصرى فى السودان الذى نما وتطور وتقدم بعد هذا ليضم فرعًا لجامعة القاهرة فى الخرطوم.

الباب الرابع

عثمان محرم
أمام محكمة الغدر من
أجل كورنيش سمنود

- مقدمة
- قرار الأتهام
- قرار اللجنة الثنائية فى القضية
- قائمة بأدلة الإثبات فى القضية
- ملاحظات على قائمة الاتهام
- بيانات مأخوذة من ملف وزارة الأشغال
- محاضر تحقيق لجنة التطهير الثالثة
[الأول، الثانى، الثالث، الرابع، الخامس].
- محاضر تحقيق اللجنة الثنائية لمحكمة الغدر
- مذكرة فنية عن تحسين واجهة بلدة سمنود وعمل كورنيش للنيل

كانت محكمة الغدر، إحدى صور القضاء الاستثنائى التى لجأت إليها الثورة فى أول عهدها، وكان الهدف - غير المعلن وغير الخفى فى الوقت نفسه - من هذه المحكمة هو محاولة هدم رموز العهد السابق بقدر المستطاع، ولسنا فى مجال التأريخ لهذه المحكمة ولا الحكم عليها، ولكن هناك خمس حقائق أساسية ينبغى أن نذكرها ونتأملها قبل أن نقدم قصة عثمان محرم باشا مع هذه المحكمة:

(١) الحقيقة الأولى أن سخرية الأقدار دفعت بأعضاء مجلس قيادة الثورة أن يختاروا اثنين من رجال العهد الجديد لتكوين ما سمى باللجنة الثانية لمحكمة الغدر، وأنيط بهذه اللجنة أن تحيل على المحكمة مَنْ ترى إحالته، وتأتى سخرية الأقدار من أن يكون هذان العضوان المكونان لهذه اللجنة هما أنور السادات وفتحى رضوان، وقد كان هذان الرجلان بالذات من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء مجلس الوزراء قد تعرضا للسجن والاعتقال والمحاكمة فى العهد السابق!! وكأنما كان

اختيـار هذين الرجلين بـالذات تأكيدا عـلى معنى الـثورة أو معنى الانقـلاب فى كل شىء.

(٢) على غير المتوقـع فإن السلطة الجديدة لم تبذل جهدا كبـيرا فى إعداد الملفات أو الادعاءات أو الاتهـامات التى تقدم بـها رموز العهد الماضى إلى محكمـة الغدر، ولم يكن الوقـت ليسعف السلطة الجـديدة بكل ما قدمته مـن أوراق فى هذا الصدد، ولكنها لحسن حظها ـ وربما لسوء حظها ـ وجدت الادعاءات جاهزة ومعدة من باب المصادفة.

وقد كانت هذه المصادفة نتيجة غير مقـصودة أو فضلا غير مطلوب تفضل به جهد رجلين من رجال العهد الملكى (الليبـرالى) شاء لهما حظهما ـ واحدا بعد الآخر ـ أن يخرجا على الوفد، وأن يعقبا هذا الخروج بالهجوم الشرس على الوفد.

- كان أول هذين السياسيين هو مكرم عبيدالذى وضع «الكتاب الأسود».
- كان ثانيهما هو أحمد نجيب الهلالى باشا الذى ما إن تولى رئاسة الوزارة عقب خروج الوفد من الحكم بأسابيع حتى شكل ما أسماه «لجان التطهير» ، وذلك كرد طبيعى على فصل الوفد له فى أغسطس ١٩٥١.

وفى كـلا التصرفـين (الكتاب الأسـود، ولجان التطـهير) شحـذ كل من الرجـلين قريحته وأسنانه للتربض بالوفد والهجوم عليه وعلى زعاماته التاريخية، ومنها بالطبع النحاس باشا وعثـمان محرم، ومع أن الصورة المنطبعة فى أذهان الـقراء ترتبط بما فى الكتاب الأسـود من وقائع تتصل بـالسيدة زينب الـوكيل حرم النحاس بـاشا وبعض أولاد أشقائه وشقيقاته، فإن عثمان محـرم لم ينج هو الآخر من اتهامات هذا الكتاب على مستـوى أقاربه وأصهاره أيضا، ولـم يكـن هذا بالأمر الصعب على مـكرم عبيد، وهو الذى عمل سكرتيرا عاما للوفد ووزيرا للمالية.

كذلـك فقد تـعهد الـهلالى بـاشا بأن يـهاجـم عثمـان محرم فـى بعض الأعـمال الإصلاحـية التى أنـشأها مـن خلال وزارة الأشغـال، أو ساعد وزارات أخرى عـلى

إنشائها بما كان يملك التصرف فيه من إمكانات وزارة الأشغال وآلاتها!! ثم سرعان ماجاءت الثورة ووجدت من الملفات السابقة خير عون لها على أن تبدأ بها اجراءات محاكمة جديدة أمام محكمة جديدة مبتكرة.

(٣) ومع أننا سنفرد الصفحات لنشر الاتهامات التى وجهتها محكمة الغدر للرجل، فإننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من العجب من المنطق الأعرج الذى كان وراء توجيه مثل هذه الاتهامات واشتمالها على هذه التفصيلات.

ومن حسن الحظ أننا ـ فى مصر ـ قد بلغنا من النضج ما يمكن لنا به الآن أن نحكم ونحن مرتاحو الضمير لعثمان محرم بعبقريته وإخلاصه ووطنيته، لكننا لا نستطيع فى الوقت ذاته ذاته أن ننكر أن العقلية التى سادت مناقشات محكمة الغدر كانت سببا مباشرا فى ازدهار نزعات كثيرة ضارة طيلة عهد الثورة، ويمكن لنا أن نعدد بعض هذه النزعات الضارة:

- نزعة التراخى فى الأداء الحكومى.
- التباطؤ فى طرح المناقصات والبت فيها.
- تأجيل تنفيذ المشروعات أو الرضا بتأخر تنفيذها عاما بعد عام.
- سيادة روح البخل بإمكانات وزارة من وزارات الحكومة وآلاتها عن المساعدة فى عمل يخص وزارة أخرى مهما يكن نفع هذا العمل للوطن والشعب.
- إلقاء تبعات التعطيل وتعطل الأعمال على إدارات أخرى تتبع وزارات أخرى.

وهو ما أدى فى النهاية إلى ازدهار سياسة الجزر المنعزلة بين وزارات الحكومة الواحدة، وهو ما أصبحنا نعانى منه بشدة الآن.

(٤) سنلاحظ فيما تتضمنه الاتهامات نزوعا إلى توصيفات قانونية لا تحتملها التهمة، وسنلاحظ نوعا من أنواع الاختزال فى ضرب الأمثلة بحيث يبقى المثل المختزل فى جانب الإدانة لعثمان محرم، على حين أن المثل الكامل أو الحقيقة الكاملة تكفل تبرئته.

ومع هـذا فإننا لا نـنكر مـدى بقاء الاتهـامات وسيـر المحاكمـة فى إطار القـانون ونصوصه، فنحن لا نـرى تعريضا بالقانون ولا بَمَنْ سنه ولا بـنصوصه، وإنما نرى كل الأطراف ملـتزمة بالإطـار القانونـى، وهو ما لم يسـتمر بعـد هذا فى محـاكم أخرى أسستـها الثورة فـى مناسبـات تالية، ومـن الطبيـعى أن قرب العـهد بتطـبيق القـانون واحترامه كان سببا من أسباب بقاء هذا الإطـار، ولكن من الحقيقى أيضا أن الثورة قد اعتمدت عـلى مهارة القانونيـين الموالين لها فى محـاولة إدانة عثمان محرم، وبـالتالى إدانة العهد الذى كان نجما من نجومه.

وفى ظلال هـذا الصراع بين نصـوص القانون من ناحية، وروح الثورة من نـاحية أخرى، كانت المحـكمة وممثل الادعاء يمـارسون عملهم فـى سهولة ظاهرة وصـعوبة كامنة، لكننا فى الـنهاية لا نستطيع ونحن نطالع المحاضر والمـتابعات الصحفية إلا أن نعبر عن الاحترام لهذا القدر الواضح من الالتزام الشكلى.

(٥) تجلـت فى شخـصية عـثمان مـحرم صورة الرجـل المعتـز بنفسه وبإنجـازاته، الحريص على سمعته الفنية والمالية معا، وظـهر من تعليقاته بل من قفشاته أيضا مدى ما كان يتمـتع به من روح قادرة على الإنجاز، ومن نـفس تتمتع بالقـبول، وسنرى فى كثير من المواضع أنه كان يأسر المحكمة نفسها بصدقه فى التعبير عن المعنى الذى يريد التعبيـر عنه وبخاصة فى تلك المعـانى التى تتفوق اللقـطات السريعة فى التعبـير عنها على العبارات القانونية الرصينة.. كما أن ذكاء عثمان محرم قد مكنه من أن يلجأ إلى عدة أسلحة فـعالة فى النقاش لعل من أهـمها أنه كان يطرح خطأ أو خـطورة البديل الذى تركه، وقد أكدت كل الأمثـلة التى ساقها عثمان محرم على تمتعـه تماما بعبقرية القرار فيما اتخـذه فى كل شأن من الشئون التى عرضت لها المحـكمة، ويمثل هذا فى حد ذاته إعجازا حقيقيا لأننا لا نستطيع على الدوام أن نجد الأدلة على أن كل قراراتنا السابقة كانت صوابا على طول الخط، ولكن نـزوع عثمان محرم إلى المقارنة بالبدائل وإلمامه التام بهـذه البدائل مكناه من الانتصار لـنفسه ولفنه وعلمه فى المـناقشات التى دارت فى محكمة الغدر.

قرار الاتهام

رقم القضية بجدول النيابة : ١٠ سنة ١ق

وبجدول المحكمة رقم ٧ سنة ١ غدر

جلسة أول اغسطس سنة ١٩٥٣

ضد

المهندس عثمان محرم وزير الاشغال سابقا ومقيم بشارع الهرم بالطالبية بالجيزة.

لانه في خلال سنتي [كذا في الأصل والمقصود: سنوات] ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥١ بدائرتي محافظة القاهرة وسمنود:

أولا: بصفته وزيرا للأشغال العمومية أتى أعمالا من شأنها إفساد الحكم بطريق الإضرار بمصلحة البلاد والتهاون فيها ومخالفته القوانين، ذلك أنه في ١٣/٩/ ١٩٤٢ قرر إنشاء ساحل صناعي للنيل بسمنود، بيد أنه شذ عما [تواضعت] عليه وزارة الاشغال من جعل هذا الساحل على غرار أمثاله في الحدود التي تستلزمها أغراض الري .

فبدلا من أن يكون أقصى عرضه إثنى عشر مترا جعله أربعة وعشرين مترا بما يعادل ضعف هذا الحد الأقصى.

وبدلا من أن يمده محاذيا للنيل جعله متعرجا لمفاداة منزل الاستاذ مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ومنزل وقف السيد عبد العال المتنظر عليه [أي الذي كان النحاس باشا ناظراً عليه] ولخلق فضاء حولهما وحول منزل المرحوم عبد العزيز النحاس شقيق هذا الرئيس.

وبدلا من إنشاء الساحل بطريقة الرءوس الحجرية والإطماء فانه لم يتربص [أي لم يتريث] إلى حين إتمامه بهذه الطريقة وسارع إلى الأمر بتنفيذ المشروع بطريقة الردم.

وأخيرا فانه قرر رصف سطح هذا الجسر مع إنشاء طوارين [أي رصيفين] إلى جانبيه يتوسطهما ثالث ويخترقهما طريقان للذهاب والإياب رغم أن هذه العملية كلها من شأن المجلس البلدي وحده دون مصلحة الري.

وقد اقتضى تنفيذ هذه الأعمال جميعا نزع ملكية عقارات والقيام بأعمال تجميلية خارجة عن وظيفة وأغراض مصلحة الرى - مما أثقل كاهل الخزانه العامة فى غير ما تقتضيه المشروع [كذا فى الأصل] أو يستلزمه الصالح العام.

وقد أثقلت مصلحة الرى فى سبيل هذه الأعمال ١٧٠,٧٧٥ جنيه منها ٨٨٠٠٠ جنيه قيمة ما صرف لأرباب المبانى والأراضى و ٨٢,٧٧٥ جنيه قيمة ما أنفق على الأعمال وكانت على وشك إنفاق ١٨٠٠٠ جنيه لتنفيذ عملية الرصف.

وقد خالف المدعى عليه ابتغاء ذلك قواعد الدستور والميزانية بالقيام بأعمال لم يدرج لها اعتمادات بالميزانية وبنقل مبلغ من باب إلى آخر من أبوابها دون سبق استئذان البرلمان الأمر المخالف لنص المادة ١٤٣ من الدستور.

ثانيا: بصفته السابقة استغل نفوذه للحصول للأستاذ مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ولشقيقه المرحوم «عبد العزيز النحاس» ولوقف السيد عبد العال المشمول بنظارة الأول على فائدة من سلطة عامة «مصلحة الرى» هى رفع قيمة عقارات لهم بسمنود وتجميل مواقعها بانشاء الشارع على التفصيل آنف البيان مخالفا فى سبيل ذلك ما درجت عليه تلك المصلحة من حيث التخطيط والاتساع وطريقة الإنشاء، مما كبد خزانة الدولة المبالغ سالفة الذكر.

قرار اللجنة الثنائية فى القضية

ـ بكباشى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة

ـ وفتحى رضوان وزير الدولة

بناء على قرار مؤتمر مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء باختيارنا للجنه المبينة فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣.

وبعد الإطلاع على كتاب حضرة المحامى العام والقائمة المرافقة(*) .

قررنا رفع الدعوى إلى محكمة جرائم الغدر على:

المهندس عثمان محرم سن ٧٢ وزير الأشغال سابقا ومقيم بشارع الهرم بالطالبية بالجيزة لأنه فى خلال سنتى ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥١ بدائرتى محافظة القاهرة وسمنود.

....

....

....

....

....

[تورد اللجنة هنا «أولاً، ثانيًا» التى سبق أن أوردناها فى الصفحتين السابقتين بالنص]

بناء عليه

يكون المدعى عليه قد ارتكب جريمتى الغدر المنصوص عليهما فى الفقرتين أ و ب من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣.

(*) هذا هو اللفظ الصواب للتعبير عن المعنى الذى نعبر عنه الآن بقولنا: المرفقة.

من أجل ذلك

نطلب من المحكمة مجازاة المدعى عليه عن جريمتى الغدر سالفتى الذكر بالجزاءات المنصوص عليها فى المادة الثانية من ذلك القانون مع الحكم على المدعى عليه بتعويض ما حدث من ضرر للخزانه العامة عملا بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون المذكور.

بعد الإطلاع على كتاب حضرة المحامى العام ومشروع قرار الاتهام وقائمة الادلة المرافقة.

قررنا

تقديم المهندس عثمان محرم إلى محكمة الغدر لمحاكمته عن الوقائع المنسوبة إليه فى القرار بالمواد المبينة،

عضو اللجنة الثنائية
أنور السادات

عضو اللجنة الثنائية
فتحى رضوان

قائمة بأدلة الإثبات فى القضية

١. المهندس إبراهيم زكى، سن ٥٥ وكيل وزارة الأشغال للرى

يشهد بأن وزارة الأشغال جرت على تقوية جسور النيل وتوسيعها أمام واجهات البلاد لمقاومة تآكل الجسور الناشى عن ازدياد الحركة والمراسى والموردات وغيرها وذلك بإقامة رؤوس غاطسة أو حواجز حجرية من ناحية النهر لتكوين ساحل يساعد على اتساع الجسر كما حدث فى بنها والمنصورة وطلخا وشربين وكفر الزيات دون التجاء إلى نزع ملكية شيء من العقارات الا فيما ندر وبقدر الضرورة.

وأن مشروع كورنيش سمنود قد بدىء على نفس الأسس التى تجرى عليها مصلحة الرى باقامة رؤوس غاطسة لاطماء النهر أمامها وخلق ساحل تجاهها يستعمل فى المستقبل جسرا للنيل بيد أن الوزير المدعى عليه ـ المهندس عثمان محرم ـ رأى أن هذه العملية تستغرق أمدا طويلا لإن الأطماء يتم فى خمس أو ست سنين فلجأ إلى طريق نزع الملكية.

ويشهد بأن هذا المشروع قد شذّ عما تواضعت عليه الوزارة إذ استهدف منه التجميل أكثر من التقوية مما لا شأن به لمصلحة الرى إذ جعل عرض الكورنيش أربعة وعشرين مترا بدلا من عشرة أمتار أو اثنى عشر مترا مما ترتب عليه نزع ملكية عقارات كما تناول المشروع نزع ملكية عقارات للتخليه حول منزل المرحوم عبد العزيز النحاس.

وإزاء خروج المشروع على القواعد المتبعة، فإنه لما اقيلت حكومة الوفد فى أواخر عام ١٩٤٤ قررت الوزارة تعديله فى الحدود الممكنه على ضوء ما كان قد تم تنفيذه وذلك بالقصد [أى الاختصار] فى نزع ملكية العقارات التى لما تنزع ملكيتها.

غير أنه لما عاد الوفد إلى الحكم فى سنة ١٩٥٠ بعث الوزير المدعى عيه هذا المشروع من جديد، وأمر برصف طريق الكورنيش وورد إذ ذاك كتاب من وزارة الشئون البلدية لرصف هذا الطريق، وعلى الرغم من أن المختصين قد أبانوا للوزير أن الرصف خارج عن اختصاص مصلحة الرى فانه لم يأبه وقرر طرح عملية الرصف فى مناقصة عامة.

ثم لما تغيرت الوزارة أوقفت العملية واستخدمت المهمات التى سبق توريدها للمشروع فى أعمال أخرى لمصلحة الرى.

ولما كان الإنفاق على هذا المشروع بالحالة التى انتهى اليها لا يدخل ضمن أعمال مصلحة الرى فقد ناقض ديوان المحاسبة فى تنفيذه على البابين الثانى الخاص بصيانة أعمال الرى والثالث الخاص بالأعمال الجديدة.،حالة أن الوزارة قد جرت على خصم مثل هذه الأعمال على الباب الأخير فحسب بمثابتها أعمالا جديدة وليست صيانة لأعمال قائمة ـ هذا إلى أن من بين بنود الباب الثالث بندا خاصا بأعمال الوقاية من طغيان النيل ـ وأنه قد يحدث أن يطلب أحد المجالس البلدية تقوية الجسر أمام المدينة فتدرس الوزارة الطلب مراعية فى ذلك برنامجها الأصلى فتنفذه أو لا تنفذه[1].

وقرر أنه لم يحدث أن جربت طريقة الرؤوس الحجرية والإطماء الناتج عنها ثم عُدل عنها بسرعة مثل ما وقع بسمنود بحجة أنها تستغرق وقتا طويلا ذلك لأن نتائج استخدام هذه الرؤوس لا تظهر بسرعة والحال أن بعض الرؤوس الحجرية قد انشىء بسمنود فى شهر يوليو سنة ١٩٤٣ ثم عدل عنها إلى طريقة الردم ولم يكن قد مضى عليها سوى فيضان عام سنة ١٩٤٣.

ويشهد بأنه ليس ثمة أسباب فنية تتعلق بالرى تدعو إلى عدم محاذاة كورنيش سمنود بالنيل ومروره حول منزلى الرئيس السابق مصطفى النحاس ووقف السيد عبد العال ومسجد الخواص ـ وقد تكون العلة فى هذا التخطيط ملافاة نزع ملكية هذه المبانى ـ ولذا فان المشروع الذى عدل سنة ١٩٤٥ قد راعى استقامة الكورنيش ومحاذاته للنيل. كذلك لا شأن لمصلحة الرى بنزع ملكية الأراضى والعمارات المجاورة والواقعة أمام منزل المرحوم عبد العزيز النحاس ـ وليس لذلك من غاية سوى خلق فضاء يجاور هذا المنزل وأن مرور الكورنيش على هذا الوجه قد رفع من قيمة هذه الأماكن، ولا شأن للمصلحة كذلك برصف شوارع واجهات البلاد ـ وحتى فى حدود ما يلزمها من جسر النيل ومن ثم كان من الخطأ تقرير مصلحة الرى رصف واجهة سمنود.

(١) هنا يبين الشاهد عن تعسفه الشديد، فهو يعترف بكل وضوح بأن تصنيف هذه العملية قد خضع للأهواء كيما ينتقل من باب فى الموازنة إلى باب آخر، فضلا عن أنه دون أن يقصد يتحدث عن سعة أفق عثمان محرم وتحسبه للمستقبل ومدى قدرته على إعطاء موازنات الدولة المرونة الكافية للاستجابة لحاجة الأهلين، وهو ما لا يصدر إلا عن وزير ذى حس سياسى.

٢. المهندس حسن زكى: سن ٥٩ وكيل وزارة الأشغال المساعد

يشهد بأنه حين كان مفتشا للنيل بالمنطقة التى تشمل مدينة سمنود تقدمت مديرية الغربية برسم عن واجهة هذه المدينة وطلب الوزير المدعى عليه نزع ملكية المبانى والأراضى الداخلة فى هذا التخطيط باعتبار أن الوزارة هى المنوطة بتعديل واجهات البلاد الواقعة على النيل إما بتهذيب فى المجرى وعمل إطماء كما حصل فى المنصورة وإما بهدم بعض المساكن مع الإطماء كما حصل فى شربين[١].

وقد كان مشروع واجهة سمنود يهدف إلى تحسين حالة الملاحة بهدم الوابور القائم فى المجرى وإنشاء كورنيش والمساعدة بالاطماء.

ويشهد بأن هذا المشروع سليم فى ذاته لوقاية البلدة، من غائلة الفيضان إذ يجب تيسير المرور على جسر النيل والتأكد من سلامته، وقد كانت المنازل فى هذه المنطقة ملاصقة للمياه ـ وأن الوزير المدعى عليه هو الذى اقترح انشاء الواجهة بالعرض والشكل الذى تقدم به المجلس المحلى بسمنود.

وقرر أنه كان يكفى ـ فى سبيل تحقيق أغراض الرى ـ أن يكون الكورنيش المعتمد لواجهات البلاد مستقيما ومحاذيا للمجرى وبعرض عشرة أمتار وبالنسبة لكورنيش سمنود كان يحُسن أن يكون مدخل الكوبرى متسعا لتحسين حالة المرور وأما ما زاد على عشرة الأمتار فهو لتحسين الواجهة أو تجميلها، وكان يجب أن يتحمل المجلس البلدى دون مصلحة الرى نفقات نزع الملكية فى نطاق تلك الزيادة، كما أن المجلس دون تلك المصلحة هو المختص بالرصف على نفقته وبعد موافقتها، وهى ليست مقيدة برأى المجلس البلدى لأنها هى صاحبة الهيمنة على هذه الجسور ولها، وفق المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرى والصرف والتى كانت تجرى عليها الوزارة قبل صدور هذا القانون ، أن تسلمها للمجالس البلدية لاستعمالها.

---

(١) يتناقض هذا ـ مبدئيا ـ مع جوهر شهادة المهندس إبراهيم زكى القائمة على أن هذه الأعمال من اختصاص المجلس البلدى، وهكذا كانت شهادة الشهود تتناقض تماما كما سنرى!! وهذا التناقض أمر متوقع فى شهادات الشهود فى المحاكمات السياسية ولكن الفقرات التالية توحى بمحاولة الشاهد الاستدراك على هذه الفكرة بأن يجعل المجلس البلدى هو المسئول عن التمويل، وإن كانت وزارة الأشغال تظل المسئولة فنيا.

وقرر [أى الشاهد الدكتور حسن زكى] أن ابتعاد الكورنيش عن النيل عند الكوبرى ومروره حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبد العال ومسجد الخواص وأن التخلية حول منزل المرحوم عبد العزيز النحاس ـ كل ذلك يخرج عن أعمال مصلحة الرى وقد أدى إلى رفع قيمة هذه الأعيان.

ملاحظات

قائمة الاتهام

١) قرر المدعى عليه ـ المهندس عثمان محرم ـ أن سياسته تجرى على إنشاء واجهات للمدن القائمة على النيل بتهذيب النهر أمامها لتحسين المدن والملاحة وهى [السياسة] التى اتبعها فى واجهات مدن منها دمياط والمنصورة وشربين وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات خصما على اعتماد الوقاية من الفيضان بعمل رءوس فى النهر وتكسيات لخلق واجهة جديدة للإطماء، وعلل عدم محاذاة المشروع لشاطىء النيل مباشرة باحتمال مفاداة مبان أميرية كالمسجد، وغيره،

وقرر أن البلدية هى التى اقترحت نزع ملكية ما جاور منزلى الرئيس السابق مصطفى النحاس وشقيقه المرحوم عبد العزيز النحاس ووقف عبد العال إذ ليست لمصلحة الرى يد فيه والحال أن الذى ثبت من البيان المؤرخ فى ٣٠/ ٦/ ١٩٥٣ الوارد من وزارة الأشغال.

أ) أن الكورنيش فى كل من واجهات دمياط وشربين والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ـ يسير جميعا بمحاذاة مجرى النيل.

ب) أن الكورنيش فى بلدتى شربين وطلخا غير مرصوف، وأما فى باقى هذه البلاد ـ دمياط والمنصورة وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ـ فإن البلدية ـ دون مصلحة الرى ـ هى التى قامت برصف الكورنيش فيها جميعا.

جـ) أن مصلحة الرى ـ فى سبيل إنشاء الكورنيش ـ لم تنزع ملكية شىء فى بلاد دمياط والمنصورة وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ـ وأنها لم تنزع فى شربين سوى ملكية خمسمائة متر مربع من المبانى وفى طلخا سوى ستمائة متر مربع من المبانى المتداخلة

فى مشروع الواجهة ،وخمسة أفدنة لتكملة أورنيك الجسر من الأراضى المنخفضة المتاخمة للجسر.

د) أن مصلحة الرى لم تقم بإنشاء الكورنيش فى أى من هذه البلاد ما خلا شربين فقد أنشأت جسرا للنيل بعرض ١٢ مترا فحسب واستمر العمل فيه تسع سنين من عام سنة ١٩٤٢ حتى عام ١٩٥٠.

هـ) أن مصلحة الرى لم تباشر أى عمل فى كورنيش ميت غمر، وأما دمياط والمنصورة وطلخا وزفتى وكفر الزيات فقد اقتصر عملها على تكسيات ميول الجسر أو ترميم الانهيار فحسب.

و) أن ما انفقته مصلحة الرى على كورنيش شربين بلغ ٣٩,٧٥٢,٥٢٣ جنيه منها ٣٥,٧٥٢,٥٢٣ جنيه للأعمال، ٤٠٠٠ جنيه لنزع الملكيه والتعويضات فى خلال تسعة أعوام من سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٠، ولتكسية الميول بدمياط ١١,٥١٩,٢٨٨ فى ست سنوات من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٠، ولتكسية الميول فى المنصورة مبلغ ٦,٦٣٩,٠٠٢ جنيه طيلة ثمان سنين من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٥٠.

٢) ثبت من الأوراق أن الكورنيش فى بلدة سمنود يسير محاذيا للنيل إلا من الجزء الواقع عند مدخل الكوبرى فيبتعد عن الساحل ويمر حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبد العال ومسجد سيدى الخواص، ولما تبين أنه لم يبلغ منزل المرحوم عبد العزيز النحاس نزعت ملكية الأراضى والعمارات المجاورة والمقابلة لهذا المنزل.

٣) بان من مذكرة وزير الأشغال المرسلة إلى وزير العدل بالكتاب الرقيم [أى المؤرخ] ٢٧/٥/١٩٥٢.

أ ـ أن مصلحة الرى قد أنفقت على مشروع واجهة سمنود نحو ١٧١,٠٠٠ جنيها منها ثمانية وثمانين ألفا صرفتها مصلحة المساحة لأرباب العمارات [العقارات] و ٨٢,٧٧٥ جنيها انفقت على الأعمال.

ب ـ وأن وزارة الأشغال حاولت سنة ١٩٤٤ تعديل التخطيط بحيث يمر الكورنيش

محاذيا للنيل، وإلغاء نزع ملكية العمارات حول منازل الرئيس السابق مصطفى النحاس والمرحوم عبد العزيز النحاس ووقف عبد العال بيد أن الإجراءات تعثرت بسبب سبق صدور مرسوم نزع الملكية وصرف المبالغ فعلا مما ثنى(*) الوزارة عن تغيير ما وقع من مخالفات.

جـ - وأن الوزارة عادت سنة ١٩٥٠ فبعثت مشروع سنة ١٩٤٢ وزادت عليه من قبيل التجميل أن تقوم هى برصف شارع الكورنيش لقاء ١٨,٠٠٠ جنيه ثمانية عشر ألفا من الجنيهات رغم أنه يتبع البلدية فيقع عبء رصفه على نفقتها ولا يسوغ أخذ اعتمادات وزارة الأشغال للصرف منها على أعمال وزارة أخرى - بيد أن الوزارة تداركت الأمر عام ١٩٥٣ وأوقفت مشروع الرصف، ولو تم لبلغت تكاليف تجميل واجهة سمنود قرابة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مائتى ألف من الجنهيات وهو ما لم تحظ به غيرها من المدن بل القاهرة نفسها - وقد أخذت نفقات كل تلك الأعمال الكمالية من اعتمادات جسور النيل المقررة لمقاومة غائلة الفيضان لا للتجميل.

٤) تبين من المذكرة المقدمة فى ٨/ ١١/ ١٩٤٤ من مفتش رى زفتى إلى وكيل وزارة الأشغال أن تغيير تخطيط النيل عند طرف الكوبرى من الجهة الغربية - بحيث يحاذى النهر بدلا من التفافه حول أملاك الرئيس السابق مصطفى النحاس، وأن إلغاء نزع ملكية العقارات المحيطة بمنزل المرحوم عبد العزيز النحاس، كان يوفر للخزانه نحو ٢٣,٦٣٠ جنيه.

٥) لاحظ ديوان المحاسبة:

أ - بكتابة الرقيم [المؤرخ] ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ المرسل إلى وكيل وزارة الأشغال أن تفتيش رى زفتى أنفق فى سبيل أعمال صناعية وترابية لتعديل مجرى النيل تجاه سمنود ٧١,٥١٠,٨٤٤ جنيه [واحدا وسبعين ألفا وخمسمائة وعشرة من الجنيهات وثمانمائة وأربعة وأربعين مليما] وخصم هذا المبلغ على البند رقم ٩ «صيانة أعمال الرى» من الاعتماد المخصص لأعمال الوقاية من طغيان النيل - رغم أن المذكرة التفسيرية المرافقة للمقايسة رقم ١٥ سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ خاصة بهذه العملية أبانت أن الغرض منها تهذيب مجرى النيل بواجهة سمنود لتتفق والكوبرى الذى

(*) هذا هو الصواب للتعبير عن المعنى الذى نعبر عنه الآن بالفعل أثنى الذى يعنى مدح ولا يعنى جعلها تعدل.

أقيم عليه من جهة ولتتفق وأهمية البلدة من جهة أخرى - وأبان الديوان أنه لما كانت هذه الأعمال لا تعدو أعمالا تجميلية لبلدة سمنود ولا تمت بأية صلة لأعمال الوقاية من طغيان النيل تكون الوزارة قد قامت بأعمال لم يسبق درج اعتمادات لها فى الميزانية الأمر المخالف لنص المادة ١٤٣ من الدستور - وقد قرر وكيل وزارة الأشغال، فى رده على تلك الملاحظة أن المدعى عليه هو الذى اعتمد المقايسة على تلك الصورة فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٤.

ب - بكتابة المسطر فى ١٦/ ٦/ ١٩٤٦ المرسل إلى وكيل وزارة الأشغال - أن مشروع إنشاء جسر أمام سمنود الذى اعتمده - المدعى عليه - فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ قد اقتضى نزع ملكية عقارات قيمتها نحو ٨٠,٠٠٠ جنيه [ثمانين ألفا من الجنيهات] وضعت تحت تصرف مصلحة المساحة واعتمدت على دفعتين: الأولى مقدارها ٤٢٠٠٠ جنيه (اثنان وأربعون الفا من الجنيهات - بمقتضى المقايسه رقم ١٤ أراضى احتسبت على بند الصيانة - الفئه الثانية - «أعمال الوقاية من طغيان النيل» بميزانية ١٩٤٢ - ١٩٤٣، وبالأخرى بمبلغ ٣٨,٠٠٠ [ثمانية وثلاثين الفا من الجنيهات] طبقا للمقايسة رقم ٣٠ أراضى - احتسبت على بند ٣٩ - الفئة الثانية - أعمال جديدة بميزانية ١٩٤٣ - ١٩٤٤. وخلص الديوان إلى أن تجزئة حساب التكاليف بخصم جزء على الباب الثانى وجزء على الباب الثالث يعنى نقل مبلغ من باب إلى آخر دون موافقة البرلمان.

وقد أجاب مفتش عام رى الوجه البحرى بأن - المدعى عليه قد وافق على أخذ مبلغ الـ ٣٨٠٠٠ ثمانية وثلاثين ألفا من الجنيهات من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ من مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه أربعين الفا من الجنيهات سبق أن وضعه تفتيش عام رى مصر العليا تحت تصرف الوزارة وقد سجل الديوان هاتين الملاحظتين بالبند رقم ١٩١ من تقريره عن الحساب الختامى للسنة المالية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - وزاد فى مقام الملاحظة الأولى (أى فيما يتعلق بها) أن هذا المشروع يُعد من المشروعات الكبيرة التى كان ينبغى درج الاعتمادات اللازمة لها بالباب الثالث من ميزانية وزارة الأشغال حتى تخضع لرقابة البرلمان وتتاح له فرصه مناقشتها.

٦) مرفق بالجزء الثالث من الملف ٣٤٩/ ١/ ٢ بالصفحة رقم ٥٠٠ مذكرة من المرحوم

عبد العزيز النحاس لوزير الأشغال فى ١٨/ ٣/ ١٩٥٠ يطلب فيها تكملة تنفيذ مشروع تحسين واجهة سمنود وإزالة العقارات المنزوعة ملكيتها، وإقامة سور على الشاطىء ورصف الشارع بعد تنسيقه وترك جزء للمنتزهات ومفارق للطرق وإنارته إنارة كافية ـ وقد أشر عليها الرئيس السابق مصطفى النحاس فى ١/ ٤/ ١٩٥٠ بإحالتها إلى وزير الأشغال للبحث وإجراء اللازم بوجه السرعة «للمصلحة العامة» فأبلغتها سكرتارية مجلس الوزراء فى ٣/ ٤/ ١٩٥٠ لمكتب وزير الأشغال، فأشر المدعى عليه بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٥٠ يطلب من وكيل الوزارة سرعة بحث المشروع وعرضه عليه ـ وفى ٣/ ٧/ ١٩٥٠ وافق المدعى عليه على رصف الشارع مع إنشاء طوارين [أى رصيفين] عرض كل منهما خمسة أمتار يتوسطهما ثالث عرضه متران ويخترق الثلاثة طريقان للذهاب والإياب كل بعرض ستة أمتار ـ وأبلغ ذلك لتفتيش عام رى الوجه البحرى للسير فورا فى التنفيذ.

عضوا اللجنة الثنائية

أنور السادات ـ فتحى رضوان

١٢/ ٧/ ١٩٥٣

بيانات مأخوذة من ملف وزارة الأشغال
رقم ٣٤٩/١/٢ قسم المحفوظات العام(١)

الجزء الأول من الملف

ص١٩:

بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٤٢ مذكرة من حضرة الوزير (عثمان محرم) لحضرة وكيل الوزارة لاعطاء التعليمات لاستعمال الدبش الذى كان مشونا لحساب مصلحة الشئون القروية فى أعمال جسور النيل وتهذيبه ببلاد شربين وطلخا والمنصورة وسمنود - وحيث إنه من الضرورى عمل ساحل صناعى للنيل بسمنود ليكون هناك شارع على النيل - وحيث قد لاحظ [أى الوزير] أثناء المرور وجود وابور قديم غير مستعمل يكون رأسا فى النهر بأول سكن سمنود من قبلى [أى فى بداية الجزء المأهول بالسكان من الناحية القبلية لمدينة سمنود] لذلك يرجو إعطاء التعليمات بضرورة إزالة مبانيه لمنسوب المياه، وتستعمل تلك المبانى فى عمل الرؤوس التى ستعمل لاعطاء سمنود ساحلا صناعيا كتعليماته التى أعطيت شفويا بذلك أثناء المرور.

ص٢٠:

احيلت هذه المذكرة لعمل المباحث [أى البحوث] والتنفيذ لتفتيش عموم رى بحرى.

ص٢١:

بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٢ مذكرة أخرى من حضرة الوزير لحضرة الوكيل ومرسل معها شفاف [أى ورق شفاف كان يستخدم للرسم الهندسى] مبين عليه شارع البحر أمام سمنود

---

(١) نلاحظ أن هذه الصفحات تمثل انتقاءات مقصودة سولت نفوس مَنْ انتقوها من الملف لأصحابها أنها تكفى لإدانة عثمان محرم باشا، ولكن مدارسة هذه النصوص ترينا مدى الحنكة الفنية والإدارية، فضلا عن سرعة التنفيذ، وهما من خصائص عثمان محرم باشا. ونلاحظ مما نقل فى هذه الملفات منسوبا إلى عثمان محرم أنه حتى تعليماته الشفوية كانت تَسجل كتابيا فى الملفات وكذلك تعليماته وتوجيهاته التى كان يصدرها فى أثناء المرور فى النيل أو على شاطئه!!

تنفيذا للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى كما سبق ذكره فى مذكراته السابقة عن هذا الشأن وانه قد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة المجلس المحلى وإشراف حضرة مدير الغربية وبموافقة الوزير، ويرجو إعطاء التعليمات لتفتيش النيل لاتخاذ اللازم لنزع الملكية وعمل الرؤوس الواجبة وردم ما يلزم ردمه وإفادته بالنتيجة كما يرجو عمل صور من هذا الشفاف ليمكن حفظها لدى الوزارة وإعادة الشفاف لمديرية الغربية(1).

ص ٣١أ:

بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٤٢ كتاب من تفتيش عموم رى بحرى لوزارة الأشغال يفيد بعد الاجتماع بحضرة الوزير يوم ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ وإعطاء تعليماته بهذا الخصوص مرسل معه خرط [أى: خرائط] نزع ملكية الأراضى اللازمة لمشروع واجهة سمنود بعد إدخال ما لزم من التعديلات مع طلب اعتمادها وتدبير مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من ميزانية ذاك العام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ ليمكن البدء فى العمل وكذلك مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه من ميزانية العام التالى ١٩٤٣/ ١٩٤٤. ومعه مقايسه بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه وقد تأشر من حضرة الوزير على هذا الكتاب بموافقته مع طلب المبلغ من اعتماد الطوارىء وذلك بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٢(2).

ص٣٩أ:

بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٤٢ كتاب من حضرة وكيل الوزارة إلى تفتيش عموم رى بحرى ومعه خرائط نزع الملكية معتمده من حضرة الوزير بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٢.

ص٤٠:

كتاب بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٤٢ من حضرة وكيل الوزارة لتفتيش عموم بحرى بأن طلب فتح باعتماد اضافى بمبلغ ١٣٤٠٠٠ جنيه من المالية للطوارىء.

---

(١) هكذا كانت أصول التصميمات تنسخ وتودع هنا وهناك فى ذات الوقت من أجل المصلحة العامة التى كانت معتمدة ضمن ما تعتمد على قوة المعلومات بحيث لا يكون رد المحافظة أو الوزارة أنها لا تعرف شيئا عن المشروع.

(٢) نلاحظ فى البند السابق مدى عزم عثمان محرم باشا على دفع تنفيذ المشروعات دفعا حثيثا دون أن يتركها تنتظر التمويل والموافقات عليه، فهو يعتمد من موازنة هذا العام ويعتمد أيضا من موازنة العام التالى بحيث يمكن الانتهاء من المشروع.

ص٥٤:

بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٤٣ مذكرة من حضرة سكرتير عام الوزارة إلى حضرة الوكيل مرفوع معها المقايسة الخاصة بهذه العملية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يطلب الموافقة عليها بصفة مبدئية إلى أن ترد موافقة وزارة المالية على الاعتمادات المطلوبة وعندئذ يمكن الارتباط بالعمل وقد وافق حضرة الوزير على هذه المذكرة بتاشيرته بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٤٣ (المبلغ الباقى وقدره ٢٦٠٠٠ جنيه سيصرف فى السنة المالية التالية).

ص٥٦:

بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٤٣ كتاب من تفتيش عموم بحرى لحضرة وكيل الوزارة لتقصير أجل المناقصه لمدة ١٥ يوماً للنشر ووافق عليها بص ١٥.

ص٦٩:

تم اعتماد المقايسه رقم ١٤ بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه للأعمال، ٤٢٠٠٠ جنيه للأراضى على ١٩٤٢/ ١٩٤٣.

ص٧٣:

بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٤٣ كتاب من حضرة وكيل الوزارة لتفتيش رى بحرى يفيد بأنه قد تقدم اقتراح بطلب تعديل هذا المشروع حسب المبين على الخريطة المرفقة معه ويطلب بحثه والافادة بالرأى والمقترحات هى:

١) عمل منحنى ناعم عند موقع اتصال شارع البحر بجسر النيل القديم لتسهيل المرور بالسيارات.

٢) نزع ملكية المساكن والأراضى الملونة بالأحمر وهى التى أصبحت معزولة بين شارع البحر وكوبرى سمنود وفى وجودها تشويه للمنظر عند كوبرى سمنود[١].

٣) عمل وصلة قبلى المسكن بين شارع البحر وشارع سيدى سلامة لتسهيل المرور بين الشارعين.

٤) تعديل نزع ملكية شارع البحر لمفاداة نزع ملكية الجزء الخارج من المبنى الذى تشغله المحكمة الأهلية وهو مبنى جديد[٢].

---

(١) هكذا يتضح لنا أنه حتى الناحية الجمالية كانت تحظى باهتمام الإدارات الحكومية فى ذكاء وحكمة.

(٢) نرى أن مبنى المحكمة الأهلية نفسه، وهو مبنى جديد، كان معرضا للإزالة لو مضى خط التنظيم على النحو الذى اقترح فى عهد محمود غالب باشا، ولكن مساعدى رجال الثورة تغاضوا عن ذكر=

ص٧٧:

بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٤٣ كتاب من تفتيش عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة ومعه خطاب و ٤ عدد خرائط معدلة للمشروع بعد أن تحقق تفتيش النيل بالوجه البحرى بصلاحية التعديل المقترح فى الطبيعة، وأن هذا التعديل استلزم زيادة فى نزع الملكية ١١٧٥ مترا مسطحا بما عليها من مبانى وكذلك ٨٥٥ مترا مسطحا فضاء بقيمة ٢٩٠٠ جنيه نظير هذه الزيادة.

ص٧٨:

بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٤٣ كتاب من حضرة وكيل الوزارة إلى تفتيش عموم رى بحرى يفيد بأن حضرة الوزير أشار بأن ما سبق عمله فيه الكفاية ولا داعى للتعديلات المذكورة.

ص٧٩:

بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٤٣ كتاب من تفتيش عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة معاد معه خرائط نزع الملكية برجاء الموافقة على أن يقتصر الأمر على تعديل المنحنى الداخلى والخارجى للطريق فى النقطتين أ، ب مع اعتماد هذا التعديل وذلك لوجود مبانى قيمة عند (ب) يحسن مفاداتها وذلك حسب رغبة حضرة الوزير.

وقد أوضح تفتيش عموم رى بحرى بكتابة ص ٨٠ بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٤٣ بأن المبانى التى روعى عدم المساس بها فى التعديل المنوى اجراؤه هى مبانى محكمتى سمنود الشرعية والأهلية وموضوع شكوى وزارة العدل بص ٧٧ب[1].

ص ٨١:

بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٤٣ كتاب حضرة وكيل الوزارة لعموم رى بحرى لموافاته بخرائط هذا المنحنى.

= هذه الحقيقة ليتم تصوير الأمر على نحو شخصى يقتصرعلى منزل النحاس باشا رئيس الوزراء ومنزل شقيقه.

(١) يتضح أن الأمر لم يكن يقتصر على مبنى المحكمة الأهلية (كما ذكرنا فى الهامش السابق) وإنما كان مبنى المحكمة الشرعية سيتعرض هو الآخر للإزالة.

ص٩٠:

بتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٤٣ كتاب من تفتيش عموم رى بحرى إلى حضرة سكرتير عام الوزارة ومعه ألبوم خرائط تعديل المنحنى للطريق برجاء الاعتماد.

ص٩٣:

بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٤٣ مذكرة من حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير عن هذا التعديل وقد اعتمدت الخرائط من حضرة الوزير بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣.

ص٩٦:

بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٤٣ ـ كتاب من تفتيش رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة يفيد أنه رؤى تحسينا لهذه الواجهة وإتماما للعمل المطلوب على الوجه الأكمل نزع ملكية جميع الأراضى الملونة بالأحمر على الخريطة المرفقة معه والتى معاد معها أيضا صورة من الخريطة السابق اعتمادها أخيرا.

ص١٠٠:

بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٤٣ كتاب من سكرتير عام الوزارة إلى تفتيش رى بحرى ومعه خريطة نزع الملكية معتمدة من حضرة الوزير بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٤٣.

وهنا ينتهى ما هو مأخوذ من الجزء الأول من الملف

الجزء الثانى من الملف

ص١١٢:

بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٤٤ كتاب من تفتيش عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة عبارة عن صورة كتاب رى زفتى[1] بخصوص موقع الوابور القديم بأول المشروع وإزالته مع تسليم مكانه إلى شركة سكة حديد الدلتا بدلا من الجزء الذى نزعت ملكيته من الشركة

(١) يبدو أن سمنود حتى ذلك الوقت كانت تتبع تفتيش رى زفتى، ومن الجدير بالذكر أن عثمان محرم نفسه كان مفتشا لرى زفتى فى ١٩٢٤، وسنلاحظ فى صفحات تالية أن إعادة تنظيم الوزارة قد أعاد تنظيم المشروعات ونقلها من التفاتيش إلى مصلحة الرى.

والمشغول بخطوطها الحديدية على أن يحتفظ بعرض ١٠ متر من هذا الموقع بجوار المجرى للحكومة ويطلب فيه الموافقة على تسليم هذا الموقع للشركة[١].

ص١١٣:

بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٤٤ كتاب من سكرتير عام الوزارة لتفتيش عموم رى بحرى بموافقة حضرة وكيل الوزارة على تسليم موقع الوابور للشركة والاحتفاظ بعرض ١٠ [أمتار] منه بجوار المجرى.

ص١١٦:

كتاب بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٤٤ من حضرة سكرتير عام الوزارة إلى تفتيش عموم رى بحرى بأن حضرة وكيل الوزارة يوافق على تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه المطلوب للتعويضات لهذا المشروع من الاعتماد الاضافى المعروض وقتها على البرلمان لبند ٩ «صيانة أعمال الرى».

ص٢٥٩:

بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ كتاب إلى عموم رى بحرى بالموافقة من الوزارة على أخذ المبلغ من وفورات التجاوزات.

ص١١٦أ:

بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٤٤ كتاب من حضرة وزير المعارف لحضرة وزير الأشغال يطلب تعديل تخطيط المشروع عند موقع الحمام الأثرى والفسقية والدكة الخشبية المشتملة على تاريخ إنشائه بواجهة سمنود وعدم المساس به[٢].

ص٢٨٣:

بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٤٤ كتاب من حضرة وكيل الوزارة لتفتيش عموم رى بحرى ومعه

(١) هكذا يتضح لنا أن كل هذا التجميل لم يأت على حساب السكة الحديد التى تسلمت موقعا بديلا، ولنا أن نقارن هذا بعشوائية قرار محافظ (معاصر) للفيوم ألغى السكة الحديد بين الفيوم والواسطى وبور أرضها.

(٢) كانت وزارة المعارف هى المسئولة عن الآثار، ولهذا كتبت تطلب هذا الطلب الذكى الحريص، ونلاحظ فى الفقرة التالية أن وزارة الأشغال قد استجابت لوزارة المعارف.

خرائط نزع الملكية المعدلة لمشروع تحسين واجهة سمنود معتمدة من حضرة الوزير فى ٢٣/ ٧/ ١٩٤٤ لصيانة الحمام والفسقية.

وهنا ينتهى ما هو مأخوذ من الجزء الثانى من الملف

ملحوظة:

ص٢٤٩:

كتاب بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٤٤ من حضرة مراقب عام مصلحة المساحة لحضرة وكيل وزارة الاشغال ومعه عدد ٥٤ كشوف وخرائط تبين تفصيليا العقارات التى تقرر نزع ملكيتها لتحسين واجهة سمنود وما تم الاتفاق بالتراضى مع أصحابها وما تعذر الاتفاق على ثمنها أيضا برجاء استصدار مرسوم ملكى يقضى باعتبار المشروع المذكور من المنافع العامة وقد جهز المرسوم بص (٢٥٥) وأرسل لمجلس الوزراء كما صدر المرسوم فى ٨/ ٦/ ١٩٤٤ بص (٢٦٠)[1].

الجزء الثالث من الملف

ص٣٠٩، ص٣١٠، ص٣١١:

مذكرة [2] بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٤٤ من حضرة مفتش رى زفتى عن مشروع إنشاء شارع البحر بسمنود وأطواره وتكاليفه وهى تتلخص فى الآتى:

كان المقرر فى الأول انشاء هذا الشارع بالتطمية بترسيب مياه الفيضان بانشاء رؤوس حجرية وقد انشئت هذه الرؤوس فى يوليو يسنة ١٩٤٣ بتكاليف بلغت نحو ٥٠٠٠ جنيه ثم رؤى بعد ذلك أن هذه الطريقة بالانتظار حتى يتكون الشارع بفعل هذه الرؤوس أمر

(١) هكذا نرى مدى فعالية الأجهزة الحكومية فى ذلك الوقت، فمراقب عام مصلحة المساحة يكتب مذكرته مرفقا بها الكشوف والخرائط، وما تم الاتفاق عليه بالتراضى مع الأهالى دون تعسف أو تعنت، وما لم يتم الاتفاق عليه بعد مع الأهالى. ويرفق مع هذا مشروع المرسوم الملكى المطلوب إصداره، ويتم كل هذه التفصيلات والخرائط والحسابات بسلاسة ودقة دون حاجة إلى لجان ومحاضر.

(٢) من هنا نبدأ فى مطالعة التقارير المناهضة لأفكار عثمان محرم باعتبار أن الحكومة القائمة منذ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حكومة مناهضة للوفد، وهكذا نقرأ بداية الخيط الذى استلمته الثورة ومن قبلها لجان التطهير التى شكلها نجيب الهلالى وبدأت من هذا الحملة المنظمة للهجوم على المشروع توسلا إلى مهاجمة النحاس باشا من ناحية، وعثمان باشا محرم من ناحية أخرى، من أجل هدم رموز العهد الوفدى.

سيطول شرحه فأمر حضرة الوزير بإنشاء الشارع حالا بواسطة نقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية وانتهى العمل فى أواخر سنة ١٩٤٤ بتكاليف بلغت نحو ٦٨٠٠٠ جنيه خلاف نزع الملكية لجعل عرض الشارع ٢٤ مترا والتى قدر لها نحو ٨٠٠٠٠ جنيه ثم توضح بالمذكرة أطوار تعديل نزع الملكية السابقة وأنه بسبب هذه التعديلات ارتفع التقدير المبدئى لنزع الملكية من ٤٢٠٠٠ جنيه اثنين وأربعين ألفا من الجنيهات إلى ٨٠٠٠٠ جنيه وأنه قد تم فى ذاك الوقت صرف نحو ٦٢٠٠٠ جنيه منه والباقى مازالت اجراءات صرفه سارية كما أن تعديل التخطيط للشارع بدلا من التفافه حول أملاك حضرة الرئيس السابق «مصطفى النحاس» وشقيقه حضرة عبد العزيز النحاس وجعله محاذيا لمجرى النهر تجاه الكوبرى مع إلغاء ما نزع حول منزل حضرة عبد العزيز النحاس فان التكاليف فى الحالة الأولى تبلغ ٣١٥٠٠ جنيه وفى الحالة الثانية ٧٨٧٠ جنيه فيكون الوفر ٢٣٦٣٠ جنيه ولكن بسبب أن تنفيذ الشارع فى الحالة الأولى قد قطع شوطا بعيدا فى سبيل إتمامه وهدم فعلا من المنازل فى الالتفاف بما قيمته ١١٧٠٠ جنيه وبذا يكون الوفر الذى يترتب على استقامة الشارع وقتها ١١٩٣٠ جنيه، وفيما يختص بالاعتمادات المالية فانه لم يدرج بميزانية التفتيش ١٩٤٤/ ١٩٤٥ أى مبالغ على ذمة المشروع وأنه سبق أن اعتمدت الوزارة مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ وضع تحت تصرف المساحة لنزع الملكية ولما ارتفعت تكاليف نزع الملكية إلى ٨٠٠٠٠ جنيه طلب تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه وافقت الوزارة على أخذه من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤ وفيما يختص بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه نفقات الأعمال فان حضرة الوزير قد وافق على أخذه من اعتمادات بند ٩ «صيانة أعمال الرى» أما ما نزعت ملكيته من أملاك شركة سكة حديد الدلتا ولو أنه يزيد عما يلزم لعرض الشارع الا أنه لم يكن منه بد حتى لا يتخلف من أراضى الشركة مساحة ضئيلة يتعذر عليها استغلالها[١].

ص٣١٢:

مذكرة بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٤٤[٢] من حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير «محمود

(١) هكذا يتضح لنا أن تنفيذ نزع الملكية كان تطبيقا ذكيا لا يعمد إلى التطبيق الحرفى، لكنه ينظر ببعد نظر إلى مدى الفائدة التى يمكن الحصول عليها، ويتأكد هذا المعنى في أكثر من موضع، أهمها بالطبع قطعة الأرض المتبقية لمصلحة السكة الحديد والتى كانت لا تصلح بمفردها لشىء.

(٢) يتكرر فى هذه المذكرة العزف المغالط على اللحن القائل بإمكان توفير بعض الأموال (٩ آلاف جنيه و٢٨٠٠ جنيه) لو تم تغيير التخطيط، مع أن الأخذ بفكرة التخطيط كان فى حد ذاته أكبر دليل على الغباء السياسى والحضارى.

غالب» بناء على طلب حضرة الوزير منه عرض مسألة واجهة سمنود وطلب معرفة تكاليف عملها وعما إذا كانت جميع الأعمال تمت من نزع ملكية وردم أتربة وتكسيات وقد توضح بها أن جميع التكاليف بلغت ١٥٠,٠٠٠ جنيه منها ٨٠٠٠٠ جنيه لنزع الملكية، ٧٠٠٠٠ جنيه للأعمال كما أنه بمناسبة طلب حضرة الوزير معرفة ما إذا كان يوجد أى مانع من تمرير الشارع موازيا لنهر النيل بدلا من تحويله أمام الكوبرى وما هى التكاليف لكل منهما وعمل مقارنة بينهما وقد اتضح ان الإجراء المقترح كان يوفر على الحكومة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه وأنه لا يوجد مانع من التنفيذ حسب الاقتراح ـ وأضاف أن هناك مسألة أخرى وهى نزع ملكية أرض أعرض من الشارع أمام منزل حضرة عبد العزيز النحاس وهل فى الامكان بيع الجزء الزائد من عرض الشارع لانتفاع الأهالى به فى مبانيهم فان هذا الجزء لا يزيد أكبر عرض فيه عن ١٠ متر وينتهى إلى صفر ومساحته ثلاثة قراريط ويعتقد أنه يتعذر استغلاله من هذه الوجهة ـ كذلك فانه لا داعى مطلقا لنزع ملكية خصوصية لايجاد شارع بحرى منزل حضرة عبد العزيز النحاس لان المصلحة العامة لا تستفيد من هذا الشارع وتقدر القيمة التى يمكن توفيرها من ذلك ٢٨٠٠ جنيه.

ص٣١٥:

بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٤٥ مذكرة من تفتيش عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة بناء على ما طلبه تفيد ببيان التخطيط الجديد باستعدال الشارع والمساحة التى يقتضى هذا التخطيط نزع ملكيتها بمسطح ١٧٠٠م٢ (منها ١٠٠٠م٢ قبلى الطريق، ٧٠٠م٢ بحرى الطريق) مع اختيار الموقع المطلوب نقل مسجد سيدى الخواص إليه ضمن الأرض السابق نزع ملكيتها غرب منزل وقف البدراوى مباشرة وعلى الميدان ولتبقى الأرض السابق نزع ملكيتها بحرى الميدان لتعويض حضرة الرئيس السابق بها عما سوف ينزع من أرضه للتخطيط الجديد وقد وافق على هذه المذكرة حضرة الوزير فى ١٥/ ١/ ١٩٤٥.

ص٣١٩:

بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٤٥ كتاب من حضرة وكيل الأوقاف لحضرة وكيل الأشغال بأن المسجد الحالى لسيدى إبراهيم الخواص قد اعتمد وصدر به مرسوم ملكى وان المقاول المرخص له من الوزارة بتجديد هذا المسجد قد بدأ فعلا فى تنفيذ العمل ولا ترى إيقاف

السير فى ترميمه إلا بعد أن يصلها إفادة رسمية عما تم عمله من التعديلات لهذا الموقع[1].

ص٣٢٥:

كتاب من حضرة وكيل الأشغال لحضرة وكيل الأوقاف يفيد بأن وزارة الأشغال قائمة بتعديل تخطيط واجهة سمنود حتى يكون الطريق مستقيما ومحاذيا لمجرى نهر النيل عند مدخل الكوبرى وسيتداخل المسجد المذكور بالطريق الجديد وأنه قد تم اختيار موقع مبين على الرسم الشفاف ص ٣٢٢ لإعادة إنشاء المسجد عليه ليكون مطلا على الميدان ويرجو إيقاف العمل فى تجديد مبانى المسجد الحالى.

ص٣٢٨:

كتاب بتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٤٥[2] من تفتيش عموم بحرى إلى حضرة وكيل وزارة الأشغال ومعه خريطة مبين عليها التعديل اللازم لواجهة سمنود برجاء الاعتماد، وقد تم اعتمادها من حضرة الوزير فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥.

تقدمت عدة شكاوى من أهالى سمنود بمناسبة إيقاف العمل بتجديد هذا المسجد وبطلب عدم نقله من موقعه الحالى كما اعترضت وزارة الأوقاف بص ٣٣٩ على الموقع المقترح ولعدم كفايته من جهة المساحة واتجاه القبلة واقترحت موقعا آخر بدله يقع بحرى الكوبرى.

ص٣٣١:

بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥ كتاب من حضرة وكيل الأشغال لحضرة وكيل الأوقاف بان التعديل الجديد اعتمد من حضرة وزير الأشغال وستتخذ الوزارة الإجراءات المعتادة وتستصدر مرسوما جديداً بالتعديل الجديد.

---

(١) نرى فى هذه المذكرة مدى احترام الحكومة غير الوفدية للإنجاز الذى تم وعدم تدنيها إلى الأمر بوقف الترميم مادام قد بدأ، وهو ما يحسب لوكيل وزارة الأوقاف.. ولكن وكيل وزارة الأشغال فى الفقرة التالية يصدر عن روح أخرى مناهضة للإصلاح ومنتصرة للانتقام!! وكأنما لم تكن له وظيفة غير هذا الانتقام!

(٢) ترينا هذه الفقرة أن العبث الذى حاول وكيل وزارة الأشغال البدء فيه لم يلق إلا استهجان الأهالى ووزارة الأوقاف على حد سواء، ونرى وزارة الأوقاف وقد انتبهت إلى عدم كفاية الموقع الجديد من حيث المساحة واتجاه القبلة!!

ص٣٤٤:

بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٤٥ كتاب من حضرة سكرتير عام الأشغال لحضرة وكيل الأوقاف بشأن الشكاوى التى وردت للوزارة من جراء إيقاف العمل بالمسجد ويطلب الإفادة عما بدأت به الأوقاف من أعمال لتجديد المسجد وهل كان ذلك قبل أن يصلها كتاب الوزارة ص ٣٢٥ بإيقاف العمل أو بعده.

ص٣٥٢:

أجابت الأوقاف بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٤٥ بأنه توجد شكاوى بشأن إيقاف العمل بالمسجد وإعادة إنشائه فى الموقع الجديد برجاء النظر فيها كما تكررت شكاوى مماثلة بعدها.

ص٣٧٣:

بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٤٥ كتاب من تفتيش عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة بخصوص اختيار الموقع الجديد للمسجد وأنه لا مانع من الأخذ بما تراه وزارة الأوقاف صاحبة الشأن فى اختيار موقع الجامع فاذا أقرت الوزارة هذا أمكن التقدم بالخرائط اللازمة لنزع الملكية المطلوب، وقد وافق حضرة الوزير على ذلك بتأشيرته عليها بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٤٥[١].

ص٣٨٦:

بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٤٥ كتاب من تفتيش عموم بحرى لحضرة وكيل الوزارة بشأن خطاب وصل إليه من مصلحة المساحة التفصيلية بالخصوص [أى بخصوص] الآتى:

١ ـ الجزء الخاص بالوابور سبق وتقرر نزع ملكيته إلا أنه لم يلون بخريطة التعديل وأن قرار نزع ملكيته مازال قائما.

٢ ـ تطلب شركة سكة حديد الدلتا الاستيلاء على جزء بدلا من أملاكها المتداخلة بالمشروع ويؤيد رأى المساحة فى أن الفرق كبير بين أصل ثمن مشترى الشركة للأطيان الماخوذة منها ـ ٩٥ [المقصود: جنيها] للفدان ـ وما يقدر لأرض الوابور التى ترغب فى استلامها ـ ٨٤٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠٠ جنيه للفدان.

---

(١) هكذا بدأ الحق يعود إلى نصابه وبدأت وزارة الأشغال (تفتيش عموم رى بحرى) تقترح الحلول على وكيل الوزارة (المتعنت ضد إنجازات عثمان محرم والوزارة الوفدية).

٣ ـ هذا بخلاف رغبات أصحاب أجزاء للاحتفاظ بها وضمنها مبنى نادى البلديه متداخلة فى نزع الملكية.

ويطلب فى حالة الإقرار على هذا الرأى أنه يمكن التقدم بالخرائط اللازمة لنزع الملكية وبص ٣٩٤ وافق حضرة الوزير فى ١٨/ ٦/ ١٩٤٥ على ذلك.

ص٣٨٧:

مذكرة من مكتب حضرة الوزير بأنه مرغوب معرفة مساحة الأرض الفضاء التى يملكها حضرة الرئيس السابق «مصطفى النحاس» وما أخذ منها فى الكورنيش والباقى بعد ذلك ثم مساحة ما سيؤخذ لإقامة المسجد وتحرر بذلك بص ٣٨٩ فى ١٩/ ٥/ ١٩٤٥ لتفتيش عموم رى بحرى.

ص٣٩١:

بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٤٥ كتاب من حضرة وكيل الأشغال إلى حضرة وكيل الأوقاف يفيد بأن الوزارة توافق على الموقع الذى اقترحته الأوقاف وأنها قد أصدرت التعليمات للتقدم بخرائط نزع الملكية على هذا الاعتبار وأنه يمكن لوزارة الأوقاف أن تتخذ من جانبها ما تراه لسير العمل.

ص٣٩٥:

بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٤٥ كتاب من حضرة سكرتير عام الوزارة إلى تفتيش عموم رى بحرى يفيد بموافقة حضرة الوزير بما جاء بكتابة ص ٣٨٦ جـ ويأمر بالعدول عن إعطاء شركة الدلتا الأرض ويكتفى فى نزع ملكيتها بالثمن المقدر.

ص٣٩٦:

بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٥ كتاب من عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة ومعه خريطة تعديل نزع الملكية مبين عليها الأرض المطلوبة للمسجد والشوارع المجاورة وقد اعتمدت من حضرة الوزير بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٤٥ وأخطرت وزارة الأوقاف بذلك بص ٣٩٨.

ص٤٠٠:

اعترضت وزارة الأوقاف بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٤٥ بمناسبة اتحاد مندوب من قبلها مع

مندوب من قبل تفتيش النيل لاستلام الموقع الجديد للمسجد أنه يوجد بالأرض مبان عبارة عن مخازن بارتفاع حوالى ٥ متر بعضها سليم وبعضها مخرب ووجودها عاق تحديد الخط الجنوبى الشرقى للكورنيش من جهة موقع المسجد كما أنها تعوق تخطيط المسجد نفسه عند الشروع فى العمل. لذا ترجو أن تقوم الأشغال بازالة هذه المبانى وتسليمها الأرض خالية ليتسنى الشروع فى بناء المسجد وقد أمر حضرة وكيل الأشغال بإزالة المبانى وتسليم الموقع خاليا لوزارة الأوقاف وذلك بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٥.

ص٤٠٥:

خطاب مؤرخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ مناقضة من ديوان المحاسبة لحضرة وكيل الأشغال بأن تكاليف الأعمال الصناعية والترابية لتعديل مجرى النيل تجاه سمنود بلغت ٧١٥١١ جنيه وأنه خصم بهذا المبلغ على بند ٩ «صيانة أعمال الرى» من الاعتماد المخصص لأعمال الوقاية من طغيان النيل وأنه بالرجوع إلى المذكرة التفسيريه للمقايسة رقم ١٥ سنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥ خ الخاصة بهذه العملية تبين أن الغرض منها هو تهذيب مجرى النهر بواجهة سمنود لتتفق هذه الواجهة والكوبرى الذى اقيم من جهة ولتتفق وأهمية البلد من جهة أخرى بعد أن أصبحت مركزا من مراكز مديرية الغربية واقيم بها محكمة أهليه وأخرى شرعية وغير ذلك من المنشئات التى زادت كثيرا فى أهمية هذه البلدة ـ ونظرا لأن هذه الأعمال لا تعدو أعمالا تجميلية لبلدة سمنود ولا تمت بأى صلة لأعمال الوقاية من طغيان النيل فتكون الوزارة قد قامت بأعمال غير مدرج لها اعتمادات فى الميزانية مخالفة بذلك ما تقضى به أحكام المادة ١٤٣ من الدستور ويرجو الإفادة عما استندت إليه الوزارة فى حساب تكاليف هذه العملية على بند الوقاية من طغيان النيل[1] كما يرجو الإفادة عما إذا كانت هذه العملية استلزمت نزع ملكية أراضى أو عقارات وفى حالة الإيجاب يرجو الإفادة عن القيمة التقديرية ورقم وتاريخ المقايسة وبند الميزانية.

---

(١) هكذا تتكرر العبارة التى بُنى عليها كل الهجوم على عثمان محرم، وهو أنه لا يجوز له أن ينفق من بند الوقاية من طغيان النيل على تجميل واجهة مدينة وإنشاء كورنيش لها على النيل!! وقد رأينا هذه العبارة وهى تمثل جوهر الادعاء على عثمان محرم والهجوم عليه والاستناد إليها فى كل ما من شأنه تجريمه على الرغم من قصر النظر الشديد الذى تنم عنه مثل هذه العبارة التى إن صحت من وجهة نظر بيروقراطية فإنها تكفل وتكرس التأخر الحضارى فى ذات الوقت!!

ص٤١٣:

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ كتاب من حضرة وكيل وزارة الأشغال لمديرية الغربية بالموافقة على الاستيلاء الموقت على الأرض المطلوب إقامة المسجد عليها ملك حضرة الرئيس السابق وحضرة راغب الأعصر وذلك ليمكن إخلاء الأرض نظرا لعدم صدور المرسوم الملكى وقتها.

ومازالت وزارة الأوقاف تستعجل تسليمها أرض المسجد خالية من المبانى المقامة عليها.

ص٤٢٢:

بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ كتاب من مصلحة المساحة لحضرة وكيل وزارة الأشغال يفيد بأنه صدر مرسوم ملكى بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ قضى بالمادة الرابعة منه بنزع ملكية الأرض اللازمة للمشروع رقم ٧٠٠٨ تحسين واجهة سمنود والتى تعذر الاتفاق على ثمنها مع أربابها بالطرق القانونية ـ وقد رأت الوزارة تعديل المشروع وترتب عليه أن استغنى عن بعض أجزاء فوافق قسم قضايا الوزارة بتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٤٥ على استصدار مرسوم ملكى بإلغاء المرسوم السابق فيما يختص بالأجزاء المستغنى عنها على أن يكون قاصرا على الأرض التى لم يحصل تعاقد بشأنها ـ وتقدم معه كشوف عن الأجزاء المستغنى عنها مشفوعة بالخرائط اللازمة برجاء استصدار مرسوم ملكى يقضى بالغاء المرسوم السابق فيما يختص بهذه الأجزاء ـ وقد صدر المرسوم فى ٢٨/ ٣/ ١٩٤٦ بص ٤٣١.

ص٤٣٥:

بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٤٦ كتاب من حضرة وكيل الأشغال لحضرة وكيل ديوان المحاسبة يفيد بأنه فى الاجتماع الذى عقد بمكتب حضرة الوزير «عثمان محرم» يوم ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ أعطى تعليمات بشأن تعديل جسر النيل تجاه سمنود تتضمن إنشاء جسر أمامها مع ما يستتبع ذلك من نزع ملكية أراضى وعقارات ـ واتجه الرأى فى بادىء الأمر بتكوين الجسر بالاستعانة برؤوس حجرية غاطسة لترسيب كميات من الطمى لتكوين هذا الجسر كله أو الجزء الأكبر منه ـ وفعلا انشئت بعض الرؤوس فى يوليو سنة ١٩٤٣ بتكاليف نحو ٥٠٠٠ جنيه ولكن وجد بعدها أن تكوين الجسر بهذه الطريقة سيطول أمده فأمر حضرة الوزير فى مايو سنة ١٩٤٤ بانشائه فى أقرب وقت بنقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية. ولذا جهزت المقايسة رقم ١٥ عن هذه العملية بمبلغ ٧٠٠٠٠

جنيه خصما على وفورات اعتمادات بند ٩ فاعتمدها حضرة الوزير فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٤ كما أنه طرح العمل فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٦٩٤٨٠ جنيه حسب العطاء الذى رسى فى ١٢/ ٦/ ١٩٤٤ على حضرة فريد المصرى غير أن التكاليف النهائية بلغت ٧١٥١١ جنيه وقد احتسبت العملية على بند الصيانة نظرا لأنه أقرب بنود الميزانية إلى روح العملية المذكورة، أما بخصوص نزع الملكية فان التخطيط الذى جهز للجسر واعتمده حضرة الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ ترتب عليه نزع ملكية أراضى وعقارات بقيمة ابتدائية ٨٠٠٠٠ جنيه وقد وضع المبلغ فى حينه تحت تصرف مصلحة المساحة للصرف منه وهذا المبلغ اعتمد على جزئين الأول ٤٢٠٠٠ جنيه بالمقايسة رقم ١٤ أراضى على بند الصيانة بميزانية ١٩٤٢/ ١٩٤٣ والثانى مبلغ (٣٨٠٠٠ جنيه بالمقايسة رقم ٣٠ أراضى على بند ٣٩ أعمال جديدة بميزانية ١٩٤٣/ ١٩٤٤ من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان سنة ١٩٤٣/١٩٤٤.

ص٤٤٢:

بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٤٦ كتاب من ديوان المحاسبة لحضرة وكيل الأشغال يفيد بأن الوزارة أوضحت أن تخطيط مشروع إنشاء جسر أمام سمنود الذى اعتمده حضرة الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ ترتب عليه نزع ملكية أراضى وعقارات بقيمة نحو ٨٠٠٠٠ جنيه وضع تحت تصرف المساحه فى حينه وانه اعتمد على جزئين أحدهما احتسب على بند الصيانة عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ والثانى على بند الأعمال الجديدة، عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤ وبما أن تجزئة حساب التكاليف بخصم جزء على الباب الثانى وجزء على الباب الثالث معناه نقل مبلغ من باب إلى باب دون موافقة البرلمان لذا يطلب الإفادة عما استندت إليه الوزارة فى هذا الاجراء[1].

ص٤٥١:

بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٤٦ نتيجة لاجتماع عُقد بمكتب حضرة وكيل الوزارة يوم ١٥/ ٦/ ١٩٤٦ بخصوص واجهة سمنود ومسجد سيدى إبراهيم الخواص ودراسة إمكان

(١) يظهر هنا مدى التطبيق الحرفى للقواعد المحاسبية، وكأنما الوفر الذى يتحقق فى الميزانيات هو وفر أبواب وليس وفر ميزانية بأكملها!! وهو تعسف ظاهر!! حتى لو كان له سند مفتعل من النظام المحاسبى أو القانون المحاسبى!! الذى لا يهدف فى الأساس إلا إلى خدمة مصالح الجمهور بالحق والعدل والأمانة وليس التسلط على هذه المصالح بدعاوى شكلية.

تخطيط الجسر من الناحية الغربية له مع مراعاة المحافظة بقدر الإمكان على منزل وقف السيد عبد العال تقدم كتاب من عموم ری بحرى لحضرة وكيل الوزارة بالمباحث [أى الأبحاث] المطلوبة رفعت بص ٤٥٣ من حضرة الوكيل لحضرة الوزير فى ٨/ ٣/ ١٩٤٦ وتأشر عليه من حضرة الوزير (عبد القوى أحمد) بانه يؤيد الجرى على التخطيط القديم الذى عمل فى عهد حضرة الوزير السابق (عثمان محرم) ويرجو لذلك إخطار وزارة الأوقاف ومديرية الغربية به والذى يقضى بالإبقاء على المسجد وضريح سيدى إبراهيم الخوص فى مكانه الأصلى واخطرت مديرية الغربية بص ٤٥٤ فى ٢٤/ ٩/ ١٩٤٦ بأنه قد رؤى العودة إلى التخطيط الأصلى الخاص بكورنيش سمنود والذى يترتب عليه الإبقاء على المسجد والضريح فى مكانهما الحالى ولا داعى للاستيلاء الموقت السابق طلبه كما أخطرت وزارة الأوقاف بذلك بص ٤٥٥ بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٤٦ أيضا مع استئناف العمل فى تجديد مبانى المسجد الذى كان اوقف بناء على كتاب وزارة الأشغال ص ٣٢٥ بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ وقد طلبت وزارة الأوقاف بص ٤٦٩ بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٤٦ بالرجوع بناء على فتوى قسم قضايا الوزارة بمبلغ ٧٨٧ جنيه على وزارة الأشغال قيمة حراسة المهمات وثمن اسمنت وخلافه نتيجة التسبب فى إيقاف العمل بالمسجد وبعد بحث هذا الطلب وافق حضرة وكيل الأشغال على طلب وزارة الأوقاف[١].

ص٤٩٢:

شكوى تلغرافية بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٤٩ محوله من حضرة سكرتير عام الوزارة لتفتيش عموم رى بحرى تتضمن التماس أهالى بندر سمنود رصف شارع البحر وإقامة سور عليه من جهة النيل حماية للجمهور.

ص٤٩٥:

بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٥٠ كتاب من حضرة وزير الشئون البلدية والقروية لحضرة وزير الأشغال ينهى بأن شارع البحر بمدينة سمنود المتصل بجسر النيل والمعتبر جزءا لا يتجزأ منه تقضى الضرورات الصحية والعمرانية برصفه وأنه قد أحاطه أخيرا بالاعتبارات العامة التى

(١) يتضح أن الإنصاف للفكرة قد تحقق على يد وزيرالأشغال (غير الوفدى) عبد القوى أحمد باشا حين وجد بعد دراسة أن التخطيط الذى وضع فى عهد عثمان محرم أفضل من التعديلات التالية التى فرضها عهد محمود غالب باشا بمنتهى التعسف والتسرع!

تجعل هذا الرصف ضرورة ملحة ويرجو الأمر بإجراء الرصف المطلوب للشارع المشار إليه باعتباره من جسور النيل[1] وقد تأشر من حضرة الوزير(عثمان محرم) لحضرة وكيل الوزارة لدراسة الموضوع وماذا تم فى ماكينات الرصف التى كان قد طلب منهم بحث مسألتها لاستيرادها لرصف جسور النيل.

ص٥٠١:

بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٥٠ كتاب من سكرتارية رئاسة مجلس الوزراء لمكتب حضرة وزير الأشغال ومعه عريضة مرفوعه من أهالى سمنود لرئاسة مجلس الوزراء وعريضة أخرى مقدمة من حضرة عبد العزيز النحاس باسم حضرة وزير الأشغال بطلب تكملة تنفيذ مشروع تحسين واجهة سمنود رقم ٧٠٠٨ وإتمام إزالة الأملاك السابق نزع ملكيتها وإقامة سور مبانى بارتفاع متر على الشاطىء ورصف المشروع بعد تنسيقه وإنارته بالكهرباء إنارة كافية وقد تأشر من حضرة رئيس الوزراء لحضرة وزير الأشغال على العريضة الثانية «للبحث وإجراء اللازم بسرعة للمصلحة العامة وذلك بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٥٠» وقد تأشر من حضرة الوزير بتاريخ ٤/ ٤/ ١٥٥٠ لحضرة وكيل الوزارة على ص ٥٠١ لسرعة بحث المشروع وعرضه بكامل رسوماته بحضور مفتش العموم المختص.

ص٥٠٢:

كتاب بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٥٠ من حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير بتوضيح الموقف فيما يختص بهذا المشروع بالاتى:

١ ـ تجهزت خريطة موضح عليها المشروع حسب اعتماده من حضرة الوزير فى السنوات ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤ وأنه قد نفذ المشروع بتكاليف٧١٥١٠ جنيه للأعمال مع صرف مبلغ ٨٨٨٣٠ جنيه على نزع ملكية المبانى المتداخلة حتى ذاك الوقت أما المبانى التى لم تنزع ملكيتها بعد فتتطلب حوالى ٨٠٠٠ جنبه.

---

(١) هكذا يتضح أنه عند اللزوم ـ وعلى نحو ما لا نزال نفعل ـ فإن الوزير ذا الاعتمادات القليلة (وزير الشئون البلدية والقروية: إبراهيم باشا فرج) يطلب من الوزير ذى الاعتمادات الوفيرة أو المسئول عن وزارة قديمة بإمكاناتها الكبيرة (وزير الأشغال العمومية: عثمان محرم) أن ينجز المشروع باعتباره من جسور النيل،أى باعتباره من مهام وزارة الأشغال ومسئولياتها.. ولا يزال هذا الأسلوب جاريا حتى الآن وليس فيه ما ينتقد وبخاصة إذا كنا نؤمن بأننا فى وطن واحد ولسنا فى جزر منعزلة، ولكن التفكير الانتقامى يتجاهل مثل هذه الروح ليلجأ إلى شكليات ظاهرية.

٢ ـ حدث تغيير فى عام ١٩٤٥ فى وجهة النظر فى المشروع فبدل أن كان التخطيط يسير حسب الموضح على الخريطة رؤى السير بالكورنيش موازيا لمجرى النهر حسب الموضح على الخريطة الثانية والذى اعتمده حضرة الوزير الأسبق (محمود غالب) إلا أنه لم تتخذ اية إجراءات نحو تنفيذ هذا المشروع المعدل والذى تبلغ تكاليف تنفيذه وقتها حوالى ٣٠٠٠٠ جنيه ومن رأى حضرة الوكيل السير فى تنفيذ المشروع الأصلى السابق اعتماده من حضرة الوزير خصوصا وأن التكاليف المطلوبة لاستكماله تقل كثيرا عن تكاليف المشروع المعدل ونظرا لأن الجسر الذى تم تنفيذه فى المشروع المذكور قد جعل بعرض ٢٤ مترا فإنه يرجو الموافقة على رصف سطحه على أساس طريقين للذهاب والإياب فيه كل بعرض ٦ متر يتوسطهما رصيف بعرض ٢ متر مع إنشاء تلتوار [أى رصيف] ٥ متر لكل منهما وقدرت التكاليف المبدئية للرصف على هذا الأساس من مبدأ المشروع إلى نهايته مبلغ ٦٠٠٠ جنيه وقد تأشر من حضرة الوزير على هذه المذكرة بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٥٠ بالموافقة.

ص٥١٢:

بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٥٠ كتاب من تفتيش عام رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة ومعه خرائط نزع الملكية اللازمة لتنفيذ المشروع الأصلى طبقا لما وافقت عليه الوزارة أخيراً وبخصوص الرصف فانه جارى إعداد المواصفات تمهيدا لطرح العمل فى مناقصه عامة وتنفيذه.

ص٥٢١:

بتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٥٠ كتاب من عموم رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة ومعه مقايسة عن تكاليف الرصف بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه.

«وهنا ينتهى ما هو مأخوذ من الجزء الثالث من الملف»

الجزء الرابع من الملف

ص٥٢٥:

مذكرة بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٥٠ من حضرة وكيل الوزارة إلى حضرة الوزير بناء على موافقته بص ٥٠٩ على إلغاء خرائط نزع ملكية المشروع عام ١٩٤٥ لتحسين واجهة سمنود والرجوع بها إلى الوضع السابق اعتماده من حضرة الوزير سنة ١٩٤٤ ومعها خرائط نزع

الملكية اللازمة للمشروع معدلة طبقا لموافقة حضرة الوزير وقد اعتمدت من حضرة الوزير بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥١.

ص٥٢٧:

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥١ كتاب من حضرة وكيل الوزارة إلى تفتيش رى بحرى ومعه خرائط نزع الملكية المعتمدة أخيرا مع طلب السير حالا فى تنفيذ هذا المشروع ورصف سطحه حسبما توضح سابقا.

ص٥٣١:

بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥١ كتاب من بلدية سمنود لحضرة وزير الأشغال باقتراح أحد حضرات أعضاء المجلس بطلب مخابرة وزارة الأشغال لإقامة حواجز على شاطىء النيل منعا للأخطار وأنه قد كتب بهذا الشأن عن طريق البلديات للأشغال التى أحالت هذه المكاتبة لتفتيش النيل بالمنصورة والذى ورد منه الرد بأن ذلك العمل ليس من اختصاصه ويمكن للبلدية إقامة الحواجز بمعرفتها - ولأن حالة ميزانية المجلس لا تسمح بذلك وأن حضرة الوزير هو صاحب الفضل الأول فى نفاذ مشروع تحسين واجهة سمنود لذا يرجو صدور أمر حضرته بإقامة هذه الحواجز على شاطىء النيل بشارع البحر حتى تتم أفضاله على هذه المدينة التى هى مسقط رأس حضرة رئيس مجلس الوزراء وتأشر عليه ببحثه والإفادة سريعا[1].

ص٥٣٨:

صورة كتاب بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٥١ من ناظر مدرسة سمنود الثانوية لحضرة الوزير يطلب فيه امتداد رصف الشارع إلى أمام المدرسة ليكون متمما للعملية وفى ذلك المصلحة الكبرى لاتمام هذا المشروع على الوجه الأكمل وقد تأشر عليه بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥١ لبحثه والإفادة.

ص٥٤٠:

شكوى من أهالى سمنود لحضرة رئيس مجلس الوزراء بطلب تعديل المشروع وعدم

---

(١) يظهر من رغبات أعضاء المجلس البلدى وتعبيرهم عنها أنهم كانوا ينيطون الأمل بعثمان محرم ولا ينيطونه بغيره من الوزراء، لأنهم جربوا صيغ تأشيراتهم على نحو ما هو واضح فى المكاتبة!!

المساس بمسجد العدوى المتداخل فى المشروع وقد بحث الشكوى وانتهى بص٥٤٦ بموافقة حضرة الوزير «حامد سليمان» فى ٦/ ٢/ ١٩٥٢ على حفظ الشكوى والإبقاء على نزع الملكية كما هو.

ص٥٥٠:

بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٢ مذكرة من حضرة الوكيل لحضرة الوزير عن طلب مجلس بسمنود إقامة حواجز مبانى على شاطىء النيل بواجهة سمنود تفيد أن إنشاء هذا السور يتكلف ٣٠٠٠ جنيه وحيث إن اعتمادات ميزانية مصلحة الرى لعام ١٩٥١/ ١٩٥٢ لا تسمح بإنشاء هذا السور فضلا عن أن الجهة المختصة بذلك هى المجلس البلدى لذا يرجو التفضل بالموافقة على إخطار مجلس بلدى سمنود بذلك وإذا كانت له رغبه فى إنشائه فعلى حسابه وقد وافق حضرة الوزير على ذلك بتأشيرته عليها بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٥٢.

ص٥٥٣:

بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٢ كتاب من حضرة مفتش رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة يفيد بأن تكاليف امتداد رصف الشارع حتى عند المدرسة الثانوية يتكلف ١١٧٧ جنيه بزيادة ٦٪ من قيمة الأمر الصادر للمقاول عن هذه العملية كما أن المقايسة تسمح بذلك وقد وافق حضرة وكيل الوزارة بعدم المانع من امتداد عملية الرصف لغاية أول مدخل للمدرسة من ناحية المدينة بتاشيرته بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٢[1].

ص٥٦٠:

شكوى بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٥٢ من مقاول عملية الرصف لحضرة وكيل للوزارة يتظلم من إلزامه بتعلية الطريق للوصول بالرصف إلى المنسوب المطلوب ويطلب فى حالة الموافقة على إلغاء العقد عدم المطالبة بأى مبالغ أو تعويضات عن فسخ التعاقد وكل ما يطلبه أن يقوم التفتيش بدفع ثمن المهمات والمواد التى وردها.

---

(١) يدلنا هذا الإجراء على مدى ما كانت تتمتع به عقليات مهندسى الأشغال من وطنية ومرونة، ولم يكن وكيل الوزارة ومفتش رى بحرى يصدران فى استجابتهما لرغبة الأهالى إلا عن نفس عقلية رائدهم عثمان محرم.

ص٥٦٦:

مذكرة بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٥٢ من حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير «نجيب إبراهيم» عن تطورات هذا المشروع بمناسبة عملية الرصف وقد تأشر من حضرة الوزير بالموافقة على استلام المهمات التى وردها المقاول لمصلحة الرى لاستخدامها فى أعمال التفاتيش بالوجه البحرى حتى لا تتحمل الحكومة أى خسارة من جراء إيقاف العمل فى هذا المشروع مع طلب الافادة عما إذا كان الجسر الذى كان مقررا رصفه يتبع البلدية كشارع مع عمل مذكرة شاملة بخطوات المشروع مع تكاليفه ومخالفاته[1].

وقد تقدمت المذكرة المطلوبة بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢ من حضرة وكيل الوزارة بالصحائف من ٥٦٩ إلى ٥٧٣ بتطورات المشروع وتكاليفه وقد توضح بها بخصوص سؤال حضرة الوزير عن الجهة التى يتبعها جسر النيل داخل مدينة سمنود أن هذا الجسر يتبع بلدية المدينة كشارع من الشوارع التى يشرف عليها وقد تأشر على هذه المذكرة بص٥٦٩ من حضرة الوزير بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٢ بأنه الآن وقد أصبحنا أمام الأمر الواقع وأنشىء الكورنيش بشكل غير منتظم طبقا لتخطيط عام ١٩٤٢ فلا أقل من أن تحصر المساحات التى نزعت ملكيتها ولا تمت بصلة إلى المشروع وتجهز خرائطها لتسليمها لمصلحة الأملاك للتصرف فيها إذ لا يعقل مثلا أن الأراضى التى نزعت ملكيتها حول منزل حضرة عبد العزيز النحاس يمكن اعتبارها منافع عامة وتبقى كذلك بدون استعمال[2].

ص٥٧٥:

بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٥٢ كتاب من حضرة سكرتير عام الوزارة لتفتيش رى بحرى ومعه المذكرة الأخيرة برجاء حصر المساحات والتقدم بخرائط عنها للحصول على اعتماد حضرة الوزير لتسليمها لمصلحة الاملاك للتصرف فيها.

---

(١) نقرأ هنا نموذجا لتأشيرات الوزراء الذين لا يكلفون أنفسهم سماع مرءوسيهم، ولا اتخاذ القرار الحازم الحاسم بأنفسهم، وإنما يفضلون اللجوء إلى إلقاء المسئولية على المرءوسين فى إعداد مذكرة مطولة تحكى القصة من البداية وكأنما جاءوا من كوكب آخر أو كأنما يعجزهم أن يقرأوا ملفا ويدرسوه!! وسنلاحظ فى الفقرة التالية مباشرة أن إعداد هذه المذكرة قد استغرق ما لا يقل عن ثلاثة أسابيع، وهو أمر مقصود بالطبع.. ومع هذا فإن إعداد مثل هذه المذكرات فى وقتنا الراهن ربما يتطلب ثلاث سنوات

(٢) نلاحظ من تأشيرة الوزير أنه كان صاحب فكرة مسبقة من قبل إعداد المذكرة، وأنه كان فيما يبدو يلبى رغبات رئيس الوزراء (الهلالى باشا)!!

ص٥٨٦:

بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٥٢ صورة كتاب من بلدية سمنود بالموافقة على تقسيط مبلغ إنشاء السور على ٦ سنوات ابتداء من سنة ١٩٥٢ مع استعجال مصلحة الرى لتنفيذ رصف شارع البحر وقد رأى حضرة وكيل الوزارة أن مصلحة الرى لا تقسط وعلى المجلس أن يدبر كامل الاعتماد بأى طريقة يراها[١].

ص٥٨٩:

صورة برقية من مجلس بلدى سمنود لحضرة رئيس مجلس الوزراء «حسين سرى» يلتمسون فيها صدور الأمر لاتمام مشروع الرصف لأهميته خصوصا بعد أن اعتمدته وزارة الأشغال وطرح فى المناقصة وتم توريد وتشوين الأحجار والأدوات بمقر العمل ولم يبق سوى التشغيل وقد تأشر عليها من حضرة الوزير «كامل نبيه» لحضرة وكيل الوزارة للرد بأن الرصف ليس من اختصاص وزارة الأشغال[٢].

ص٥٩٦:

كتاب بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٥٢ من تفتيش عموم بحرى لحضرة وكيل الوزارة بأنه تم استلام جميع المهمات السابق توريدها بمعرفة المقاول لمشروع الرصف وقيمتها ٥٩٣٠ جنيه.

---

(١) بدأ التعنت يظهر ـ بوضوح ـ لإحراج الآخرين،ومن العجيب أن طالب التقسيط مصلحة حكومية وأن رافض التقسيط مصلحة حكومية أخرى!!

(٢) فيما يبدو فقد كان أمل الأهالى أن تكون حكومة حسين سرى باشا أكثر إنصافا أو أقل تعسفا من حكومة أحمد نجيب الهلالى باشا، فلم تكن لحسين سرى خصومة ظاهرة مع الوفد على نحو ما كان لنجيب الهلالى، ونلاحظ هنا ذكاء الأهالى الذين خاطبوا رئيس الوزراء ولم يخاطبوا الوزير، ذلك أن الوزير كان هو نفسه نجيب إبراهيم وزير الأشغال فى الحكومة السابقة، فقد كان من نموذج وزراء حكومات الأقلية، ولهذا لم يكن هناك مانع أن يعمل تحت رئاسة الهلالى الذى أدخله الوزارة لأول مرة فى مارس ١٩٥٢، وأن يستمر فى وزارة حسين سرى فى يوليو ١٩٥٢، بيد أنه فيما يبدو لنا من قراءة التاريخ فإن الهلالى نفسه آثر فى وزارته الثانية التى لم تعمر إلا يوما واحدا أن يختار وزيرا جديدا للأشغال هو يوسف سعد باشا، وهو واحد من الوزراء الذين لم يعملوا وزراء إلا يوما واحدا فقط هو يوم الثورة!! لكن الطريف أن شكوى الأهالى لرئيس الوزراء لم تحول إلى وزير الأشغال أو لم تعرض عليه أو لم يلق هو نفسه إليها نظرة، وظل الوضع هكذا إلى أن قامت الثورة، ذلك أن الوزير الذى نظرها وهو محمد كامل نبيه لم يصبح وزيرا للأشغال إلا فى وزارة على ماهر باشا الأخيرة فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢.

ص٥٩٨:

كتاب بتاريخ ٧/٨/ ١٩٥٢ من حضرة وزير الأشغال لحضرة وزير الشئون [المقصود: وزير الشئون البلدية والقروية] إحالة على البرقية الواردة من مجلس بلدى سمنود بطلب رصف شارع البحر يفيد بأن مثل هذا العمل لا يدخل ضمن اختصاصات وزارة الأشغال فضلا عن عدم كفاية الاعتمادات بهذه الوزارة للقيام بأعمال الرى والصرف وهى التى تتولاها مصلحة الرى اصلا لذلك يأسف لعدم إمكان تلبية رغبة المجلس البلدى والقيام برصف هذا الشارع(١).

ص٦٠٠:

بتاريخ ١٨/٨/ ١٩٥٢ مذكرة من حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير «كامل نبيه» بأنه عند عرض مشروع تحسين واجهة سمنود وما اتخذ فيه من خطوات نحو تنفيذه على حضرة الوزير الأسبق رأى أنه أمام الأمر الواقع وطالما أن المشروع قد تم فعلا حسب تخطيط عام ١٩٤٢ طلب حصر المساحات التى نزعت ملكيتها ولا تمت بصلة إلى المشروع لإلغاء نزع ملكيتها لتسليمها لمصلحة الأملاك الأميرية لـلتصرف فيها بالبيع ومرفق معها خريطة تبين المساحات التى يمكن الاستغناء عنها دون المساس بمشروع واجهة البلدة مع طلب فى حالة الموافقة على هذا الرأى التفضل باعتماد خرائط إلغاء نزع الملكية المرفقة وقد اعتمدت خرائط إلغاء نزع الملكية فى ١٩/٨/ ١٩٥٢.

ص٦٠٢:

بتاريخ ٢٦/٨/ ١٩٥٢ كتاب من حضرة وزير الشؤون البلدية لحضرة وزير الأشغال يشرح فيه موضوع رصف شارع الكورنيش بواجهة سمنود والتى انتهى بتسوية حساب المقاول على صرف ثمن المهمات التى وردها والتى لا تزال مشونة بالشارع لغاية الآن ولأن نصيب وزارة الشئون فى هذا الموضوع لم يكن سوى إرسال المواصفات والمقايسة لتفتيش النيل إجابة لطلبه للاستئناس بها فى العملية كما أن قيام وزارة الأشغال بالمشروع لم يكن بناء على طلب مجلس سمنود البلدى أو مصلحة البلديات وأنه من الناحية العملية فإن إيقاف العمل بعد ورود المهمات وتحمل الدولة نفقاتها ليس بالحل الصالح فى الوقت الذى

(١) يبدو أن محمد كامل نبيه باشا كان يجيد غلق الأبواب بطريقة مبكرة، ولم يكن كسلفه الأسبق نجيب إبراهيم باشا بحاجة إلى مذكرات يتكئ عليها فى قراراته.

تعجز فيه مالية المجلس البلدى عن السير فيه خصوصا وهو لم يطلبه ولم يكن له فى تنفيذه شأن ما ولذا يطلب تدارك الأمر بما يتفق والصالح العام[١].

ص٦٠٤:

بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢ كتاب من حضرة وزير الأشغال الحالى لحضرة وزير الشؤون بأنه فى سنة ١٩٥٠ أثير موضوع رصف شارع البحر بسمنود وقد أصدر حضرة وزير الأشغال وقتها التعليمات لرصفه فورا على اعتبار أنه جسر النيل فى هذه البلدة بالرغم من أن عملية الرصف لا تدخل ضمن اختصاص مصلحة الرى وبذلك اعلنت العملية فى المناقصة ورست بمبلغ ١٧٣٥٣ جنيه وبعد أن قام المقاول بتوريد معظم المهمات لهذه العملية تبين لوزارة الأشغال أن هذه العملية تدخل ضمن المخالفات التى حصلت فى العهد الماضى والمعروضة على لجان التطهير لذلك أصدرت الوزارة الأمر بايقاف العمل على أن تستخدم المهمات التى وردها المقاول فى الأعمال التى تتصل بها ولذلك يأسف لعدم استطاعته وزارة الأشغال السير فى هذه العملية[٢].

ص٦١٠:

بتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٥٢ كتاب من حضرة وزير الشؤون لحضرة وزير الأشغال يطلب فيه تأييد أن المقصود «بعبارة إبداء» الأسف لعدم استطاعة وزارة الأشغال السير فى عملية الرصف وأنها أصدرت الأمر بايقاف العمل على أن تستخدم المهمات التى وردها المقاول فى الأعمال التى تتصل بها هو أن وزارة الأشغال هى التى ستستخدم المهمات فى أعمالها حيث إن الموضوع بهذا التفسير يصبح منتهيا من ناحية وزارة الشئون البلدية والقروية[٣].

---

(١) يبدو من السياق أن وزير الشئون البلدية والقروية (وكان فى ذلك الوقت هو عبدالعزيز عبدالله سالم) كان ذا حس سياسى وكان ذا نزعة وطنية، لكنه فيما يبدو لم يكن على علم بمدى التعنت الذى يمارسه وزير الأشغال كما يتضح من الرد التالى الذى نطالعه فى ص ٦٠٤ من الملفات.

(٢) هكذا يتأكد لنا ما لمسناه من قبل من تعنت محمد كامل نبيه باشا وميله إلى إيقاف المشروع وإحراج مَنْ قاموا به، فضلا عن أنه لم يحدد أعمالا يمكنه الاستفادة فيها من المهمات التى وردت بالفعل لرصف كورنيش سمنود. ولست أستطيع أن أفهم كيف فرطت الثورة فى مثل هذا الوزير الذى كان يحقق لها أهدافها فى هذه المرحلة المبكرة جدا.. وهو لا يجد أى حرج فى أن يصف لها (وفى مرحلة مبكرة) هذا الإنجاز بأنه «من المخالفات التى حصلت فى العهد الماضى»!!

(٣) هكذا يحاول وزير الشئون البلدية والقروية أن يلزم وزارة الأشغال الحجة، وأن يطلب إليها رسميا وكتابة أن تحدد المقصود بعبارة سابقة فى كتاب سابق!

محاضر تحقيق لجنة التطهير الثالثة[1]

محضر التحقيق الأول

فتح المحضر فى يوم الإثنين ٣٠/ ٣/ ١٩٥٣ الساعة ٩ صباحا بالباخرة كريم بالقاهرة.

نحن محمود محمد مجاهد المستشار

ومحمود حسن عمر رئيس النيابة

ورياض على سليمان مساعد مفتش مشروعات بحرى

ومحمد جلال عبد الرءوف سكرتير اللجنة

بعد الإطلاع على مذكرة حضرة وزير الأشغال المرسلة إلى حضرة وزير العدل بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٥٢ ـ عن تحسين واجهة بلدة سمنود وعمل كورنيش للنيل تجاهها وطلب تحويلها على لجنة التطهير، وتتضمن المذكرة ما يأتى:

١ ـ رأت وزارة الأشغال فى سنة ١٩٤٢ عمل كورنيش على النيل أمام بلدة سمنود بعرض ٢٤ مترا ـ وقررت نزع ملكية الأراضى اللازمة والعقارات على أن يسير الكورنيش مجاورا للنيل إلا فى الجزء الواقع عند مدخل الكوبرى المقام على النيل إذ يسير الجسر مبتعدا عن الساحل ويمر حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبد العال ومسجد سيدى الخواص.

٢ ـ رأت الوزارة أن طريق الكورنيش لم يصل إلى منزل حضرة عبد العزيز النحاس فنزعت ملكية الأراضى والعقارات المجاورة للمنزل وأمامه واعتبرتها منافع عامة ـ وأضافت المذكرة أنه لا يمكن أن تعتبر التخلية حول هذا المنزل منافع عامة باى حال من الأحوال.

٣ ـ ان إجراءات نزع الملكية سارت بسرعة غير عادية فصرفت مصلحة المساحة لأرباب العقارات والأراضى مبلغ ٨٨٠٠٠ جنيه كما صرفت على الأعمال مبلغ ٨٢٧٧٥ جنيه أى أن المجموع نحو ١٧١٠٠٠ جنيه.

---

(١) هذا المحضر تم فى عهد وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا، وهو كما نرى محضر تحقيق تولته لجنة كان العنصر القضائى غالبا فيها، وتم بناء على مذكرة من وزير الأشغال إلى وزير العدل، وهذا مما كان يميز أعمال لجان التطهير إذا ما قورنت بمحكمة الغدر.

٤ ـ جاءت وزارة الأشغال فى سنة ١٩٤٤ وحاولت أن ترجع بالتخطيط بحيث يمر الكورنيش محاذيا للنيل وإلغاء نزع ملكية الأراضى والعقارات حول منازل الرئيس السابق مصطفى النحاص وحضرة عبد العزيز النحاس ووقف عبد العال ـ ولكن الإجراءات تعثرت إذ تبين أن مرسوم نزع الملكية كان قد صدر وصرفت المبالغ فعلا فعجزت الحكومة طبقا لفتوى قسم الرأى عن تغيير المخالفات التى تمت.

٥ ـ عادت الوزارة فى سنة ١٩٥٠ فرجعت بالمشروع بأكمله إلى ما كان مقررا سنة ١٩٤٢ ـ ورأت أيضا من باب التجميل أن تقوم وزارة الأشغال برصف الكورنيش بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه وأضافت المذكرة أن هذا الشارع تابع لبلدية سمنود وأن رصفه يجب أن يكون على حسابها ولا يصح أن تؤخذ اعتمادات وزارة الأشغال للصرف منها على أعمال وزارة أخرى.

٦ ـ فى سنة ١٩٥٢ أوقفت وزارة الأشغال مشروع الرصف واستعملت ما وردّه المقاول من مهمات لأعمالها ـ وأضافت المذكرة بأن الرصف لو كان قد تم لتكلف تجميل واجهة سمنود ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ جنيه وهو ما لم تحظ به بلدة أخرى فى القطر المصرى ـ ولم تحظ به القاهرة نفسها فى إنشاء كورنيشها وأن كل هذه التكاليف الكمالية أخذت من اعتمادات جسور النيل التى تمنحها الدولة لوزارة الأشغال لأعمال تختص بمقاومة غائلة الفيضان وليس للتجميل ورأت اللجنة أن تطلع على الأوراق والملفات الخاصة بهذا الموضوع فطلبتها من وزارة الأشغال العمومية. وقد وردت الملفات رقم ٣٤٩/ ١/ ٢ من أربعة أجزاء قسم المحفوظات العام وهى خاصة بنفس الموضوع ـ وملفات تفتيش عام رى الوجه البحرى رقم ٣٤٣/١٨/ ١ وتبين من الاطلاع ما يأتى: ـ

١ ـ بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٤٢ كتب حضرة وزير الأشغال الأسبق المهندس عثمان محرم لحضرة وكيل الوزارة لإعطاء التعليمات لاستعمال الدبش الذى كان مشونا لحساب مصلحة الشئون القروية فى أعمال جسور النيل وتهذيبه ببلاد شربين وطلخا والمنصورة وسمنود ـ وذكر أنه لما كان من الضرورى عمل ساحل صناعى للنيل بسمنود لإنشاء شارع على النيل حيث إنه قد لاحظ أثناء مروره وجود وابور قديم على النيل غير مستعمل بمثابة رأس فى النهر بأول سكن [المقصود: حدود المنطقة السكنية للمدينة] سمنود من الجهة القبلية فإنه يطلب إعطاء التعليمات بضرورة إزالة

مبانيه لمنسوب المياه وأن تستعمل تلك المبانى فى عمل الرءوس اللازمة لتكوين ساحل صناعى بسمنود - وذلك طبقا لتعليماته التى أعطاها - شفويا أثناء المرور - وقد أحيلت هذه المذكرة لتفتيش عام رى الوجه البحرى لعمل المباحث [البحوث] اللازمة والتنفيذ.

وبتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٢ أرسل حضرة الوزير مذكرة لحضرة وكيل الوزارة وأرفق بها شفافاً مبينا عليه شارع البحر أمام سمنود تنفيذا للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى - وأنه قد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة المجلس المحلى فى إشراف حضرة مدير الغربية وبموافقة الوزير - وأنه يطلب إعطاء التعليمات لتفتيش النيل لاتخاذ اللازم لنزع الملكية وعمل الرءوس اللازمة - وردم ما يلزم ردمه والإفادة بالنتيجة.

وبتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٤٢ كتب التفتيش العام لرى الوجه البحرى للوزارة أنه بعد الاجتماع بحضرة الوزير يوم ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ وتلقى تعليماته فانه يرسل خرائط نزع ملكية الأراضى اللازمة لمشروع واجهة سمنود بعد إدخال ما لزم من تعديلات لاعتمادها - وطلب تدبير مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ ليتيسر البدء فى العمل مع تدبير مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه من ميزانية العام التالى ٤٣/ ١٩٤٤ - وأرفق بخطابه مقايسة بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه وقد تأشر من حضرة الوزير على هذا الخطاب بموافقته مع طلب المبلغ من اعتماد الطوارىء وذلك بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٢.

وبتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٤٢ كتب حضرة وكيل الوزارة لتفتيش عام رى الوجه البحرى يفيده باعتماد خرائط نزع الملكية - وأرسل إليه فى نفس التاريخ خطابا آخر يفيده فيه بأنه طلب فتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٣٤,٠٠٠ جنيه من المالية لحساب الطوارىء.

وبتاريخ ٥/ ١/ ١٩٤٣ رفع سكرتير عام الوزارة مقايسة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه خاصة بهذه العملية لحضرة وكيل الوزارة وطلب الموافقة عليها مبدئيا حتى ترد موافقة وزارة المالية على الاعتمادات المطلوبة وعندئذ يمكن الارتباط بالعمل وقد وافق حضرة الوزير على ذلك بتأشيرته بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٤٣ طلب تفتيش عام رى الوجه البحرى من وكيل الوزارة تقصير أجل النشر عن المناقصة إلى خمسة عشر يوما ووافق الوكيل على ذلك - كما اعتمدت المقايسة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه للأعمال و ٤٢٠٠٠ جنيه للأراضى من ميزانية ١٩٤٢/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٤٣ كتب حضرة وكيل الوزارة إلى تفتيش عام رى الوجه البحرى للإفادة بأنه قد تقدم اقتراح بطلب تعديل هذا المشروع - حسب المبين على الخريطة التى أرفقها بكتابة وطلب بحث هذا الاقتراح والإفادة بالرأى.

والمقترحات هى:

١ - عمل منحنى ناعم عند موقع اتصال شارع البحر بجسر النيل القديم لتسهيل المرور بالسيارات.

٢ - نزع ملكية المساكن والأراضى الملونة باللون الأحمر على الخريطة وهى التى أصبحت معزولة بين شارع البحر وكوبرى سمنود - وفى وجودها تشويه للمنظر.

٣ - عمل وصلة قبلى المسكن بين شارع البحر وشارع سيدى سلامة لتسهيل المرور بين الشارعين.

٤ - تعديل نزع ملكية شارع البحر لمفاداة نزع ملكية الجزء الخارج من المبنى الذى تشغله المحكمة الأهلية وهو مبنى جديد.

وبتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٤٣ كتب التفتيش العام لرى الوجه البحرى لحضرة وكيل الوزارة بطلب اعتماد خرائط نزع الملكية المعدلة بعد أن تحقق تفتيش النيل من صلاحية التعديل المقترح - ولم يوافق حضرة الوزير على هذه التعديلات المقترحة وأشار بأن ما سبق عمله فيه الكفاية ولا داعى للتعديلات المذكورة - كما كتب تفتيش عام رى بحرى لوكيل الوزارة بطلب الموافقة على أن يقتصر الأمر على تعديل المنحنى الداخلى والخارجى للطريق فى النقطتين أ، ب واعتماد هذا التعديل وذلك لوجود مبانى قيمة عند ب يحسن مفاداتها وذلك حسب رغبة حضرة الوزير - وقد أوضح تفتيش عام رى بحرى بكتابة المؤرخ ٦/ ٦/ ١٩٤٣ أن المبانى التى روعى عدم المساس بها فى التعديل المنوه عنه هى مبانى محكمتى سمنود الشرعية والأهلية موضوع شكوى وزارة العدل - فطلب حضرة وكيل الوزارة بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٤٣ من تفتيش عام رى وجه بحرى موافاته بخرائط تعديل هذا المنحنى - فأرسل إليه اليوم الخرائط للاعتماد - وبتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٤٣ رفع حضرة وكيل الوزارة خرائط التعديل للوزير الذى اعتمدها بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٤٣ كتب التفتيش العام لرى الوجه البحرى لحضرة وكيل الوزارة يفيده بأنه قد رؤى تحسينا لواجهة سمنود وإتماما للعمل المطلوب على الوجه الأكمل نزع

ملكية جميع الأراضى الملونة بالأحمر على الخريطة التى أرفقها بكتابه ـ وقد اعتمدت خرائط نزع الملكية من حضرة الوزير بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٤٤ كتب حضرة سكرتير عام الوزارة لتفتيش عام رى بحرى بأن حضرة وكيل الوزارة يوافق على تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه المطلوب للتعويضات لهذا المشروع من الاعتماد الإضافى المعروض وقتها على البرلمان ببند ٩ (صيانة أعمال الرى).

وبتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ كتب السكرتير العام للتفتيش العام بأن حضرة الوزير يوافق على أخذ مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه اللازم لنزع ملكية باقى الأراضى اللازمة لمشروع واجهة سمنود من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان فى عام ٤٣/ ١٩٤٤ من (مبلغ الـ ٤٠٠٠٠ جنيه السابق وضعه تحت تصرف الوزارة من تفتيش عام مصر العليا).

وبتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٤٤ كتب حضرة وزير المعارف لحضرة وزير الأشغال بطلب تعديل تخطيط المشروع عند موقع الحمام الأثرى بواجهة سمنود وعدم المساس به ـ وقد اعتمد حضرة الوزير خرائط نزع الملكية المعدلة فى ٢٣/ ٧/ ١٩٤٤ لصيانة مبانى الحمام والفسقية.

وبتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٤٤ كتب حضرة مراقب مصلحة المساحة لحضرة وكيل وزارة الأشغال بطلب استصدار مرسوم ملكى يقضى باعتبار المشروع المذكور من المنافع العامة وأرفق بكتابة كشوفا وخرائط تبين العقارات التى تقرر نزع ملكيتها لتحسين واجهة سمنود وما تم الاتفاق عليه بالتراضى مع أصحابها وما تعذر الاتفاق على ثمنها هذا وقد جهز المرسوم وأرسل لمجلس الوزراء وصدر فعلا فى ٨/ ٦/ ١٩٤٤.

وبتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٤٤ قدم حضرة مفتش رى زفتى مذكرة لحضرة وكيل الوزارة بناء على طلبه ـ عن إنشاء شارع البحر بسمنود. وقد جاء فى المذكرة أنه كان من المقرر فى بادىء الأمر أن يستعان على إنشاء شارع البحر لفيضانات النهر وما تحمله من رواسب وذلك بالعمل على ترسيب كميات من الطمى لتكوين الشارع أو الجزء الأغلب منه ـ لذلك انشئت الرءوس الحجرية اللازمة فى يوليو سنة ١٩٤٣ وتكلفت نحو ٥٠٠٠ جنيه غير أنه رؤى بعد ذلك أن الانتظار سوف يطول شرحه حتى يتكون الشارع بفعل هذه الرءوس فأمر الوزير المهندس عثمان محرم بإنشاء الشارع حالا بواسطة نقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية ـ وأن العمل قد اشهر فى المناقصة العامة فى شهر مايو سنة ١٩٤٤ وانتهى تقريبا فى الوقت الحاضر حيث بلغت تكاليفه نحو ٦٨٠٠٠ جنيه خلاف

تكاليف نزع الملكية التى ترتبت على جعل الشارع بعرض ٢٤ مترا والتى قدرت بنحو ٨٠٠٠٠ جنيه - وفصلت المذكرة ما أدخل على نزع الملكية من تعديلات وهى الآتى بيانها:

١ - بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٢ وضعت خريطة نزع الملكية الأولى المرفقة بمعرفة مجلس محلى سمنود ووافق عليها مدير الغربية واعتمدها وزير الأشغال وقدرت تكاليف نزع الملكية مبدئيا بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه.

٢ - عدلت هذه الخريطة تعديلا طفيفا بناء على اقتراح تفتيش النيل تجنبا لهدم مبانى المحكمة واعتمدت هذه الخريطة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣.

٣ - ادخل تعديل ثان توضح بالخريطة المرفقة والتى أعدت بمعرفة مكتب وكيل الوزارة واعتمدها الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ - وينطوى هذا التعديل فيما ينطوى عليه على نزع مساكن حول شونة ومنزل يملكهما الرئيس السابق مصطفى النحاس وحول منزل يملكه حضرة عبد العزيز النحاس على النحو الموضح بالخريطة - وبلغت الزيادة فى المساحة المنزوع ملكيتها بسبب هذا التعديل نحو ١٤٠٠ متر مربع بتكاليف نحو ١٠,٠٠٠ جنيه.

٤ - على أثر هذه التعديلات ارتفع رقم التقدير المبدئى لأعمال نزع الملكية من ٤٢٠٠٠ جنيه إلى ٨٠٠٠٠ جنيه وقد تم صرف مبلغ ٦٢٠٠٠ جنيه للآن، والباقى مازالت إجراءات صرفه سارية - وأما بخصوص تغيير تخطيط الشارع عند طرف الكوبرى من الجهة الغربية بجعله محاذيا للنهر بدلا من الالتفاف به حول أملاك الرئيس السابق مصطفى النحاس وكذلك إلغاء نزع الملكية حول منزل حضرة عبد العزيز النحاس وما قد يترتب على ذلك من وفر فى التكاليف فإن جملة الوفر فى ذلك مبلغ نحو ٢٣٦٣٠ جنيه - غير أنه بتنفيذ الشارع بالالتفاف حول أملاك الرئيس السابق مصطفى النحاس - وقطع شوط بعيد فى سبيل ذلك التنفيذ - يجعل العدول عن هذا التخطيط غير منتج لهذا الوفر - ونظرا لان قيمة ما هدم من المنازل قد بلغت ١١٧٠٠ جنيه فان الوفر الحقيقى المترتب على استقامة الشارع لن يبلغ سوى ١١٩٣٠ جنيه.

وفسرت المذكرة أدوار الموضوع من وجهة الاعتمادات المالية وجاء بها أنه لم يدرج بميزانية التفتيش سنة ٤٤/ ١٩٤٥ أية مبالغ على ذمة هذه العملية وإنما سبق أن اعتمدت الوزارة مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه ضمن مقايسة تفتيش النيل سنة ١٩٤٢/ ١٩٤٣ حيث وضع التفتيش المذكور المبلغ تحت تصرف المساحة بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٤٣ على ذمة أعمال نزع

الملكية ـ وأنه لما ارتفع رقم تقدير تكاليف نزع الملكية على أثر التعديلات المشار إليها إلى ٨٠٠٠٠ جنيه فان تفتيش ري زفتى طلب تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه فوافقت الوزارة بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ على أخذ المبلغ من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان سنة ٤٣/ ١٩٤٤ ـ وفيما يختص بمبلغ الـ ٧٠٠٠٠ جنيه الخاصة بتنفيذ الأعمال بأن حضرة الوزير قد وافق على أخذه من وفورات اعتمادات بند صيانة أعمال الرى ـ وقد ارسلت هذه المذكرة فى ١٤/ ١١/ ١٩٤٤ إلى حضرة الوزير محمود غالب ومعها مذكرة من حضرة وكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه ـ «أشار فيها حضرة وكيل الوزارة أنه» صح ـ بناء على رغبة حضرة الوزير فى عرض مسألة واجهة سمنود عليه ـ وطلب معرفة تكاليفها ـ وجاء بمذكرة وكيل الوزارة أنه بمناسبة طلب حضرة الوزير معرفة ما إذا كان يوجد أى مانع من تمرير الشارع موازيا لنهر النيل بدلا من تحويله أمام الكوبرى ـ والتكاليف لكل حالة ـ فانه قد اتضح أن الإجراء المقترح كان يوفر على الحكومة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه ـ وأنه لا يوجد مانع من التنفيذ حسب الاقتراح وأضافت المذكورة أن هناك مسألة أخرى وهى نزع ملكية أرض أعرض من الشارع أمام منزل حضرة عبد العزيز النحاس ـ وأن هذه المساحة لا يمكن استغلالها حيث إن أكبر عرض فيها لا يزيد عن عشرة امتار ومساحتها ثلاثة قراريط كما أنه لا داعى مطلقا لنزع ملكية خاصة لايجاد شارع بحرى منزل حضرة عبد العزيز النحاس حيث ان المصلحة العامة لا تستفيد من هذا الشارع وأن الوفر الذى ينتج من ذلك هو مبلغ ٢٨٠٠ جنيه.

وبتاريخ ١١/ ١/ ١٩٤٥ كتب حضرة مفتش عام رى الوجه البحرى لحضرة وكيل الوزارة بانه إيماء إلى التعديل المقترح فى مذكرة وكيل الوزارة الأخيرة ـ فان المساحة التى يقتضى التخطيط الجديد نزع ملكيتها هى ١٠٠٠ متر مربع قبلى الطريق و ٧٠٠ متر مربع بحرى الطريق وأنه يحسن أن يكون الموقع المطلوب نقل الجامع إليه على الأراضى السابق نزع ملكيتها والتى تقع غرب منزل الوقف مباشرة وعلى الميدان ـ وذلك لكى يكون الجامع على الميدان من جهة ولتبقى الأراضى السابق نزع ملكيتها بحرى الميدان لتعويض الرئيس السابق مصطفى النحاس بها عما سوف ينزع من أراضيه للتخطيط الجديد وقد وافق الوزير على ذلك فى ١٥/ ١/ ١٩٤٥ ـ وبتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٤٥ ـ أرسل تفتيش عام رى بحرى إلى وكيل وزارة الأشغال خرائط تعديل نزع الملكية على أساس ما جاء بخطاب التفتيش العام المشار إليه وقد اعتمد الوزير هذه الخرائط فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥.

وبتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٤٥ كتب التفتيش العام لرى بحرى لحضرة وكيل الوزارة يقترح اختيار موقع جديد للمسجد لاعتراض وزارة الأوقاف على الموقع الأول وأنه لا مانع من الأخذ بما تراه وزارة الأوقاف صاحبة الشأن فى اختيار موقع المسجد وقد وافق حضرة الوزير على ذلك فى ٢٩/ ٥/ ١٩٤٥ ـ وبتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٥ أرسل تفتيش عام رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة خرائط تعديل نزع الملكية مبينا عليها الأرض المطلوبة للمسجد والشوارع حوله وقد اعتمد الوزير تلك الخرائط فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٥.

وبتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ كتب ديوان المحاسبة لحضرة وكيل وزارة الأشغال مناقضة تتضمن أن تكاليف الأعمال الصناعية والترابية لتعديل مجرى النيل تجاه سمنود بلغت ٧١٥١١ جنيه وقد خصم بهذا المبلغ على بند ٩ (صيانة أعمال الرى) من الاعتماد المخصص لأعمال الوقاية من طغيان النيل وأنه بالرجوع إلى المذكرة التفسيرية يرقم ١٥ لسنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥ الخاصة بهذه العملية تبين أن الغرض منها هو تهذيب مجرى النهر بواجهة سمنود لتتفق هذه الواجهة والكوبرى الذى أقيم على النيل من جهة ولتتفق وأهمية البلدة من جهة أخرى ـ ونظرا لأن هذه الأعمال لا تعدو أعمالا تجميلية لبلدة سمنود ولا تمت بأى صلة لأعمال الوقاية من طغيان النيل فتكون الوزارة قد قامت بأعمال غير مدرج لها اعتمادات فى الميزانية مخالفة بذلك ما تقضى به أحكام المادة ١٤٣ من الدستور ـ وطلب ديوان المحاسبة الإفادة عما استندت إليه الوزارة فى حساب تكاليف هذه العملية على بند الوقاية من طغيان النيل وعما إذا كانت هذه العملية استلزمت نزع ملكية أراضى وعقارات ـ وعن القيمة التقديرية ورقم وتاريخ المقايسة وبند الميزانية.

وبتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٤٦ صدر مرسوم بالغاء المرسوم الصادر بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ فيما يختص بالأجزاء التى تعذر الاتفاق على ثمنها مع أربابها بالطرق القانونية وذلك تمشيا مع تعديل المشروع السابق اعتماده من الوزارة والذى ترتب عليه ان استغنى عن بعض الأجزاء نتيجة لهذا التعديل.

وبتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٤٦ حرر وكيل وزارة الأشغال لديوان المحاسبة ردا على مناقضة الديوان بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٤٥ يفيد فيه بانه فى الاجتماع الذى عقد بمكتب حضرة الوزير عثمان محرم يوم ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ أعطى تعليمات بشأن تعديل جسر النيل تجاه سمنود تتضمن إنشاء جسر أمامها مع ما يتبع ذلك من نزع ملكية أراضى وعقارات ـ واتجه الرأى

فى بادىء الأمر إلى تكوين الجسر بالاستعانة بـرءوس حجرية غاطسة لترسيب كميات من الطمى لتكوين هذا الجسر كله أو الجزء الأكبـر منه ـ وفعلا انشئت بعض الرءوس فى يوليو سنة ١٩٤٣ بتكـاليف نحو ٥٠٠٠ جنيه ولكن وجـد بعدها أن تكوين الجسر بهـذه الطريقة سيطول أمده فـأمر حضرة الوزير فى مايو سـنة ١٩٤٤ بانشائه فى أقرب وقت بـنقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية ولذلك جـهزت المقايسة رقم ١٥ عن هذه العملية بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه خصما على وفورات اعتمادات بند ٩ فاعتمدها الوزير فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٤ ـ كما أن العمل طرح فى المناقصة فى ٥/ ٦/ ١٩٤٤ بمـبلغ ٦٩٤٨٠ جنيه حسب العطاء الذى رسا فى ١٢/ ٦/ ١٩٤٤ ـ غـير أن التكاليـف النهائـية بلغت ٧١٥١١ جـنيه وقد احتـسبت العملية عـلى بند الصيانة نظرا لانه أقرب بـنود الميزانية إلى هذه العمليـة أما بخصوص نزع الملكية فإن التخـطيط الذى جهز للجسر واعتمده الوزيـر فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ ترتب عليه نزع ملكية أراضى وعقارات بقيمة ابتدائية بـلغت ٨٠٠٠٠ جنيه وقد وضع المبلغ فى حينه تحت تصرف مصلحة المساحة للصرف منه وهذا المبلغ الذى اعـتمد على جزءين الأول ٤٢٠٠٠ جنيـه بالمقايسة رقم ١٤ (اراضى) عـلى بند الصيانة بميـزانية سنـة ٤٢/ ٤٣ والثانى بمـبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه بالمقايسة رقم ٣٠ (أراضى) عـلى بند ٣٩ أعمال جديدة بميزانية ٤٣/ ١٩٤٤ من وفورات التجاوزات التى اقرها البرلمان سنة ٤٣/ ١٩٤٤.

وبتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٤٦ كتب ديـوان المحاسبة لحضرة وكيل الأشغال يـفيد بأن الوزارة أوضحت تخطيـط مشروع إنشاء جسر أمام سمنود الذى اعـتمده الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ ترتب علـيه نزع ملكية أراضـى وعقارات بقيمـة نحو ٨٠٠٠٠ جنيه وضعـت تحت تصرف المسـاحة ـ وأنه اعتـمد على جـزئين أحدهمـا احتسـب على بنـد الصيانـة عام ٤٢/ ١٩٤٣ والثانـى على بند الأعـمال الجديدة ٤٣/ ١٩٤٤ ـ وبما أن تجـزئة حساب الـتكاليف بـخصم جزء علـى الباب الثانى وجـزء على الباب الثـالث معناه نـقل مبلغ من بـاب إلى باب دون موافقة البرلمان ـ فإن الديوان يطلب الإفادة عما استند إليه فى هذا الإجراء.

وبتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٤٦ عـقدت لجنة بمكتب حضـرة وكيل الوزارة المهندس كامـل نبيه لبحث الموضوع جميعه والتقدم بمباحث [أى بحوث] عن أصلح الاقتراحات التالية: ـ

١ ـ الاقتراح الذى يرمى إلى نزع ملكية لتكملـة الجسر غربى موقع الجامع الحالى لاستيفاء قطاع جسر النيل.

٢ ـ الاقتراح الذى يرمى إلى العودة للتخطيط الأصلى.

٣ ـ الاقتراح الذى يـرمى إلى إبقاء الحالـة على ما هى علـيه بدون إتمام الواجهـة فى موقع المسجد.

وببحث هـذه الاقتراحات رفع الوكـيل نتيجة هـذه المباحث [أى البحـوث] إلى حضرة الوزير فى ٨/ ٩/ ١٩٤٦ ـ كما بحث أيضا فكرة إمكان مرور الكورنيش من جهة النيل بعد إقامة تكسيات أو حوائط ساندة ـ وخـلص من نتيجـة هذا البحث إلى أن الاقتـراح الثالث الذى يرمى إلى إبقاء الحالة على ما هى عليه بدون إتمام الواجهة فى موقع المسجد ـ فإن هذا الاقتراح لا يتمشى مع الفكرة الاساسية من إنـشاء شارع الكورنيش خصوصا بعد أن كلف الحكومـة مبالغ باهـظة ـ لذلك ولأن النـية متجهـة إلى الإبقاء علـى المسجد والضـريح فى مكانهـما الحالى فإن أنسب الحـلول هو العودة إلى التـخطيط القديم ـ كمـا أن اقتراح مرور الكورنيش من جهة النيل بعد إقامة الحوائط والتـكسيات اللازمة تعترضه صعوبات تنحصر فى أن خرسانـة المسجد تكاد تمـس نهاية الحائط الجـانبى الأيمن لمدخل الـكوبرى ـ وأن هذا الحائط يعـترض التوسع اعتـراضا تاما ـ ومن ثم فـانه لا يؤيد هذا الرأى ـ وقـد أشر حضرة الوزير عبد الـقوى أحمد بالموافقة على ذلـك فى ١٩/ ٩/ ١٩٤٦ وأخطرت وزارة الأوقاف ببقاء المسجد فى مكانه الحالى.

وبتـاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٥٠ حـرر حضرة وزيـر الشـئون البـلديـة والقرويـة لحضـرة وزير الأشغال بأن شارع البـحر بمدينة سمنـود المتصل بجسر النـيل ـ والمعتبر جزءا لا يتـجزأ منه تقضى الضرورات الصحية والعمرانية برصفه وأنه قد أحاطه أخيرا بالاعتبارات العامة التى تجعل هذا الرصـف ضرورة ملحة ـ ويرجو الأمر بـاجراء الرصف المطلوب للـشارع المشار إليه بـاعتباره من جـسور النيل ـ وقـد تأشر من حـضرة الوزير عثـمان محرم لحضـرة وكيل الوزارة بدراسة الموضـوع واستفهم عما تم فى ماكـينات الرصف التى كان قـد طلب بحث موضوعها لاستيرادها لرصف جسور النيل.

وبتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٥٠ كـتبت سكرتارية مجـلس الوزراء لمكتب حضـرة وزير الأشغال لتبلغـه العريضة المقدمة من الأستـاذ عبد العزيز النحاس بـتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٥٠ ـ وقد أشر عليهـا الرئيس السابـق مصطفى النحـاس بإحالتها لحضرة وزير الأشغال للـبحث واجراء اللازم لوجه السـرعة للمصلحة الـعامة ـ وقد جاء بهذه العريـضة أن مقدمها يطلـب تكملة

تنفيذ مشروع تحسين واجهة سمنود على النيل وإزالة الاملاك المنزوع ملكيتها له والتى لا تزال قائمة للآن ـ كما طلب إقامة سور من المبانى بارتفاع متر واحد على الشاطىء ورصف المشروع بعد تنسيقه وترك جزء للمتنزهات ومفارق الطرق ـ وإنارة المشروع بالكهرباء إنارة كافية. وقد أشر حضرة الوزير عثمان محرم بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٥٠ لحضرة وكيل الوزارة بسرعة بحث المشروع وعرضه عليه بكامل رسوماته بحضور حضرة مفتش العموم المختص.

وبتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٥٠ رفع حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير مذكرة عن الأدوار التى مر بها مشروع واجهة سمنود والتى انتهت بتعديله فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥ فى عهد حضرة الوزير الأسبق محمود غالب ـ وأنه لم يتخذ أية اجراءات نحو تنفيذ هذا المشروع المعدل وقال، إن من رأيه السير فى تكملة تنفيذ المشروع الأصلى السابق اعتماده من حضرة الوزير عثمان محرم فى سنة ١٩٤٤ ـ ونظرا لأن الجسر الذى تم تنفيذه فى المشروع قد جعل بعرض ٢٤ مترا فإنه يطلب الموافقة على رصف سطحه وذلك على أساس طريقين للذهاب والإياب كل بعرض ستة أمتار يتوسطهما رصيف بعرض مترين مع إنشاء ترتوار [رصيف] بعرض خمسة امتار لكل منهما ـ وقد وافق الوزير على ذلك بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٥٠ وبلغ ذلك لعموم بحرى للسير فورا فى التنفيذ وموافاة الوزارة بخرائط نزع الملكية اللازمة على هذا الأساس.

وبتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٥٠ أرسل تفتيش عام رى بحرى الخرائط المطلوبة لنزع الملكية وبتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٥٠ أرسل إلى الوزارة مقايسة بقيمة تكاليف الرصف بلغت ١٨٠٠٠ج وأشار بأن التقدير المبدئى للرصف وقدره ٦٠٠٠ جنيه عمل بمعرفة الوزارة. وقد اعتمدت خرائط نزع الملكية من الوزير فى ١٥/ ١/ ١٩٥١ وقد طلب من تفتيش عموم بحرى السير حالا فى تنفيذ المشروع والرصف.

وبتارخ ٢٦/ ٤/ ١٩٥٢ قدم حضرة وكيل الوزارة مذكرة لحضرة الوزير نجيب إبراهيم عن أدوار الموضوع بناء على طلبه ـ وقد جاء فيها أن جملة ما صرف على هذه العملية ١٦٠٣٤٠ جنيه منها ٧١٥١٠ جنيه للأعمال و ٨٨٨٣٠ جنيه لنزع ملكية الأراضى والعقارات وأنه قد أعلن عن عملية الرصف فى المناقصة العامة فرست على صاحب العطاء الأقل بمبلغ ١٧٣٥٣ جنيه وأنه قد صدر الأمر بالبدء فى العمل فى ٣/ ١٢/ ١٩٥١ وأنه عندما أمر حضرة الوزير نجيب إبراهيم بايقاف العمل ـ قام تفتيش النيل بمفاوضة المقاول وحصل منه على خطاب تنازل فيه عن هذه العملية مع دفع قيمة ما تم توريده من

المهمات وبذلك تكون جملة المبالغ التى صرفت على المشروع للآن ١٦٦٧٠٣ جنيه وأن جميع المهمات التى وردها المقاول ستستخدم بمعرفة المصلحة فى أعمال تفاتيش الرى بالوجه البحرى وقد أشر حضرة الوزير على هذه المذكرة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٢ لحضرة وكيل الوزارة بعمل مذكرة شاملة بخطوات الموضوع وبيان تكاليفه ومخالفاته كما استفهم عما إذا كان الجسر الذى كان مقررا رصفه يتبع البلدية كشارع من عدمه.

وبتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢ أعد حضرة وكيل الوزارة المهندس إبراهيم زكى مذكرة توضح تطورات الموضوع - من حيث الخطوات التى اتخذت فى نزع ملكية المشروع الذى اعتمد عام ١٩٤٢ وما طرأ عليها من تعديلات طفيفة حتى يوليو ١٩٤٤ - والخطوات التى أتخذت فى تنفيذ المشروع ابتداء من عمل رؤوس تكلفت ٥٢٦٥ جنيه والأعمال التى تمت فى إنشاء شارع البحر حتى عام ١٩٤٤ حيث بلغت تكاليفه ٧١٥١٠ جنيه عن الأعمال وكذلك ما قامت به مصلحة المساحة من إجراءات نزع ملكية العقارات بلغت ٨٨٨٣٠ جنيه وثالثا الخطوات التى اتخذت بعد تعديل المشروع فى أواخر سنة ١٩٤٤ طبقا لخرائط نزع الملكية المعدلة - وأخيراً فى سنة ١٩٥٠ العودة إلى المشروع الأول بمناسبة ما أثاره المرحوم عبد العزيز النحاس سنة ١٩٥٠ وانتهى إلى أن الشارع يتبع البلدية وعلى هذه المذكرة اشارة من حضرة الوزير نجيب إبراهيم بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٢ لحضرة وكيل الوزارة - بأنه وقد أصبح أمام الأمر الواقع بانشاء الكورنيش بشكل غير منتظم طبقا لتخطيط سنة ١٩٤٢ فلا أقل من أن تحصر المساحات التى نزعت ملكيتها ولا تمت بصلة إلى المشروع وتجهيز خرائطها لتسليمها لمصلحة الأملاك للتصرف فيها كالأراضى الواقعة حول منزل عبد العزيز النحاس وأبلغت هذه الأشارة إلى تفتيش عام الوجه البحرى لتنفيذها - واعتمدت خريطة بالمواقع المطلوب تسليمها لمصلحة الأملاك نتيجة لإشارة الوزير واعتمدها حضرة الوزير كامل نبيه فى ١١/ ٨/ ١٩٥٢ ومبين على الخريطة ثلاث مساحات باللون الأخضر لتسليمها لمصلحة الأملاك للتصرف فيها لعدم لزومها للمنفعة العامة - وهى قطعة بجوار ملك الرئيس السابق مصطفى النحاس بميدان الكوبرى وقطعة أخرى بجوار منزل وقف السيد عبد العال من الجهة القبلية بالميدان والقطعة الثالثة مجاورة لمنزل حضرة عبد العزيز النحاس من الجهتين الشرقية والبحرية.

واقفل المحضر الساعة ١,٢٠ مساء بعد اثبات ما تقدم ،،

عضو اللجنة	عضو اللجنة	رئيس اللجنة
أمضاء	أمضاء	أمضاء

محضر التحقيق الثانى

فتح المحضر فى يوم السبت ٤/٤/١٩٥٣ الساعة ١٠,٥ صباحا بالباخرة كريم بالهيئة السابقة

حيث رأت اللجنة أخذ معلومات حضرة المهندس إبراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال فطلبنا حضرته فحضر وسألناه بالآتى: -

قال اسمى إبراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال للرى

حلف اليمين

س: ما معلومات حضرتكم فى شأن مشروع عمل واجهة سمنود وإنشاء شارع الكورنيش بها.

جـ: ولو أن سياسة الوزارة ترمى إلى تقوية جسور النيل أمام واجهات البلاد نظرا لما لوحظ من أن تآكل جسر النيل أمام البلاد عادة يكون شديدا لازدياد الحركة والمراسى والموردات وغير ذلك - إلا أن هذا المشروع الخاص بواجهة سمنود خرج عما تقوم به الوزارة عادة فى مثل هذه المشروعات - حيث قُصد به التجميل أكثر من التقوية - فجعل عرض الكورنيش ٢٤ مترا بدلا من ١٠ أو ١٢ متر - وترتب على هذا نزع ملكية عقارات ثمينة مما زاد فى تكاليف المشروع وخرج عما تقوم به عادة مصلحة الرى والذى ينحصر فى عمل رءوس غاطسة أو إطماء الجسر من ناحية النيل لاستيفاء الغرض المطلوب مع تكسيته.

كما يلاحظ أن هذا المشروع تناول نزع ملكية عقارات للتخلية حول منزل المرحوم عبد العزيز النحاس وليس لهذا علاقة بأعمال مصلحة الرى - ولما لاحظت الوزارة فى أوخر ١٩٤٤ بعد سقوط وزارة الوفد خروج هذا المشروع عن القواعد المقررة فى وزارة الأشغال قررت تعديله فى الحدود الممكنة على ضوء ما تم تنفيذه منه فى ذلك الوقت - وذلك بتوفير نزع الملكية لبعض العقارات التى لم يتم نزع ملكيتها فلما عادت وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ طلب الوزير بعث هذا المشروع من جديد وأمر برصف طريق الكورنيش - كما ورد فى نفس الوقت خطاب من وزارة الشئون البلدية برصف هذا الطريق - وبالرغم من أن

المختصين أفهموا الوزير أن الرصف خارج عن اختصاص مصلحة الري فقد أمر برصف الطريق وأعلن في المناقصة العامة إلا أنه عقب تغيير الوزارة أوقفت هذه العملية واستخدمت المهمات التي وردت للمشروع في أعمال أخرى لمصلحة الري دون أن تتحمل الحكومة أي خسائر فيها[1].

ولما كان الصرف على هذا المشروع بالحالة التي انتهى اليها لا يدخل ضمن أعمال مصلحة الري فقد ناقض ديوان المحاسبة في تنفيذه فضلا عن أنه لاحظ أنه خصم بتنفيذه على بابين مختلفين من الميزانية الباب الثاني الخاص بالصيانة والباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة - والسياسة التي تسير عليها الوزارة في مثل هذه الأعمال أن يخصم بها على الباب الثالث فقط باعتبارها أعمال جديدة وليست صيانة لأعمال قائمة - ومن بين بنود الباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة بند خاص بأعمال الوقاية من طغيان النيل[2].

س: هل ما تقوم به مصلحة الري عادة في تقوية جسور النيل أمام المدن الكبيرة يكون بواسطة إطماء صناعي في النهر أم بنزع ملكية العقارات لتوسيع الجسر.

جـ: جرت العادة على أن يكون التوسيع من ناحية النهر بواسطة رءوس غاطسة أو

(١) نرى في منطق إبراهيم زكي نموذج المسئول المفضل (بعد هذا) حين أصبحت للتقارير المتقنة والمتوازنة ظاهرياً السطوة الأولى، فهو يقرر بكلام مرسل أن الحكومة لم تتحمل أي خسائر فيما يتعلق بالمهمات التي استقدمت من أجل الرصف.. وذلك لأن مصلحة الري استخدمتها في أعمال أخرى(!!) وقد اضطر الشاهد أن يقول هذا لأنه وكيل الوزارة لشئون الري، فهو حريص على أن يبرئ نفسه في الوقت الذي يلبي فيه رغبة الثورة في اتهام الآخرين ،ولكن التأمل الهادئ يرينا أن قوله هذا يعتبر سندا قويا للدفاع عن عثمان محرم، لأن الحكومة بشهادة وكيل الوزارة لم تتحمل خسائر، وبالتالي يبرأ عثمان محرم من هذه التهمة بالذات على الرغم من أن الحقيقة غير هذا على طول الخط، فإنه يستفاد من المنطق الظاهر من كلامه أن المعدات معدات رصف، والرصف على نحو ما كانت الاتهامات تؤكد خارج تماما عن نطاق عمل مصلحة الري!! ولكن ها هو ذا مسئول كبير يعطي الحقنة المؤلمة هنا بإرادة الحكومة ثم يضع المراهم هناك أيضا بإرادة الحكومة!! وليس هذا هجوما على إبراهيم زكي،ولكن ها هو ذا إبراهيم زكي نفسه في مارس ١٩٦٨ يصبح وزير الحكومة المفضل للأشغال (الري) حين أصبح النظام في حاجة إلى هذا النوع بعد أن تعاقب على الوزارة كل من الشرباصي وحسن زكي وعبدالخالق الشناوي! مع أنه كان يسبق الأخيرين في الترتيب الوظيفي.

(٢) ها هو ذا إبراهيم زكي يتبنى المقولة الخاصة بالبابين! وكأنها مسلمة من المسلمات!! مع أن العملية نفسها تتضمن بكل وضوح أعمالا تندرج تحت كل من البابين، فهي تتضمن الصيانة على نحو ما تتضمن الأعمال الجديدة في ذات الوقت!! ولكن ضيق الأفق كان يلتقي مع الغرض الذي كانت تسعى إليه لجان التطهير ومحاكم الغدر من بعدها!!

عمل حاجز حجرى من شأنه تكوين ساحل يساعد على تعريض [يقصد: زيادة عرض] الجسر وقد جرى هذا العمل فى واجهات بنها والمنصورة وطلخا وشربين وكفر الزيات دون الالتجاء إلى نزع الملكية ولم يحصل نزع ملكية إلا فى حالات نادرة وبقدر محدود جدا للضرورة.

س: هل تقوم مصلحة الرى بإنشاء الجسور وتوسيعها أمام المدن من تلقاء نفسها أم بناء على طلب الأهالى والمجالس البلدية[1].

جـ: يدخل ضمن أعمال تقوية وتعديل جسور النيل بند يختص بتقوية جسور النيل أمام البلاد ـ وتقوم المصلحة بتنفيذه تباعا طبقا لما تسمح به ميزانيتها ـ وقد يتصادف أن يطلب مجلس بلدى إحدى المدن تقوية الجسر أمام المدينة فتدرس الوزارة الطلب مراعية فى ذلك برنامجها الأصلى وقد تنفذه أولا تنفذه ـ وبالنسبة لواجهة سمنود فقد بدىء هذا المشروع على نفس الأسس التى تتبعها مصلحة الرى بعمل رءوس غاطسة لاطماء النهر أمامها وخلق ساحل تجاهها يستعمل فى المستقبل جسرا للنيل وإنما رأى الوزير أن هذه العملية تستغرق مدة طويلة إذ أن الإطماء يستغرق خمس سنوات أو ستة فالتجأ إلى الطريقة التى ابتعها بنزع الملكية.

تمت اقواله	رئيس اللجنة
(امضاء)	(امضاء)

واقفل المحضر الساعة ١٠,٣٥ صباحا بعد إثبات ما تقدم ،،

عضو اللجنة	عضو اللجنة	رئيس اللجنة
(امضاء)	(امضاء)	(امضاء)

(١) كأنما كان هذا السؤال فاتحة لعصر جديد من الإهمال الحكومى واختزال دور الحكومة فى دور رد الفعل بدلا من الفعل، وفى علاج المشكلات المتفاقمة والقديمة بدلا من الريادة.. وسبحان الله!!

محضر التحقيق الثالث

فتح المحضر فى يوم الأحد ٥ إبريل ١٩٥٣ الساعة ٢,١٠ مساء بالباخرة كريم بالهيئة السابقة حيث رأت اللجنة أخذ معلومات حضرة المهندس حسن زكى وكيل وزارة الأشغال المساعد فحضر حضرته وسألناه بالآتى: ـ

قال اسمى حسن زكى سن ٥٩ وكيل وزارة الأشغال المساعد

حلف اليمين

س: ما معلومات حضرتكم عن موضوع إنشاء واجهة سمنود وقت أن كنتم تشغلون وظيفة مفتش النيل فى هذه المنطقة.

جـ: الذى أذكره أن مديرية الغربية تقدمت برسم لواجهة سمنود وقد طلب حضرة الوزير نزع ملكية المبانى والأراضى المتداخلة فى هذا التخطيط وذلك باعتبار أن الوزارة هى القائمة بتعديل واجهات البلاد الواقعة على النيل ـ وذلك أسوة بما اتبع فى واجهات المنصورة وشربين وبنها حيث قامت الوزارة بإنشاء الواجهات لهذه البلاد أحيانا بتهذيب فى المجرى بعمل تطمية كما حصل بالمنصورة وأحيانا بهدم بعض المساكن والتطمية أيضا كما حصل فى شربين ـ وكان مشروع واجهة سمنود هو لتحسين حالة الملاحة وذلك بهدم الوابور الموجود فى المجرى مع عمل كورنيش بالمساعدة بالتطمية ـ وكثيرا ما قامت الوزارة بتعديل واجهات البلاد وهذا جزء من برنامج تهذيب المجرى ـ والوزارة تقوم عادة بعمل الجسور والغرض منها حماية البلاد من النيل ـ والمشروع فى ذاته سليم لوقاية البلد من غوائل الفيضان إذ المرور دائما على جسر النيل يجب أن يكون ميسورا للتأكد من سلامته وكانت المنازل ملاصقة للمياه ـ والمتبع أن الواجهة عادة تكون بعرض ١٠ متر [المقصود: أمتار] ـ ومن حيث أغراض الرى كان يكفى أن يكون الكورنيش مستقيما على محاذاة المجرى ولكن من حيث مدخل الكوبرى يحسن أن يكون هناك مدخلا واسعا [كذا فى الأصل] لتحسين حركة المرور ـ ومازاد عن العشرة قد يكون المقصود منه تحسين الواجهة أو تجميلها ـ ومصلحة الرى تقوم فقط بأعمال الاتربة والأحجار أما رصف الطريق فلا يسمح به إلا بموافقة مصلحة الرى وعلى المنسوب الذى تقرره وعلى حساب البلدية على أن يكون الطريق خاضعا لتعليمات مصلحة الرى.

س: هل كان يمكن عمل الكورنيش بواسطة الرءوس والإطماء أم يحتاج الأمر إلى نزع ملكية مبان وعقارات.

جـ: فى مثل هذه الواجهة بالذات كان لابد من إزالة بعض المبانى لأنها كانت ملاصقة للمياه وخط التهذيب لا يسمح بعمل الطريق بكامله بالتطمية كما هو واضح على الخريطة.

س: ظاهر من الأوراق أن الفكرة الأولى فى عمل المشروع كانت بعمل رءوس وإطماء النهر.

جـ: كان من الممكن بعد مضى عدة سنوات خلق ساحل بعرض بسيط فى هذه الناحية ليساعد على المرور إنما لا يمكن أن يكون واجهة بالمعنى الحقيقى - والساحل يكون بعرض ٣ أو ٤ متر.

س: ومَنْ الذى اقترح انشاء الواجهة فى سمنود.

جـ: الوزير هو الذى اقترح انشاء الواجهة بالعرض والشكل الذى تقدم به المجلس المحلى فى سمنود - وكما قلت إن الواجهة كانت لازمة للمرور ليتفق مع أغراض الرى بالاورنيك المعتاد وهو عشرة أمتار نحصل على أكبر منه بالتطمية والباقى بنزع الملكية بهدم أى منزل وأورنيك مصلحة الرى يكون عادة للجسور العادية بعرض ستة امتار وأمام واجهات البلاد عشرة أمتار وما زاد عن ذلك يخرج عن أغراض الرى.

واقفل المحضر الساعة ٣ مساء،،

عضو اللجنة	عضو اللجنة	رئيس اللجنة
(امضاء)	(امضاء)	(امضاء)

محضر التحقيق الرابع

فتح المحضر فى يوم الثلاثاء ٧/ ٤/ ١٩٥٣ الساعة ١٠ صباحا بالباخرة كريم بالهيئة السابقة

حيث رأت اللجنة سؤال حضرة المهندس عثمان محرم وزير الأشغال الاسبق فطلبنا حضرته فحضر وسألناه بالآتى:

قال اسمى عثمان محرم سن ٧٤ وزير اشغال سابق ومقيم بشارع الهرم.

س: ما معلومات حضرتكم فى موضوع واجهة سمنود.

جـ: الذى أذكره أن سياستى فى وزارة الأشغال كانت قائمة على إيجاد واجهات للمدن الواقعة على النيل بتهذيب النهر حسب الخطوط المقررة له لانه مما يؤسف له أن كل المدن الواقعة على النيل لا يوجد لها شوارع ولا متنزهات ولا تستفيد من وجود النيل ـ ولذلك درست هذا الموضع بصفة عامة وقررت عمل واجهات بتهذيب النهر أمام واجهات المدن ونتج عن ذلك تحسين المدن وتحسين الملاحة ـ وأذكر منها واجهة دمياط والمنصورة وشربين وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات وضمنا سمنود وغيرها فى الوجه البحرى والقبلى والغرض من هذا أننا نستعين بعمل تكسيات ورءوس حسب خطوط التهذيب المقررة حتى يكون بذلك المجرى منتظما ويسهل الملاحة ـ لأن النيل كان فى مجراه غير منتظم ومتروك لنفسه يأكل من ناحية ويضيف إلى ناحية أخرى ـ ورأى كبار مهندسى وزارة الأشغال أن يضعوا أولا خريطة يوضح فيها خط تهذيب النهر وهو أورنيك لمجرى النيل حتى إن كل مهندس يجتهد فى أن يجعل النيل يتبع هذه الخطوط تدريجيا وهذه المسألة تحتاج إلى عشرات السنين مع العناية والاستمرار فى التنفيذ ـ ومن حسن الحظ أنى كنت مهندس ومساعد مدير أعمال ومدير أعمال ومفتش رى واشتغلت مع المهندسين الذين وضعوا هذه السياسة ونفذ جزء منها فى مدنهم وكنت أثناء تولى الوظائف العديدة التى قلت عنها متصلا بهم وبتنفيذ هذه الأعمال فى فرع دمياط ورشيد ـ والغرض منها المحافظة على البلاد ووقايتها من الفيضان وبما يمكن تخطيط الخطوط النهائية لجسر النيل تدريجيا وإعطائها القطاع اللازم من جهة مناسيب الأرض ومناسيب الفيضان ـ ولا يمكن عمل تغيير فى خطوط تهذيب النيل إلا بموافقة جميع السلطات فى وزارة الأشغال ومنها الوزير ـ وبالنسبة لاتساع الواجهة فهذا مرجعه إلى الوزير حسب أهمية البلد ولا تلتزم حدا

معين إلا تصرف الوزير ـ والبلديات لا تباشر هذه الأعمال بل المسئول عنها الرى لأن جسر النيل تابع لوزارة الأشغال لأنه جزء من أعمال وزارة الأشغال وهذا العمل يجب أن يكون فى يد سلطة واحدة وهى سلطة رجال الرى ولو ترك الأمر للمجالس البلدية ووضعت تصميم أو نفذت جزء من جسر النيل فى البلد بمنسوب واطى عن الفيضان فتحصل كارثة بسبب الفيضان وتكون وزارة الأشغال هى المسئولة ـ ولا أتذكر الآن ما حدث بالذات فى واجهة سمنود لمضى سنوات على الموضوع وإنما السياسة العامة أن وزارة الأشغال تتولى هذه الأعمال على عدة سنوات وتنفذ بناء على رأى رجال الرى بدون حاجة إلى طلب الأهالى أو البلديات وكلها على حساب الوقاية من الفيضان وتكون بعمل رءوس فى النهر وتكسيات لخلق واجهة جديدة بالأطماء.

س: ظاهر من الاطلاع على الأوراق أنه بعد أن أمرتم حضرتكم بعمل رءوس لتكوين ساحل صناعى سمنود أرسلتم بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٢ مذكرة لحضرة وكيل الوزارة أرفق بها شفاف مبين عليه شارع البحر أمام سمنود تنفيذا للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى وطلبتم إعطاء تعليمات لتفتيش النيل لاتخاذ اللازم لنزع الملكية وعمل الرءوس اللازمة وردم ما يلزم ردمه.

جـ: المطلوب هو تهذيب النهر والوصول به إلى الخطوط النهائية المقررة له ويكون ذلك بعمل رءوس وإن كان هناك أتربة يمكن وضعها بين الرءوس ـ وإن لم يوجد ينتظر الإطماء الطبيعى من الفيضان ـ وتراعى أن تكون الطرق معقولة وتكاليفها رخيصة ـ وإذا دعت الضرورة فى حالة تنظيم الجسر لجعله بعرض واحد ولزم الأمر نزع ملكية فيؤمر به ـ فمثلا فى ميت غمر لم يحتج الأمر إلى نزع ملكية وكذلك فى المنصورة وطلخا ـ وأظن أنه حصل فى واجهة سمنود نزع ملكية بسيطة ـ كالوابور القديم الموجود فى النيل بسمنود فأمر بازالته وأبقينا منه الأجزاء التى تصلح كرءوس واستعملنا باقى الانقاض فى وضعها بين الرءوس القريبة ـ وهذه السياسة مقررة قبل عمل الكوبرى بسنين طويلة وتنفذ تدريجيا على عدة سنوات.

س: ثبت أن إجراءات نزع الملكية تمت بسرعة فى هذا المشروع وصرفت مصلحة المساحة لاصحاب العقارات والأراضى ٨٨٠٠٠ جنيه كما صرفت الوزارة على الأعمال مبلغ ٨٢٧٧٥ جنيه أى أن مجموع ما صرف على المشروع نحو ١٧٠,٠٠٠ جنيه.

جـ: ليس المبلغ بكثير لان سمنود بلد كبيرة وأثرية وكانت عاصمة الغربية قبل طنطا والمبلغ يصرف على سنوات.

س: ثبت أن بعض العقارات نزعت ملكيتها حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس والمرحوم عبد العزيز النحاس ووقف عبد العال.

جـ: البلدية هى التى تقرر خطوط الشوارع وما يجب نزع ملكيته بالاتفاق مع الرى ـ والبلدية تبحث الجزء الخاص بها كالشوارع والمرور.

س: ولماذا لم يعمل المشروع على الساحل مباشرة وترك جزء أمام الكوبرى على شكل ميدان حيث يقع منزل الوقف ومنزل الرئيس السابق مصطفى النحاس.

جـ: لا أذكر بالضبط التفصيلات وربما تركنا منازل أثرية كالمسجد وغيره وتركته البلدية ـ والبلدية حرة فى أنها تزيله أو تبقيه ونحن نشترك مع البلدية فى عمل تحسين لمدخل الكوبرى الموصل لجسر البحر والكوبرى يحتاج إلى ميدان حيث يلتقى شارع [المقصود: شارعا] جسر النيل والكوبرى والشارع الموصل لوسط المدينة وكل هذه الشوارع الأربعة الكبيرة يجب أن تلتقى فى ميدان ليسهل المرور وإلا تعذر المرور على الكوبرى.

س: وجد عقار منزوع ملكيته مجاور لمنزل المرحوم عبد العزيز النحاس من الجهة القبلية فهل كان المشروع يتطلب نزع هذا الجزء.

جـ: لازم اقترحته البلدية ولا أعلم شيئا عنه وليس للرى مصلحة فيه ويجوز أن البلدية رأت شق شارع لتحسين المستوصف ولسهولة الوصول بين شارع البحر وشارع سيدى سلامة الواقع خلف المستوصف.

س: وجدت أيضا أجزاء أخرى منزوع ملكيتها بجوار وقف الرئيس السابق مصطفى النحاس ووقف عبد العال بجوار الكوبرى.

جـ: لازم البلدية هى التى طلبت هذا الإجراء وضرورى يكون فيه مكاتبات بين الرى والبلدية فى هذا الشأن ويجوز فى تفتيش النيل أو فى التفتيش العام وأحيانا تعمل هذه الأشياء شفويا بين البلدية ورجال الرى.

س: قرر الدكتور حسن زكى أن المتبع فى عمل واجهات المدن أن يكون الجسر بعرض ١٠ أمتار وذلك يفى باغراض الرى ومازاد يكون تجميلا للواجهة.

جـ: هذا رأيه ـ ورأيى أنا هو الذى ينفذ لأنى أنظر لمستقبل البلاد ويجب أن نبحث فى المستقبل البعيد حتى لا يتعذر الحصول على الأرض بعد سنوات(١).

---

(١) هنا يظهر شموخ عثمان محرم المستند إلى علمه وفكره، فهو يجاهر بكل وضوح ودون أى=

س: قرر حضرة المهندس إبراهيم زكى وكيل الوزارة أن جعل عرض الكورنيش ٢٤ مترا بدلا من ١٠ أو ١٢ متر يخرج عما تقوم به عادة مصلحة الرى وقصد به تجميل الواجهة أكثر من التقوية.

جـ: هذا من اختصاص الرى والسلطة التى تقرر عرض الطريق فى النهاية هى الوزير لأنه هو السلطة العليا التى تنظر فى شئون البلاد ومستقبلها وفى رأيى أن جعل الجسر بعرض ١٠ و ١٢ مترا لا يكفى للمستقبل البعيد ـ فمثلا كورنيش اسكندرية على البحر عمل بعرض ٢٠ مترا وكان ينتقد المرحوم اسماعيل صدقى ومع ذلك فانه الآن ضيق وخطر(١).

س: هل الرئيس السابق مصطفى النحاس طلب عمل هذا الكورنيش.

جـ: لم يحصل وليس له أى فائدة تعود عليه شخصيا.

س: وكيف دبر المال اللازم للاتفاق على هذا المشروع.

جـ: جسر النيل له اعتماد خاص يصرف منه على كل الأعمال الخاصة بالنيل.

س: ثبت من مناقضة ديوان المحاسبة أنه صرف على المشروع من البابين الثانى والثالث الخاصين بالأعمال الجديدة وأعمال الصيانة وهذا يعتبر نقل من باب إلى باب.

جـ: هذا لا يُسأل عنه الوزير بل هى من أعمال التفاتيش وسلطتهم ولا أذكر أنه عرض علىّ شىء خاص بالاعتمادات المالية(٢).

واقفل المحضر الساعة ١١,٤٥ صباحا بعد اثبات بما تقدم،،

=مقدمات بأنه صاحب الرأى لا لأنه الوزير ولكن « لأنه ينظر إلى مستقبل البلاد ومستقبلها البعيد » ويقدم فى بساطة أقوى مبرر يلخصه فى جملة واحدة يفهمها كل الناس يقول فيها: وهو حتى لا يتعذر الحصول على الأرض بعد سنوات!!

(١) هكذا يزيد عثمان محرم وجهة نظره تأكيدا وتوضيحا ويضرب المثل بكورنيش الإسكندرية وكيف أنه ضيق على الرغم مما قيل عند إنشائه عن الإسراف فى اتساعه !! ويتصدى عثمان محرم فى شجاعة لقصرالنظر المعهود والمتكرر فى سياسة المصريين المحدثين ، ومع هذا فإن أحدا لم يفد من جوهر فكر عثمان محرم وظلت الثورة تعانى حتى اليوم!!

(٢) هكذا قطع عثمان محرم الباب من أوله على الاعتراضات المحاسبية الشكلية!! وجاء تصرفه بناء على حنكته التى استندت إلى أن شيئا (من التنبيه على مثل هذه المخالفة المحاسبية) لم يعرض عليه!! وهكذا يلقى بالقفاز فى وجه مَنْ بدأوا يتحدثون عن مخالفة بعد وقوعها بفترة، مع أنه كان فى وسعهم أن ينبهوا إليها فى وقتها.

محضر التحقيق الخامس

فتح المحضر فى يوم السبت ١٨/ ٤/ ١٩٥٣ الساعة ٩ صباحا بالباخرة كريم بالهيئة السابقة حيث رأت اللجنة إعادة الاطلاع على ملف الوزارة رقم ٣٤٩/ ١/ ٢ لبحث الناحية المالية فى الموضوع فتبين الآتى: -

ص٦٨: مقايسة من تفتيش النيل بالوجه البحرى بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٤٣ تحت رقم ١٤ أراضى مشروع واجهة سمنود بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه وقد ذكر فى المقايسة أن بند الميزانية هو بند ٩ ب صيانة أعمال الرى - الفئة الثانية - أعمال الوقاية من طغيان النيل - واقترح التصديق عليها كل من المفتش العام بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٤٣ ووكيل الوزارة بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٤٣ واعتمدها الوزير بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٤٣.

ص١١٤: خطاب من مصلحة المساحة لرى زفتى يطلب تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه علاوة على مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه الذى وضع تحت تصرفها لتكملة نزع ملكية الأراضى والعقارات اللازمة للواجهة طبقا للتعديلات الأخيرة التى تمت وأبلغ هذا الخطاب للوزارة بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٩٤٤ لتدبير المبلغ المطلوب ووافق حضرة وكيل الوزارة المرحوم أحمد راغب على مذكرة السكرتير العام الذى أبدى فيها أنه يمكن تدبير المبلغ من الاعتماد الإضافى المعروض على البرلمان لبند ٩ - صيانة أعمال الرى - وقد أشر وكيل الوزارة بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٤٤ بالموافقة وأبلغ ذلك للتفتيش العام فى ٢٩/ ٢/ ١٩٤٤[1].

ص١١٨: خطاب بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٤٤ من المفتش العام لرى الأقاليم الشرقية بالوجه البحرى لوكيل وزارة الأشغال يتضمن أنه إيماء إلى موافقة الوزارة على تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ ج من الاعتماد الاضافى الذى وافق البرلمان عليه لبند صيانة أعمال الرى - فان المبلغ الذى خص تفاتيشه على البند المذكوير قد نفذ كله - وانه علم بوجود وفر لدى تفتيش عام رى مصر الوسطى والعليا يغطى كل المبلغ المطلوب - لذلك يطلب الموافقة على نقل هذا الوفر يلميزانية حتى يمكن تسوية الموقف - وأشر عليه المرحوم أحمد راغب بتاريخ ٣١/ ٥/ ٤٤ بكلمة «سكرتارية» - وبصفحة ١٢٥ خطاب من المفتش العام لرى الاقاليم الشرقية بتاريخ

---

(١) يظهر من هذا التحديد القاطع وما يليه فى الفقرات التالية أن ما تضمنته الادعاءات لم يكن إلا من باب التعسف!! وأن الأمور المالية المتعلقة بالمشروع كانت قد مضت فى طريقها الروتينى الطبيعى دون أية محاباة!

٤/ ٦/ ١٩٤٤ لوكيل الوزارة يشير فيه إلى موافقة الوزارة على نقل مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه من بند ٩ صيانة أعمال الرى بميزانية رى مصر الوسطى إلى ميزانية التفتيش العام لرى الأقاليم الشرقية ـ لذلك فانه يرسل مع هذا المقايسة رقم ٣٠ رى زفتى بمبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه قيمة الأراضى اللازمة لمشروع واجهة سمنود للاعتماد ـ ويوجد تأشيرة على هذا الخطاب بتاريخ ١١/ ٦/ ١٤٤ بما يفيد أن المقايسة اعيدت بعد التصديق عليها.

ص٢٥٦: مذكرة بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٤٤ من السكرتير العام المهندس حامد القصبى لوكيل الوزارة المرحوم أحمد راغب يتضمن ان التفتيش العام لرى الأقاليم الشرقية يطلب تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه فى ميزانية مصلحة الرى لسنة ٤٣/ ١٩٤٤ ليتسنى نزع ملكية باقى الأراضى اللازمة لبندر سمنود ـ وانه لذلك يرفع الأمر للوكيل للحصول على موافقة حضرة الوزير على أخذ المبلغ المذكور من مبلغ الـ ٤٠٠٠٠ جنيه السابق وضعه تحت تصرف الوزارة من تفتيش عام رى مصر العليا لشراء محطة طلمبات العزيزة التى سبق ان وضعت الوزارة لها مبلغا خاصا من التجاوزات المعتمدة من البرلمان بميزانية ٤٣/ ١٩٤٤ ـ وقد أشر المرحوم أحمد راغب لحضرة الوزير بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٤٤ بطلب الاعتماد ـ واعتمد الوزير ذلك بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٤٤ وهو حضرة الوزير عثمان محرم ـ وقد ابلغ هذا للمفتش العام لرى الأقاليم الشرقية فى ٨/ ٦/ ١٩٤٤ ـ وارسلت صورة التبليغ لكل من تفتيش مصر العليا والوسطى العامين وعلى ذلك صححت المذكرة التفسيرية ص ٢٦٦ والمرافقة للمقايسة رقم ٣٠ والتى جهزت بالاحتساب على بند ٩ ب أعمال الوقاية من طغيان النيل بحيث تحتسب على بند ٣٩ الأعمال الجديدة فئة ثانية «تعديل طرق الرى بمديرية الدقهلية أراضى» كما اجرى هذا التصحيح بالحبر الأحمر على المقايسة رقم ٣٠ بصفحة ٢٦٧ ـ وأصبح بند الميزانية هو بند ٣٩ أعمال جديدة فئة ثانية من مبلغ الـ ٤٠٠٠٠ جنيه التى وضعت بمعرفة تفتيش عام رى مصر الوسطى والعليا لإنشاء طلمبات العزيزة (تعديل طرق الرى بمديرية الدقهلية) ـ وقد اعتمد حضرة الوزير هذه المقايسة بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٤٤ كما اعيدت لرى الأقاليم الشرقية بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٤٤ وارسلت صورة منها لديوان المحاسبة بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٤٤.

ص١٨٥: ملف تفتيش عام رى الوجه البحرى رقم ٣٤٣/ ١٨/ ١ جـ٢ خطاب من مفتش رى زفتى لتفتيش عام رى الأقاليم الشرقية بتاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٤٤ وأرفق به مقايسة صورتها بصفحة ١٨٤ بطلب الاعتماد بعد منحه مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه.

ص١٨٤: توجد المقايسة المذكورة تحت رقم ١٥ عن الأعمال الترابية والصناعية اللازمة لتعديل واجهة سمنود محتسبة على صيانة أعمال الرى الفئة الثانية أعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه البحرى وهى موقعة بالتوصية من المفتش العام بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٤٤ وكتب أمام خانة الاعتماد المدرج بالميزانية - انها ستحتسب على وفورات اعتمادات بند ٩ صيانة أعمال الرى بموافقة الوزير رقم ٤٣/ ٧٠/ ٧ فى ١٢/ ٦/ ١٩٤٤ وقد اعتمدت هذه المقايسة من الوزير فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٤ وارسلت لتفتيش عام رى الأقاليم الشرقية فى ١٧/ ٧/ ١٩٤٤.

كما وجدت اللجنة بين الأوراق بالجزء الأول من ملف الوزارة ما يأتى:

ص٦٣و٦٤: خطاب من وكيل الوزارة المهندس المرحوم أحمد راغب بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٤٣ لكل من المدير العام لمصلحة البلديات ومدير مصلحة المساحة يطلب فيهما صورة من خرائط نزع الملكية للمشروع الأصلى لشارع البحر بسمنود موضحا عليه التعديل الأخير الذى ادخل على المشروع مع توضيح المساكن ملك أحمد منطاس التى تداخلت فى المشروع الأصلى والمعدل وكذلك سراى وقف البدراوى وسراى وقف السيد عبد العال الجديدة على الخرائط مع تسليم هذه الخرائط لحاملى الخطابات وقد ارفقت الخريطة المطلوبة بصفحة ٦٢أ - وتبين التعديل المقترح حول بعض المساكن باللون الأحمر وهى طبق الأصل من خريطة المشروع رقم ٣.

ص٧٣: خطاب من المهندس محمد كامل نبيه وكيل الوزارة إلى مفتش عام رى الوجه البحرى تاريخه ١٩/ ٤/ ١٩٤٣ بانه تقدم باقتراح بتعديل المشروع وهو السابق الإشارة إليه - ورد عليه حضرة المفتش العام - بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٤٣ بطلب اعتماد خرائط نزع الملكية بعد أن تحقق تفتيش النيل من صلاحية التعديل المقترح كما سبق الإشارة فى التعديل المقترح ولم يوافق حضرة الوزير على التعديلات المقترحة.

وحصل التعديل الثالث (حسب الخريطة رقم ٣) بخطاب أرسله المفتش العام لرى الوجه البحرى (المرحوم محمد على الالفى) إلى وكيل الوزارة المرحوم أحمد راغب بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٤٣ بانه قد رؤى تحسينا لواجهة سمنود وإتماماً للعمل المطلوب على الوجه الأكمل نزع ملكية جميع الأراضى الملونة بالأحمر على الخريطة المرفقة وقد رفع وكيل

الوزارية خريطة التعديل المذكورة للوزير فى ٤/ ٨/ ١٩٤٣ واعتمدها الوزير عثمان محرم فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣.

ص٢٤٩: خطاب من مصلحة المساحة لوكيل وزارة الأشغال بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٤٤ ببيان المساحات التى نزعت ملكيتها وهى كالآتى:

٤٧, ١٢٦٦٠ متر مربع اراضى مبانى

٢٠س ١٥ط ٢ف اطيان كائنة بناحية سمنود

تم الاطلاع

واقفل المحضر الساعة ١,١٥ مساء بعد إثبات ما تقدم،،

محاضر تحقيق اللجنة الثنائية لمحكمة الغدر

المحضر الأول

فتح المحضر فى يوم الأربعاء أول يوليو سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٠ شوال سنة ١٣٧٢هـ الساعة ١٠,٥٠ صباحاً بدار مجلس النواب

نحن جمال صادق المرصفاوى ‏ ‏ ‏ ‏ وكيل النيابة

وعلى رضا عبداللطيف ‏ ‏ ‏ ‏ الكاتب

ندبتنا اللجنة الثنائية المشكلة بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩سنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر المعدل بالقانون رقم ١٧٣سنة ١٩٥٣ لمعاونتها فى أداء المهمة الموكولة إليها بمقتضى قرار مؤتمر مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الصادر فى ١١ابريل سنة ١٩٥٣.

وبعد الإطلاع على هذه التحقيقات وما بان من أقوال حضرة المهندس عثمان محرم أمام لجنة التطهير فى ٧/ ٤/ ١٩٥٣ من أن سياسته فى وزارة الأشغال قائمة على إيجاد واجهات للمدن الواقعة على النيل لتهذيب النهر وفقا للخطوط المقررة له، فقرر عمل واجهات بتهذيب النهر أمام واجهات المدن ومنها: دمياط والمنصورة وشربين وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات وضمنا سمنود وغيرها حتى يكون المجرى منتظماً وتسهيل الملاحة.

كنا قد اتصلنا تليفونياً بحضرة المهندس إبراهيم زكى وكيل الوزارة لشئون الرى لموافاتنا ببيانات عن واجهات البلاد التى وردت بأقوال حضرة المهندس عثمان محرم ـــ وقد ورد لنا أمس البيان المطلوب شاملا تاريخ إنشاء الكورنيش فى كل بلد منها وعرضه وخط سيره وما إذا كان محاذيا للنيل ومتعرجا وهل نزعت ملكية عقارات فى سبيل إنشاء الكورنيش وهل قامت مصلحة الرى برصف الكورنيش والنفقات التى تكبدتها مصلحة الرى على المشروع، وقد ورد مع هذا الكشف رسومات موضحة له. وقد أرفقنا الكشف والرسومات بالأوراق.

واقفل المحضر حيث كانت الساعة ١١,١٠ صباحا ‏ ‏ ‏ ‏ وكيل النيابة

(إمضاء)

المحضر الثانى

أعيد فتح المحضر فى تاريخه الساعة ١٠ , ١ مساء بدار مجلس النواب
نحن جمال المرصفاوى وكيل النيابة وحامد إبراهيم الجهلان سكرتير التحقيق
حيث دعونا حضرة المهندس ابراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال لشئون الرى وسألناه بالآتى:

اسمى ابراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال لشئون الرى

حلف اليمين

س: كيف بدأت فكرة مشروع واجهة سمنود (وأطلعنا حضرته على الملفات بناء على طلبه)؟

حـ : بدأت من حضرة المهندس عثمان محرم حيث أصدر تعليماته فى ١٣/ ٩/ ١٩٤٣ بأنه لاحظ أثناء مروره على النيل ببندر سمنود وجود وابور قديم غير مستعمل يكون رأسا فى النهر فى أول سكن البلدة من قبلى فأصدر تعليمياته بإزالة مبانى هذا الوابور واستعمال انقاضها فى عمل رءوس بالنهر لتكوين ساحل صناعى أمام واجهة البلدة لإنشاء شارع البحرية.

س: ألم يفكر أحد من الوزراء السابقين أو المختصين بوزارة الأشغال فى هذا المشروع؟

جـ: فى هذا المشروع بالذات لا ــ وإنما من ضمن برامج مصلحة الرى فى تقوية وتعديل جسور النيل بند تعديل وتقوية جسور النيل أمام واجهات البلاد وذلك بسبب كثرة استهلاك الجسور أمام البلاد وتعرض الجسور للضعف من جراء ذلك ــ ولذلك فإن عرض جسر النيل المعتاد التنفيذ على مقتضاه هو ٦أمتار فى الأراضى الزراعية و١٠ و١٢متراً أمام القرى والمدن ــ وتنفيذ هذه الواجهات يأتى طبقاً للاعتمادات المالية المتوفرة بعد استيفاء ما تتطلبه الأعمال الضرورية للمحافظة على هذه الجسور والقاعدة المتبعة فى الوزارة أن يبدأ بتقوية جسور النيل وتكسيتها أمام المدن الهامة ما لم يكن هناك ضرورة للإسراع فى تقوية جسر النيل أمام بلدة أقل أهمية أو قرية وذلك باعتبار أن المدن الهامة لها أهمية تفوق القرى فى هذا الشأن.

س: وعلى أساس هذه القاعدة فمتى كان يحل دور سمنود؟

جـ : هذه المسألة تقديرية.

س: ألم تجر الوزارة شفويا على وضع مشروعاتها فى هذا الشأن لتحديد البلاد المزمع تقوية جسور النيل أمامها؟

جـ: الوزارة تضع اعتماداتها فى الميزانية على أساس برامج سبق دراستها ــ وإنما يذكر الاعتماد تحت بند واحد فى الميزانية قابل للتعديل خلال سنة التنفيذ ــ فيدرج فى الميزانية مبلغ إجمالى على أساس البرنامج المقدم لأعمال مقاومة الفيضانات ــ وقد يظهر خلال السنة من الأعمال ما يضطر التفتيش للخروج على البرنامج السابق إعداده فتستخدم بعض الاعتمادات التى خصصت لعمل معين فى البرنامج فى العمل الذى يظهر ضرورته خلال السنة متصلاً بأعمال الوقاية من غوائل الفيضانات.

س: هل كان مخصصاً فى الميزانية سنة ١٩٤٢ و١٩٤٣ شىء عن واجهة سمنود قبل أن يثيره المهندس عثمان محرم وزير الأشغال السابق؟

جـ: ظاهر من الميزانية أن المبلغ المدرج بالبند رقم ٩ ميزانية سنة ١٩٤٢، ١٩٤٣ لصيانة جسور النيل بالوجهين البحرى والقبلى هو مبلغ ٨٠ ألف جنيه فى حين أن مقايسة واجهة سمنود التى احتسبت على بند ٩ قيمتها ٧٠ ألف جنيه فيستنتج من هذا أن العملية بالطريقة التى نفذت بها لم تكن داخلة من ضمن البرنامج.

س: ما الفرق بين أعمال الصيانة والأعمال الجديدة؟

جـ: أعمال الصيانة هى المبينة بالبند٩ (من الفرع ٢ للباب الثانى) من الباب الثانى لفرع ٢ ــ أما الأعمال الجديدة فهى مذكورة تحت الباب الثالث.

س: هل حدث أن جربت الرءوس الحجرية والإطماء الناتج عنها فى بلاد أخرى ثم عدل عنها لطول المدة كما حدث بالنسبة لسمنود أى أنه ستنغرق وقتا طويلا يدعو للعدول عنها؟

جـ: لا ــ لأن النتائج التى نحصل عليها من الرءوس لا تظهر بسرعة حتى يمكن تقرير عما إذا كان من الصالح العدول عما بدىء فعلا من هذه الرءوس والذى حدث

بالنسبة لواجهة سمنود أن الرءوس قد أنشىء بعضها فى يوليو سنة ١٩٤٣ ـــ ثم أمر المهندس عثمان محرم فى مايو سنة ١٩٤٤ بالعدول عنها واستخدام طريقة الردم ولم يكن قد مضى على هذه الرءوس إلا فيضان سنة ١٩٤٣.

س: بان من الكشف المرسل إلينا أمس من الوزارة أن كورنيش النيل فى البلاد الواردة به وهى دمياط وشربين والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات أن الكورنيش فى كل منها قد سار محاذيا للنيل، بينما أن الكورنيش فى سمنود لم يكن محاذيا للنيل إذ ابتعد عنه عند الكوبرى ومر حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبدالعال ومسجد الخواص ـــ فما الحكمة فى ذلك؟

جـ: لا توجد أسباب فنية من جهة مصلحة الرى فى هذا التخطيط وربما قصد بالتخطيط الذى اعتمد على الوجه المتقدم ملافاة نزع ملكية المبانى المشار إليها وترون أن التخطيط الذى عدل به هذا المشروع فى سنة ١٩٤٥ قد راعى استقامة هذا الكورنيش ومحاذاته للنيل.

واقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ٢ مساء وارجأنا اتمام التحقيق لباكر،،

المحضر الثالث

فتح المحضر فى يوم الخميس ٢ يوليو ١٩٥٣ الموافق ٢١شوال سنة ١٣٧٢هـ فى الساعة ٩,٣٠ صباحاً بمبنى مجلس النواب بالهيئة السابقة عدا كاتب التحقيق فهو محمد كامل عياد.

حيث سألنا حضر المهندس إبراهيم زكى بالآتى:

اسمى ابراهيم محمد زكى سابق سؤاله، حلف اليمين

س: وما الحكمة فى مفاداة هذه المبانى؟

جـ: ما قلته ينصب على الناحية الفنية لأنى لم أكن فى وزارة الأشغال فى ذلك الوقت ــ ويبين من الخرائط المعدة لهذا المشروع أن المفتش الذى أعدت تحت إشرافه فى سنة ١٩٤٢ هو المهندس حسن زكى وكيل وزارة الأشغال المساعد الآن.

س: وما رأيكم فى نزع ملكية الأراضى والعقارات المجاورة والواقعة أمام منزل المرحوم عبدالعزيز النحاس من الوجهة الفنية؟

ج: لا علاقة لها بجسر النيل ولا بمشروع الكورنيش من الوجهة الفنية.

س: إذن ما غاية وزارة الأشغال من هذا العمل؟

جـ : الغرض هو خلق فضاء بجوار المنزل المذكور.

س: هل أفادت الأماكن التى مر حولها الكورنيش متعرجا من ذلك ــ وهى منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبدالعال ومسجد سيدى الخواص ومنزل المرحوم عبدالعزيز النحاس؟

جـ: فيما يتعلق بالثلاثة الأول فقد أصبحت خالية من جميع الجهات بإحاطتها بشارع الكورنيش من ناحية وميدان الكوبرى من ناحية أخرى، ومن الطبيعى أن يرفع قيمتها هذا الوضع ــ وكذلك منزل المرحوم عبدالعزيز النحاس أى زادت قيمته نتيجة التخلية.

س: وإلى أى حد ارتفعت هذه الأماكن؟

جـ: من الطبيعى أن المنزل أو المبنى الذى يكون محاطا بشوارع من جميع جهاته أو من أغلبها تزيد قيمته عما إذا كان على شارع واحد ويلاصقه من جهاته الأخرى مبان أخرى.

س: قرر المهندس عثمان محرم فى تعليل عدم محاذاة المشروع لساحل النيل مباشرة بأنه ربما تركت منازل أثرية كالمسجد وغيره وأن البلدية هى التى اقترحت نزع ملكية العقار المجاور لمنزل المرحوم عبدالعزيز النحاس وليست لمصلحة الرى مصلحة فيه وكذلك بجوار منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبدالعال.

جـ: ليس فى الملفات التى درستها ما يمكننى من الإجابة على هذا السؤال وقد يعلم جميع الظروف المحيطة بإعداد هذا المشروع حضرة المهندس حسن زكى الذى أعده فى ذلك الوقت ـــ هذا فضلا عن أن الذى اعترض عدم استقامة المشروع مما قد يدخل تحت «الأثرية» هو الحمام الأثرى ومسجد سيدى إبراهيم، أما عن الحمام فقد فاداه المشروع، وأما عن المسجد فقد وافقت وزارة الأوقاف على إزالته ونقله إلى مكان آخر عند تعديل المشروع فى سنة ١٩٤٥ مما يدل على أنه لم يكن هناك مانع من هدم المسجد فى سبيل استقامة المشروع.

س: بان من الأوراق فى ١٦/ ١٠/ ١٩٤٢ تلقى السيد وكيل الوزارة من السيد الوزير مذكرة معها تخطيط من المجلس المحلى مبيناً به شارع البحر أمام سمنود وأن هذا التحطيط قد اقترحه المجلس المحلى بإشراف مدير الغربية وموافقة الوزير وردم ما يلزم ردمه ـــ فما دخل المجلس المحلى فى هذا الشأن وما دخل وزارة الأشغال.

جـ: يظهر أن الواقع أن المجلس المحلى وضع مشروعاً لكورنيش سمنود وخطوط التنظيم الواجب اتباعها فى تنفيذه واعتمد هذا المشروع من المدير باعتباره رئيسا للمجالس المحلية بالمديرية وطلب من مصلحة الرى نظراً لعدم وجود جسر النيل أمام البلدة المذكورة أن يعمل على إيجاد هذا الجسر بطريقة الإطماء أمام البلدة المذكورة وهذه الحالة معتادة بين وزارة الأشغال والمجالس البلدية والمحلية للبلاد الواقعة على النيل فتشترك وزارة الأشغال فى دراسة خطوط تنظيم جسور النيل الموجودة بواجهات البلاد

لإمكـان إيجاد التـوفيق بيـن مطالب المجـالس البـلدية ومطـالب مصلـحة الرى فتـقوم مصلحة الـرى بالجزء الملاصق للنيل وتـقوم البلديات بما يتـصل بتنفيذ خطوط الـتنظيم التى تعتمد على هذا الأساس وأعمال مصـلحة الرى فى هذه الحالة تكون قاصرة على خلق وإنـشاء جسر النـيل بعرض ١٠ أو ١٢متـراً، وقد تنزع ملـكيات المبانـى فى هذه الحدود. أما إذا وجـد أن العروضات الحاليـة الموجودة فى الطـبيعة تزيد عن هـذا القدر وهو ١٢متـراً وأرادت البلدية التـوسيع عن ذلك أعنـى زيادة عرض الشارع بأكـثر من طلبات مصـلحة الرى فيكون ذلك عـلى نفقتها أى هى التـى تتحمل جميع الـتكاليف اللازمة لذلك بما فيها نزع ملكية الـعقارات أو الأراضى الداخلة فى العرض الزائد عن حاجة مصلحة الرى.

س: ومَنْ المختص برصف الكورنيش: مصلحة الرى أم البلديات؟

جـ: لا عـلاقة لمصلـحة الرى برصـف شوارع واجهـات البلاد بالاطـلاق، وإنما تقوم بـهذا العمل المجالس البلدية بهذه البلاد.

س: ألا تقوم مصلحة الرى برصف المساحة من الجسر الخاصة بها أى فى حدود عرض ١٠ إلى ١٢متراً؟

جـ: لا، وقد جرت العادة أن تتم مصلحة الرى ردم هـذه الجسور بالتراب مكساة من ناحية النيل بالـدبش أى ميلها من ناحيـة النهر مكسى بالدبـش محافظة عليها مـن التمايل أو التآكـل ثم تسلم هذه الجـسور إلى المجالس البـلدية فتقـوم بصيانتهـا على حالتهـا التى تسلم إليـها بها أو طبقا لميزانيـة المجالس نفسها والمقصـود بالصيانة هو رشها وتنـظيفها وغير ذلك من الأعمال التى تدخل فى صيانة شوارع البلدة بصفة عامة كأى شارع آخر بها.

س: تبين أن وزير الشئون البلديـة والقروية قد حرر فى ٢٣/ ٣/ ١٩٥٠ إلى وزير الأشغال كتاباً ذكر فيه أن شارع البحر المتصل بجسر النيل فى سمنود والمعتبر جزءاً لا يتجزأ منه تقضـى الضرورات الصحيـة والعمرانية بـرصفه، ويرجو الأمـر بالرصف باعتـباره من جسور النيل، فأشر الوزير على الكتـاب بالإحاطة على وكيل الوزارة لدراسة الموضوع واستفهـم عما تم فى آلات الرصف الـتى كان قد طلب بـحث موضوعها لاسـتيرادها لرصف جسور النيل ــ فما رأيكم فى ذلك؟

جـ: يؤخذ من الملفات أنه فى نفس الوقت الذى ورد فيه خطاب وزير الشئون القروية إلى وزير الأشغال ورد من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة الأشغال مذكرة مقدمة من حضرة عبدالعزيز النحاس بخصوص مشروع واجهة سمنود على النيل فحولها الوزير إلى وكيل الوزارة طالبا سرعة بحث المشروع وعرضه عليه بكامل رسوماته، وقد قدم التفتيش العام لرى الوجه البحرى مذكرة تاريخها ١٨/ ٦/ ١٩٥٠ بالموقف فى أدوار المشرع منذ بدئ فيه إلى ذلك التاريخ ــ وأما خطاب الرصف المشار إليه فلم يرسل إلى التفتيش العام لإبداء الرأى فيه ولذلك لم تتناول المذكرة المذكورة موضوع الرصف إطلاقا فلما وصل رد التفتيش العام إلى وكيل الوزارة وكان أمامه طلب الرصف أعد مذكرة بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٠ بالموضوع وأضاف فى آخرها طلب الموافقة على رصف سطح الطريق بإنشاء طريقين للذهاب والإياب كل بعرض ستة أمتار يتوسطهما رصيف بعرض مترين مع إنشاء تلتوار [وصيف] بعرض خمسة أمتار بكل جانب، وقدر تكاليف الرصف بمبلغ ٦٠٠٠جنيه فوافق وزير الأشغال على هذه المذكرة بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٥٠ وأبلغ هذا الأمر إلى التفتيش العام للسير فوراً فى التنفيذ ــ وقد لفت التفتيش العام نظر الوزارة إلى أن تكاليف الرصف ستصل إلى ١٨٠٠٠جنيه وأن تقوم البلدية بهذا العمل إلا أن الوكيل وهو المرحوم صبرى الكردى لم يوافق على قيام البلدية بأعمال خاصة لمصلحة الرى وهذا هو السبب فى قيام تفتيش النيل بالمنصورة وهو التفتيش المختص الذى تتبعه سمنود بالإعلان عن هذه العملية ــ وهذه أول مرة على ما أعتقد تقوم بها مصلحة الرى فيما يختص برصف شوارع جسور النيل داخل البلاد ــ أما موضوع الماكينات التى وردت فى تأشيرة حضرة الوزير فيتلخص فأن الوزير رأى استيراد بعض ماكينات لتثبيت التربة بواسطة خلطها بالأسمنت وكانت هذه الماكينات فى طريقها إلى مصر من أمريكا وغرضه من ذلك هو تجربة استخدام هذه الماكينات فى تثبيت السطح الترابى لجسور النيل حتى لا يكون عرضة للتآكل المستمر على أن موضوع استيراد هذه الماكينات كان محل مناقضة من ديوان المحاسبة، وقد سلمت هذه الماكينات فعلاً إلى مصلحة الطرق التابعة لوزارة المواصلات لاستخدامها على أساس أن عمل هذه الماكينات أقرب لعمل مصلحة الطرق منها لمصلحة الرى ــ وبناء على ذلك كان على وزارة الأشغال أن ترد على وزارة الشئون

القروية والبلدية بأن رصف شارع البحر المذكور لا يدخل فى اختصاص مصلحة الرى.

س: ذكرتم فى الإجابة السابقة أن شارع البحر بسمنود هو أول مرة على ما تعتقدون تباشره مصلحة الرى فى رصف جسور النيل داخل البلاد ــ فهل معنى ذلك أن لوزارة الأشغال شأنا فى رصف جسور النيل خارج البلاد.

جـ: تقتصر مهمة وزارة الأشغال بالنسبة لجسور النيل سواء داخل البلاد أم خارجها على جعلها على الأرانيك اللازمة للوقاية من الفيضان وذلك بتعريضها وتعليتها وتكسية ميولها فى الأماكن المعرضة للتيار ــ وإذا تصادف أن استخدم بعض هذه الجسور كسكك زراعية، ففى هذه الحالة تسلم هذه الجسور إلى مصلحة الطرق التى تقوم بصيانتها، أعنى رشها وتسويتها وغير ذلك مما يتعلق بصيانة السكك الزراعية ــ وإذا رأت مصلحة الطرق رصف هذه الأجزاء فتقوم برصفها على حسابها.

س: وما الجهة المختصة بتثبيت السطح الترابى لجسر النيل لإتقاء تآكله صيانة له؟

جـ: تجربة تثبيت التربة بهذه الماكينات هى الأولى من نوعها فى هذا القطر رأى إدخالها حضرة الوزير على أساس أن تقوم مصلحة الرى بواسطة هذه الماكينات بتثبيت تربة جسور النيل غير أنها وردت بعد أن استقال الوزير ولم تستخدم وسلمت لمصلحة الطرق لاستخدامها لما لديها من الفنيين اللازمين أو الأكثر دراية بهذه الأعمال ــ وكان الوزير يرى أن هذا العمل يصح أن تقوم به مصلحة الرى وفى اعتقادى أن هذا ليس عمل وزارة الأشغال فى الوقت الحاضر.

س: أليس من واجب وزارة الأشغال فى حالة إنشاء جسور النيل أن تمهدها قبل أن تسلمها لمصلحة الطرق ثم تقوم مصلحة الطرق فى المستقبل بصيانتها؟

جـ: لكل مصلحة اختصاصها ووظيفة جسور النيل فيما يتعلق بمصلحة الرى هى أن تقوم بالقوة التى تحمى الأراضى الزراعية من غوائل الفيضان وهى تكتفى فى ذلك بالمحافظة على هذه الجسور طبقاً لأرانيكها المقررة فإذا ما سلم طريق إلى مصلحة الطرق جعل أولاً بمعرفة مصلحة الرى على أورنيكه المقرر ثم سلم لمصلحة الطرق لتقوم بما تراه

بشأنه فإما أن تحافظ عليه وتصونه كجسر ترابى وإما أن تقوم برصفه أو تثبيت تربته بالطريقة التى تراها ــ وكذلك الحال فى جسور النيل داخل البلاد.

س: وما أساس مناقضة ديوان المحاسبة بصدد ماكينات الرصف المذكورة؟

جـ: أساس المنافضة على ما أذكر هو شراء هذه الماكينات خصما على اعتماد غير مخصص لها فضلا عن عدم اتصالها الاتصال الوثيق بأعمال مصلحة الرى.

س: سبق أن ذكرتم بتحقيق لجنة التطهير أنه قد يحدث أن تطلب أحد المجالس البلدية تقوية الجسر أمام المدينة فتدرس الوزارة الطلب مراعية فى ذلك برنامجها الأصلى فتنفذه أو لا تنفذه ــ فما مناط الاستجابة إلى الطلب أو رفضه؟

جـ: إذا رؤى أن تقوية جسر النيل أمام البلدة حاجة الطلب يقع ضمن برامج مصلحة الرى وسمحت من ناحية وسمحت الاعتمادات المالية بذلك من ناحية أخرى أمكن إجابة مثل هذا الطلب فيما يدخل فى حدود أعمال مصلحة الرى كما حصل فى واجهة المنصورة وطلخا وشربين ودمياط وبنها.

س: جاء بمذكرة حضرة وزير الأشغال إلى حضرة وزير العدل المرفقة بالخطاب الرقيم ٢٧مايو سنة ١٩٥٦ أن إجراءات نزع الملكية سارت بسرعة غير عادية فصرفت مصلحة المساحة لأرباب العقارات والأراضى ٨٨ ألف جنيه وصرفت على الأعمال ٧٧٥ , ٨٢جنيه بمجموع ١٧١ألف جنيه.

جـ: فى مثل هذه المشروعات خصوصا وإذا كانت تتناول فتح شوارع داخل مدن من المعتاد سرعة اتخاذ إجراءات نزع الملكية لهدم المنازل فى الوقت المناسب لتنفيذ العمل ــ خصوصا ويلاحظ أن هذا المشروع اقترن بالسرعة فى التنفيذ بدليل العدول عن طريقة تكوين الجسر بالاطماء إلى الطريقة التى نفذ بها.

س: لما سئل المهندس عثمان محرم عما تضمنته مناقضة ديوان المحاسبة فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ من أن تكاليف الأعمال الصناعية والترابية فى هذا المشروع قد خصمت على بند «٩» صيانة أعمال الرى من الاعتماد المخصص للوقاية من النيل حالة أن الذى يبين من المذكرة التفسيرية رقم ١٥سنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥ أن الغرض منه هو تهذيب مجرى النهر وهى أعمال لا تعدو أعمالاً تجميلية للبلدة ولا صلة لها

بطغيان النيل وتكون بذلك الوزارة قد خالفت المادة ١٤٣ من الدستور فأجاب الوزير على هذه المناقضة فى التحقيق بأن هذا من أعمال التفاتيش وسلطتها ولا يذكر أنه عرض عليه شيء خاص بالاعتمادات المالية.

جـ: الإجابة على هذا السؤال يقتضى الرجوع إلى ملفات تفتيش النيل وسؤال حضرة المهندس حسن زكى الذى عاصر تنفيذ هذه العملية — ويبين من الملف رقم ٣٤٩/ ١/ ٢ الجزء الثالث صحيفة ٣٠٩ ضمن المذكرة المؤرخة ٨/ ١١/ ١٩٤٤ من مفتش رى زفتى بشأن هذا الموضوع أن مبلغ ٧٠ألف جنيه نفقات الأعمال قد وافق الوزير على أخذه من وفورات بند ٩ صيانة أعمال الرى، كما ورد بكتاب السكرتير العام لتفتيش عام الأقاليم الشرقية والمبلغ للتفتيش برقم ٥ — ٦٠٤ — ٢١٣٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٤.

س: ألديكم معلومات أخرى؟

جـ: لا.

تمت أقواله

واقفل المحضر حيث كانت الساعة ١١,٣٠ صباحاً

المحضر الرابع

أعيد فتح المحضر فى تاريخه الساعة ١٢ ظهراً بمبنى مجلس النواب بالهيئة السابقة، حيث حضر حضرة الدكتور حسن زكى وكيل وزارة الأشغال المساعد وسألناه بالآتى:

اسمى حسن زكى سابق سؤاله، حلف اليمين

س: أتذكر متى بدئ فى مشروع سمنود؟

جـ: أذكر أنى كنت مفتشاً للنيل وبينما كنت بالمرور مع وزير الأشغال فى البحر بفرع دمياط أن لاحظ أن هناك وابور متهدم أمام كوبرى سمنود وطلب إزالته إلى منسوب المياه واستعمال أحجاره لتكوين ساحل صناعى أمام واجهة بلدة سمنود وبعد ذلك سُلمت إلىّ خريطة مجهزة على ما أذكر بمعرفة مجلس بلدى سمنود تبين تخطيط الواجب عمله لواجهة سمنود ولمدخل الكوبرى، وقد طلب حضرة وزير الأشغال بعد أن اعتمد هذه الخريطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع الملكية وبعد ذلك نقلت إلى رى ثالث لدمنهور واتخذ زملائى الإجراءات اللازمة للتنفيذ.

س: ألم يسبق أن فكر أحد من قبل فى هذا المشروع؟

جـ: بلدة سمنود تقع بعض مبانيها على البحر مباشرة ومن الواجب عمل واجهة لمثل هذه المدينة لتمكن أولا رجال الرى من المرور للمحافظة على سلامة هذه المنطقة من غوائل الفيضان ذلك لأن المبانى كانت تطل على البحر مباشرة بدون وجود طريق يسمح بمرور رجال الرى.

س: ولم لم ينفذ هذا المشروع من قبل؟

جـ: هذا مقيد إلى اعتمادات ونحن نقدم الأهم على المهم.

س: هل كان فى نية الوزارة قبل أن يتولاها المهندس عثمان محرم القيام بمشروع من هذا القبيل فى سمنود؟

جـ: أنا لا أذكر إن كانت هذه العملية دخلت فى برنامج سنة ١٩٤٢.

س: ما علة عدم المضى فى طريقة الرءوس الحجرية والإطماء فى سمنود.

جـ: واجهة سمنود بالنسبة لأنها تطل على المياه وواقعة أمام كوبرى ليس من السهل الاعتماد الكلى لتكوين الساحل بعمل رءوس خشبية أن تؤثر التيارات على الملاحة

عند الكوبرى وفى مثل هذه الحالة يكون الساحل بالرءوس ومع هدم بعض المساكن بالقدر الكافى الذى يتفق مع أغراض مصلحة الرى.

س: وما القدر الكافى فى هذه الحالة بالذات؟

جـ: الأورنيك المعتمد لواجهات البلاد والذى يتفق مع أغراض مصلحة الرى هو عرض عشرة أمتار.

س: وما علة العدول عن طريقة الرءوس الحجرية والإطماء فى واجهة سمنود بعد أن أقيمت فعلاً رءوس أنفق عليها نحو ٥آلاف جنيه.

جـ: التطمية بالرءوس فى هذا الموقع بالذات تحتاج لمدة طويلة، كما أرى أنه لا يمكن عمل ساحل فى هذه المنطقة بالرءوس بمفردها بل يجب إزالة بعض المساكن بالقدر الذى يكفى أغراض الرى يما يكفى لتكوين ساحل عرضه ١٠أمتار فتنزع ملكية المبانى التى تلزم لذلك فإذا وجدت مبان بارزة عن خط التهذيب تنزع ملكيتها ــ وتطبيقا لذلك كان من الواجب إزالة بعض مساكن بسيطة فى حدود العشرة متر من خط التهذيب.

س: وكيف يتكون باقى الساحل فى غير الأمكنة التى تنزع فيها الملكية؟

جـ: بالتطمية أو صناعية بنقل أتربة بالكراكات حسب الظروف ــ والتطمية هى الطريقة تستغرق سنين حسب ظروف الموقع وإتجاه الشارات ــ وأما نقل بالاتربة والكراكات فهى طريقة سريعة تنتهى فى سنة.

س: وكم تقدر لتكوين الساحل بطريق التطمية فى منطقة سمنود بالذات؟

جـ: هى بطيئة وقد تستغرق أكثر من خمس سنين.

س: تبين أن المشروع قد وضع على أساس أن يبتعد عن النيل عند الكوبرى ويمر حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل السيد عبدالعال ومسجد الخواص وأنه قد نزعت ملكية العقارات المجاورة والواقعة أمام منزل المرحوم عبدالعزيز النحاس فما رأيكم فى ذلك من الوجهة الفنية؟

جـ: هذا كله لا علاقة له بأعمال مصلحة الرى ومعلوماتى منصبة على الخريطة المؤرخة ١٩٤٢/١١/٥.

س: إذن ما سبب تنفيذ المشروع على هذا الأساس وما الغاية منه؟

جـ: أرى أن الذى أعطى الأمر أقدر بالإجابة على ذلك لأن هذه أعمال خارجة عن مصلحة الرى.

س: ما أثر هذه الأعمال بالنسبة لارباب تلك الأبنية؟ (١)

جـ: أعتقد أن ذلك يزيد من قيمة الأراضى.

س: علل المهندس عثمان محرم عدم محاذاة المشروع لساحل النيل لأنه ربما تركت منازل أثرية كالمسجد وغيره وأن البلدية هى التى اقترحت نزع ملكية العقارات المجاورة لمنزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبدالعال ومنزل المرحوم عبدالعزيز النحاس وليس لمصلحة الرى صالح فيه فما رأيكم فى ذلك؟

جـ: الذى أعلمه أن الخريطة قدمت من المجلس البلدى للوزير.

س: على هذا الأساس هل مصلحة الرى مقيدة برأى المجلسى البلدى؟

جـ: لا.

س: ما مناط الاختصاص للمجلس البلدى ومصلحة الرى بالنسبة لجسور النيل داخل المدن.

جـ: مصلحة الرى صاحبة السلطة فى إنشاء الجسور ولها أن تسلمها فى الجهات التى بها مجالس بلدية للاستعمال وليس للاستغلال والمادة الخامسة من قانون الرى رقم ٦٨لسنة ١٩٥٣ تزيد هذه النقطة إيضاحاً وتقضى هذه المادة: أن مصلحة الرى هى صاحبة الهيمنة الكاملة على الجسور ولها أن تسلمها للمجالس البلدية لصيانتها حسب اشتراطات مصلحة الرى دون الإخلال باللوائح(٢).

س: للمجالس البلدية أن توسع الجسر عن العرض الذى رأت مصلحة الرى.

جـ: لها ذلك، إنما يشترط أن تأخذ موافقة مصلحة الرى حفظا لسلامة الجسر.

س: وإذا تطلب إجابة البلدية إلى طلبها نزع ملكية العقارات لزيادة عرض الجسر ـ فمن الذى يباشر نزع الملكية ويتحمل نفقاته فى القدر الزائد مصلحة الرى أم البلدية.

(١) يتكرر هذا السؤال وكأنما كان النحاس باشا من الذين يسقعون الأراضى أو كأنه كان من المعدمين !!

(٢) من الطريف أن يكون هناك قانون جديد للرى صدر فى ١٩٥٣،أى بعد الثورة، ومن الطريف ـ أيضا ـ أن يتبنى هذا القانون رؤية عثمان محرم! ومع هذا فإن عثمان محرم نفسه كان يُحاكم كما نرى على تنفيذه لأفكاره السابقة لأوانها!!

جـ: ليس هناك ما يمنع من قيام مصلحة الرى بعمل هذه الزيادة لأنه عمل مشترك على أن تحصل التكاليف من البلدية[1].

س: ولمَ لا تقوم مصلحة الرى بذلك من بادىء الأمر؟

جـ: لأنه يزيد عن أغراض مصلحة الرى وهذه المصلحة عندما تقوم هى بهذا العمل الخارج عن اختصاصها تأخذ موافقة البلدية باحتساب القيمة على حسابها أولا فقيام مصلحة الرى بهذا العمل يعتبر بمثابة وسيط يعمل لحساب مصلحة أخرى.

س: ومَنْ المختص برصف الجسور؟

جـ: مصلحة البلديات هى التى تقوم بالرصف على حسابها على الأورنيك والمناسيب التى تحددها مصلحة الرى.

س: ألم يسبق أن قامت مصلحة الرى برصف طريق على النيل فى بلد ما؟

جـ: لا اذكر حدوث شىء من ذلك ـ ومصلحة الرى لا تقوم برصف طرق داخل المدن.

س: تبين أن وزير الشئون البلدية والقروية قد طلب إلى وزير الأشغال فى ٢٣/ ٣/ ١٩٥٠ كتابة لرصف جسر النيل فى سمنود باعتباره جزءاً لا يتجزأ من جسر النيل، وتقضى الضرورات الصحية والعمرانية برصفه فاستفهم الوزير عما تم فى آلات الرصف التى كان قد طلب بحث موضوع استيرادها لرصف جسور النيل ـ فإذا كانت مصلحة الرى لا تقوم برصف الطرق، فما علة استيراد آلات من هذا القبيل.

جـ: هذه الماكينات ليست للرصف بالماكادام كما هو معروف إنما الغرض كما فهمت من استيراد هذه الماكينات هو تثبيت تربة سطح الجسر حتى لا يتأثر بتأثير الهواء.

س: هل معنى هذا أن لمصلحة الرى شأن فى تثبيت التربة على هذا الوجه؟

جـ: الهواء يزيل طبقة من جسر النيل فهذه الماكينات قصد باستيرادها تثبيت سطح الجسر حتى لا يتأثر بالهواء ولا يرمم فهى بهذا الوصف عمل من أعمال الصيانة وهذا القول ينصب على المسافات التى لم تسلم لمصلحة الطرق، وأما التى تسلم لها فإن مصلحة الطرق هى التى تقوم برشها على أنه إذا اتضح أن هذه الجسور ولو أنها مسلمة لمصلحة

(١) هكذا يصل حسن زكى فى النهاية ـ ودون أن يقصد ـ إلى ما وصل إليه عثمان محرم فى البداية بفهم وقصد ورؤية!

الطرق ليست على الأورنيك فمصلحة الرى تقوم بترميمها لأن هذا من اختصاصها(١).

س: لما سئل المهندس عثمان محرم عما تضمنت مناقضة ديوان المحاسبة فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ من أن تكاليف الأعمال الصناعية والترابية فى مشروع سمنود قد خصمت على بند «٩» صيانة أعمال الرى من الاعتماد المخصص للوقاية من النيل حالة أن الذى يبين من المذكرة التفسيرية رقم ١٥ سنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥ أن الغرض منه هو تهذيب النهر، بينما أن هذه الأعمال أعمال تجميلية لا صلة بها للوقاية من طغيان النيل فتكون بذلك الوزارة قد خالفت المادة ١٤٣ من الدستور فأجاب الوزير على ذلك فى التحقيق بأن هذا من أعمال التفاتيش وسلطتها ولا يذكر أنه عرض عليه شىء خاص بالاعتمادات المالية.

جـ: لا علم لى بهذه الواقعة وإنما أعتقد أن هذا العمل عمل جديد وكان يجب أن يؤخذ من الاعتماد الخاص بالأعمال الجديدة وليس من أعمال الصيانة ــ وفيما يتعلق بزيادة العرض عن أغراض مصلحة الرى يعتبر تجميل للمدينة يزيد عن حاجة الرى.

س: لكن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الذى أشرتم إليه لاحق للوقائع موضوع التحقيق.

جـ: أحكام هذا القانون تتفق مع ما كانت تسير عليه مصلحة الرى فى السابق(٢).

س: ألديكم معلومات أخرى؟

جـ: لا.

تمت أقواله

محضر آخر

وأقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ١,٢٠ مساءاً،،

---

(١) مرة أخرى يتأكد لنا دليل على ما أنادى به من أن من الصعوبة أن تفصل الأعمال المدنية فصلا متعسفا ما بين مصلحة الرى وبين مصلحة الطرق وبين المجالس البلدية ووزارة الشئون البلدية والقروية، وهكذا إذا أريد تنفيذ مثل هذا الفصل فإن التعسف سرعان ما يظهر وعلى سبيل المثال يصبح السؤال: هل هو رصف أم تثبيت للتربة أم رش لها؟

(٢) يظهر من هذا الجواب والسؤال الذى وجه وكان هذا جوابه أن وكيل النيابة بحاسته القانونية قد أدرك المفارقة القانونية فيما هو معروض عليه من السلطات، ولكن وكيل الوزارة المساعد تخلص بالإجابة بأن القانون جاء موافقا للعرف السابق، فكأنما كان القانون موضوعا لغرض واضح!!

المحضر الخامس

فتح المحضر فى يوم السبت ٤ يوليو سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠,١١ صباحاً بدار مجلس النواب نحن جمال المرصفاوى وكيل النيابة

وحامد ابراهيم جهلان سكرتير التحقيق

حيث استحضرنا ميزانية الدولة المصرية عن عام سنة ١٩٤٣ وعام ٤٣/ ١٩٤٤ وعام ٤٤/ ١٩٤٥ فبان من الاطلاع:

أ ــ على الميزانية الأولى « أن ميزانية وزارة الأشغال قد وردت بالقسم رقم١٢ صحيفة ٣٤٠ وما بعدها، ورد بالصحيفة رقم ٣٥٣ بميزانية هذه الوزارة فى الفرع٢ الخاص بالرى تحت بند«٩» الخاص بأعمال الصيانة مبلغ ٨٠ألف جنيه لصيانة جسور النيل ومبلغ ٥٠ألف جنيه صيانة وترميم الأعمال الفنية، كما ورد تحت الفئة الثانية مبلغ ١٣ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه البحرى و٦آلاف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه القبلى، ثم خصص البند رقم ١١ لتحسينات وأعمال جديدة صغيرة غير منظورة (ز) ثم ورد فى الصحيفة رقم ٣٥٤ ملخص للأعمال الجديدة منها ما يخص السنة الحالية والواردة تحت البنود من ١٣ إلى ٢٦ وهى موضوع الفئة الأولى وقيمتها ٢٠٧٥٢٠ والفئة الثانية تشمل أعمالا موزعة على جملة سنوات وواردة تحت البنود من ٢٧ إلى ٢٩وقيمتها ٩٦١٤٨٠ جنيه، وقد خصص للبند ١٤ مبلغ ٦٠ ألف جنيه «مستخدمون مؤقتون لأعمال نزع الملكية» وخصص للبند رقم ١٥ مبلغ ١٠ آلاف جنيه احتياطى على أن لا يصرف شىء من هذا الأخير قبل موافقة وزير الأشغال واعتمد للبند ٢١ الخاص بأعمال الوقاية من ٢٢٤٧طغيان النيل فى الوجه البحرى مبلغ ٢٠ ألف جنيه واعتمد للبند ٢٢ الخاص بأعمال الوقاية من طغيان النيل بالوجه القبلى مبلغ ٤٠ ألف جنيه.

ب ــ وقد وردت ميزانية وزارة الأشغال عن عام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ بالقسم رقم ١٢ صحيفة ٣٤٧ وما بعدها وجاء بالصحيفة رقم ٣٦٠ تحت البند «٩» الخاص بصيانة أعمال الرى من الفرع الثانى بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه فى الفئة الأولى لصيانة جسور النيل ـ وفى الفئة الثانية اعتمد مبلغ ١٤ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه البحرى

و١٠آلاف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه القبلى وقد خصص البند «١١» تحسينات وأعمال جديدة صغيرة وغير منظورة، وفى بيان مفردات الأعمال الجديدة اعتمد مبلغ ٥٩٣,٥٢٠ جنيه عن الفئة الأولى عن أعمال تخص السنة الحالية وهى واردة فى البنود من ١٣ إلى ٣٥، ومبلغ ٢,١٢٧,٨٨٠جنيه عن الفئة الثانية عن أعمال موزعة على جملة سنوات فى البنود من ٣٥ إلى ٤٠ وقد اعتمد للبند «١٤» من الفئة الأولى مبلغ ٦٠ألف جنيه «مستخدمون مؤقتون لأعمال نزع الملكية» واعتمد للبند ١٥مبلغ ٢٤٠ألف جنيه متأخرات ثمن أراض ومبلغ ١٠آلاف جنيه للبند ١٦«احتياطى»، واعتمد للبند ٢٢مبلغ ٦٠ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه البحرى واعتمد للبند ٢٧مبلغ ٦٧ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه البحرى ـ وورد تحت البند ٣٩ الخاص بالمشروعات فى مديرية الدقهلية تحت موضوع تعديل طرق الرى مبلغ ٤٢ألف جنيه قيمة الاعتماد المفتوح فى ميزانية سنة ١٩٤٣ تكاليف أعمال ومبلغ ٥آلاف جنيه ثمن أراضى ـ وقد جاء بالميزانية فى هذا الصدد أن المنظور [أى المنتظر] صرفه لغاية ٣٠/ ٤/ ١٩٤٣ كان مبلغ ٥٤٠,٦٤٧ جنيه لتكاليف الأعمال ومبلغ ٣٤٦,١٣٠ جنيه لثمن الأراضى.

جـــ: وردت ميزانية وزارة الأشغال عن عام ٤٤ ـ ١٩٤٥ تحت القسم رقم ١٢ فى الصحيفة رقم ٣٦٧ وما بعدها، وقد خصص الفرع الثانى للرى وورد تحت البند «٩» الخاص بصيانة أعمال الرى اعتماد مبلغ ١٥٠ألف جنيه فى الفئة الأولى لصيانة جسور النيل ومبلغ ٢٠ألف جنيه فى الفئة الثانية لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه البحرى ومبلغ ١٢ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الوجه القبلى. وعنون البند «تحسينات وأعمال جديدة صغيرة وغير منظورة» ثم ورد ملخص بالأعمال الجديدة منها الفئة الأولى الخاصة بأعمال السنة الحالية من بند ١٣ ـ ٣٢ ـ وقد اعتمد لها مبلغ ٥٦٧,٠٢٠ جنيه ـ والفئة الثانية الخاصة بالأعمال الموزعة على جملة سنوات من البند ٣٣ إلى ٣٩ مبلغ ٢١٠,٥٢٨٠ جنيه ـ وقد اعتمد للبند ١٤ من الفئة الأولى ٦٠ألف جنيه «مستخدمون لأعمال نزع الملكية» وللبند ١٥مبلغ ١٠آلآف جنيه احتياطى «وللبند ٢١ مبلغ ٢٠ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الأقاليم الشرقية وللبند ٢٢ مبلغ ٣٥ ألف جنيه لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى الأقاليم الغربية، وللبند ٢٣ مبلغ ٣٠ ألف جنيه

لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى مصر الوسطى وللبند ٢٦ لأعمال الوقاية من طغيان النيل فى مصر العليا مبلغ ٣٧ ألف جنيه».

وقد أطلعنا على الصحيفة رقم ٣٠٩ من ملف وزارة الأشغال رقم ٣٤٩/ ١/ ٢ الجزاء الثالث ــ والمنوه عنها فى نهاية أقوال السيد المهندس إبراهيم محمد زكى بمحضر جلسة التحقيق المنعقدة فى ٢/ ٧/ ١٩٥٣ ــ فبان أن مفتش رى زفتى قد حرر فى ٨/ ١١/ ١٩٤٤ مذكرة بأنه لم يدرج فى ميزانية التفتيش سنة ٤٤/ ١٩٤٥ أى مبلغ على ذمة تعديل مجرى النيل تجاه سمنود وإنما سبق أن اعتمدت الوزارة مبلغ ٤٢ألف جنيه ضمن المقايسة رقم ١٤ ميزانية تفتيش النيل بالوجه البحرى سنة ٤٢/ ١٩٤٣ الخاص بواجهة سمنود ــ وقد وضع التفتيش ذلك المبلغ تحت تصرف المساحة فى ٢٠/ ٣/ ١٩٤٣ على ذمة أعمال نزع الملكية اللازمة للمشروع ــ ولما ارتفع رقم تقدير تكاليف نزع الملكية إثر ما طرأ من تعديلات إلى ٨٠ ألف جنيه طلب تفتيش رى قسم زفتى تدبير مبلغ ٣٨ ألف جنيه فوافقت الوزارة بكتابها المؤرخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ رقم ٢/ ٦٣/ ٣ المرسل إلى تفتيش عام الأقاليم الشرقية على أخذ المبلغ من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان عام ٤٣/ ١٩٤٤ من مبلغ الأربعين ألف جنيه السابق وضعه تحت تصرف الوزارة من تفتيش عام رى مصر العليا، أما مبلغ السبعين ألف جنيه نفقات الأعمال فان الوزير وافق على أخذه من وفورات اعتمادات بند «٩» صيانة أعمال الرى وفق ما ورد بكتاب السكرتير العام بتفتيش عام الأقاليم الشرقية المبلغ لتفتيش رى زفتى فى ١٢/ ٦/ ١٩٤٤ برقم ٥/ ٤/ ٦ ــ ٢١٣٦.

وبان من الاطلاع على الصحيفة رقم ٢٦٦من الجزء الثانى من ذلك الملف أنه عبارة عن صورة اعتماد مبلغ ٣٨ ألف جنيه ثمنا للأرض اللازمة لمشروع واجهة سمنود على النيل فى سنة ٤٣/ ١٩٤٤ يؤخذ من التجاوزات التى أقرها البرلمان بمعرفة الوزير فى ٧/ ٦/ ١٩٤٤ عن القسم رقم «١٢» فرع ٢ بند٣٩ أعمال جديدة الفئة الثانية من مبلغ ٤٠ألف جنيه التى وضعت بمعرفة تفتيش عام رى مصر الوسطى والعليا لإنشاء طلمات العزيزة «تعديل طرق الرى بمديرية الدقهلية»أراض ـ وموقع على هذا فى ٧/ ٦/ ١٩٤٤ من المهندس حامد القصبى وفى ١٠/ ٦/ ١٩٤٤ من المهندس أحمد راغب ـ وفى ١١/ ٦/ ١٩٤٤ من المهندس عثمان محرم ـ ومشار إلى أن هذا عن المقايسة رقم ٣٠، وقد أبلغت موافقة الوزير إلى تفتيش عام رى الأقاليم الشرقية بكتاب السكرتير العام المهندس

حامد التصبى الواردة صورته فى صحيفة ٢٥٩من الملف، كما جاء بالصحيفة رقم ٢٥٦ من ذلك الملف إشارة المهندس عثمان محرم فى ٧/ ٦/ ١٩٤٤ بالموافقة على ما تقدم بناء على طلب السكرتير العام ووكيل الوزارة، كما تبين من الصحيفة رقم ١٠٨ من الملف المذكور أن مفتش عام رى الأقاليم الشرقية بالوجه البحرى قد طلب إلى وكيل الوزارة كتابة فى ٢٨/ ٥/ ١٩٤٤ تدبير مبلغ ٣٨ ألف جنيه المذكور لنزع ملكية باقى الأراضى اللازمة لواجهة سمنود من الاعتماد الإضافى الذى وافق عليه البرلمان بند ٩ صيانة أعمال الرى - وجاء بالكتاب أن المبلغ الذى خص التفتيش على البند المذكور نفذ كله فى تعديل المقايسات التى كانت باليد وتقترح نقل الوفر الذى لدى تفتيش عام رى مصر الوسطى والعليا إلى ميزانية تفتيش رى الأقاليم الشرقية بالوجه البحرى لأن ذلك الوفر يغطى كل المبلغ المطلوب وجاء بالصحيفة رقم ١١٤ أن تفتيش المساحة أرسل فى ٣٠/ ١١/ ١٩٤٣ إلى مفتش رى زفتى يقول إن تكاليف أعمال نزع الملكية يبلغ نحو ٨٠ ألف جنيه ولم يوضع تحت تصرف مصلحة المساحة سوى ٤٢ ألف جنيه ويطلب تدبير الباقى وقدره ٣٨ ألف جنيه، فأرسل مفتش عام رى الأقاليم الشرقية كتاب تفتيش رى زفتى إلى سكرتير عام وزارة الأشغال يحيطه فيه بمضمونه وبأن مبلغ الـ٤٢ ألف جنيه قد احتسبت على بند ١٢/ ٢/ ٩ «صيانة أعمال الرى» فأجابه بأن وكيل الوزارة يوافق على تدبير الـ ٣٨ ألف جنيه من الاعتماد الإضافى المعروض على البرلمان إذا ذاك لبند ٩ صيانة أعمال الرى - وهذا الكتاب مؤرخ ٢١/ ٢/ ١٩٤٤ واقفل المحضر على ذلك بعد إثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١,٣٠ مساءً».

وكيل النيابة

(امضاء)

المحضر السادس

فتح المحضر يوم الاثنين ٦ يوليو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١,٤٠ صباحاً بدار مجلس النواب بالهيئة السابقة

أ ـ حيث تبين لنا من الاطلاع على الصحيفة رقم ٣٤٥ من ميزانية الدولة المصرية عن عام ١٩٤٣/٤٢ أن قيمة الاعتمادات التى خصصت للفرع٢ ـ الرى قد وزعت على ثلاثة أبواب ـ الباب الأول قيمته ٥٢٦,٠٠٠جنيه والثانى ٩٤١,٧٠٠ جنيه والثالث ١,٢٦٩,٠٠٠جنيه ـ وأن الباب الأول يشمل الماهيات والأجر والمرتبات والثانى المصروفات العامة والثالث الأعمال الجديدة ، وأن صيانة أعمال الرى وردت تحت البند «٩» من الباب الثانى وخصص البند «١١» لتحسينات وأعمال جديدة صغيرة وغير منظورة، والأعمال الجديدة وردت فى البنود من ١٣ ـ ٢٩ من الباب الثالث.

ب ـ وظهر من الإطلاع على الصحيفة رقم ٣٥٢ من ميزانية سنة ١٩٤٤/٤٣ أن قيمة الاعتمادات الخاصة بفرع٢ الرى قد وزعت على ثلاثة أبواب على النسق متبين بميزانية ١٩٤٣/٤٢ ـ ولا خلاف بينهما إلا فى قيمة المبالغ إذ خصص للباب الأول ٥٣٣,١٠٠جنيه والثانى ١,٣٤٠,٠٠٠جنيه والثالث ٢,٧٢٠,٤٠٠ جنيه وخصص لصيانة أعمال للرى وللأعمال الجديدة ذات أرقام البنود المعينة بالميزانية ١٩٤٣/٤٢ .

جـ ـ وبان من ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٤ ص٣٧٢ أن قيمة الاعتمادات الخاصة بفرع٢ ـ الرى ـ قد وزعت على ثلاثة أبواب على النسق السابق ولا خلاف إلا فى قيمة الاعتماد إذ خصص للباب الأولى ٦٠٧,٦٠٠جنيه والثانى ١,٥٣٢,٠٠٠ جنيه وللثالث ١,٩٥٢,٥٠٠ جنيه وخصص للبند «٩» من الباب الثانى لصيانة أعمال الرى والبند «١١» لتحسينات وأعمال جديدة صغيرة وغير منظورة، وخصصت البنود من ١٣ ـ ٣٩ من الباب الثالث للأعمال الجديدة.

وقد حضر أمس بناء على طلبنا الأستاذ أحمد ابراهيم حسن مراقب عام المراقبة الثانية بديوان المحاسبة ومعه الملف رقم ٧/٢/١٣٩ قسم أول الخاص بتعديل مجرى النيل تجاه سمنود وبتصفح أوراقه تبين أنه يشمل المكاتبات التى تبودلت بين الديوان ووزارة الأشغال

بصدد هـذا الموضوع ــ وهـو الذى سبق أن أشـارت إليه لجنة الـتطهيـر الثالثـة فى تحقيـقها المنضم ــ كما قدم نسخة من تقرير ديوان المحـاسبة المقدم إلى البرلمان عن الحساب الختامى للسنة المالية ٤٤/ ١٩٤٥ وقد ورد بالصحيفتين ٧٦، ٧٧ تحت البند «١٩٣» ما نصه «قامت وزارة الأشغـال العمومـية» (تفـتيش رى زفتـى) بإجراء أعـمال صناعـية وترابـية لتعـديل وتهذيب مجرى النيل تجاه سمنود وبلغت تكاليف هذه الأعمال ٧١٥١٠ جنيه و٨٤٤مليما خصم بها على بنـد «٩» صيانة أعمال الرى» من ميزانية الأشغال عـن السنة المالية ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ من الاعتماد المخصص تحـت هذا البند لأعمال الوقاية من طغيـان النيل، وبالرجوع إلى المذكرة التفسيرية المرفقة بالمقايسة رقم ١٥ لسنة ٤٤/ ١٩٤٥ الخاصة بهذا المشروع تبين أن الغرض منه هو تهذيب مجرى النيل بمواجهة سمنود لتتفق هذه الواجهة والكوبرى الذى أقيم عليه من جهة ولتتفق وأهمية البـلدة من جهة أخرى بعد أن أصبحت مركزا من مراكز مديرية الغربـية وأقيم بها محكمة أهـلية وأخرى شرعية وغير ذلك مـن المنشآت التى زادت كثيرا فى أهميتها.

ولما كانت هذه الأعـمال لا تعدو كونها أعمالاً تجمـيلية لبلدة سمنود ولا تمـت بأية صلة لأعمال الوقـاية من طغيان الـنيل (الاعتماد الذى خـصم عليه بتكـاليف هذه العمـلية) فإن وزارة الأشغـال ـ والحالة هـذه تكون قـد قامت بإجـراء أعمال غـير مدرج لـها اعتـمادات بالميزانـية مخالفة بـذلك أحكام المادة ١٤٣ من الدسـتور فضلا عن أن هذا المـشروع فى حد ذاته ـ وقد أربت تـكاليفه على ٧١,٠٠٠ جـنيه ــ يعتبر مـن المشروعات الكبيـرة التى كان ينبغى درج الاعـتمادات اللازمة لها بالباب الـثالث من ميزانية وزارة الأشغال حـتى تخضع لرقابة البرلمان وتتاح له فرصة مناقشتها، وفضلا عن هذا وذاك قد استلزم القيام بهذه العملية نزع ملكية أراض وعقارات بلغت قيمتها الابتدائية ٨٠ ألف جنيه، وقد وضع هذا المبلغ فى حينه تحت تصرف مصلحة المساحة ولم يعرف حتى الآن مقدار ما تم صرفه منه.

لذلك كتب الديـوان إلى الوزارة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ يسألـها عن مبررات هذه التصرفات فأجابت فى ٨/ ٤/ ١٩٤٦ بـأن وزير الأشغال السابق رأى فى ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ إنشاء جسر أمام هذه البلدة مع ما يستتبع ذلك من نزع ملكية الأراضى والعقارات اللازمة لهـذا الغرض وأنه رؤى فـى بادىء الأمر الاستـعانة بـرءوس حجرية غـاطسة لإنشـاء هذا الجسر ليتسنى بواسطتها ترسيب كميـات من الطمى ـ وقد تم ذلك فعلاً، وبلغت التكاليف

نحو ٥٠٠٠ جنيه ونظرا لأن إنشاء جسر بهذه الطريقة يتطلب زمنا ليس بالقليل، فقد عدل عن ذلك وأمر معالى الوزير فى مايو سنة ١٩٤٤ بنقل الأتربة اللازمة لهذا الجسر وحمايتها بتكسية حجرية. ويؤخذ من إجابة الوزارة أن الرءوس الحجرية ــ قد كلفت الحكومة حوالى ٥٠٠٠ جنيه أصبح لا لزوم لها بتعديل طريقة إنشاء الجسر كما أن إجابة الوزارة لم تتضمن أى تبرير للخصم على بند ٩صيانة أعمال الرى الباب الثانى بقيمة أعمال كان الواجب يقضى بالخصم بتكاليفها على الباب الثالث.

كذلك تضمنت إجابة الوزارة إلى جانب ما تقدم أن مبلغ الـ ٨٠,٠٠٠ جنيه الذى تكلفه نزع ملكية العقارات قد احتسب منه ٤٢٠٠٠ جنيه على بند الصيانة بميزانية السنة المالية ٤٢/ ١٩٤٣ على حين كان ينبغى تخصيص اعتماد لذلك بالباب الثالث ــ واحتسب الباقى وقدره ٣٨٠٠٠ جنيه على بند «٣٩» أعمال جديدة فئة ثانية ــ بميزانية السنة المالية ٤٣/ ١٩٤٤ ولايزال الموضوع قيد البحث.

واقفل المحضر على ذلك فى تاريخه حيث كانت الساعة ١٢,٤٠ مساء ــ ويعاد ملف ديوان المحاسبة ونسخة التقرير إليه كطلبه.

وكيل النيابة

(أمضاء)

تقرير فنى عن تحسين واجهة بلدة سمنود وعمل كورنيش للنيل

وزارة الأشغال العمومية

مكتب الوزير

القاهرة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢

حضرة صاحب المعالى وزير العدل

أتشرف بأن أرفق مع هذا مذكرة عن تحسين واجهة بلدة سمنود وعمل كورنيش للنيل تجاهها - رجاء التفضل بالاطلاع وتحويلها إن وافقتم على اللجنة المختصة بوزارة الأشغال لبحثها.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام؛؛

وزير الأشغال العمومية

«إمضاء»

١٩٥٢/٥/٢٧

مرفقات

عدد ١ مذكرة من ثلاث صور

❏

هكذا أرسل حضرة وزير الأشغال بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٥٢ بخطاب إلى حضرة وزير العدل أرفق به مذكرة عن تحسين واجهة بلدة سمنود وعمل كورنيش للنيل تجاهها وطلب تحويلها على لجنة التطهير.

وتتضمن هذه المذكرة ما يأتى:

١ ــ رأت وزارة الأشغال فى سنة ١٩٤٢ عمل كورنيش على النيل أمام بلدة سمنود بعرض ٢٤متراً ــ وقررت نزع ملكية الأراضى اللازمة والعقارات على أساس أن يسير الكورنيش مجاوراً للنيل إلا فى الجزء الواقع عند مدخل الكوبرى المقام على النيل إذ يسير الجسر مبتعدا عن الساحل ويمر حول منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس ومنزل وقف السيد عبدالعال ومسجد سيدى الخواص.

٢ ــ رأت الوزارة أن طريق الكورنيش لم يصل إلى منزل حضرة عبدالعزيز النحاس فنزعت ملكية الأراضى والعقارات المجاورة للمنزل وأمامه واعتبرتها منافع عامة ــ وأضافت المذكرة أنه لا يمكن أن تعتبر التخلية حول هذا المنزل منافع عامة بأى حال من الأحوال.

٣ ــ إن إجراءات نزع الملكية سارت بسرعة غير عادية فصرفت مصلحة المساحة لأرباب العقارات مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه كما صرفت على الأعمال مبلغ ٨٢,٧٧٥جنيه أى بمجموع نحو١٧١,٠٠٠ جنيه.

٤ ــ جاءت وزارة الأشغال فى سنة ١٩٤٤ وحاولت أن ترجع بالتخطيط بحيث يمر الكورنيش محاذيا للنيل وإلغاء نزع ملكية الأراضى والعقارات حول منازل الرئيس السابق مصطفى النحاس وحضرة عبدالعزيز النحاس ووقف عبدالعال ــ ولكن الإجراءات تعثرت إذ تبين أن مرسوم نزع الملكية كان قد صدر وصرفت المبالغ فعلا فعجزت الحكومة طبقا لفتوى قسم الرأى عن تغيير المخالفات التى تمت.

٥ ــ عادت الوزارة سنة ١٩٥٠ فرجعت بالمشروع بأكمله إلى ما كان مقرراً سنة ١٩٤٢ ورأت أيضا من باب التجميل أن تقوم وزارة الأشغال برصف الكورنيش بمبلغ ١٨,٠٠٠جنيه وأضافت المذكرة أن هذا الشارع تابع لبلدية سمنود وأن رصفه يجب أن يكون على حسابها ولا تصح أن تؤخذ اعتمادات وزارة الأشغال للصرف منها على أعمال وزارة أخرى.

٦ ــ فى سنة ١٩٥٢ أوقفت وزارة الأشغال مشروع الرصف واستعملت ما ورده المقاول من مهمات لأعمالها ــ وأضافت المذكرة بأن الرصف لو كان قد تم لتكلف تجميل

واجهة سمنود ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وهو ما لم تحظ به بلدة أخرى فى القطر المصرى ـــ ولم تحظ به القاهرة نفسها من إنشاء كورنيشها وإن كل هذه التكاليف الكمالية أخذت من اعتمادات جسور النيل التى تمنحها الدولة لوزارة الأشغال لأعمال تختص بمقاومة غائلة الفيضان وليس للتجميل.

ورأت اللجنة أن تطلع على الأوراق والملفات الخاصة بهذا الموضوع فطلبتها من وزارة الأشغال العمومية.

وقد وردت الملفات رقم ٣٤٩/ ١/ ٢ من أربعة أجزاء قسم المحفوظات العام وهى خاصة بنفس الموضوع ـــ وملفات تفتيش عام رى الوجه البحرى رقم ٣٤٣/ ١٨/ ١.

وتبين من الاطلاع ما يأتى:

بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٤٢ كتب حضرة وزير الأشغال الأسبق المهندس عثمان محرم لحضرة وكيل الوزراء لإعطاء التعليمات لاستعمال الدبش الذى كان مشونا لحساب مصلحة الشئون القروية فى أعمال جسور النيل وتهذيبه ببلاد شربين وطلخا والمنصورة وسمنود ـــ وذكر أنه لما كان من الضرورى عمل ساحل صناعى للنيل بسمنود لإنشاء شارع على النيل وحيث إنه قد لاحظ أثناء مروره وجود وابور قديم على النيل غير مستعمل بمثابة رأس فى النهر بأول سكن سمنود [أى الجزء السكنى] من الجهة القبلية فإنه يطلب إعطاء التعليمات بضرورة إزالة مبانية لمنسوب المياه وأن تستعمل تلك المبانى فى عمل الرءوس اللازمة لتكوين ساحل صناعى بسمنود ـ وذلك طبقا لتعليماته التى أعطاها شفوياً أثناء المرور ـ وقد أحيلت هذه المذكرة لتفتيش عام رى الوجه البحرى لعمل المباحث [أى البحوث] اللازمة والتنفيذ.

وبتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٢ أرسل حضرة الوزير مذكرة لحضرة وكيل الوزارة وأرفق بها شفافا مبينا عليه شارع البحر أمام سمنود تنفيذاً للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى ـ وأنه قد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة المجلس المحلى وإشراف حضرة مدير الغربية وبموافقة الوزير ـــ وأنه يطلب إعطاء التعليمات لتفتيش النيل لاتخاذ اللازم لنزع الملكية وعمل الرءوس اللازمة ـــ وردم ما يلزم والإفادة بالنتيجة.

وبتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٤٢ كتب التفتيش العام لرى الوجه البحرى للوزارة أنه بعد الاجتماع بحضرة الوزير يوم ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ وتلقى تعلمياته فإنه يرسل خرائط نزع ملكية الأراضى اللازمة لمشروع واجهة سمنود بعد إدخال ما لزم من تعديلات لاعتمادها ــ وطلب تدبير مبلغ ٥٠,٠٠٠جنيه فى ميزانية عام ٤٢/ ١٩٤٣ لتيسير البدء فى العمل مع تدبير مبلغ ٢٦,٠٠٠ جنيه من ميزانية العام التالى ٤٣/ ١٩٤٤ ــ وأرفق بخطابه مقايسة بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه، وقد تأشر من حضرة الوزير على هذا الخطاب بموافقته مع طلب المبلغ مع اعتماد الطوارىء وذلك بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٢.

وبتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٤٢ كتب حضرة وكيل الوزارة لتفتيش عام رى الوجه البحرى يفيده باعتماد خرائط نزع الملكية ــ وأرسل إليه فى نفس التاريخ خطاباً آخر يفيده فيه بأنه طلب فتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٣٤,٠٠٠ جنيه من المالية لحساب الطوارىء.

وبتاريخ ٥/ ١/ ١٩٤٣ رفع سكرتير عام الوزارة مقايسة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بهذه العملية لحضرة وكيل الوزارة وطلب الموافقة عليها مبدئيا حتى ترد موافقة وزارة المالية على الاعتمادات المطلوبة وعندئذ يمكن الارتباط بالعمل ــ وقد وافق حضرة الوزير على ذلك بتأشيرته بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٤٣، وبتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٤٣ طلب تفتيش عام رى الوجه البحرى من وكيل الوزارة تقصير أجل النشر عن المناقصة إلى خمسة عشر يوماً ووافق الوكيل على ذلك ــ كما اعتمدت المقايسة بمبلغ ٦٠٠٠جنيه للأعمال، ٤٢٠٠٠جنيه للأراضى من ميزانية ٤٢/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٤٣ كتب حضرة وكيل الوزارة إلى تفتيش عام رى الوجه البحرى بالإفادة بأنه قد تقدم اقتراح بطلب تعديل هذا المشروع حسب المبين على الخريطة التى أرفقها بكتابه وطلب بحث هذه الاقتراح والإفادة بالرأى والمقترحات هى:

١ ــ عمل منحنى ناعم عند موقع اتصال شارع البحر بجسر النيل القديم لتسهيل المرور بالسيارات.

٢ ــ نزع ملكية المساكن والأراضى الملونة باللون الأحمر على الخريطة وهى التى أصبحت معزولة بين شارعى البحر وكوبرى سمنود.

٣ ــ عمل وصلة قبلى المسكن بين شارع البحر وشارع سيدى سلامة لتسهيل المرور بين الشارعين.

٤ ــ تعديل نزع ملكية شارع البحر لمفاداة نزع ملكية الجزء الخارج من المبنى الذى تشغله المحكمة الأهلية وهو مبنى جديد.

وبتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٤٣ كتب التفتيش العام لرى الوجه البحرى لحضرة وكيل الوزارة بطلب اعتماد خرائط نزع الملكية المعدلة بعد أن تحقق تفتيش النيل من صلاحية التعديل المقترح ــ ولم يوافق حضرة الوزير على هذه التعديلات المقترحة وأشار بأن ما سبق عمله فيه الكفاية ولا داعى للتعديلات المذكورة ــ كما كتب تفتيش عام رى بحرى لوكيل الوزارة بطلب الموافقة على أن يقتصر الأمر على تعديل المنحنى الداخلى والخارجى للطريق فى النقطتين أ، ب واعتماد هذا التعديل وذلك لوجود مبانى قيمة عند (ب) يحسن مفاداتها وذلك حسب رغبة حضرة الوزير ـ وقد أوضح تفتيش عام رى بحرى بكتابه المؤرخ ٦/ ٦/ ١٩٤٣ أن المبانى التى روعى عدم المساس بها فى التعديل المنوه عنه هى مبانى محكمتى سمنود الشرعية والأهلية موضوع شكوى وزارة العدل ـ فطلب حضرة وكيل الوزارة بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٤٣ من تفتيش رى وجه بحرى موافاته بخرائط تعديل هذا المنحنى فارسل إليه ألبوم الخرائط للاعتماد ــ وبتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٤٣ رفع حضرة وكيل الوزارة خرائط التعديل للوزير الذى اعتمدها بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٤٣ كتب التفتيش العام لرى الوجه البحرى لحضرة وكيل الوزارة يفيده بأنه قد رؤى تحسينا لواجهة سمنود واتماما للعمل المطلوب على الوجه الأكمل نزع ملكية جميع الأراضى الملونة بالأحمر على الخريطة التى ارفقها بكتابه ـ وقد اعتمدت خرائط نزع الملكية من حضرة الوزير بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٤٣.

وبتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٤٤ كتب حضرة سكرتير عام الوزارة لتفتيش عام رى بحرى بأن ـ حضرة وكيل الوزارة يوافق على تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠جنيه المطلوب للتعويضات لهذا المشروع من الاعتماد الإضافى المعروض وقتها على البرلمان ببند «٩» (صيانة أعمال الرى) ـ وبتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ كتب السكرتير العام للتفتيش العام بأن حضرة الوزير يوافق على أخذ مبلغ ٣٨٠٠٠جنيه اللازم لنزع ملكية باقى الأراضى اللازمة لمشروع واجهة سمنود من

وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان فى عام ٤٣/ ١٩٤٤ من (مبلغ الـ ٤٠,٠٠٠ جنيه السابق وضعه تحت تصرف الوزارة من تفتيش عام رى مصر العليا).

وبتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٤٤ كتب حضرة وزير المعارف لحضرة وزير الأشغال بطلب تعديل تخطيط المشروع عند موقع الحمام الأثرى بواجهة سمنود وعدم المساس به — وقد اعتمد حضرة الوزير خرائط نزع الملكية المعدلة فى ٢٣/ ٧/ ١٩٤٤ لصيانة مبانى الحكام والفسقية.

وبتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٤٤ كتب حضرة مراقب مصلحة المساحة لحضرة وكيل وزارة الأشغال يطلب استصدار مرسوم ملكى يقضى باعتبار المشروع المذكور من المنافع العامة وأرفق بكتابه كشوفاً وخرائط تبين العقارات التى تقرر نزع ملكيتها لتحسين واجهة سمنود وما تم الاتفاق عليه بالتراضى مع أصحابها وما تعذر الاتفاق على ثمنه — هذا وقد جهز المرسوم وأرسل لمجلس الوزراء وصدر فعلاً فى ٨/ ٦/ ١٩٤٤.

وبتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٤٤ قدم حضرة مفتش رى زفتى مذكرة لحضرة وكيل الوزارة بناء على طلبه - عن إنشاء شارع البحر بسمنود وقد جاء فى المذكرة أنه كان من المقرر فى بادىء الأمر أن يستعان على إنشاء شارع البحر بفيضانات النهر وما تحمله من رواسب وذلك بالعمل على ترسيب كميات من الطمى لتكوين الشارع أو الجزء الأغلب منه - لذلك أنشئت الرءوس الحجرية اللازمة فى يوليو سنة ١٩٤٣ وتكلفت نحو ٥٠٠٠جنيه غير أنه رؤى بعد ذلك أن الانتظار سوف يطول شرحه حتى يتكون الشارع بفعل هذه الرءوس فأمر الوزير المهندس عثمان محرم بإنشاء الشارع حالا بواسطة نقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية - وأن العمل قد أشهر فى المناقصة العامة فى شهر مايو سنة ١٩٤٤ وانتهى العمل تقريبا فى الوقت الحاضر حيث بلغت تكاليفه نحو ٦٨٠٠٠جنيه خلاف تكاليف نزع الملكية التى ترتبت على جعل الشارع بعرض ٢٤ متراً والتى قدرت بنحو ٨٠٠٠٠ جنيه - وفصلت المذكرة ما أدخل على نزع الملكية من تعديلات وهى الآتى بيانها:

١ — بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٢ وضعت خريطة نزع الملكية الأولى المرفقة بمعرفة مجلس محلى سمنود ووافق عليها مدير الغربية واعتمدها وزير الأشغال وقدرت تكاليف نزع الملكية مبدئياً بمبلغ ٤٢٠٠٠جنيها.

٢ ــ عدلت هـذه الخريطة تعديلا طـفيفا بناء على اقـتراح تفتيش النـيل تجنبها لهـدم مبانى المحكمة واعتمدت هذه الخريطة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣.

٣ ــ ادخل تعديل ثان تـوضـح بالخريطة المرفقة والتى أعدت بمعرفـة مكتب وكيل الوزارة واعتمدهـا الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ ـ وينطـوى هذا التعديل فيـما ينطوى عليـه على نزع ملـكية مساكن حـول شونة ومنزل يـملكهمـا الرئيس السابـق مصطفى الـنحاس وحول منزل يملكه حضرة عبدالعزيز الـنحاس على النحو الموضح بالخريطة ـ وبلغت الزيادة فى المساحة المنزوع مـلكيتها بسبب هذا التعديل نحو ١٤٠٠ مـترمربع بتكاليف نحو ١٠٠٠٠ جنيه.

٤ ــ عـلى إثـر هذه الـتعـديلات ارتـفع رقـم الـتقديـر المبـدئى لأعـمال نـزع الملـكيـة من ٤٢٠٠٠جنيه إلى ٨٠٠٠٠ جنيه، وقد تم صرف مبلغ ٦٢٠٠٠ جنـيه للآن والبـاقى مازالت اجـراءات صرفه سارية ـ وأمـا بخصوص تغيير تخـطيط الشارع عـند طرف الكوبـرى من الجهة الـغربية بـجعله مـحاذيا للـنهر بدلا مـن الالتفاف بـه حول أملاك الرئـيس السـابق مصـطفى الـنحاس وكـذلك إلغـاء نزع الملـكية حـول منزل حـضرة عبدالعزيز النحاس وما قد يترتب على ذلـك من وفر فى التكاليف فإن جملة الوفر فى ذلك تبلغ نحو ٢٣٦٣٠ جنـيه ـ غير أنه بتنفيذ الشارع بالالتـفاف حول أملاك الرئيس السابق مصطفى النحاس ـ وقطع شوط بعيد فـى سبيل ذلك التنفيذ يجعل العدول عن هذا التخطيط غير منتج لهذا الوفر ـ ونـظرا لأن قيمة ما هدم فعلا من المنازل قد بلغت ١١٧٠٠جنيه فـإن الوفـر الحقيـقى المـترتب عـلى اسـتقـامة الشـارع لن يـبلـغ سوى ١١٩٣٠جنيه.

وفسرت المـذكرة أدوار الموضوع مـن وجهة الاعتـمادات الماليـة وجاء بها أنـه لم يدرج بميزانيـة التفتيش سـنة ٤٤/ ١٩٤٥ أية مبالغ عـلى ذمة هذه العمـلية وإنما سبق أن اعـتمدت الوزارة مـبلغ ٤٢٠٠٠جـنيه ضـمن مقـايسة تفـتيش الـنيل سـنة ٤٢/ ١٩٤٣ حيـث وضع التفتـيش المذكور المبلـغ تحت تصرف المساحـة بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٤٣على ذمـة أعمال نزع الملكية ــ وأنه لما ارتفـع رقـم تقدير تكاليف نزع الملكية على أثر التـعديلات المشار إليها إلى

٨٠٠٠٠جنيه فإن تفتيش رى زفتى طلب تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه فوافقت الوزارة بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ على أخذ المبلغ من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان سنة ٤٣/ ١٩٤٤ ـ وفيما يختص بمبلغ الـ ٧٠٠٠٠جنيه الخاصة بتنفيذ الأعمال فإن حضرة الوزير قد وافق على أخذه من وفورات اعتمادات بند صيانة أعمال الرى، وقد أرسلت هذه المذكرة فى ١٤/ ١/ ١٩٤٤ إلى حضرة الوزير محمود غالب ومعها مذكرة من حضرة وكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه ـ بناء على رغبة حضرة الوزير فى عرض مسألة واجهة سمنود عليه ـ وطلب معرفة تكاليفها ـ وجاء بمذكرة وكيل الوزارة أنه بمناسبة طلب حضرة الوزير معرفة ما إذا كان يوجد أى مانع من تمرير الشارع موازياً لنهر النيل بدلا من تحويله أمام الكوبرى ـ والتكاليف لكل حالة ـ فإنه قد اتضح أن الإجراء المقترح كان يوفر على الحكومة مبلغ ٩٠٠٠جنيه وأنه لا يوجد مانع من التنفيذ حسب الاقتراح وأضافت المذكرة أن هناك مسألة أخرى وهى نزع ملكية أرض أعرض من الشارع أمام منزل حضرة عبدالعزيز النحاس ـ وأن هذه المساحة لا يمكن استغلالها حيث إن أكبر عرض فيها لا يزيد عن عشرة أمتار ومساحتها ثلاثة قراريط كما أنه لا داعى مطلقا لنزع ملكية خاصة لايجاد شارع بحرى منزل حضرة عبدالعزيز النحاس ـ حيث إن المصلحة العامة لا تستفيد من هذا الشارع وأن الوفر الذى ينتج من ذلك هو مبلغ ٢٨٠٠جنيه.

وبتاريخ ١١/ ١/ ١٩٤٥ كتب حضرة مفتش عام رى الوجه البحرى لحضرة وكيل الوزارة بأنه إيماء إلى التعديل المقترح فى مذكرة وكيل الوزارة الأخيرة ـ فإن المساحة التى يقتضى التخطيط الجديد نزع ملكيتها هى ١٠٠٠مترمربع قبلى الطريق، ٧٠٠ مترمربع بحرى الطريق وأنه يحسن أن يكون الموقع المطلوب نقل الجامع إليه على الأراضى السابق نزع ملكيتها والتى تقع غربى منزل الوقف مباشرة وعلى الميدان ـ وذلك لكى يكون الجامع على الميدان من جهة ولتبقى الأراضى السابق نزع ملكيتها بحرى الميدان لتعويض الرئيس السابق مصطفى النحاس بها عما سوف ينزع من أراضيه للتخطيط الجديد، وقد وافق الوزير على ذلك فى ١٥/ ١/ ١٩٤٥ ـ وبتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٤٥ أرسل تفتيش عام رى بحرى إلى وكيل وزارة الأشغال خرائط تعديل نزع الملكية على أساس ما جاء بخطاب التفتيش العام المشار إليه، وقد اعتمد الوزير هذه الخرائط فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥.

وبتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٤٥ كتب التفتيش العام لرى بحرى لحضرة وكيل الوزارة يقترح اختيار موقع جديد للمسجد لاعتراض وزارة الأوقاف صاحبة الشأن فى اختيار موقع المسجد وقد وافق حضرة الوزير على ذلك فى ٢٩/ ٥/ ١٩٤٥ - وبتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٥ أرسل تفتيش عام رى بحرى لحضرة وكيل الوزارة خرائط تعديل نزع الملكية مبينا عليها الأرض المطلوبة للمسجد والشوارع حوله وقد اعتمد الوزير تلك الخرائط فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٥.

وبتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ كتب ديوان المحاسبة لحضرة وكيل وزارة الأشغال مناقضة تتضمن أن تكاليف الأعمال الصناعية والترابية لتعديل مجرى النيل تجاه سمنود بلغت ٧١٥١١جنيه وقد خصم بهذا المبلغ على بند «٩» (صيانة أعمال الرى) من الاعتماد المخصص لأعمال الوقاية من طغيان النيل وأنه بالرجوع إلى المذكرة التفسيرية رقم ١٥سنة ٤٤/ ١٩٤٥ الخاصة بهذه العملية تبين أن الغرض منها هو تهذيب مجرى النهر بواجهة سمنود لتتفق هذه الواجهة والكوبرى الذى أقيم على النيل من جهة ولتتفق وأهمية البلدة من جهة أخرى - ونظراً لأن هذه الأعمال لا تعدو أعمالاً تجميلية لبلدة سمنود ولا تمت بأى صلة لأعمال الوقاية من طغيان النيل فتكون الوزارة قد قامت بأعمال غير مدرج لها اعتمادات فى الميزانية مخالفة بذلك ما تقضى به أحكام ١٤٣من الدستور - وطلب ديوان المحاسبة الإفادة عما استندت إليه الوزارة فى حساب تكاليف هذه العملية على بند الوقاية من طغيان النيل وعما إذا كانت هذه العملية استلزمت نزع ملكية أراضى وعقارات - وعن القيمة التقديرية ورقم وتاريخ المقايسة وبند الميزانية.

وبتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٤٦ صد مرسوم بإلغاء المرسوم الصادر بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٤٤ فيما يختص بالأجزاء التى تعذر الاتفاق على ثمنها مع أربابها بالطرق القانونية وذلك تمشياً مع تعديل المشروع السابق اعتماده من الوزارة والذى ترتب عليه أن استغنى عن بعض الأجزاء نتيجة لهذا التعديل.

وبتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٤٦ حرر وكيل وزارة الأشغال لديوان المحاسبة ردا على مناقضة الديوان بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٥ يفيده فيه بأنه فى الاجتماع الذى عقد بمكتب حضرة

الوزير عثمان محرم فى ١٨/ ١١/ ١٩٤٢ أعطى التعليات بشأن تعديل جسر النيل تجاه سمود تتضمن إنشاء جسر أمامها مع ما يتبع ذلك من نزع ملكية أراضى وعقارات ـ واتجه الرأى فى بادىء الأمر إلى تكوين الجسر بالاستعانة برءوس حجرية غاطسة لترسيب كميات من الطمى لتكوين هذا الجسر كله أو الجزء الأكبر منه ـ وفعلاً أنشئت بعض الرءوس فى يوليو سنة ١٩٤٣ بتكاليف نحو ٥٠٠٠جنيه ـ ولكن وجد بعدها أن تكوين الجسر بهذه الطريقة سيطول أمره فأمر حضرة الوزير فى مايو سنة ١٩٤٤ بإنشائه فى أقرب وقت بنقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية ولذلك جهزت المقايسة رقم ١٥ عن هذه العملية بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه خصما على وفورات اعتمادات بند «٩» فاعتمدها الوزير فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٤ ـ كما أن العمل طرح فى المناقصة فى ٥/ ٦/ ١٩٤٤ بمبلغ ٣٩٤٨٠جنيه حسب العطاء الذى رسا فى ١٢/ ٦/ ١٩٤٤ ـ غير أن التكاليف النهائية بلغت ٧١٥١١ جنيه، وقد احتسبت العملية على بند الصيانة نظرا لأنه أقرب بنود الميزانية إلى هذه العملية ـ أما بخصوص نزع الملكية فإن التخطيط الذى جهز للجسر واعتمده الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ ترتب عليه نزع ملكية أراضى وعقارات بقيمة ابتدائية بلغت ٨٠٠٠٠جنيه، وقد وضع المبلغ فى حينه تحت تصرف مصلحة المساحة للصرف منه وهذا المبلغ اعتمد على جزئين الأول ٤٢٠٠٠ بالمقايسة رقم١٤ (أراضى) على بند الصيانة بميزانية سنة ٤٢/ ١٩٤٣ ـ والثانى بمبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه بالمقايسة رقم ٣٠ (أراضى) على بند ٣٩ أعمال جديدة بميزانية ٤٣/ ١٩٤٤ من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان سنة ٤٣/ ١٩٤٤.

وبتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٤٦ كتب ديوان المحاسبة لحضرة وكيل الأشغال يفيد بأن الوزارة أوضحت أن تخطيط مشروع إنشاء جسر أمام سمنود الذى اعتمده الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ترتب عليه نزع ملكية أراضى وعقارات بقيمة نحو ٨٠٠٠٠جنيه وضعت تحت تصرف المساحة ـ وأنه اعتمد على جزئين أحدهما احتسب على بند الصيانة عام ٤٢/ ١٩٤٣ والثانى على بند الأعمال الجديدة ٤٣/ ١٩٤٤ ـ وبما أن تجزئة حساب التكاليف بخصم جزء على الباب الثانى وجزء على الباب الثالث معناه نقل من باب إلى باب دون موافقة البرلمان ـ فإن الديوان يطلب الإفادة عما استند إليه فى هذا الإجراء.

وبتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٤٦ عقدت لجنة بمكتب حضرة وكيل الوزارة المهندس كامل نبيه لبحث الموضوع جميعه والتقدم بمباحث [أى بحوث] عن أصلح الاقتراحات التالية:

١ ــ الاقتراح الذى يرمى إلى نزع ملكية لتكملة الجسر غربى موقع الجامع الحالى لاستيفاء قطاع جسر النيل.

٢ ــ الاقتراح الذى يرمى إلى العودة للتخطيط الأصلى.

٣ ــ الاقتراح الذى يرمى إلى إبقاء الحالة على ما هى عليه بدون إتمام الواجهة فى موقع المسجد.

وببحث هذه الاقتراحات رفع الوكيل نتيجة هذه المباحث [أى البحوث] إلى حضرة الوزير فى ٨/ ٩/ ١٩٤٦ ـ كما بحث أيضا فكرة إمكان مرور الكورنيش من جهة النيل بعد إقامة تكسيات أو حوائط ساندة ـ وخلص من نتيجة هذا البحث إلى أن الاقتراح الثالث الذى يرمى إلى إبقاء الحالة على ما هى عليه بدون اتمام الواجهة فى موقع المسجد ـ فإن هذا الاقتراح لا يتمشى مع الفكرة الأساسية من إنشاء شارع الكورنيش خصوصا بعد أن كلف الحكومة مبالغ باهظة ـ لذلك ولأن النية متجهة إلى الإبقاء على المسجد والضريح فى مكانهما الحالى فإن أنسب الحلول هو العودة إلى التخطيط القديم ـ كما أن اقتراح مرور الكورنيش من جهة النيل بعد إقامة الحوائط والتكسيات اللازمة تعترضه صعوبات تنحصر فى أن خرسانة المسجد تكاد تمس نهاية الحائط الجانبى الأيمن لمدخل الكوبرى ـ وأن هذا الحائط يعترض التوسع اعتراضاً تاماً ـ ومن ثم فإنه لا يويد هذا الرأى وقد أشر حضرة الوزير عبدالقوى أحمد بالموافقة على ذلك فى ١٩/ ٩/ ١٩٤٦ وأخطرت وزارة الأوقاف ببقاء المسجد فى مكانه الحالى.

وبتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٥٠ حرر حضرة وزير الشئون البلدية والقروية لحضرة وزير الأشغال بأن شارع البحر بمدينة سمنود المتصل بجسر النيل ــ والمعتبر جزءاً لا يتجزأ منه تقضى الضرورات الصحية والعمرانية برصفه وأنه قد أحاطه أخيراً بالاعتبارات العامة التى تجعل هذا الصرف ضرورة ملحة ــ ويرجو الأمر بإجراء الرصف المطلوب للشارع المشار إليه باعتباره من جسور النيل ــ وقد تأشر من حضرة الوزير عثمان محرم لحضرة وكيل الوزارة بدراسة الموضوع واستفهم عما تم فى ماكينات الرصف التى كان قد طلب بحث موضوعها لاستيرادها لرصف جسور النيل.

وبتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٥٠ كتبت سكرتارية مجلس الوزراء لمكتب حضرة وزير الأشغال تبلغه العريضة المقدمة من الأستاذ عبدالعزيز النحاس بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٥٠ ــ وقد أشر عليها الرئيس السابق مصطفى النحاس باحالتها لحضرة وزير الأشغال للبحث وإجراء اللازم بوجه السرعة للمصلحة العامة ـ وقد جاء بهذه العريضة أن مقدمها يطلب تكملة تنفيذ مشروع تحسين واجهة سمنود على النيل وإزالة الأملاك المنزوع ملكيتها له والتى لاتزال قائمة للآن ـ كما طلب إقامة سور من المبانى بارتفاع متر واحد على الشاطىء ورصف الشارع بعد تنسيقه وترك جزء للمتنزهات ومفارق للطرق ـ وإنارة المشروع بالكهرباء إنارة كافية. وقد أشر حضرة الوزير عثمان محرم بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٥٠ لحضرة وكيل الوزارة بسرعة بحث المشروع وعرضه عليه بكامل رسوماته بحضورة حضرة مفتش العموم المختص.

وبتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٥٠ رفع حضرة وكيل الوزارة لحضرة الوزير مذكرة عن الأدوار التى مر بها مشروع واجهة سمنود والتى انتهت بتعديله فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥ فى عهد حضرة الوزير الأسبق محمود غالب ـ وأنه لم تتخذ أية اجراءات نحو تنفيذ هذا المشروع المعدل ـ وقال إن من رأيه ـ السير فى تكملة تنفيذ المشروع الأصلى السابق اعتماده من حضرة الوزير عثمان محرم فى سنة ١٩٤٤ ـ ونظراً لأن الجسر الذى تم تنفيذه فى المشروع قد جعل بعرض ٢٤مترا فإنه يطلب الموافقة على رصف سطحه وذلك على أساس إنشاء طريقين للذهاب والإياب كل بعرض ستة أمتار يتوسطهما رصيف بعرض مترين مع إنشاء ترتوار [رصيف] بعرض خمسة أمتار لكل منهما ـ وقد وافق الوزير على ذلك بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٥٠ وبلغ ذلك لعموم بحرى للسير فوراً فى التنفيذ وموافاة الوزارة بخرائط نزع الملكية اللازمة على هذا الأساس.

وبتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٥٠ أرسل تفتيش عام رى بحرى الخرائط المطلوبة لنزع الملكية وبتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٥٠ أرسل إلى الوزارة مقايسة بقيمة تكاليف الرصيف بلغت ١٨٠٠٠جنيه، وأشار بأن التقدير المبدئى للرصف وقدره ٦٠٠٠جنيها عمل بمعرفة الوزارة، وقد اعتمدت خرائط نزع الملكية من الوزير فى ١٥/ ١/ ١٩٥١ وقد طلب من عموم بحرى السير حالاً فى تنفيذ المشروع والرصف.

وبتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٥٢ قدم حضرة وكيل الوزارة مذكرة لحضرة الوزير نجيب إبراهيم

عن أدوار الموضوع بناء على طلبه ــ وقد جاء فيها أن جملة ما صرف على هذه العملية ١٦٠٣٤٠ جنيه منها ٧١٥١٠جنيه للأعمال، ٨٨٨٣٠جنيه لنزع ملكية الأراضى والعقارات وأنه قد أعلن عن عملية الرصف فى المناقصة العامة فرست على صاحب العطاء الأقل بمبلغ ١٧٣٥٣ جنيه، وأنه قد صدر الأمر بالبدء فى العمل فى ٣/ ١٢/ ١٩٥١ وأنه عندما أمر حضرة الوزير نجيب إبراهيم بايقاف العمل ـ قام تفتيش النيل بمفاوضة المقاول وحصل منه على خطاب تنازل فيه عن هذه العملية مع دفع قيمة ما تم توريده من المهمات وبذلك تكون جملة المبالغ التى صرفت على المشروع للآن ١٦٦٧٠٣ جنيه وأن جميع المهمات التى وردها المقاول ستستخدم بمعرفة المصلحة فى أعمال تفاتيش الرى بالوجه البحرى ـ وقد أشر حضرة الوزير على هذه المذكرة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٢ لحضرة وكيل الوزارة بعمل مذكرة شاملة لخطوات الموضوع وبيان تكاليفه ومخالفاته كما استفهم عما إذا كان الجسر الذى كان مقررا رصفه تبيع البلدية كشارع من عدمه.

وبتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢ أعد حضرة وكيل الوزارة المهندس إبراهيم زكى مذكرة توضح تطورات الموضوع ـ من حيث الخطوات التى اتخذت فى نزع ملكية المشروع الذى اعتمد عام ١٩٤٢ ــ وما طرأ عليها من تعديلات طفيفة حتى يوليو ١٩٤٤ ــ والخطوات التى اتخذت فى تنفيذ المشروع ابتداء من رءوس تكلفت ٥٢٦٥جنيها ــ والأعمال التى تمت فى إنشاء شارع البحر حتى عام ١٩٤٤ حيث بلغت تكاليفه ٧١٥١٠جنيها عن الأعمال وكذلك ما قامت به مصلحة المساحة من إجراءات نزع ملكية العقارات بلغت٨٨٨٣٠ جنيها وثالثا الخطوات التى اتخذت بعد تعديل المشروع فى أواخر سنة ١٩٤٤ طبقاً لخرائط نزع الملكية المعدلة ـ وأخيراً فى سنة ١٩٥٠ العودة إلى المشروع الأول بمناسبة ما أثاره المرحوم عبدالعزيز النحاس سنة ١٩٥٠ وانتهى إلى أن الشارع يتبع البلدية وعلى هذه المذكرة إشارة من حضرة الوزير نجيب إبراهيم بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٢ لحضرة وكيل الوزارة ـ بأنه وقد أصبح أمام الأمر الواقع بإنشاء الكورنيش بشكل غير منتظم طبقا لتخطيط سنة ١٩٤٢ فلا أقل من أن تحصر المساحات التى نزعت ملكيتها ولا تمت بصلة إلى المشروع وتجهز خرائطها لتسليمها لمصلحة الأملاك للتصرف فيها كالأراضى الواقعة حول منزل عبدالعزيز النحاس.

وأبلغت هذه الإشارة إلى تفتيش عام الوجه البحرى لتنفيذها ـ وأعدت خريطة بالمواقع المطلوب تسليمها لمصلحة الأملاك نتيجة لإشارة الوزير واعتمدها حضرة الوزير كامل نبيه

فى ١١/ ٨/ ١٩٥٢ ومبين على الخريطة ثلاث مساحات باللون الأخضر لتسليمها لمصلحة الأملاك للتصرف فيها لعدم لزومها للمنفعة العامة ــ وهى قطعة بجوار ملك الرئيس السابق مصطفى النحاس بميدان الكوبرى وقطعة أخرى بجوار منزل وقف السيد عبدالعال من الجهة القبلية بالميدان والقطعة الثالثة مجاورة لمنزل حضرة عبدالعزيز النحاس من الجهتين الشرقية والبحرية.

وأجرت اللجنة تحقيقا تناول سؤال حضرة المهندس إبراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال الحالى الذى كان يشغل وظيفة المفتش العام لرى الوجه البحرى وحضرة المهندس حسن زكى وكيل الوزارة المساعد الذى كان يشغل وظيفة مفتش النيل ــ المختص بهذه المنطقة ــ وكذلك حضرة الوزير الأسبق المهندس عثمان محرم.

وقد قرر حضرة المهندس إبراهيم زكى أن سياسة الوزارة ترمى إلى تقوية جسور النيل أمام واجهات البلاد نظراً لما لوحظ من أن تآكل جسر النيل أمامها يكون عادة شديداً لازدياد الحركة ولوجود المراسى والموردات وغيرها ــ وأن مشروع واجهة سمنود خرج عما تقوم به الوزارة عادة فى مثل هذه المشروعات ــ حيث قصد به التجميل أكثر من التقوية فجعل عرض الكورنيش ٢٤ مترا بدلا من ١٠ أو ١٢ متراً ــ وترتب على هذا نزع ملكية عقارات ثمينة مما زاد فى تكاليف المشروع ــ وأن عمل مصلحة الرى ينحصر عادة فى عمل رءوس غاطسة أو إطماء الجسر من ناحية النيل لاستيفاء الغرض المطلوب مع تكسيته ـ كما يلاحظ فى هذا المشروع أنه تناول نزع ملكية عقارات للتخلية حول منزل المرحوم عبدالعزيز النحاس وليس لهذا علاقة بأعمال مصلحة الرى ـ ولذلك ـ فإن وزارة الأشغال فى أواخر سنة ١٩٤٤ بعد سقوط وزارة الوفد ـ قررت تعديله فى الحدود الممكنة على ضوء ما تم تنفيذه منه فى ذلك الوقت وذلك بالقصد فى نزع ملكية العقارات التى لم يتم نزع ملكيتها ــ غير أنه عندما عادت وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ بحث المشروع من جديد ـ وأوصى حضرة الوزير برصف طريق الكورنيش كما طلب ذلك أيضا وزير الشئون البلدية ــ وبالرغم من أن المختصين أفهموا الوزير بأن الرصف خارج عن اختصاص مصلحة الرى فإنه أمر به وأعلن فى المناقصة العامة ثم أوقف مشروع الرصف عقب تغيير الوزارة واستخدمت الأدوات التى وردت فى أعمال أخرى ــ فلم تتحمل الحكومة أى خسارة فى مشروع الرصف.

وأضاف: إن الصرف على المشروع بالحالة التى انتهى بها لا يدخل ضمن أعمال مصلحة الرى - ولذلك - ناقض ديوان المحاسبة فى تنفيذه - فضلا عما لاحظه من أنه قد خصم تنفيذه على بابين مختلفين من أبواب الميزانية وهما الباب الثانى الخاص بالصيانة والباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة مع أن السياسة التى تسير عليها الوزارة فى هذه الأعمال أن يخصم بها على الباب الثالث فقط باعتبارها أعمالا جديدة وليست صيانة لأعمال قائمة ومن بين بنود الباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة بند يتعلق بأعمال الوقاية من طغيان النيل - وأن ما قامت به مصلحة الرى فى تقوية واجهات بنها والمنصورة وطلخا وشربين وكفر الزيات - كان بتصنيع ساحل من جهة النهر بواسطة رءوس غاطسة أو عمل حاجز حجرى من شأنه تكوين ساحل يساعد على تعريض الجسر - ولم يحصل نزع ملكية إلا فى حالات نادرة وبقدر محدود - وأن واجهة سمنود قد بدأ بتنفيذها على نفس هذه الأسس بعمل رءوس غاطسة لاطماء النهر أمامها وخلق ساحل تجاهها يستعمل فى المستقبل جسرا للنيل غير أن حضرة الوزير رأى أن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً إذ أن الاطماء قد ينتهى فى خمس سنوات أو ستة - ولهذا لجأ إلى الطريقة التى اتبعها بنزع الملكية.

وذكر حضرة المهندس حسن زكى أن الذى يذكره فى موضوع إنشاء واجهة سمنود أن مديرية الغربية قدمت رسماً عن واجهة سمنود وطلب حضرة الوزير الأسبق نزع ملكية المبانى والأراضى الداخلة فى هذا التخطيط وذلك على اعتبار أن وزارة الأشغال هى القائمة بتعديل واجهات البلاد الواقعة على النيل، أسوة بما اتبع فى واجهات المنصورة وشربين وبنها حيث قامت مصلحة الرى بإنشاء واجهات لهذه البلاد - بعضها بتهذيب فى المجرى وعمل إطماء - كما حصل فى المنصورة - والبعض بهدم بعض المساكن والإطماء أيضا - كما حصل فى شربين - وكان مشروع واجهة سمنود مقصودا به تحسين حالة الملاحظة بهدم الوابور القائم فى المجرى مع عمل كورنيش والمساعدة بالاطماء.

وأضاف أن المشروع فى ذاته سليم بقصد وقاية البلدة من غوائل الفيضان إذ يجب أن يكون المرور دائما على جسر النيل ميسورا للتحقق من سلامته وكانت المنازل فى هذه المنطقة ملاصقة للمياه - غير أنه من حيث تحقق أغراض الرى وعند مدخل الكوبرى يحسن أن يكون هناك مدخل متسع لتحسين حركة المرور - وأن ما زاد عن العشرة أمتار قد يكون

المقصود منه تحسين الواجهة أو تجميلها ـ أما عن رصف الطريق فلا يسمح به إلا بموافقة مصلحة الرى وعلى المنسوب الذى تقرره وبتكاليف على نفقة البـ..ـية.

وأنه فى مثل هذ الواجهة بالذات كان لابد من إزالة بعض المبانى الملاصقة للمياه دون الاكتفاء بعمل رءوس فى النهر وإطمائه ــ كما أن خط تهذيب النهر لم يكن يسمح بعمل الطريق بكامله بواسطة الاطماء ــ كما يتبين من الاطلاع على الخريطة ــ وأنه لو ترك الأمر للاطماء فإنه يمكن بعد مضى عدة سنوات خلق ساحل بعرض بسيط يتراوح ما بين ٣، ٤ متر يساعد على المرور ــ وإنما لا يمكن أن يكون واجهة بالمعنى الحقيقى.

وقال إن حضرة الوزير هو الذى اقترح إنشاء الواجهة بالعرض والشكل الذى تقدم به المجلس المحلى فى سمنود.

وقرر حضرة الوزير الأسبق المهندس عثمان محرم أنه أثناء توليه وزارة الأشغال كان يعمل على إيجاد واجهات للمدن الواقعة على النيل بتهذيب النهر حسب الخطوط المقررة له ــ إذ ينتج عن ذلك تحسين المدن وتحسين الملاحة، ويذكر من بينها واجهات دمياط والمنصورة وشربين وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات وسمنود مستعيناً فى ذلك بعمل تكسيات ورءوس فى النهر حسب خطوط التهذيب المقررة ـ وأنه يقوم بعمل هذه الواجهات بالعرض الكافى ناظرا إلى المستقبل البعيد حتى لا يتعذر الحصول على الأرض بعد سنوات ــ وأن هذا العمل من اختصاص مصلحة الرى ـ والوزير هو الذى يرجع إليه فى النهاية لتقرير عرض الطريق إذ أنه هو السلطة العليا التى تنظر فى شئون البلاد ومستقبلها وفى رأيه أن جعل الجسر بعرض ١٠ أو ١٢ مترا لا يكفى للمستقبل البعيد ــ وضرب مثلا لذلك طريق كورنيش الإسكندرية وقال إنه أصبح الآن ضيقاً والمرور فيه خطراً، وأنه صرف على المشروع من البند الخاص بجسور النيل ــ وأن ما ورد فى كتاب ديوان المحاسبة من أنه صرف على المشروع من بابين مختلفين لا يسأل عنه الوزير بل يسأل عنه التفتيش المختص إذ أن ذلك يدخل فى اختصاصه وسلطته.

كما ذكر أن حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس لم يطلب إليه عمل الواجهة وأنه لا فائدة تعود عليه شخصيا من هذا المشروع.

ويبين مما تقدم أن مشروع إنشاء كورنيش على جسر النيل بسمنود أمر به حضرة الوزير السابق عثمان محرم بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٤٢ بعمل ساحل صناعى للنيل بسمنود لإنشاء شارع على النيل مع استعمال الأحجار فى عمل الرءوس اللازمة للاطماء.

وبعد ذلك بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٢ بعث برسم لعمل كورنيش على النيل إلى حضرة وكيل الوزارة بواسطة نزع الملكية وعمل الرءوس اللازمة وأن هذا التخطيط قد أعد بمعرفة المجلس المحلى بسمنود بإشراف مدير الغربية وموافقة الوزير واتخذت اجراءات نزع الملكية طبقا لخريطة نزع الملكية رقم ١.

ثم حدث بعد ذلك أن كتب حضرة وكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٤٣ إلى المفتش العام لرى الوجه البحرى يقول إنه تقدم إليه اقتراح بطلب تعديل المشروع حسب المبين على الخريطة المرفقة بكتابه وطلب بحث هذا الاقتراح والإفادة برأيه ويتضمن الاقتراح:

أولا: عمل منحنى عند موقع انضال شارع البحر بجسر النيل القديم.

ثانيا: نزع ملكية المساكن والأراضى الملونة بالأحمر على الخريطة وهى التى أصبحت معزولة بين شارع البحر وكوبرى سمنود وفى وجودها تشويه للمنظر عند الكوبرى وتشمل هذه المساكن والأراضى الأجزاء المجاورة لمنزل حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس ووقف السيد عبدالعال ومسجد الخواص.

ثالثا: عمل وصلة بين شارع البحر وشارع سيدى سلامة لتسهيل المرور بين الشارعين (وتقع هذه الوصلة على الخريطة بجوار منزل المرحوم عبدالعزيز النحاس) وأخيراً تعديل نزع ملكية شارع البحر لمفاداة الجزء الخارج من مبنى محكمة سمنود الأهلية والشرعية وهى مبنى جديد ـ وأحيل هذا الاقتراح إلى تفتيش النيل المختص الذى تقدم بخرائط نزع الملكية المعدلة على هذا الأساس ولما رفعت إلى الوزارة أشر حضرة وكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه على الأوراق بأن حضرة الوزير أشار بأن ما سبق عمله فيه الكفاية ولا داعى للتعديلات المذكورة.

ولما أبلغ ذلك إلى مفتش رى الوجه البحرى عاد وطلب بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٤٣ قصر التعديل على المنحنى الداخلى والخارجى للطريق لتفادى مبنى المحكمة واعتمدت خرائط

نزع الملكية المعدلة من حضرة الوزير بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣ (وهى الخريطة رقم ٢ بالألبوم المرافق [أى المرفق]).

وفى ٢٤/ ٧/ ١٩٤٣ تقدم المفتش العام لرى الوجه البحرى المرحوم محمد على الألفى لوكيل الوزارة بخطاب جاء فيه أنه رؤى تحسينا لواجهة سمنود وإتماما للعمل المطلوب على الوجه الأكمل نزع ملكية جميع الأراضى الملونة بالأحمر على الخريطة المرفقة (وتشمل التعديلات التى سبق أن رفضها الوزير فى الاقتراح السابق)، وقد رفع هذه الخريطة المعدلة المرحوم المهندس أحمد راغب فى ٤/ ٨/ ١٩٤٣ إلى حضرة الوزير عثمان محرم الذى اعتمدها فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣ (وهو المبين على الخريطة/ ٣ من الألبوم).

ونفذ المشروع على الوجه الأخير وبلغت تكاليفه فى أواخر سنة ١٩٤٤ مبلغ ١٤٨٠٠٠جنيه منها ٦٨٠٠٠جنيه للأعمال، ٨٠٠٠٠ جنيه لنزع الملكية.

وفى عهد الوزير محمود غالب طلب عرض مسألة واجهة سمنود عليه فأعدت مذكرة من مفتش الرى ووكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٤٤ جاء فيها أن تكاليف المشروع بلغت ١٥٠٠٠٠ جنيه منها ٧٠٠٠٠جنيه للأعمال، ٨٠٠٠٠ جنيه لنزع الملكية ــ وأن إنشاء الطريق بجعله محاذيا للنهر بدلا من التفافه أمام الكوبرى لعمل ميدان له يوفر حوالى ٩٠٠٠جنيه وأنه لا داعى مطلقا لنزع ملكية لإيجاد شارع بحرى منزل المرحوم عبدالعزيز النحاس لأن المصحة العامة لن تستفيد من ذلك وتقدر القيمة التى يمكن توفيرها من ذلك مبلغ٢٨٠٠ جنيه.

ورأى حضرة الوزير المذكور بالاتفاق مع حضرة وكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه تعديل المشروع بجعل الطريق موازياً للنهر فى جميع أجزائه وأن يوضح فى التخطيط الجديد مقدار المساحة التى ستنزع ملكيتها وكذلك الأراضى التى تم نزع ملكيتها ورؤى الاستغناء عنها وردها لأصحابها وما يقتضيه التعديل من نزع ملكية المسجد الحالى وجزء من أرض حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس لتداخلهما فى التخطيط الجديد ثم الاستغناء عن الأجزاء السابق نزع ملكيتها فى الجزء الواقع فى ميدان الكوبرى ــ وردها لأصحابها (١).

(١) هكذا كان كل مقصد محمود غالب باشا ما ظن أنه يصبح مصدرا للتكدير على النحاس باشا فهو يجعل الكورنيش موازيا، ويلغى الميدان، ثم ينزع ملكية بعض بيت النحاس باشا وليس كل البيت!!

ثم انتخب موقع جديد للمسجد يقع جزء منه فى أرض حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس والباقى فى أرض الأعصر المجاورة لها واعتمدت خرائط نزع الملكية لأرض المسجد فى ١٦/ ٧/ ١٩٤٥ من حضرة الوزير محمود غالب ــ ثم طلبت وزارة الأوقاف تسليمها الأرض الجديدة المزمع إقامة المسجد عليها خالية من المبانى القديمة التى كانت مشغولة بها ـ وطلبت إلى مديرية الغربية إصدار قرار بالاستيلاء على العقار استيلاءً مؤقتاً لإمكان إخلائه وبناء المسجد عليه ـ ولما طالت الإجراءات التى يقتضيها هذا الاستيلاء ـ رؤى عقد اجتماع جديد بمكتب حضرة وكيل الوزارة المهندس محمد كامل نبيه لإعادة دراسة هذا الموضوع وانتهى الاجتماع إلى اتباع أحد الحلول الآتية:

١ ـ أن تنزع ملكية لتكملة الجسر غربى موقع المسجد الحالى لاستيفاء قطاع جسر النيل.

٢ ـ العودة إلى التخطيط الأصلى الذى عمل بمعرفة حضرة الوزير عثمان محرم.

٣ ـ أن تبقى الحالة على ما هى عليه الآن بدون إتمام الواجهة فى موقع المسجد.

وعرضت نتيجة هذا الاجتماع على حضرة الوزير المهندس عبدالقوى أحمد الذى أشر بطلب الإطلاع على القطاعات ـ وأحيلت الأوراق إلى المفتش العام فأبدى رأيه فى ١١/ ٧/ ١٩٤٦ بأنه مادامت النية متجهة إلى الإبقاء على المسجد والضريح فى مكانهما الحالى فإن أنسب الحلول هو العودة إلى التخطيط القديم (١) ـ ورفع هذا الرأى إلى حضرة الوزير المذكورة ووافق عليه بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٤٦ وأخطرت وزارة الأوقاف ببقاء المسجد فى مكانه الحالى ــ وبذلك عادت الوزارة إلى التخطيط القديم غير أنها لم تتقدم بخريطة نزع الملكية المعدلة إلا فى عهد الوزير عثمان محرم حيث اعتمدها بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٥١ (وفقا للخريطة رقم ٣ بالألبوم) وفيما أضيفت إلى المنافع العامة الأجزاء الواقعة عند ميدان الكوبرى أو التى استغنى عنها فى مدة الوزير محمود غالب ـ وكذلك الجزء المجاور لمنزل المرحوم عبدالعزيز النحاس ــ كما ألغى نزع ملكية أرض الرئيس السابق مصطفى النحاس والمسجد وردت إلى الأملاك الخاصة.

وتقدم المرحوم عبدالعزيز النحاس بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٥٠ إلى رئيس مجلس الوزراء

---

(١) هكذا لم يكن فى وسع وزير مخضرم كعبد القوى أحمد أن يلتف حول المنطق ولا أن يجافى العقل ففضل ـ وهو غير وفدى ـ العودة إلى تخطيط عثمان محرم.

بشكوى من عدم تكملة تنفيذ مشروع واجهة سمنود وبقاء جزء من العقارات المنزوع ملكيتها قائمة وأحيلت إلى الوزير عثمان محرم للبحث وإجراء اللازم ــ فأحالها إلى حضرة وكيل الوزارة لبحثها وعرض المشروع عليه فأعد المرحوم محمد صبرى الكردى مذكرة بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٠ رفعها إلى حضرة الوزير وأحاطه بأدوار[أى مراحل] الموضوع وانتهى إلى أن من رأيه السير فى تكملة تنفيذ المشروع الأصلى السابق اعتماده من حضرة الوزير عثمان محرم سنة ١٩٤٤ ــ ونظراً لأن الجسر الذى تم تنفيذه فى المشروع قد جعل بعرض ٢٤متراً فإنه يطلب الموافقة على رصف سطحه ووافق حضرة الوزير على ما جاء بالمذكرة بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٥٠ ــ وأعدت خرائط نزع الملكية واعتمدت من الوزير عثمان محرم فى ١٥/ ١/ ١٩٥١.

كما أرسل حضرة وزير الشئون البلدية بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٥٠ خطاباً إلى حضرة وزير الأشغال يطلب منه رصف شارع البحر بسمنود حيث تقضى الضرورات الصحية والعمرانية برصفه وأحيل إلى حضرة وكيل الوزارة لدراسته.

ولم تنفذ عملية الرصف حتى استغنى عنها فى عهد الوزير المهندس نجيب إبراهيم.

وترى اللجنة أن مصلحة الرى تقوم عادة بتقوية جسور النيل أمام واجهات البلاد بقصد وقايتها من الفيضان وذلك بتعريض الجسر القديم إلى عشرة أمتار أمام المدن يستوفى بواسطة خلق ساحل صناعى من جهة النهر بإقامة رءوس غاطسة تساعد على الإطماء ــ ويتم ذلك عادة فى مدى خمس سنوات أو ستة ــ وقد تلجأ فى حالة تداخل بعض المبانى القريبة أو الملاصقة لمجرى النهر فى مشروع الجسر ــ إلى نزع ملكية هذه العقارات بالقدر اللازم لإنشاء الجسر بمحاذاة النهر.

غير أن ما أمر به حضرة الوزير الأسبق عثمان محرم فى مشروع واجهة سمنود يخالف ما درجت عليه مصلحة الرى ــ إذ جعل عرض الجسر أربعة وعشرين متراً أخذت بطريقة نزع الملكية ولم يراع فى تخطيط الجسر امتداده بمحاذاة النهر فى جميع أجزائه بل انحرف مقابل مدخل الكوبرى فى غير مقتضى مما ترتب عليه زيادة المساحة المنزوع ملكيتها للإبقاء على بعض العقارات المملوكة لحضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس وراغب الأعصر ووقف السيد عبدالعال ــ ولم يقتصر الأمر على ذلك بل نزعت ملكية بعض العقارات

المجاورة لهذه المساكن ومنزل المرحوم عبدالعزيز النحاس فى غير ما يقتضيه المشروع أو يستلزمه الصالح العام.

وبذلك يكون المشروع قد خرج عن أغراض مصلحة الرى وهدف إلى إنشاء كورنيش على النيل لتحسين واجهة المدينة مما لا شأن لوزارة الأشغال به وقد بلغت تكاليفه ١٧١٠٠٠جنيه صرف بعضها على بند«٩» صيانة أعمال الرى الخاصة بأعمال الوقاية من طغيان النيل (الباب الثانى) والبعض الآخر على بند «٣٩» الخاص بتعديل طرق الرى بمديرية الدقهلية أعمال جديدة (الباب الثالث) وبذلك يكون قد تم الصرف على المشروع من بابين مختلفين وفى هذا مخالفة مالية كانت تقتضى الرجوع إلى البرلمان.

وفى هذا التصرف بشقيه ما ينطوى تحت نص المادة الأولى فقرة أ، ب من القانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ١٧٣ سنة ١٩٥٣[١].

عضو اللجنة	عضو اللجنة	رئيس اللجنة
إمضاء	إمضاء	إمضاء

(١) هكذا نرى أن التوصيف القانونى للمخالفة التى ارتكبها عثمان محرم لم يكن ممكنا إلا بناء على قانون صدر عام ١٩٥٢ بعد أن تم كل شىء!

صـورة مـذكـرة مـرفوعـة لحضـرة صـاحـب المعالـى عثمـان محرم باشـا وزيـر الأشغـال من عبدالعزيـز النحـاس بك بخـصـوص مـشـروع تحـسـين واجـهـة سـمنود على النيل

مازال السمنوديون يذكرون فضل معاليكم فى إنشاء شارع البحر على شاطىء النيل أمام مدينة سمنود ولتحسين واجهتها، وما كان لمعاليكم من الهمة العالية والسرعة الفائقة فى تنفيذ هذا المشروع بالحزم الشديد رغم ما كان يعترض من عقبات وما وضع فى سبيله من عراقيل لتعطيله ولقد قام العمل على تنفيذه ليل نهار أثناء تولى معاليكم منصب وزارة الأشغال بوزارة الوفد السابقة ولو أن العهد قد طال بها شهرا واحداً لتم المشروع على أحسن وجه وأكمله ولكن للأسف بمجرد تنحى الوزاة الوفدية السابقة صدرت الأوامر بإيقاف العمل فى المشروع وإهماله ومحاربته ومحاولة تعديله، ومن المؤسف أنه للآن وبعد مضى الست سنوات على البدء فى تنفيذ المشروع لازالت بعض الأملاك التى نزعت ملكيتها بمرسوم ملكى لهذا المشروع قائمة كما هى تعترض طريقه فى كثير من نواحيه ولا ضرورة ملجئة لبقائها ولا يوجد مبرر لعدم إزالتها إلا التراخى والإهمال فى تنفيذ المشروع ومحاربته، كما أنه ينقصه إقامة سور عليه من المبانى بارتفاع متر فوق التكسية المقامة بالأحجار على الشاطىء لمنع الأطفال والمارة والسيارت من السقوط بالنهر.

والمشروع فى حاجة قصوى إلى رصفه لمنع انتشار الأتربة منه وتنسيقه بما يتفق مع الغرض الذى أنشىء من أجله وهو تحسين واجهة سمنود وليس ذلك بالأمر العسير على همة معاليكم العالية وإكمال مشروعاتكم النافعة وإلباسها ثوبا قشيبا من الجمال والنظافة والصيانة والعناية ،وليس هذا بالأمر المستحدث فقد أنشأت وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والكبارى) الممر العلوى رقم ٦٩١٥ ببندر سمنود والذى اخترقها من الغرب إلى الشرق وقامت برصفه على نفقتها مع أنه يمر وسط المدينة كما يحتاج المشروع أيضا إلى تزويده بالإنارة الكهربائية الكافية.

فلهذا

ولما يعهده السمنوديون فى معاليكم من العمل على تحقيق أمنية الشعب ورعاية مصالحه وخدمة الصالح العام يلتمسون صدور الأمر بما يأتى:

أولاً: تكملة تنفيذ مشروع تحسين واجهة سمنود على النيل رقم ٧٠٠٨ وإزالة الأملاك المنزوع ملكيتها له والتى لا تزال قائمة للآن.

ثانياً: إقامة سور من المبانى بارتفاع متر واحد على الشاطىء.

ثالثاً: رصف المشروع بعد تنسيقه وترك جزء للمنتزهات ومفارق للطرق ودورة السيارات.

رابعاً: إنارته بالكهرباء إنارة كافية.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام،،

رئيس لجنة الوفد المركزية بسمنود[١]

عبدالعزيز النحاس

امضاء

تأشيرة رئيس الوزراء النحاس باشا:

لحضرة صاحب المعالى وزير الأشغال للبحث وإجراء اللازم

---

(١) لا يتضح إلا فى صفحة ١٠٣ من مذكرة التحقيق - فى الملحقات - أن المرحوم عبدالعزيز النحاس لم يكن شقيق النحاس باشا فحسب، لكنه كان رئيس لجنة الوفد المركزية فى سمنود.. الذى كان من واجبه الحزبى - فى عهد ليبرالى - أن يطالب بما طالب به، وأن يبذل كل جهده من أجله، ولكن «الاختزال السياسى» كان يصور الأمر بطريقة أخرى.

صورة مذكرة قسم الهندسة بوزارة الأوقاف

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية (١).

نتشرف بإحاطة سعادتكم علما بأن هذه الوزارة سبق أن حررت لوزارة الأشغال بتواريخ ٢٧مارس سنة ١٩٤٥ برقم ٢٢٧٢ و٢٣ إبريل سنة ١٩٤٥ رقم ٢٥٧٧ و٢٧مايو سنة ١٩٤٥ برقم ١٢٢ وأخيرا بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٤٦ رقم ٢١٢٤ بأنه يوجد ٨٥طنا من الأسمنت مشونة بموقع مسجد الخواص بسمنود تخلفت من العملية نتيجة إيقاف العمل بها بناء على طلب وزارة الأشغال المؤرخ ٢٩يناير سنة١٩٤٥ رقم ٢٧٩٩ وخوفا من تلفها رجونا من الوزارة أن تقوم باستلامها لاستعمالها فى مشروعاتها بهذه المنطقة على أن تسلمنا بدلا منها عند استئناف العمل بالمسجد.

وبتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٤٥ رقم ١٦٢٩ وصلنا خطاب من وزارة الأشغال يفيد أنها أصدرت التعليمات اللازمة إلى تفتيش عام رى الوجه البحرى لاستلام المذكور واستعماله فى مشروعاته بهذه المنطقة على أن يصرف بدله لوزارة الأوقاف عند استئناف العمل بالمسجد.

وتبعا لذلك أبلغنا صورة هذا الخطاب إلى تفتيش عام رى الوجه البحرى بتاريخ ٤/ ٦/ ١٩٤٥ رقم ٣٦٤ للعلم وطلبنا إليه الإفادة عن الأيام التى سيصير تسليم الأسمنت فيها إلى التفتيش ليتسنى لنا تكليف حضرة المهندس المختص بالاتحاد [أى الاشتراك] مع المقاول فى التسليم.

وحيث إن التفتيش لم يفدنا بما اتخذه فى هذا الشأن.

(١) ترينا هذه المذكرات بعض نتائج العبث الناشئ عن إيقاف المشروعات بعد أن يكون شوط طويل قد قطع فيها.. وهذه إحدى النتائج التى حاول مخلصون أن يقللوا من آثارها الجانبية.

فنكون شاكرين لو تفضلتم بإفادتنا عما تم فى هذا الموضوع.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام،،

سبتمبر سنة ١٩٤٦ وكيل الأوقاف

امضاء

محمد عمر دمرداش

مفتش عام رى بحرى

رجاء فحص الأسمنت إذا كان لا يزال صالحاً يمكن استلامه للاستعمال بطريق البدل.

امضاء

نفذ،،

امضاء

صورة مذكرة تفتيش عام رى الوجه البحرى التابع لوزارة الأشغال العمومية حول تعديل مجرى النيل تجاه سمنود

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية

أحالة إلى المكاتبة رقم ٢/ ٦٣/ ٣ ــ ٢٢٥٦٦ بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦، بالخصوص عاليه نتشرف بإفادة عزتكم بأن هذا المشروع بدىء فى تنفيذه فى السنة المالية ١٩٤٢/ ١٩٤٣ بمعرفة تفتيش النيل وقد احتسب تكاليف هذا العمل فى السنة المالية المذكورة على بند الصيانة كما هو موضح بخطابنا رقم ١٨/ ٩/ ٢٩ ــ ٢٠٠١٣ بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦.

وبعد تعديل تقسيم التفاتيش الذى كان من نتيجته ضم المشروعات إلى الرى فى سنة ١٩٤٣/ ١٩٤٤ أصبح هذا المشروع تابعا لتفتيش عام رى الأقاليم الشرقية (رى زفتى)[1] وبالاستفهام من تفتيش عام مشروعات رى الوجه البحرى عن السبب فى احتساب التكاليف على الباب الثالث بدلا من الباب الثانى أجاب بخطابه المرفق صورته أن الوزارة وافقت بخطابها لتفتيش عام رى الأقاليم الشرقية رقم ٢/ ٦٣/ ٣ ــ ٢٠٧٤٩ بتاريخ ٨يونيو سنة ١٩٤٤ على أخذ مبلغ الـ٣٨٠٠٠جنيه التى وضعت تحت تصرف المساحة من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان فى عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤ من مبلغ الـ٤٠٠٠٠ جنيه السابق وضعه تحت تصرف الوزارة من تفتيش عام رى مصر العليا وذلك بناء على موافقة حضرة المعالى الوزير السابق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

سبتمبر سنة ١٩٤٦

المفتش العام لرى الوجه البحرى

(١) ترينا هذه الفقرة أن نقل الموازنات لم يكن معجزا وإنما هو مرحلة تابعة للتنظيم الإدارى، ومن باب أولى أن تكون تابعة للإنجاز الحضارى والهندسى، ولكن أحدا لم يكن فى هذه الظروف ليعلى من قيمة هذه الفكرة.

صورة مذكرة تفتيش رى زفتى حول
إنشاء شارع البحر بسمنود[1]

كان المقرر فى بادىء الأمر أن يستعان على إنشاء هذا الشارع بفيضانات النهر وما تحمله من رواسب، وذلك بالعمل على ترسيب كميات من الطمى لتكوين الشارع أو الجزء الأغلب منه فأنشئت لذلك الرءوس الحجرية اللازمة فى يوليو سنة ١٩٤٣ وبلغت تكاليفها نحو ٥٠٠٠جنيه ـ ولكن رؤى بعد ذلك أن الانتظار حتى يتكون الشارع بفعل هذه الرءوس أمر سيطول شرحه ـ فأمر معالى الوزير بإنشاء الشارع حالاً بواسطة نقل الأتربة اللازمة وحمايتها بتكسيات حجرية فاشهر العمل فى مناقصة عامة فى شهر مايو سنة ١٩٤٤ وانتهى العمل تقريباً فى الوقت الحاضر وبلغت تكاليفه نحو ٦٨٠٠٠جنيه خلاف تكاليف نزع ملكية التى ترتبت على جعل الشارع بعرض ٢٤ مترا والتى قدرت بنحو ٨٠٠٠٠جنيه.

أما بخصوص ما ادخل على نزع الملكية من تعديلات فأنا نفصل ذلك فيما يلى:

١ ـ بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٢ وضعت خريطة نزع الملكية الأولى المرفقة صورتها بهذا والمشار إليها بالرقم (١) بمعرفة مجلس محلى سمنود ووافق عليها مدير الغربية واعتمدها معالى وزير الأشغال ومن هذه الخريطة قدرت تكاليف نزع الملكية مبدئياً بمبلغ ٤٢٠٠٠جنيه.

٢ ـ عدلت هذه الخريطة بالخريطة رقم (٢) تعديلا طفيفا بناء على اقتراح تفتيش النيل تجنبا لهدم مبانى المحكمة. ومن شأن هذا التعديل تقليل المساحة المطلوبة نزع ملكيتها ببضع عشرات من الأمتار المربعة واعتمدت هذه الخريطة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٣.

٣ ـ بعد ذلك ادخل تعديل ثان توضح على الخريطة رقم (٣) المرفقة بهذا والتى أعدت بمعرفة مكتب وكيل الوزارة واعتمدها معالى الوزير فى ٧/ ٨/ ١٩٤٣.

وينطوى هذا التعديل فيما ينطوى عليه على نزع مساكن حول شونة ومنزل يملكهما رفعة النحاس باشا وحول منزل يملكه عبدالعزيز بكل النحاس على النحو الموضح

(١) هذه المذكرة هى آخر الملحقات بمحضر التحقيق، ويبدو أنه حدث خطأ مطبعى فى التاريخ الذى وثقت به (٨/ ١١/ ١٩٤٣) على حين أنها تلخص وقائع حدثت فى ١٩٤٥.

بالخريطة رقم(٣) وبلغت الزيادة فى المساحة المنزوع ملكيتها بسبب هذا التعديل نحو ١٤٠٠ مترمربع تكاليفها نحو ١٠٠٠٠ جنيه.

٤ ـ على أثر هذه التعديلات ارتفع رقم التقدير المبدئى لأعمال نزع الملكية من ٤٢٠٠٠ جنيه إلى ٨٠٠٠٠جنيه وقد تم للآن صرف نحو ٦٢٠٠٠جنيه من هذا المبلغ والباقى مازالت إجراءات صرف سارية.

أما بخصوص تغيير تخطيط الشارع عند طرف الكوبرى من الجهة الغربية بان استمر محاذيا للنهر بدلا من الالتفاف به حول أملاك رفعة النحاس باشا والثانى وكذلك نزع الملكية حول منزل عبدالعزيز بك النحاس وما قد يترتب على ذلك من وفر فى التكاليف فقد توضح ذلك فيما يلى:

أولا: التكاليف فى حالة الالتفاف بالشارع حول أملاك رفعة النحاس باشا وعبدالعزيز بك النحاس.

مترمربع		جنيه		جنيه
٤١٠٠	×	٧	=	٢٨٧٠٠
٤٠٠	×	٧	=	٢٨٠٠
الجملة			=	٣١٥٠٠

ثانيا: التكاليف فى حالة جعل الشارع محاذيا لمجرى النهر تجاه الكوبرى مع إلغاء ما نزع حول منزل عبدالعزيز بك النحاس.

مترمربع		جنيه		جنيه
٦٥٠	×	١,٨٠٠		
٤٠٠	×	٦,٢٠٠		
الجملة			=	٧٨٧٠

فتكون جملة الوفر فى التكاليف = ٢٣٦٣٠ جنيه

ولكن تنفيذ الشارع فى الحالة الأولى أى الالتفاف حول أملاك النحاس باشا قد قطع شوطاً بعيداً فى سبيل الإتمام فهدم كثير من المنازل التى نزعت ملكيتها وعليه فالعدول عن

هذا التخطيط الآن لن ينتج هذا الوفر المقدر بنحو ٢٣٦٣٠ جنيه ونظراً لأن قيمة ما هدم فعلا من المنازل قد بلغت ١١٧٠٠جنيه وهذا لابد من استنزالها من جملة الوفر السابق الإشارة إليه فلذلك لن يترتب على استقامة الشارع من الوفر سوى ١١٩٣٠ جنيه.

أما فيما يختص بالاعتمادات المالية وما كان مرصودا منها فى الميزانية على ذمة هذا المشروع فإنا نبين ذلك بشىء من التفصيل فيما يلى:

لم يدرج بميزانية التفتيش سنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥ أية مبالغ على ذمة عملية تعديل مجرى النيل تجاه سمنود وإنما سبق أن اعتمدت الوزارة مبلغ ٤٢٠٠٠جنيه ضمن المقايسة رقم ١٤ميزانية تفتيش النيل بالوجه البحرى سنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ الخاصة بواجهة سمنود وقد وضع التفتيش المذكور تحت تصرف المساحة بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٤٣ على ذمة نزع الملكية اللازمة للمشروع.

فلما ارتفع رقم تقدير تكاليف نزع الملكية على أثر التعديلات المشار إليها إلى ٨٠٠٠٠جنيه طلب تفتيش رى قسم زفتى تدبير مبلغ ٣٨٠٠٠جنيه فوافقت الوزارة بكتابها المؤرخ فى ٨/ ٦/ ١٩٤٤ رقم ٢/ ٣/ ٣٦ المرسل إلى تفتيش عام الأقاليم الشرقية على أخذ المبلغ من وفورات التجاوزات التى أقرها البرلمان عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤ من مبلغ الـ٤٠٠٠٠جنيه السابق وضعه تحت تصرف الوزارة بمعرفة تفتيش عام رى مصر العليا.

هذا فيما يختص بتدبير مبلغ الـ٨٠٠٠٠ جنيه نفقات نزع الملكية، أما مبلغ الـ ٧٠٠٠٠ جنيه نفقات الأعمال فإن معالى الوزير وافق على أخذه من وفورات اعتمادات بند «٩» أعمال الرى كما ورد بكتاب السكرتير العام لتفتيش عام الأقاليم الشرقية المبلغ لنا فى ١٢/ ٦/ ٤٤ بنمرة ٥/ ٤/ ٦ ــ ٢١٣٦.

أما فيما يختص بما نزعت ملكيته من أملاك سكك حديد الدلتا فولو [كذا فى الأصل، وهو تركيب من الفاء والواو ولو] أنه يزيد عما يلزم لعرض الشارع فإنه لم يكن من ذلك بد حتى لا يتخلف من أراضى الشركة المذكورة مساحة ضئيلة يتعذر عليها استغلالها.

مفتش قسم زفتى

(امضاء)

٨/ ١١/ ١٩٤٣



الباب الخامس

محاكمة عثمان محرم
على مجارى الإسكندرية
وكورنيش قرية دمنهور شبرا



نستعرض فى الفصل الأول من هذا الباب قضية مجارى سيدى بشر التى قدم عثمان محرم بسببها إلى محكمة الغدر، أو بمعنى أدق كانت إحدى القضايا التى حوكم بسببها أمام تلك المحكمة بالإضافة إلى القضايا الأخرى التى ذكرناها وأشرنا إلى تفاصيلها فى هذا الكتاب.

وفى رأيى أن قضية مجارى سيدى بشر تمثل أهمية خاصة بين هذه القضايا لعدد من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلى:

أولا: يبدو الخلاف حول مجارى سيدى بشر مؤشرا للنضج السياسى الذى وصل إليه الوفد كحزب سياسى تمرس بالحكم والإدارة الحكومية، وذلك ما يمكننا فهمه إذا ما لخصنا للقارئ الملامح العامة لتفجير هذه القضية بطريقة مبسطة أو مرتبة على النحو التالى:

(١) فى وزارة الوفد الأخيرة (يناير ١٩٥٠) عين إبراهيم فرج لأول مرة وزيرا، وقد

عين لوزارة لم تكن موجودة قبل هذا، وهى وزارة الشئون البلدية والقروية، وبعد تشكيل الوزارة بشهرين صدر قرار إنشاء هذه الوزارة، وقد ذكرت فى كتابى «البنيان الوزارى فى مصر» أن هذا التعيين كان بمثابة النموذج الأول لتعيين الوزراء للوزارات الجديدة قبل إنشاء الوزارة نفسها، أو بمعنى أدق صدور قرار تعيين الوزير قبل قرار إنشاء الوزارة.

(٢) تشكلت أجهزة وإدارات وزارة الشئون البلدية والقروية من مصالح تابعة لأربع وزارات قديمة وهى وزارات: الأشغال، والداخلية، والصحة، والمواصلات.

(٣) كان طبيعيا أن تحدث خلافات فى وجهات النظر بين الوزراء المختلفين عند تحديد طبيعة بعض المصالح أو بعض المبانى لهذه الوزارة أو تلك وبحكم الفهم التكاملى لعثمان محرم، فإنه كان يعتقد فى أهمية بقاء بعض المصالح مرتبطة بالأشغال وتابعة لها، وهكذا كان من الطبيعى ومن المنطقى أن يحدث خلاف بينه وبين إبراهيم فرج وزير الشئون البلدية والقروية حول تبعية مصلحة التنظيم على سبيل المثال.

(٤) كان طبيعيا أيضا - وعلى الطريقة المصرية - أن يتنامى هذا الخلاف وأن يأخذ صورة مساجلات صحفية وإعلامية.

(٥) من ناحية أخرى شاركت فى خلق هذه القضية التنافسات الطبيعية بين كبار الموظفين الطموحين إلى شغل درجة وظيفة مدنية أعلى من الدرجة التى هم فيها، وهو صراع طبيعى، وفيما يتعلق بجذور قضية سيدى بشر فقد كان هناك تنافس بين كل من أمين خيرت الغندور ومحمد رأفت على شغل وظيفة مدير بلدية الإسكندرية، وكانت هذه الوظيفة بدرجة وكيل وزارة، وقد حصل محمد رأفت (وهو مهندس) على الوظيفة على حين حصل أمين خيرت الغندور (وهو تجارى) على درجة وكيل وزارة الشئون البلدية والقروية، وتولى الغندور تكوين فكرة (عند الوزير الجديد غير الفنى) إبراهيم فرج عما أسماه هو بالمخالفات فى بلدية الإسكندرية.

(٦) على مستوى ثالث كان اثنان من المهندسين فى بلدية الإسكندرية يتطلعان إلى وظيفة كبير المهندسين،وهما محمد أبو العلا وإسماعيل عيد، وكان من الطبيعى أن يصور أحدهما أن الآخر أخطأ أو تجاوز حدود الصواب.

(٧) هذا عن مستويات الموظفين المتعددة وصراعاتهم، وقد بدأت بها لأنها - فى الواقع - كانت العامل الأهم والحاسم فى الموضوع كله، أما الإنجاز نفسه وهو مشروع مجارى سيدى بشر فلم يكن الخلاف حوله مبدئيا، وإنما كان كل الخلاف الذى أثير فى لجنة التطهير ثم فى محكمة الغدر انعكاسا لهذه الخلافات الشخصية التى أشرنا إليها مضافا إليها الخلاف الأكبر المتمثل فى سعى وزارة نجيب الهلالى إلى هدم الوفد وتلويث رموزه لمصلحة القصر (من خلال لجان التطهير)، ثم تبنى الثورة للمحاولات التى بدأها الهلالى والقصر (من خلال محكمة الغدر).

(٨) لم يكن هناك خلاف حزبى حول أهمية الإسكندرية وضرورة توصيل المجارى والمرافق إليها، بل كان الزعماء المصريون شأنهم فى هذا شأن الشعب مؤمنين تمام الإيمان بضرورة توجيه العناية إلى الإسكندرية، وقد توج إسماعيل صدقى هذا الفهم والوعى بإنشاء كورنيش الإسكندرية (ومع هذا فإنه تعرض أيضا لمضايقات من نفس النوع تركزت فى اتهامات مالية انتهت فى النهاية إلى الحفظ).. ومع ازدياد العمران فى الإسكندرية بدأ استغلال المنطقة التالية للرمل (فيما بين فيكتوريا وقصر المنتزه) وهى التى نعرفها الآن فى أحياء سيدى بشر وميامى والعصافرة والمندرة، أو التى يطلق عليها فى الوجدان الشعبى مسمى «الصين الشعبية» نظرا لارتفاع الكثافة السكانية فيها.. وهكذا.. ولم تكن هذه المنطقة قد حظيت بنفس التخطيط الذى حظيت به المنطقة الممتدة من محطة الرمل وحتى فيكتوريا، وهى المنطقة المغطاة بخدمات ترام الرمل (على سبيل المثال).

ومنذ أواخر الأربعينيات بدأ انتعاش الامتداد العمراني في منطقة سيدي بشر، وبدأ القادرون يبنون بيوتا أو قصورا في هذه المنطقة التي كانت تسمى «صحراءسيدي بشر».

(٩) كان هناك مشروع لمجاري الإسكندرية وكان مقسما إلى ثمانية قطاعات، ولم يكن هذا التقسيم يقتضي الترتيب في تتابع تنفيذ هذه الأجزاء، أي أن يبدأ بالأول ثم الثاني فالثالث وهكذا.. وإنما كان هذا التقسيم ماليا فحسب، ولكنه يسمح بالعمل في أكثر من جزء من الأجزاء والسير فيها على التوازي.. وكان السياسيون المصريون على اختلاف نزعاتهم حريصين على الإسراع في تنفيذ هذا المشروع، ومن هؤلاء زعماء الوفد، والنقراشي باشا الذي رأس وزارتين (٤٥ - ١٩٤٦) و(١٩٤٦ - ١٩٤٨) فضلا عن كثير من الوزراء المعنيين.

(١٠) كان عثمان محرم بطبعه وأسلوبه حريصا على أن يتم إنجاز هذا المشروع بأسرع ما يمكن، ولهذا لم يبخل على المشروع بتوصية المسئولين عنه، ولا بدعمه بالآلات التي احتاج إليها المشروع في أثناء تنفيذه.. وعلى طبيعة التفكير المبكر بطريقة المؤامرة صيغت اتهامات وجهت إلى عثمان محرم أنه لم يهتم بالمشروع إلا لأنه كان يبني بيتا في سيدي بشر، وأنه لهذا السبب بدأ في القسم الخاص بمجاري سيدي بشر، مع أن الحاجة إليه كانت ماسة نظرا لطبيعة أرض سيدي بشر المنخفضة حتى مستوى سطح البحر، ولازدحامها بالسكان.. ومن ناحية أخرى صور عدم مد خدمة محمد رأفت مدير بلدية الإسكندرية على أنه بسبب اكتشاف مخالفات مالية في هذا المشروع.

(١١) بناء على المعلومات التي عرضها وكيل الوزارة (الغندور) على الوزير (إبراهيم فرج)، فإن الأخير لم يمانع في أن يصرح للصحف بوجود مخالفات إدارية في مشروع مجاري سيدي بشر، ومن هنا التقطت الصحف المعارضة الخيط، وهاجمت الوفد وهو في الحكم، ثم قدم المشروع إلى لجان التطهير ثم إلى محكمة الغدر، وذلك على الرغم من وضوح الحق في القضية.

(١٢) على الرغم من أن لجنة التطهير كانت تخضع للضغوط التى تتعجل صدور قرارها، فإنها ـ إنصافا للحق ـ نقضت تقريرها بنفسها حين أشارت بوضوح إلى أن الأمر يستدعى مزيدا من التحقيق، وعلى الرغم من أن النيابة تحاملت فى اتهام عثمان محرم بكل ما أمكنها ولم يمكنها من تحامل فإن محكمة الغدر حكمت فى النهاية ببراءة عثمان محرم، ولم يكن هذا إلا نتيجة لفتح الموضوع بكل تفاصيله أمام الجميع ولمناقشته مناقشة مستفيضة أبانت فى النهاية مدى بعد نظر عثمان محرم وفهمه، وعن مدى انخداع بعض كبار الموظفين والسياسيين بمن فيهم إبراهيم فرج فى تقاريرمجملة ترفع إليهم من ذوى الأغراض ويبنون عليها أحكاما خطيرة دون تدقيق.

❑

ثانيا:كان الخلاف حول مجارى سيدى بشر مؤشرا على مدى قدرة المصريين المحدثين على الإنصاف متى اتضحت لهم البيانات الكفيلة بتوضيح الحقائق، وهناك عدد من الدلائل المهمة على هذا المعنى الذى أذهب إليه:

(١) تطوع أحمد نجيب الهلالى باشا (وهو الذى أصدر قانون التطهير وشكلت لجان التطهير فى عهده) بتقديم تقرير موقع منه إلى وحيد رأفت محامى عثمان محرم يثبت فيه أن النقراشى باشا كان حريصا على إتمام هذا المشروع من قبل مجىء وزارة الوفد للحكم.

(٢) اعترف إبراهيم فرج أمام المحكمة بأنه بنى موقفه على آراء غير دقيقة، وأنه لم يكن يعرف الحقيقة الكاملة حين صرح تصريحاته التى تضمنت مآخذ على عثمان محرم وعلى بلدية الإسكندرية.

(٣) عدل مهندسو البلدية الذين شهدوا ضد عثمان محرم عن بعض دلالات شهاداتهم حين ثبتت لهم الحقائق.

(٤) عهدت لجنة التطهير إلى تضمين تقريرها ما كان كفيلا بنقض النتيجة التى

انتهى إليها وذلك حين أشارت إلى أن جانبا من التحقيق كان لابد أن يستكمل.

(٥) وقفت الصحافة المصرية موقفا فى غاية الشرف والنزاهة حين عرضت تفاصيل المحاكمة بكل ما فيها من تفاصيل ودون تحيز أو اختزال (مما مارسته الصحافة المصرية مضطرة بعد هذا حين أصبحت فى خدمة السلطة فحسب)، بل إن «المصرى» وهى الجريدة الوفدية الأولى لم تختزل هجوم النيابة على عثمان محرم ولاجفاء المحكمة له فى بعض الأحيان.

(٦) تتوج هذا كله بحكم عادل أصدره القضاء المصرى رغم كل التحامل الذى بذلته وأظهرته النيابة.

ثالثا: بقيت لقضية سيدى بشر قيمة تاريخية وإصلاحية ذات مغزى فى التوجهات السياسية والتنموية، لو أننا نجيد الإفادة من تجاربنا التاريخية وعلى سبيل المثال فان قارىء قصته هذه المجارى يلتفت بسهولة إلى الحقائق التالية:

(١) أهمية العناية بإنجاز المشروعات المدنية على التوازى وليس على التتابع.

(٢) أهمية الفهم العلمى للأسس التى تقوم عليها المشروعات (الصرف فى البر وليس فى البحر).

(٣) أهمية الاحتكام إلى العلماء والجهات العلمية قبل تنفيذ مشروعات ذات علاقة بالصحة.

(٤) أهمية الابتعاد عن إلقاء الاتهامات جزافا وتعطيل سير المشروعات، كذلك الابتعاد عن الاستجابة لتحريض الموظفين الكبار ضد زملائهم!

(٥) أهمية التخطيط المبكر للتوسع السكانى والامتداد الحضارى.

(٦) الحرص على وجود كفاءات متميزة ذات كفاءة متميزة وهامة مرفوعة من طراز عثمان محرم، وعدم التضحية بوجود هؤلاء الذين يمثلون صورة حية لطموحات مجتمعهم المشروعة.

وقائع قضية مجارى سيدى بشر (أغسطس ١٩٥٣) على نحو ما سجلتها الصحافة المصرية وصورتها

أولاً: عرض جريدة المصرى فى ١٩٥٣/٨/٤ لوقائع أول جلسة فى قضية سيدى بشر (أى جلسة ٣ أغسطس ١٩٥٣)

لم تكن هذه الجلسة بالطبع أولى الجلسات محاكمة عثمان محرم ولكنها كانت أول جلسة فى الجلسات المخصصة لقضية مجارى سيدى بشر:

«... استأنفت محكمة جرائم الغدر أمس عقد جلساتها للاستمرار فى نظر القضايا المدعى فيها على المهندس عثمان محرم، وكان مقررا أن المحكمة ستنظر فى ثلاث قضايا أشرنا أمس إلى ما علمه مندوبنا عن الترتيب الذى استقر الرأى على نظر هذه القضايا بمقتضاه.. وقد تأكد ما نشرناه».

«ولقد حضر المهندس عثمان محرم إلى قاعة الجلسة أمس مبكرا، وكان موفور الصحة، بادى النشاط، وجلس فى مكانه المعتاد فى الصف الأول إلى اليمين مرفوع الرأس، وقد عاودته الثقة بالنفس بعد أن شاء الله أن تتضح حقيقة هذا الرجل بتبرئته مما أرادت النيابة العمومية أن تلصقه به».

«وكان عثمان محرم فى أثناء دخوله يحيى الحاضرين ويشكرهم على تهنئته بالبراءة ويحمد الله على ظهور الحقيقة».

وتشير جريدة المصرى بهذا إلى الحكم الذى صدر من المحكمة ببراءته من تهمة أخرى.

«وتبع عثمان محرم فى الحضور إلى القاعة محاميه الدكتور وحيد رأفت، ثم الأستاذ عبده أبو شقة وهو أيضا محاميه، وكان يبدو على وجهيهما الاغتباط حتى ليظن الناظر إليهما أنهما هما اللذان كانا متهمين ثم ظهرت براءتهما».

«وفى الساعة التاسعة صباحا عقدت الجلسة برئاسة الأستاذ إبراهيم خليل، وناقشت المحكمة عثمان محرم فيما هو منسوب إليه فى هذه القضية الجديدة، فكان فى ردوده على أسئلة المحكمة جريئا مازحا كعادته لا ينفك يبدى أسفه لتقديم رجل مثله إلى محكمة جرائم الغدر».

«وبعد حوالى ساعة أبدى عثمان محرم تبرمه لكثرة الأسئلة وطول المناقشة، فسأله الرئيس إن كان قد لحقه التعب، فأجاب بأنه أنهك فعلا وأرهق، وقال إنه كان يجب أن يكون فى هذا الوقت فى أوروبا أو على الأقل فى الإسكندرية وليس فى محكمة الغدر. وضحك الرئيس وقال له: كيف تتعب وأنت فلاح، وكيف تأسف لعدم سفرك إلى أوروبا وأنت فلاح.. فأجاب عثمان محرم بأنه فلاح ومقتدر، والفلاح المقتدر الذى لا يمتع نفسه.. يبقى حمار».

«وقد بين عثمان محرم فى أثناء مناقشته الأضرار التى كانت ستلحق مدينة الإسكندرية لو لم ينفذ مشروع مجارى سيدى بشر».

«وبعد الانتهاء من سماع أقوال المهندس عثمان محرم سمعت شهادة كبير مهندسى بلدية الإسكندرية وقت التفكير فى المشروع، فاستغرقت شهادته ساعتين. ويمكن الخروج من هذه الشهادة بأن عثمان محرم لم يأمر بتنفيذ هذا المشروع وإنما التفكير فيه كان من زمن

سابق على التنفيذ ومر بعدة مراحل واقترحت عدة مشروعات لم يلق منها واحد تأييدا من المنفذين إلا ذلك المشروع الذى نفذ».

«وفى الساع الثانية عشرة ظهرا قررت المحكمة رفع الجلسة على أن يستمر نظر القضية لسماع باقى الشهود اليوم، وأصدرت المحكمة قرارا بإعلان ثلاثة شهود جدد من بينهم الأستاذ إبراهيم فرج لسؤاله عن سبب غضبه وقت أن كان وزيرا للشئون البلدية والقروية على مدير بلدية الإسكندرية، ولمعرفة سبب معارضته للمشروع فى ذلك الوقت».

«وفيما يلى تفاصيل ما دار بالجلسة:

«الرئيس: يادكتور وحيد [أى الدكتور وحيد رأفت محامى عثمان محرم] هل قدمت طلبا لفصل القضايا عن بعضها البعض؟».

«وحيد: أيوه أنا قدمت طلب».

«الرئيس: نتمم على الشهود».

«وأمر الرئيس باستدعاء الشهود فى القضايا الثلاث فحضروا، ثم أصدرت المحكمة فى وجودهم قرارها بفصل القضايا الثلاث ونظر كل قضية على حدة. فالقضية رقم ٤ الخاصة بمجارى سيدى بشر تنظر أولا، ثم القضية رقم ٨ تنظر يوم ١٠ أغسطس، أما القضية الثالثة رقم ١٠ فقد تقرر تحديد موعد نظرها فيما بعد».

«وبعد ذلك قال الرئيس للمهندس عثمان محرم إنه منسوب إليه أنه خلال المدة ما بين أغسطس ومايو ١٩٥١ فى مدينة الإسكندرية، استغل صفته كوزير للأشغال وتدخل فى أعمال مدير البلدية بأن طلب منه أن يمد توصيلات المجارى إلى منزل كان يقوم ببنائه بجهة سيدى بشر».

«عثمان محرم: أنا متأسف إذ أقول إن هذا غير صحيح، وإن المنزل المقصود وهو ملك السيدة حرمى أقل المنازل انتفاعا بالمجارى لأنه المنزل الوحيد اللى فيه أرض البدروم تعلو عن الطوار، فى حين أن كل المنازل بدروماتها أقل من الطوارات، فالمشروع لا ينفعنى أبدا ولكن إذا عمل كان ينفعنى لأن هناك فيه طريقة أخرى اسمها الآبار الإسكندرانى، وهناك

بجوارنا منازل غير منازل الأهالى .. فمنزل لواحدة أميرة، ومنزل حسين سرى ومصطفى فهمى، وكل هذه المنازل أرضيتها أوطى من مستوى الشوارع، وأنا متأسف إذا قلت كلام وسخ».

«الرئيس: مايهمش إحنا فى المجارى!».

«عثمان محرم: فإذا كنت أقل الناس انتفاعا بهذا المشروع، فكيف ينسب إلىّ كذبا أنى أنا عملت المشروع لنفسى».

«الرئيس: حضرتك كنت رئيس لجنة البحوث الأثرية والمواقع، وهل كان الأستاذ محمد رأفت عضوا فيها؟

«عثمان محرم: هذه اللجنة تُدعى لجنة القصور الأثرية واختيار المواقع، ولا توجد هناك لجنة تدعى لجنة البحوث كما جاء فى التحقيق، وأنا اللى اقترحت تشكيلها وبموجب القانون أنا كنت رئيسها بصفتى وزيرا، ومحمد رأفت كان عضوا فيها بحكم وظيفته وغيره من الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء المصالح، وكانت كل مصلحة تريد قطعة أرض لغرض معين، فاللجنة هى المختصة باختيار المواقع».

«الرئيس: وايه القصور الأثرية؟».

«عثمان محرم: بعض القصور التى أخذت من الإنجليز كسراى محمد على وسراى العدل».

«الرئيس: هل حدث فى أحد اجتماعات هذه اللجنة أن حضرتك قلت لمحمد رأفت إنه يوصل مجارى سيد بشر؟».

«عثمان محرم: لا يمكننى أن أتذكر ذلك، ويجوز أنى نبهته على إهمال البلدية بخصوص الأوساخ التى تخرج فى الشوارع فى هذه المنطقة».

«الرئيس: هو يقول إنك كلمته مرة تانية.. هل هذا صحيح؟».

«عثمان محرم: جايز أيوه وجايز لا».

«الرئيس: هل عندك معلومات عن مشروع مجارى الإسكندرية؟».

«عثمان محرم: معلوماتى عادية ككل مهندس، وأنا كان رأيى إن المجارى لا تصب فى البحر بل تحول إلى الصحارى وتنظف وتعمل سماد».

«الرئيس: ما الذى تم فى هذا الرأى؟».

«عثمان محرم: بكل أسف إن المهندسين صمموا على أن براز إسكندرية ينزل فى البحر، وفى يوم من الأيام سيقضى هذا المشروع على مزايا الإسكندرية كمصيف، وأنا منعت أولادى إنهم ينزلوا البحر علشان هذا البراز، وإن الأجيال القادمة سوف تعدل هذا المشروع فى المستقبل».

«الرئيس: وليه انت ما أقنعتهمش».

«عثمان محرم: أقنعهم إزاى برأيى.. هم يعنى حمير؟! والا أنا راح أضربهم علشان يأخدوا برأيى».

«الرئيس: بلاش التعبيرات العنيفة دى».

«عثمان محرم: أنا ما أعرفش أقول تعبيرات غير كده».

«الرئيس: طيب يعنى المشروع دا كارثة»؟

«عثمان محرم: فعلا المشروع كارثة لأن البراز بدأ يظهر بكميات صغيرة وراح ييجى يوم تبقى إسكندرية فيه كلها براز وريحتها لا تطاق، ولكن الفضل فى المشروع الذى كنت أنادى به هو للمرحوم أحمد راغب وكيل وزارة الأشغال».

«الرئيس: طيب قول لنا مَنْ اللى نادى بالمشروع المطبق؟».

«عثمان محرم: ما أعرفش».

«الرئيس: من الصالح العام إنك تقول وتدلنا؟».

«عثمان محرم: ما هو الصالح العام اللى ودانى فى داهية وجابنى الغدر».

«الرئيس: هل تعلم أن مشروع المجارى الكبير مقسم إلى ثلاثة أقسام، كل قسم مقسم إلى ثمانية؟».

«عثمان محرم: أنا ما أعرفش هذه التفاصيل الصغيرة».

«وقال عثمان محرم: أحب أقول لحضرات الضباط لما يروحوا الإسكندرية إن المنزل الوحيد الذى يتبرز فوق البلدية هو منزل عثمان محرم ومنزل شقيقة حرمى والقلعة الحزينة وهى كانت سراى ملك لمحمد على وأخذها الإنجليز وبعدين كانت ملك لتوفيق باشا وقد توفى قبل تكملة بنائها فسميت السراى أو القلعة الحزينة على صاحبها، وهناك المجارى تصب فى الطوار».

«الرئيس: متى انتهى العمل فى بيتك؟».

«عثمان محرم: أظن فى آخر ١٩٥١ وسكناه سنة ١٩٥٢ فى الصيف».

«الرئيس: من تصميم المنزل إنك تعمل له بئر؟»

«عثمان محرم: أى مقاول فى الإسكندرية يعمل بئرإسكندرانى، وأنا كنت رايح أنفذ عمل البئر عند البناء».

«الرئيس: متى بدئ فى بناء المنزل؟».

«عثمان محرم: مش فاكر».

الرئيس: ما هو منسوب أراضى سيدى بشر؟».

«عثمان محرم: كلها منخفضة إلى مستوى البحر ما عدا الأرض اللى يقع عليها منزلى».

«الرئيس: هل المقاول الذى كلف بتنفيذ مجارى سيدى بشر أوصل منزلك بالمباول العمومية؟».

«عثمان محرم: ما أعرفش إذ كنت مشغولا فى الوزارة وقتها.. الأسئلة ما خلصتش؟».

«الرئيس: تعبت؟».

«عثمان محرم: طبعا تعبت وأرهقت».

«الرئيس: أنت يا أخى فلاح فازاى تشكى؟».

«عثمان محرم: أنا أصول دلوقت أكون فى أوروبا أو على الأقل فى إسكندرية. وهذا لا يتنافى مع أنى فلاح لأن الفلاح المقتدر ولا يتعش [أى يتمتع] نفسه أكبر غلطان»

«الرئيس: هل طلبت وزارة الشئون البلدية المعونة منك؟».

«عثمان محرم: مؤكد».

«الرئيس: بجواب؟».

«عثمان محرم: مش ضرورى يكون بجواب لأنه جايز يكون فى أثناء انعقاد لجنة القصور الأثرية وبيجتمع فيها الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء المصالح، وأنا لما أعطيتهم الستائر كان علشان هى موجودة عندى بدون لزوم فى المخازن».

«الرئيس: ما رأيك إذا كانت وزارة الأشغال هى التى قدمت الستائر بدون أن تطلبها البلدية؟».

«عثمان محرم: غير معقول وأنا متأكد».

«وأخرج المهندس عثمان محرم من أحد الملفات خطابا وقرأه وقد جاء فيه أنه يطلب إلى وكيل الوزارة أن يسمح بتسليف البلدية الستائر لأنها طلبت ذلك شفويا».

«وطلبت المحكمة الاطلاع على هذا الخطاب».

«وانتهت مناقشة عثمان محرم».

«ونودى الشاهد الأول السيد محمد محمود أبو العلا كبير مهندسى بلدية الإسكندرية السابق».

«س : إيه معلومات حضرتك عن مشروع المجارى الذى نفذ فى سيدى بشر سنة ١٩٥١؟».

«جـ : بعد الحرب الأخيرة كانت حركة بناء العمارات قد بدأت تزداد فى سيدى بشر، وكان يظهر طفح فى الشوارع فى أثناء الصيف فأدرجت البلدية مبلغ ٢٥ ألف جنيه لإنشاء مجارى فى سنة ١٩٤٩ ولكن لوحظ أنه لا توجد ميزانية شبكية لمنطقة سيدى بشر حتى يمكن عمل مشروع يتفق مع المشروع العام فعدل عن وضع المبلغ فى مشروع الميزانية، واتصلت البلدية بمصلحة المساحة لعمل ميزانية شبكية وكلفت المساحة رسميا فى أوائل ١٩٥٠، وفى صيف ١٩٥٠ كلمنى مديرالبلدية وقال عايزين ننفذ مجارى سيدى بشر فاعترضت لأن مصلحة المساحة لم تنته بعد من الميزانية الشبكية التى هى الانخفاضات والارتفاعات بتاعت الأرض. فاستعجلنا مصلحة المساحة واعتبرت المسألة منتهية. وفى

أواخر الصيف جانى وكيل كبير المهندسين إسماعيل محمد عيد وقال لى إن المدير العام طلب منه مشروع علشان سيدى بشر وعرض علىّ مشروعين واحد بـ١٢ ألف جنيه والثانى بـ٦٠ ألف جنيه، فلم أوافق عليهما لأنهما لم يدرسا وقلت له أنت بأى حق تعرض على المدير العام قبلى فاعتذر بأنه كان يوم جمعة لما اتصلت به الإدارة العامة وأنه أراد أن يتصل بى فلم يجدنى، فقلت له إذا كانت الإدارة العامة تريد عمل المشروع فليكن جزءا من المجارى العامة بالمدينة ويكون دائما، فقام قسم المجارى بالبلدية وتقدم بعد شهرين أو ثلاثة بمشروع يتفق مع المشروع العام وقدر له حوالى ٢٥ ألف جنيه وطرح فى المناقصة بعد الموافقة عليه من المجلس البلدى، وبعد اعتماده من وزير الشئون البلدية، ورست العملية على مقاول وبدأ التنفيذ فى أوائل سنة ١٩٥١، وكانت هناك صعوبة فى بدء العمل لعدم وجود ستائر حديدية، فعرض المرحوم صبرى الكردى أنه يسلف البلدية ستائر من وزارة الأشغال وهذه العملية كانت تحدث كثيرا بين البلدية والأشغال، ولما بدأ العمل كنت أميل أن يكون ذلك بعد انتهاء الصيف لأن البلدية بتمنع من أى إصلاح بطريق الكورنيش فى أثناء الصيف بأوامر من السراى، وبعد نهاية الصيف جانى جواب من مدير البلدية بطلب ضرورة استمرار المشروع ليضم منطقة سيدى بشر الآهلة بالسكان، وفى الوقت ده وصلتنى الميزانية الشبكية من مصلحة المساحة وعمل المشروع، ووصلت التكاليف إلى مائة ألف جنيه، وطلبت إن الاعتماد يُدرج على ميزانيتين علشان يكمل الموضوع وبعد ذلك تركت البلدية ولا أعرف ما حدث».

«الرئيس: هل الأستاذ محمد رأفت اتصل بحضرتك لإنشاء قسم من المجارى فى سيدى بشر؟».

«جـ : أيوه وقال لى إن فيه رغبة علشان المهندس عثمان محرم يبنى بيتا وطلب توصيله إلى المجرى العمومى».

«س : هل عرفت من محمد رأفت الظروف التى تحدث فيها المهندس عثمان محرم إليه فى هذا الشأن؟».

«جـ : أنا لم أهتم لأن هذا حق لا داعى لمناقشته فيه».

«س : ما سألتوش؟».

«جـ : كل واحد يبنى بيت يعمل مساعى علشان المجارى وقانون البلدية يلزمها بعمل المجارى، لكن طاقتها المالية لا تمكنها من إجابة جميع الطلبات».

«وقال الشاهد: إن المدينة مقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم شرقى من سيدى جابر إلى سيدى بشر، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الصغرى، والمناطق تقسم إلى أجزاء كبيرة وأجزاء صغيرة».

«وقال إن المجارى عبارة عن نهر صناعى فى باطن الأرض».

«س : هل وضع نظام معين بالنسبة للبدء فى تنفيذ الأولوية فى هذه الأقسام؟».

«ج - : لم يوضع برنامج ثابت لأن الموضوع كان يحتاج لدراسات طويلة لوضع برنامج محدد لسير العمل، بل كانت توصيات فقط».

«س : كيف بدئ فى التنفيذ فى سنة ١٩٤٧؟».

«جـ : بدأنا أولا بالجزء الواقع فى وسط المدينة فطرح المشروع فى المناقصة ورست على إحدى الشركات».

«س : حضرتك ذكرت إن العمل فى مشروع سيدى بشر بدئ فى أوائل سنة ١٩٥١ ثم توقف ثم استؤنف أيضا، فما سبب إيقاف العمل على هذه الصورة؟».

«جـ : جميع الأعمال بطريق الكورنيش والطرق الرئيسية بصفة خاصة كان يمنع العمل فيها فى فترة الصيف، وسبب ذلك أن السراى كانت تطلب ذلك وكان الجمهور بيضج من العمل فى الصيف».

«س : من الذى قام بالمشروع الذى قدر بمبلغ ٢٠ ألف جنيه ونفذ بالفعل؟».

« جـ : قسم المجارى».

«س : هل هو إسماعيل عيد بالذات».

«جـ : أيوه».

«س : ألم يكن لحضرتك دخل فى هذا المشروع؟».

«جـ : اطلعت على المشروع بعد تنفيذه ووجدته ملائما جدا».

«وقال الشاهد: إن المهندس محمد رأفت كان مهتما بتنفيذ المشروع بسرعة».

«س : ما سبب اهتمامه؟».

«جـ : ربما طلب المهندس عثمان محرم وأنا ماليش علاقة بالموضوع ولم يتصل بى عثمان محرم أبدا».

«س : يعنى يمكن عثمان محرم كلمه؟».

«جـ : ما أعرفش.. لكن إذا كان كلمه فهذا حقه».

«س : قيل إن المشروع الذى نفذ بالفعل استفاد منه ٢٢ منزلا فقط؟».

«جـ : لا أفندم.. دول اللى على الكورنيش ولكن المشروع استفادت منه المنازل الواقعة بين الكورنيش وبين الأميرة فوزية وعددها حوالى ١٥٠ بيتا».

«س : من الذى أشار بتحويل المرور إلى شارع الأميرة فوزية؟».

«جـ : مدير البلدية».

«س : لماذا؟».

«جـ : فى الواقع إن العمل أخذ جزءا كبيرا من الكورنيش وأصبح المرور صعبا فحول إلى شارع الأميرة فوزية».

«س : إيه معلوماتك عن الوصلة اللى عملها المقاول لتوصيل المباول العمومية؟».

«جـ : المقاول قام بهذا العمل علشان يرضى المدير العام ويكسب عطفه.. وطبيعى المقاول يهمه رضى المشرفين على عمله».

«س : يقول المهندس عثمان محرم إن منزله أقل انتفاعا بالمجارى لأنه عالى؟».

«جـ : جايز والمنزل مرتفع عن الكورنيش والكورنيش مرتفع عن البحر فكان ممكن يتعمل له بئر».

«س : هل البلدية تكلفت مصاريف أكثر من جراء وقف العمل فى الصيف؟».

«جـ : أيوه.. تعويض المقاول اللى قدره مجلس الدولة بثلاثمائة جنيه وأنا تركت البلدية قبل البت فى هذا الموضوع».

«الرئيس: النيابة ما عندهاش معلومات فى هذا الشأن؟».

«ممثل النيابة: لا».

«الرئيس: لازم تستفهموا [أى تستعلموا وتطلبوا التفاصيل].. المحكمة كلفت النيابة بالاستعلام عن المبلغ الذى دفع للمقاول مقابل وقف العمل فى الصيف».

«واستأنف الرئيس مناقشة الشاهد».

«الرئيس: لماذا تركت الخدمة؟»

«الشاهد: لقد فصلت».

«الرئيس: ليه؟».

«الشاهد: لأنى مانيش تشريفاتى ولما قابلت الوزير وقلت له إيه الأسباب.. قال أنت موظف قوى والموظفين بتخاف منك، وكان هذا فى عهد السيد عبد العزيز على وزير الشئون البلدية فى أكتوبر ١٩٥٢».

«س : هل حصل سوء تفاهم بين الوزير وبين مدير البلدية؟».

« جـ : سمعت بعدين.. لكن مش وقتها سمعت إن الوزير كان لا يعلم وإنه لو تقدم المشروع بضعة شهور ما كانش عمله.. إشاعة سمعتها».

«س : لخدمة خاصة؟»

«جـ : إجابة لطلب أحد الوزراء».

«س : طيب ما هى خدمة خاصة؟».

«جـ : أنا بانظر للمجارى نظرة أخرى».

«وسأل الرئيس النيابة عن أصل الخطاب المرسل من وزارة الشئون البلدية إلى مدير بلدية الإسكندرية وكلف النيابة بإحضار الأصل أو الصورة ».

«س : كان فيه فكرة لنذ خدمة محمد رأفت؟».

«جـ : أنا ما أعرفش».

«س : أنت فهمت من المشروع ده انه خدمة أشخاص بالذات؟».

«جـ : أيوه.. ثلاثة بيوت.. حسين سرى ومصطفى فهمى وعثمان محرم».

«س : هل إسماعيل عيد تلقى الإيحاء بعمل هذا المشروع من أحد؟».

«جـ : لازم من رأفت بك».

«س : إيه اللى خلى رأفت بك يعمل كده؟».

«جـ : معظم الموظفين يرحبوا بأداء أى خدمة لرؤسائهم.. بيتطوعوا من نفسهم».

«وقال الرئيس للشاهد إن كلامه الأخير غير ذى موضوع لأنه مناقض مع أقواله فى أول الجلسة».

«س : ما هى المخالفات التى لاحظها الوزيرالسابق إبراهيم فرج على مدير البلدية فى هذا المشروع بالذات؟»

«جـ : قيل لى إن خطابا أرسل للوزير وأنا لم أطلع على الجواب وأنا مش شايف أى مخالفة إلا تقدمة المشروع ٦ شهور، وهو لو ما كانش قدم المشروع كنت حاتقدم به لحاجة المنطقة».

«وقال الشاهد: إن عضو النواب محمود لطيف طلب منه أن يوصل بيته أيضا بالمجرى العمومى فافهمه الشاهد أن دوره سيأتى ولكنه أصر على أن يكون ذلك حالا، فرفض الشاهد الأمر الذى أدى إلى تقديمه سؤالا فى مجلس النواب، كما أن الأستاذ مكرم عبيد حمل فى الصحف على الموضوع. ويمكن يكون هذا هو السبب الذى دعا الوزير أن يرسل لمدير البلدية جواب التوبيخ الذى لم يعثر عليه».

«وأخذ الدكتور وحيد رأفت فى مناقشة الشاهد:

«س : ما السبب فى تقسيم الإسكندرية إلى مناطق ؟ وهل أوصت اللجنة الوزارية بتقديم إحدى المناطق على الأخرى؟ نقتنع بإجابة موجزة».

«جـ : الواقع أن توصيات اللجنة هى توصيات عامة وتوجيهات رئيسية وتترك التفاصيل والتنفيذ إلى تقدير القائمين بالعمل فى البلدية».

«س : الحكمة فى التقسيم إيه؟».

«جـ : المشروع الأول عمله خبير استدعى من انجلترا سنة ١٩٣٤ لأن المدينة كانت كلها وحدة واحدة».

«س : أستنتج من ذلك إن ما فيش تفضيل؟».

«جـ : لا مافيش».

«س : ما الذى روعى فى التقسيم إلى ثمانى مناطق؟».

«جـ : أنا لا أذكر الأسباب لأنى لم أكن مشتركا فى العمل وأعتقد أن إسماعيل عيد يمكنه الإجابة».

«س: هل يذكر الشاهد أن البلدية قامت بتنفيذ أجزاء مختلفة من أقسام مختلفة فى سنة مالية واحدة؟».

«جـ : إحنا بناخد جزء من هنا وجزء من هنا وجزء من هنا».

«س : أنت قلت إنك تلقيت شكاوى كثيرة من الجمهور يشكو فيها من الطفح فهل أنت متأكد من هذا؟».

«جـ : فيه أوراق رسمية موجودة فى البلدية تثبت ذلك».

«س : هل سمع الشاهد أن تحويل المرور إلى شارع الأميرة فوزية ورصفه تم بناء على أى تدخل من المهندس عثمان محرم من عنديات البلدية؟».

«الرئيس: هو مش منسوب له ده».

«وحيد: يمكن يطالبوه بتعويض عنه».

«واستأنف الدكتور وحيد مناقشة الشاهد فسأله سؤالا ثم أعفى الشاهد من الإجابة عن هذا السؤال».

«وفى الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق أصدرت المحكمة قرارا باستمرار نظر الدعوى إلى اليوم وتكليف النيابة بإعلان الأستاذ حسن زكى وأمين خيرت الغندور وإبراهيم فرج والبحث عن الصحف التى نشر فيها الأخير بيانه والصحيفة التى نشر فيها الأستاذ محمد رأفت بيانه».

ثانيا: عرض جريدة الأهرام (١٩٥٣/٨/٥) لليوم الثانى من محاكمة عثمان محرم أمام محكمة الغدر (١٩٥٣/٨/٤) فيما يتعلق بالاتهامات التى وجهت إليه بشأن انشاء مجارى سيدى بشر

«.... واصلت محكمة الغدر أمس النظر فى قضية مجارى سيدى بشر، وهى القضية المقامة ضد المهندس عثمان محرم. وكان من أهم ما دار حوله النقاش فى هذه الجلسة مسألة صب مياه المجارى فى البحر وهل يضر بالصحة العامة.

وقد أكد شاهد الإثبات المهندس محمد أبو العلا أنه لا يحدث ضرراً، وراح يلقى محاضرة عن وسائل تحليل مياه المجارى فى البحر، وكيف أن مستشارا إنجليزيا فنيا نصح بأن تصب هذه المياه فى البحر.

وقد ازداد الإقبال على جلسة أمس وبكر المهندس عثمان محرم فى الحضور، وعقدت الجلسة فى الساعة التاسعة إلا ربعا، وعلى إثر افتتاحها سأل رئيس المحكمة ممثل النيابة عما إذا كان قد نفذ القرار الذى أصدرته المحكمة أمس؟ فأجاب الأستاذ مصطفى الهلباوى بأنه لم يعثر على الصحف التى نشر فيها بيان وزير الشئون البلدية، وأن الميزانية الشبكية المطلوبة من البلدية ستصل الآن، وأنه لم يعثر على الأستاذ إبراهيم فرج، أما فيما يختص بالأستاذ محمد خيرت الغندور فقد علم أنه مريض.

وقد تلقت المحكمة برقيتين إحداهما من الأستاذ الغندور يعتذر فيها عن عدم استطاعته الحضور لمرضه، والأخرى من الأستاذ إبراهيم فرج يعلن فيها أنه سيحضر غدا (اليوم)

ثم نودى الأستاذ المهندس حسن زكى، وكانت المحكمة قد دعته لاستطلاع رأيه فى بعض النقط الفنية فلبى وقال له الرئيس: إن الرسومات التى كانت المحكمة ستستطلع رأيك فيها لم تصل بعد.

وقال الشاهد: إنه لا يستطيع أن يبدى رأيه إلا بعد الاطلاع على الرسومات، شأنه شأن الطبيب لا يبدى رأيه قبل فحص المريض.

وقال الدكتور وحيد رأفت: إن القضية عندما عرضت على لجنة التطهير لم نتمكن من الفصل فيها قبل أن نؤلف لجنة من الاخصائيين، وقد قرر هؤلاء الاخصائيون أن الرسومات تطابق المشروع.

وقال الأستاذ الهلباوى [ممثل النيابة]: إن الشاهد كان عضوا فى اللجنة الوزارية التى قسمت مدينة الإسكندرية ثمانية أقسام وله آراء فنية فى الموضوع.

الرئيس: هل هناك شك فى أنه من كبار المهندسين.

الدكتور رأفت: نعم.. ولكن فى الرى مش فى المجارى.

الرئيس: تحب نعلن رأيك بالتنحى حتى تدرس الرسومات.

الشاهد: محمود وصفى كان عضوا فى اللجنة، وهو مختص فى المجارى، ويعمل الآن وكيلا لوزارة الشئون البلدية، وأنا عضويتى فى هذه اللجنة كانت من الناحية المالية، ولست مختصا بالمجارى.

الرئيس: طيب مافيش مانع نجيب وصفى.

ثم كلفت النيابة إعلان الأستاذ المهندس محمود وصفى للحضور، وطلبت المحكمة إلى الشاهد أن يحضر أيضا للاشتراك مع الأستاذ وصفى فى دراسة الخرائط حتى يستطيع أن يبدى رأيه.

❑

ثم نودى المهندس محمد أحمد أبو العلا الشاهد الأول فحضر وأعادت المحكمة مناقشته.

فسأله الرئيس بقوله: لاحظت المحكمة فى أقوالك أمس أنك عارضت الرأى الخاص بعدم صب مياه المجارى فى البحر لأنه عمل ضار بالصحة لما فيه من تلوث المياه ومن رأيك أن هذا الرأى غير سليم؟

- إن التخلص من مياه المجارى مشكلة فى جميع المدن، والمدن الواقعة على السواحل تعتبر سعيدة الحظ من ناحية تصريف مياه المجارى، لأن المحطات تتكلف مصاريف كثيرة تنوء بها أحيانا ميزانية بعض البلديات والأمثلة كثيرة. ففى أمريكا تصب مياه المجارى فى شواطئ الاستحمام وتعالج قبل صبها فى البحر بمادة الكلور، وتوجد أبحاث كثيرة جدا فى أمريكا وانجلترا وألمانيا، فليس هناك ضرر من صب مياه المجارى فى البحر إذا اتخذت الاحتياطات اللازمة باختيار الأماكن التى تصب فيها. وعلى أن تعمل تنقية جزئية كعملية الترسيب مثلا، وإذا نظرنا إلى الإسكندرية بالذات فإن مصب المجارى واقع عند قايتباى. وتوجد حمامات لوزارة المعارف تقع على بعد مائة متر من مصب المجارى، ولم تثبت أى حالة مرضية بالنسبة لهذه المجارى، وهناك من يقول إن الحمى التيفودية تنسب إلى المجارى، وهذا خطأ لأنها تأتى من القمامات والذباب. وهناك مقياس لمقدار تلوث المياه وصلاحيتها، وهو الأسماك. فالمياه الملوثة عند مصاب المجارى لا يمكن أن تعيش فيها الأسماك. إذ أن مواد المجارى تتفاعل مع الأكسوجين الموجود فى الماء فتفقده الصلاحية لحياة الأسماك. ففى الإسكندرية مثلا عند المصب مباشرة لا نجد أسماكا، وإنما على بعد ٥٠ مترا من المصب يتهافت الصيادون لصيد الأسماك وتصدر مصلحة مصايد الأسماك رخصا كثيرة للصيد فى هذا المكان.

والدليل على صلاحية المصب أيضا أن البلدية استدعت أكبر خبراء انجلترا فى موضوع المجارى، وهو مستر تيلور، وهو مستشار فنى بمجلس النواب الإنجليزى فى هذه الناحية، فنصح بأن تصب مياه المجارى فى البحر على أن يمتد المصب فى الداخل لمسافة كبيرة وعلى عمق كبير فيمتنع أى ضرر مستقبلا، وهذا الموضوع فى الواقع موضوع دقيق من الناحية العامة، لأن الكلام فيه يؤثر فى الجمهور ويجعله يحكم على الأشياء حكما خاطئا. وقد سبق أن هاجم هذا المشروع المرحومان المهندس أحمد راغب والدكتور خليل عبدالخالق، وكنت وقتئذ وكيلا لكبير المهندسين ببلدية الإسكندرية فتصديت لهما دفاعا عن مشروع البلدية، ونقل الهجوم إلى صفحات الجرائد فرفضت أن ألجأ إلى الجرائد فى الرد، ونوقش الموضوع فى اللجان وفى محاضرات ألقيتها فى جمعية المهندسين، ثم طلب من

الوزارة تأليف لجنة وزارية عليا لفحص الموضوع وإبداء رأيها،وفعلا تألفت لجنة وزارية برئاسة المهندس نجيب إبراهيم وكيل الأشغال وقتها، والمهندس إبراهيم زكى والمهندس محمود وصفى مدير المجارى بالقاهرة وقتها والدكتور السباعى حسين والأستاذ عياد مرجان أستاذ علم الهندسة الصحية بجامعة الإسكندرية، وكان للجنة توصيات أيدت البلدية فيها بالنسبة للمصب فى البحر، وبذلك تأيدت وجهة النظر التى دافعت عنها، ثم حضر المرحوم أحمد راغب لمكتبى وهنأنى بانتصارى عليه.

ـ هل عمل بمشورة الخبير مستر تيلور من تعميق المصب فى البحر؟

ـ أيوه أخذ به، وارتبط المقاول بالعمل وكان المفروض أن يتم فى أواخر سنة ١٩٥٢ وإنما العواصف الجوية فى البحر لم تترك له المدة الكافية سنويا لإمكان التنفيذ، وقد نفذ منه للآن جزءا كبيرا، لأنه لابد للعمل من بحر هادئ جدا لكى يمكن ردم الجزء الذى يسير فى المجرى ويمكن وضع المجرى حتى عمق ١٠ أمتار وتحمى بالكتل الخرسانية الكبيرة.

وأجاب الشاهد على سؤال آخر بأن المياه لاتزال للآن تصب فى الموضع القديم،و عند انتهاء العمل تتحول إلى المصب الجديد.

ثم طلبت المحكمة من الشاهد أن يشرح لها تعميق المجرى فى البحر وطولها على الخريطة.

وقام الشاهد وأخذ يشرح للمحكمة طريقة تركيب الماسورة، وقال: إن طولها فى البحر يصل إلى ٧٣٥ مترا وعمقها ١٦ مترا.

ومضى فقال: إن مياه المجارى عندما تمتزج بمياه البحر يبدأ التفاعل بينها وبين الأكسوجين الموجود فى مياه البحر، وتتحول المواد الموجودة بمياه المجارى من مواد غير متفاعلة إلى مواد تم تفاعلها. وعندما يتم التفاعل تصبح غير ضارة مطلقا، أما بالنسبة للميكروبات الحية فى مياه المجارى فإنها لا تعيش طويلا فى مياه البحر إلا إذا وجدت القواقع البحرية قريبا منها، وعندئذ تجد المكان الملائم لحياتها، ولهذا السبب ممنوع صيد القواقع البحرية فى الميناء الشرقى بالقرب من مصب المجارى لاحتمال وجود بعض الميكروبات، والموضع الجديد للمصب يقضى على هذه الحالة لأن القواقع لا تهبط إلى عمق كبير.

❑

وهنا وقف الأستاذ الهلباوى وقال: إن الأوراق المطلوبة من بلدية الإسكندرية وردت الآن، ثم قدمها للمحكمة وهى خريطة تمثل الميزانية الشبكية التى وضعتها مصلحة المساحة.

وقال الرئيس: إن المحكمة تريد أيضا الميزانية الشبكية التى وضعتها البلدية، والتى نفذ المشروع على أساسها.

وكان من بين الأوراق أيضا تلك الخاصة بالتعويض الذى منح للمقاول بسبب وقف العمل وقدره ٩٠٩ جنيهات.

وواصلت المحكمة مناقشة الشاهد فسألته:

المهندس عثمان محرم يقول إن البراز يطفح على وجه الماء فيحدث التلوث فما رأيك؟

- هذه مسألة يفهمها المهندسون المختصون، وحضرة المهندس عثمان محرم مهندس عظيم جدا، ولكن فى مسائل الرى، أما المجارى فلا شأن له بها. وأقول إن خبير النقطة الرابعة وهو أمريكى عندما حضر لمصر واطلع على مصب المجارى فى قايتباى، والمشروع الجديد، حضر وهنأنى على هذا المشروع.

- يعنى هل تعتقد أن بقاء المصب فى وضعه الحالى لا يضر الصحة العامة ريثما يتم العمل فى المصب الجديد؟

- أيوه يا أفندم أؤكد ذلك ولم يحصل منه ضرر فعلى للآن.

- وهل هو - أى المصب - على استعداد لمواجهة ما قد يطرأ على المدينة من زيادة العمران، حتى يتم المشروع الحالى؟

- المشروع الحالى ينتظر أن يتم فى بحر(*) سنة، والموقع الحالى يستطيع مواجهة الحالة بدون ضرر.

- الدكتور وحيد رأفت: أيهما أكثر فائدة: الصرف عن طريق البحر، أم عن طريق المزرعة؟

- إذا كانت المدن واقعة على الأنهار تكون تنقية المياه جزئية أو تنقية كاملة، وإذا كانت مياه النهر وسرعتها وكميتها تكفى لعمل التنقية تصرف فيها(**). وفى بعض الأنهار تصب

(*) التعبير شائع، والمقصود خلال سنة.

(**) وإذاً فلا نلومن الذين يصرفون فى نهر النيل فقد احتفت الثورة من خلال محكمة الغدر وفى أول عهدها بمثل هذه التصريحات القاتلة!!

مياه المجارى وتؤخذ بعدها لمسافة طويلة مياه الشرب لمدن أخرى، وعلى ذلك فالصب فى مياه البحر لا ضرر منه.

❑

وهنا وقف المدعى عليه [أى عثمان محرم] وقال إنه يخالف هذا الرأى(*)، وإن أحمد راغب والدكتور خليل عبدالخالق لهما رأى مخالف لذلك ولهما كتب ومؤلفات، ولكن مع الأسف مات الاثنان، وأنا مصر على مخالفة هذا الرأى لأن البراز لما يطلع على وش الميه لازم يلوثها.

وقال الرئيس: الله أعلم بالرأى الصحيح.

الدكتور وحيد رأفت: هل تعلم أن توصيات اللجنة الوزارية أن يكون الصرف فى المنطقة الشرقية أو الغربية عن طريق المزرعة، والشاهد يقول الآن غير ذلك، فهل معنى ذلك أنه يخالف رأى اللجنة الوزارية؟

والمحكمة رأت توجيه السؤال على الوجه الآتى:

هل اللجنة الوزارية رأت صرف المجارى فى البحر أو فى المزرعة؟

وأجاب الشاهد قائلا: اللجنة قالت أن تكون تنقية المياه فى المصرف، ثم يئول منه إلى البحر.

الدكتور وحيد رأفت: هل تستنتج من ذلك أن معظم مياه المجارى فى الإسكندرية مآله للبحر.

الشاهد: أيوه جزء كبير منها للبحر مباشرة والباقى يئول للبحر بعد تنقيته تنقية جزئية.

❑

وبعد أن ناقشت المحكمة الشاهد فى الناحية الفنية لطريقة تنقية مياه المجارى، نودى شاهد الإثبات الثانى الأستاذ إسماعيل عيد كبير مهندسى بلدية الإسكندرية سابقا.

(*) هكذا أرضى هذا الرجل العظيم عثمان محرم ضميره على الرغم من أنه رأى المحكمة تستمع إلى الشاهد وهو يقول إن عثمان محرم مهندس عظيم ولكن فى الرى لا فى المجارى، وكان بوسع عثمان محرم أن يكتم الحق فى قوم لا يعرفون قدره ولكنه لم يتمالك نفسه أن يستمع إلى رأى يراه بالبداهة خطأ من دون أن يعقب عليه.. ومع هذا فان رئيس المحكمة لجأ إلى القول بأن الله أعلم بالرأى الصحيح مع أن علم الله بالصواب يشمل كل شىء لا هذا فحسب!!

وسألته المحكمة عن معلوماته وكيف بدأ مشروع مجارى سيدى بشر.

ـ فى سنة ١٩٥٠ عينت وكيلا لكبير المهندسين، وفى أحد أيام الجمع من شهر أغسطس طلب منى السيد محمد رأفت مدير البلدية تليفونيا فى منزلى أن أعمل مشروع مجارى سيدى بشر فى المنطقة الأولى الغربية من مجارى السراى، وأن أقدم له هذا المشروع فى الساعة الثانية، بحيث يشمل منزل المهندس عثمان محرم لأنه طلب منه عمل مجارى تصل إلى منزله، فقلت له إن الساعة الثانية غير ممكن واليوم يوم جمعة، والمكتب مقفل والوقت قصير لا يكفى لعمل مثل هذا المشروع، فطلب منى عمل مشروع مجرد فكرة فقلت هذا غير ممكن لأن الميزانية الشبكية غير موجودة والوسائل غير موجودة، لكنه أصر على طلبه، فذهبت إلى البلديةوطلبت المهندس سامى غبريال وعملنا مشروعا بدائيا صرفا، لأنه ده موضوع يحتاج لدراسة طويلة،وكتبت مذكرة بهذا المعنى قلت فيها إنه بناء على طلبكم ولعدم وجود الميزانية الشبكية أمكن عمل هذا المشروع، وهو يبدأ من السراى وينتهى عند جامع سيدى بشر.

ثم اتصلت بالسيد رأفت تليفونيا فى منزله فلم أجده، وفى الساعة الثامنة وجدته فى منزله فأخذت منه موعدا لثانى يوم وتوجهت إلى منزله وعرضت عليه الفكرة فقال إنه يريد فكرة مبسطة تكلف أقل مما يتكلفه المشروع الذى كنت وضعته وقدره ٦٠ ألف جنيه، فعملت مشروعا آخر مبسط، والفكرة كانت فى المشروع الثانى عمل مجرى فرعية على طريق الكورنيش ويعمل لها طلمبة صغيرة وتتصل بجميع المنازل الواقعة على الكورنيش حتى منزل الرئيس السابق حسين سرى، وقدرت لهذا المشروع ١٢ ألف جنيه، ولما عرضت هذه الفكرة على الأستاذ رأفت وافق قعليها وطلب أن ينفذ فى ١٥ يوما.

❑

ومضى الشاهد فقال: لما اتفقت مع المهندس السيد أبو العلا على عمل المشروع ده، والبدء فى العمل أعطونى تعليمات لعمل مشروع مجارى فى حدود مبلغ ٢٥ ألف جنيه، فأنا أخذت من السراى حتى بعد بيت الرئيس السابق حسين سرى على أساس أنه جزء من المشروع الكبير ويمر بمنزل المهندس عثمان محرم، وأقطار مواسير هذا الجزء من المجرى هى نفس الأقطار الموجودة فى المشروع الكبير. ونظرا لعدم وجود ميزانية شبكية قام المهندس بعمل هذه الميزانية، وقد استغرق إعدادها وتصميم المشروع حوالى شهرين، وإلى أن دبروا

النقود استغرق شهرين آخرين، ثم طرحت المناقصة فى ديسمبر ١٩٥٠ وفتحت المظاريف فى يناير سنة ١٩٥١ وبدأ التنفيذ فى مارس سنة ١٩٥١، وكتب المقاول على أمر التشغيل يعترض على بدء العمل فى مارس لأنه يعلم أن العمل سيتعطل فى الصيف، وكان يريد الاستمرار فى العمل طوال الصيف.

- وكيف عرف أن العمل سيقف فى الصيف؟

- إحنا قلنا له إن العمل سيقف فى مايو، وذلك فيما يختص بالمجارى الموجودة فى الشارع، أما فيما يختص الطلمبة فيمكنه الاستمرار فى العمل، فطلب تعويضه عن مدة وقفه، فقلت فى مذكرة إنه لا يمكن تقدير التعويض قبل معرفة الوقت الذى سيقف العمل فيه، وجاء شهر مايو ثم صدرت لى أوامر بوقف العمل بناء على رغبة السراى ولأن العمل يعطل المرور فى الصيف، ثم طلب المقاول ٣٠٠٠ جنيه تعويضا، فكان فيه بند فى دفتر الشروط يجعلنا نحاسبه على المائة عشرة بنسبة المدة فلم يقبل، فطلبت إحالة الورق إلى مجلس الدولة لإبداء رأيه، والمجلس أفتى بأحقيته ووضع أسس للسير عليها، وعلى أساس هذه الأسس استحق نحو ألف جنيه،ولما عرضت اللأمر على المدير اختلف معى فى نقطة لا أذكرها وطلع المبلغ ٩٠٩ جنيهات لا ألف جنيه.

- ولما عرض الموضوع على لجنة المناقصات العامة وافقت عليه وكذلك وافقت الوزارة عليه.

- ما السبب الذى دعا محمد رأفت مدير البلدية أن يكلفك بوضع هذا المشروع يوم جمعة وعلى وجه الاستعجال؟

- هو قال لى إن دى رغبة عثمان محرم.

- هل كانت الفكرة متجهة فى ذلك الوقت لعمل مجارى فى سيدى بشر أم فى منطقة أخرى؟

- فى مشروع ميزانية سنة ٩٤٩ وضعنا مبلغ ٢٥ ألف جنيه لعمل طلمبات مجارى فى منطقة السراى، ولما عرض مشروع الميزانية على المراقبة المالية حذف المبلغ لأنه تقدم به قسم المجارى، إذ لم تكن توجد ميزانية شبكية، والواقع أن منطقة سيدى بشر يزداد فيها العمران بسرعة.

- طيب ما هو كل منطقة يزداد فيها العمار؟

- أيوه.

- إذن كيف كانت تصرف المجار التى تصل لغاية السراى؟

- فيه مجرى عند ثروت تنصرف السراى فى محطة ثروت.

- إذن ما هو الداعى لعمل محطة جديدة للسراى؟

- ما هو الطلمبة تعمل قبل المجارى، فهى تعمل تمهيدا لعمل المجارى، فمجارى السراى تصرف على ثروت، وثروت تصرف لسيدى جابر، وسيدى جابر تصرف لقايتباى.

- وهل يجب لعمل المجارى من عمل الميزانية الشبكية أولا؟

أيوه.. وكنا حانكلف المهندسين بعمل الميزانية وما كناش حانبدأ العمل على طول.

وهل الفكرة البدائية تسمح بوضعها موضع التنفيذ قبل عمل الميزانية الشبكية؟

- لا.. لازم عمل الميزانية.

- من الذى يعمل الميزانية الشبكية؟

- مهندسين من قسم المجارى.

- أمال إيه الميزانية التى تعملها المساحة؟

- هى نفسها بس هم يعملوها أسرع منا علشان عندهم الوسائل ميسرة.

وأجاب الشاهد ردا على سؤال آخر بأن الفكرة فى المشروع الثانى أن تكون المجرى الفرعية فى شارع الكورنيش، والمجرى الرئيسية فى شارع الأميرة فوزية.

- كم منزل يستفيد من هذا المجرى فى المشروع الصغير؟

- حوالى ٢٢ بيتا.

- قيل إن مشروع الـ١٢ ألف جنيه لا يستفيد منه غير ثلاثة بيوت هى بيوت المهندس عثمان محرم والمهندس مصطفى فهمى والرئيس السابق حسين سرى؟

- الطبيعى من إنشاء مجرى فرعية فى الشارع أن تنتفع كل البيوت الموجودة فى هذه المنطقة.

ـ ده قيل أن مشروع الـ٢٥ ألف جنيه هو الذى يستفيد منه الـ٢٢ منزلا وليس من المشروع الصغير؟

ـ ما هو مشروع الـ٢٥ ألف جنيه ينتهى لبيت حسين سرى وكذلك مشروع الـ١٢ ألف جنيه ينتهى لبيت حسين سرى أيضا.

ـ طيب أمال إيه الفرق؟

ـ ما هوه أنا قلت الفرق إن فى مشروع الـ٢٥ ألف جنيه تبقى المجرى رئيسية، وفى مشروع الـ١٢ ألف جنيه تبقى المجرى فرعية. يعنى إن فى المشروع الأول ما نفذ جزء من المشروع الكبير الذى سيتكلف ٦٠ ألف جنيه.

ـ ولكن المهندس أبو العلا يقول إن مشروع الـ١٢ ألف جنيه لا يتفق مع المشروع الكبير؟

ـ أنا أعترض على هذا الكلام لأن مجرى شارع الكورنيش تصبح أعمالها رئيسية وتصبح أعمالها فرعية والعكس فى شارع الأميرة فوزية.

وهنا سألت المحكمة الشاهد السابق المهندس أبو العلا عن رأيه فى هذا الخلاف فقال لا ما فيش خلاف، لأن المشروع بتاع الـ١٢ ألف جنيه قدم دون دراسة ولم تكن عملت ميزانية شبكية.

ـ هل يفهم من ذلك أنك رفضت المشروعين على أساس أن العناصر لم تكن متوافرة؟

ـ أيوه.. وأنا اعترضت فقط على أساس أن المشروع غير مدروس.

وهنا قال الأستاذ الهلباوى: إن أقوال حضرة الشاهد أبو العلا أمس فى هذه الواقعة بالذات تخالف ما يقوله اليوم. إنه قال أمس إنه اعترض عليهما لأنهما لا يتفقان مع المشروع العام.

وقال الشاهد إنه من الطبيعى أن أى مشروع يجب دراسته، وعندما يدرس يجب أن يتفق مع المشروع العام، فليس هناك أى خلاف فى أقوالى أمس واليوم.

ـ الرئيس: قلت فى التحقيقات إن المشروع الصغير لا يتفق مع المشروع العام؟

ـ أيوه.. لأن أول ظاهرة إن المجرى الرئيسية تكون بطريق الكورنيش، ولذلك طلبت دراسة المشروع.

- وما قولك فيما قاله المهندس عيد من أنه لا تعارض من الناحية الفنية من أنه كان ممكنا أن يعمل المجرى الرئيسية فى شارع الأميرة فوزية ولا يتعارض هذا مع المشروع العام؟

- هذا يحتمل، ولكن بعد أن درس هو المشروع اتضح له أن عمل المجرى الرئيسية بشارع الكورنيش مما يؤيد نظريتى الأولى.

- ولكن رأيك فى التحقيق كان قاطعا ولم توافق على المشروع لأنه لا يتفق مع المشروع العام؟

- طبيعى كان قاطعا لأنه قبل دراسة الموضوع لا يسعنى إلا أن أرفض حتى تتم الدراسة.

وقال الشاهد ردا على سؤال آخر: إن المجرى الفرعية التى ستعمل فى الكورنيش لا تسع لتصريف المياه كلها، وعمقها لا يسمح بالامتداد لطويل، أما فيما يختص بشارع الأميرة فوزية فأعتقد أن الأستاذ عيد درس هذه الاحتمالات.

طيب يستفاد من هذا الكلام أنه لا يتفق مع المشروع العام.

- أيوه.. لأنه إذا عمل كان يفيد المنازل الموجودة على الكورنيش فقط.

ودارت مناقشة بين هذا الشاهد والمحكمة حول هذه النقطة، ثم عادت المحكمة لمناقشة الشاهد المهندس إسماعيل عيد.

وسألته عن رأيه فيما ذكره الشاهد بأن هذا المشروع لا يتمشى مع المشروع العام.

وأخذ الشاهد يشرح للمحكمة خطأ زميله فى وجهة نظره من الناحية الفنية، وبما يؤيد رأيه، ثم شرح هذا الرأى للمحكمة على رسم مصغر وضعه بنفسه.

ثم رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة.

❑

وأعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والربع واستأنفت المحكمة مناقشة الشاهد المهندس إسماعيل عيد فسألته: هل كان المشروع الكبير مقسما إلى مناطق وأجزاء؟

أيوه المشروع الكبير قسم المدينة إلى ثلاث مناطق: المنطقة الشرقية والمنطقة الوسطى والمنطقة الغربية، وعمل للمنطقة مصب بحرى طوله ٧٣٥ مترا وعمقه ١٦ مترا.

ومضى يشرح للمحكمة تفصيلات هذا المشروع الفنية، وأخذ يوضح على الخريطة الأماكن التى أنشئت فيها الأنابيب الرئيسية والفرعية والطلمبات وما إلى ذلك.

- هل قسمت المدينة تقسيما ماليا لتنفيذ المشروع؟

- أيوه قسمت إلى ثمانية أقسام.

- هل روعى فى التنفيذ الترتيب العددى، أى ينفذ بحسب ترتيب كل قسم؟

- لا.. لم نلتزم بذلك، وحقيقة موضوع الترتيب العددى ولكن هذا لا يلزم المهندسين الذين يشرفون على عمليات المجارى أن يتقيدوا بهذا الترتيب، وإذا رأوا منطقة ساءت حالتها بادروا إلى سرعة تنفيذ المشروع فيها دون التقيد بالتقسيم العددى.

وقال الشاهد ردا على سؤال آخر: إن الإدارة العامة كانت راغبة فى سرعة إنجاز هذا المشروع، والأستاذ رأفت قال لى إن المهندس عثمان محرم عايز ينفذ المشروع.

- هل كان فيه اعتماد لهذا المشروع؟

- هوه المدير دبر الاعتماد.

- هل لو طلب أى شخص عمل مثل هذا المشروع كان يعمل؟

- بالمبلغ ده لا، لكن إذا كان واحد عايز توصيلة لمنزله فى حدود مائتى جنيه مثلا يمكن عملها.

- أمال إيه بقى اللى دعا لعمل هذا المشروع؟

- هل كان ممكنا أن يتم العمل قبل موسم الاصطياف؟

- لا.. مش ممكن لأنه يحتاج عشرة أشهر على الأقل.

- إذن معنى ذلك كان المقاول يعلم أن العمل سيتوقف حتما.

- كان مفهوما أنه يوقف العمل حبيسا دون تعويض.

- إزاى تفترض أنه سيتنازل عن طلب التعويض مع أنكم متفقين معه على متابعة العمل لمدة ثلاثة شهور بدون توقف؟

- إحنا أخذنا موافقة مقاول على العمل ثلاث سنوات متوالية، وتوقف عن العمل ولم يطالب بتعويض، وحصل مع آخرين من المقاولين أن توقف العمل ولم يأخذوا تعويضا.

- طيب وأنتم ليه أوقفتوه عن العمل فى الصيف؟

- لأنه دى رغبة السراى.

- طيب الرغبة دى مش كانت معروفة من قبل؟

- أيوه كانت معروفة طبعا.

- هل قامت عقبات أخرى فى سبيل المقاول منعته من العمل؟

- أيوه مسألة الستائر الحديدية ما كانتش موجودة، ويظهر أن الأستاذ رأفت اتصل بالمهندس عثمان محرم لأنه جاءنا خطاب بأن الوزارة ستسلفنا ستائر حديدية وإحنا سبق سلفنا الوزارة ستائر حديدية.

- هل لم يتصل بك المهندس عثمان محرم شخصيا فى شأن هذه الستائر؟

- لا أبدا لم يتصل بى.

- فى حالة الإعارة بينكم وبين الأشغال هل تحصل كتابة عن هذه الإعارة؟

- أيوه .

- وهل حصلت كتابة بشأن استعارة هذه الستائر؟

- أظن أذكر أن فيه كتابة.

- هل معقول أن الوزارة تتبرع من نفسها بإعارتكم الستائر أم لازم يكون فيه طلب منكم لهذه الستائر؟

فى المسائل المستعجلة المحادثات الشفوية تخلص أحسن من الكتابة، وقد حدث مرة أن جسر بحيرة مريوط كان فى حاجة لمواسير مش موجودة فى الوزارة والبلدية أعارتها لهم فى الحال بمجرد طلبها شفويا.

❑

ثم دارت مناقشة أخرى حول الخطاب الذى أرسله الأستاذ إبراهيم فرج لمدير البلدية

بشأن هذا المشـروع، وسألت المحكمـة الشاهد عن هذا الخطاب وهل كـان تقريظا للأسـتاذ رأفت على إنجاز المشروع أم تقريعا له؟

وأجاب الشـاهد قائلا: إنه سمع أنه كـان خطاب تقريع وتوبيخ على الإسـراع فى إنجاز هذا المشروع.

ـ هل كانت هناك فكرة ترمى إلى إطـالة مدة خدمة الأسـتاذ رأفت بعد إحالتـه إلى المعاش بسبب هذا المشروع؟

ـ أنا ما سمعتش الحكاية دى.

ـ إزاى، ألم ينشر ذلك فى الصحف؟

ـ أيوه قرأتها فى مجلة آخر لحظة، لكن أنا شخصيا ما أعرفش.

ـ الدكتـور رأفت: ما الذى يدخل من الأعـمال تحت القـسم الأول من الناحيـة المالية وهو ١٩٥ ألف جنيه.

ـ الدكتور رأفت: هل نفذت هذه العمليات على سنة واحدة؟

ـ لا على عدة سنوات.

ـ ألم يترتب على تنفيذ عملية سيدى بشر تعطيل أى قسم من هذه الأقسام؟

ـ لا لم يترتب عليه أى تعطيل.

ـ هل تحملت خزانة الدولة أى مبلغ بسبب تنفيذ هذا المشروع؟

ـ الدولة ما لهاش دعوة بهذا الموضوع.

ـ والمحكمة قالت إنه المقصود البلدية وليس الدولة.

ـ وقال الدكتور رأفت إنه أراد بسؤاله إزالة هذا اللبس.

ـ وانتهت مناقشة هذا الشاهد.

❑

ثم رفعت الجلسة فـى الساعة الأولى والنصف، على أن تعقد صـباح اليوم لسـماع بقية شهـادة الشهـود، وكلفت النيـابة إعلان المهندس مـحمـود وصفى وإحـضار بقـية الأوراق المطلوبة.

ثالثا: عرض جريدة المصرى فى ١٩٥٣/٨/٦ لوقائع جلسة ١٩٥٣/٨/٥ وهى ثالث جلسات محكمة الغدر التى خصصت لقضية سيدى بشر

«انتهت محكمة الغدر أمس من سماع أقوال شهود الإثبات فى قضية مجارى سيدى بشر المدعى فيها على المهندس عثمان محرم.

وقد كان آخر شاهد سمعته المحكمة من شهود الإثبات هو السيد محمد رأفت مدير بلدية الإسكندرية السابق. وقد استغرقت مناقشته وسماع أقواله أربع ساعات ونصف الساعة.

وأهم ما جاء فى أقوال هذا الشاهد هو ما قرره من أن حالة المجارى فى سيدى بشر قبل تنفيذ المشروع الذى أشار المهندس عثمان محرم بتنفيذه كانت سيئة، لدرجة أن الفضلات كانت تطفح خارج منزله، وأن أحد سفراء مصرفى لندن وله بيت قريب من بسته ومن بيت عثمان محرم شكا له من نفس السبب.

وأخطر من هذا قرر المهندس محمد رأفت أنه ضبط مرات عديدة المقاولين الذين يقومون بكسح الفضلات يلقونها على شاطئ سيدى بشر المعد ليكون بلاجا للمصطافين.

وقرر المهندس محمد رأفت أن هذا المشروع لو لم ينفذ لطالب هو بتنفيذه.

وقال الأستاذ إبراهيم خليل رئيس المحكمة فى أثناء مناقشته لهذا الشاهد: إن كل منطقة فى الدنيا فى حاجة إلى مجار.

واستأنست المحكمة برأى الدكتور حسن زكى وكيل وزارة الأشغال المساعد، والمهندس محمود وصفى مدير عام المجارى السابق كخبيرين، وقد قررا أن المشروع الذى نفذ لا يختلف فى كثير أو قليل مع الميزانية الشبكية التى وضعتها مصلحة المساحة، وقالا إنه حتى لو وجد خلاف فإن المتفق عليه أن أية مصلحة لا يمكنها أن تجرى ميزانية شبكية لأية منطقة كتلك التى تضعها مصلحة المساحة.

واستمعت المحكمة فى نهاية الجلسة إلى شاهد طلبته المحكمة هو الأستاذ إبراهيم فرج الذى قرر أن المهندس عثمان محرم يستحق الشكر والثناء.

وقد تنازل الدكتور وحيد رأفت عن مناقشة الأستاذ إبراهيم فرج معتذرا بالعلاقة بينه وبين موكله المهندس عثمان محرم.

هذا وتستمع المحكمة اليوم إلى مرافعة النيابة، وقد وعد الأستاذ مصطفى الهلباوى بألا تزيد على ساعة واحدة، ثم يترافع الدكتور وحيد رأفت عن المهندس عثمان محرم.

وبذلك تنتهى اليوم القضية الثالثة التى ادعى فيها بالغدر على المهندس عثمان محرم وتحجز لإصدار الحكم فيها بعد ذلك».

❑

وفيما يلى ما أوردته جريدة المصرى عن تفاصيل ما دار بالجلسة:

«انعقدت الجلسة فى الساعة التاسعة إلا عشر دقائق فسأل الرئيس إن كانت النيابة قد نفذت قرار المحكمة؟ فأجاب الأستاذ مصطفى الهلباوى بأنه أحضر عددين من «المصرى» جاء فى أولهما موضوع يعنى أن وزير البلديات الوفدى هو الذى اكتشف المخالفات، والآخر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥٢ والموضوع عبارة عن بيان من الأستاذ إبراهيم فرج عن حقيقة الأمر فى مجارى سيدى بشر.

وقدم الأستاذ الهلباوى عددا من مجلة «آخر لحظة» جاء بالصفحة الخامسة منه بيان بعنوان «مدير بلدية الإسكندرية يذيع سر خروجه من منصبه» وصل للجريدة من الأستاذ محمد رأفت مدير البلدية السابق.

ولم يقدم ممثل النيابة الرسومات المطلوبة الخاصة بالميزانية الشبكية.

وعندئذ حضر إلى القاعة موظف من بلدية الإسكندرية وقدم للمحكمة الخرائط الخاصة بالميزانية الشبكية.

واستدعى الرئيس الشاهد الأول محمد أبو العلا وسأله.

الرئيس: هى دى الميزانية الشبكية؟

أبو العلا: أيوه.. دى تمثل الأوضاع بالنسبة للمشروع.

وأخذ المهندس أبو العلا يشرح المواقع على الخريطة فبين السراى الحزينة ومحطة

طلمبات السراى، وأشار إلى مواقع منازل المهندس عثمان محرم، والمهندس مصطفى فهمى، والرئيس السابق حسين سرى.

الرئيس: يادكتور وحيد.. الثلاثة منازل جنب بعض؟

عثمان محرم: مش متجاورين إنما بيت عثمان محرم وبعدين مصطفى فهمى وبعدين حسين سرى، إنما بين كل بيت وبيت بيوت كثيرة.

أبو العلا: وشوارع.

عثمان محرم: آه.. وشوارع.

وتقدم المهندس عثمان محرم إلى المنصة حيث اشترك مع المهندس أبو العلا فى الشرح على الخريطة.

وفى أثناء الشرح قال المهندس أبو العلا إنه فضلا عن البيوت والشوارع تجد بين المنازل الثلاثة قطع من الأرض الفضاء.

الرئيس: إحنا عايزين نشوف فيه تطابق بين المشروع ده وبين الميزانية الشبكية للمشروع العام ولا لا؟

عثمان محرم: علشان تشوف لازم تكون مهندسا.

الرئيس: ما إحنا جايبين مهندسين.. هو أنت لما تقول لى حاجة مش لازم أحققها.. هو كلامك قرآن يعنى؟

وفى الوقت الذى كان الرئيس يتناقش فيه مع عثمان محرم كان القائمقام صلاح حتاتة ينصت إلى شرح المهندس أبو العلا.

وأمر الرئيس بعد ذلك باستدعاء الدكتور حسن زكى والمهندس محمود وصفى فحضرا.

محمود وصفى: أنا لم يؤخذ برأيى بصفتى عضوا فى اللجنة.

الرئيس: أنت طليق من كل قيد ولك أن تبدى الرأى الذى تشاء.

وحيد رأفت: المهمة المكلف بها الخبيران إيه؟

الرئيس: مقارنة الميزانيـة الشبكية المقدمة من مصلحة المساحة على الميـزانية الشبكية التى أجرتها الـبلدية والرسومات لبيـان ما إذا كانت ميـزانية البلدية مطابقة للميـزانية الأولى من عدمه، ومـا إذا كان المشروع الذى نفذ على مقـتضاها يتفق مع المشـروع الأصلى للمجارى هو مبين بالميزانية الشبكية التى قدمتها المساحة.

حسن زكى: ميزانية المساحة هى المضبوطة.

الرئيس: معلهش.. وعايزين نعرف التكاليف فيها زيادة أو نقص؟

حسن زكى: هل من حقنا أن نستعين بأحد المهندسين الموجودين من الشهود أو غيرهم؟

الرئيس: إذا أردتم الاستعـانة بمهندسين من غير الشهود إذا اقتـضت الضرورة.. روحوا غرفة المداولة أحسن.

وعلى إثر ذلك دخل الخـبيـران إلى غرفـة المداولة ومـعهـما المهندس حـامد السنبـاطى الموظف الذى أحضر الخرائط من البلدية.

الرئيس: الأستاذ إبراهيم فرج حضر؟

وحيد رأفت: ييجى بعد ساعة.

الرئيس: نادى محمد رأفت

ودخل إلى القاعة الأستاذ محمد رأفت مدير بلدية الإسكندرية السابق ليؤدى الشهادة.

وسمح الرئيس للمهندسين أبو العلا وإسماعيل عيد بالجلوس فى الصف الأول ليسمعا أقوال مديرهما السابق.

وناقشته المحكمة على الوجه التالى:

س: إيه معلوماتك؟

جـ: لى كلمة واجب أقـولها أولا.. أنا مهندس مـعماري ولست مهندسـا فى المجارى، ومعلومـاتى هى معلومات المهندس المعمـارى بالنسبة للمجـارى وهى المجارى التى بداخل المنازل، وإذا كان لدى أى معلومات عن المجارى فهى سطحية جدا استقيتها من المختصين..

اللى حصل فى سنة ١٩٥٠ قبل يولية كنت عضوا فى لجنة القصور الأثرية واختيار المواقع التى يرأسها وزير الأشغال فى هذا الوقت حضرة المهندس عثمان محرم، فكنت أحضر لما يكون معروض عليها شىء خاص ببلدية الإسكندرية، وفى غير هذه الحالات كنت أعتذر لأن عندى أعمال أخرى. وفى جلسة من الجلسات كلمنى وزير الأشغال عثمان محرم وانتقد مشروع المجارى على العموم لأنه يصب فى البحر وهو رأيه غير كده، وقال: إن حالة المجارى فى إسكندرية وحشة وقال ليه ما بتمدوش المجارى فى شارع الكورنيش جهة سيدى بشر؟ فقلت له إن اللى أعرفه إن اللجنة الوزارية التى قررت عمل هذا المشروع قسمته إلى ثلاثة أقسام وخصصت القسم الأوسط لأن يصب فى البحر، وعملوا الجهة الشرقية هى سيدى بشر والمنطقة الغربى جهة المكس والقبارى، وقلت: إن هناك دول تعمل لها طريقة تصريف أخرى غير الصرف فى البحر هى طريقة الترسيب والتنقية كالمتبع فى القاهرة، وحددوا الجهة الشرقية بأنها تبدأ بالسراى الحزينة حتى المنتزه.. دى جزء من المنطقة لأنها تبدأ عند سبورتنج.. وقلت له مادام توصيات اللجنة بهذا الشكل فلا يمكن مد المجارى فى الكورنيش إلا إذا تم عمل مشروع التنقية، قال يخلص امتى قلت له بعد سنين عديدة وأهو لسه ماخلصش وأنا بأقدر له أنه يخلص بعد خمس أو ست سنوات من الآن، وذلك لو ساروا فى العمل بنشاط لا بالروتين العادى، وقلت له إن الجهة دى لا يمكن عمل شىء بها إلا بعد ذلك. فقال هى توصيات اللجنة هذه يعنى أنزلت من السماء أو هى قوانين، إنها توصيات فقط علشان ترشد البلدية، وقال لى روح شوف الموضوع وقل لى إيه رأى الإخصائيين بتوعك وهل ممكن مد المجرى.

الرئيس: فى الحال؟

رأفت: لا.. يعنى هل يمكن المشروع.. ولما رحت البلدية وكلمت الأستاذ إسماعيل عيد بصفته مدير قسم المجارى وقلت له المهندس عثمان محرم بيقول كذا وكذا فهل ممكن إنك تمد المجرى علشان يشمل الجزء العمار الأول بتاع سيدى بشر.

الرئيس: وبتوصله بمجارى البلد؟

رأفت: لا.. أنا كلمته كلام عام وسألته كيف يكون تصريف هذه المجارى فقال لى ممكن

إننا نوصله بمجارى وسط المدينة.. والحكاية دى نامت على كده وما كلمتش وزير الأشغال بعدها، وبعدين مرضت وأجريت عملية فى المستشفى اليونانى وقعدت شهر وكسور وأنا مش قادرأمشى، وبعدين جت لجنة ثانية للقصور الأثرية يمكن فى أغسطس فسألنى عثمان محرم عما تم فقلت له إنى سمعت من المهندس الإخصائى أنه يمكن أن يمد المجرى ليشمل أول الجزء العمار بسيدى بشر إلى وسط المدينة قال: وهى سيدى بشر تستاهل يتعمل فيها مجارى وإلا لا قلت له أنا لو بايدى كنت عملت مجارى سيدى بشر من زمان، ولكن بكل أسف تحت تأثير توصيات اللجنة الوزارية هذا الجزء لا يمكن عمله إلا بعد تنفيذ توصياتها، وهذا هو السبب فى أنى لم أفكر فى هذ الموضوع. والدليل على أن حالة مجارى سيدى بشر كانت سيئة، أنا كنت ساكن فى بيت فيها قريب من بيت عثمان محرم فكان فيه أربع بيوت فى واحد منها واحد كان سفير فى لندن وكان الخزان بتاعه وبتاعى يطفحان كل ١٥ يوما لدرجة أنهم اعتبرونى مسئولا عن طفح الخزانات مع إنى غير مسئول عن ذلك لأن المفروض أن اللى يكسح الفضلات مقاول على حساب صاحب البيت، واضطريت فى الآخر إنى أجيب البلدية كسحت وطلبت من صاحب البيت الفلوس وقلت له يعمل بئرا وبعدين عملت البئر على حسابى ثم طالبت صاحب البيت بالدفع ودفع. والأستاذ كامل نبيه اشتكى لى أمر الشكوى إن خزان بيته طفح أمام البيت وأنا ضبطت مقاولين الكسح بيرموا الفضلات على الشاطئ.

وأخرج الشاهد من جيبه ورقة وقال إنه وصل إليه خطاب.

الرئيس: إحنا عايزين اللى تم إيه.

رأفت: أنا بأتكلم علشان أبين حالة سيدى بشر كانت إيه.

الرئيس: ما هى كل منطقة فى الدنيا عايزة مجارى.

رأفت: دا تقرير من وزارة البلديات جاء فيه إن شارع الأميرة فوزية لم يوسع إلا قليلا ومازالت تعترضه مبانى صغيرة تعوق حركة المرور، مع أنه السبيل الوحيد الذى يجتازه الأتوبيس وفيه حفر. كما أن آبار المنازل هذا العام كانت كثيرة الطفح مما أدى إلى القذارة وانتشار البعوض.

وطلب الرئيس من الشاهد أن يقدم الخطاب.

رأفت: أنا تحت هذا التأثير لو مكننى كنت عملت المشروع وممكن عملها حسب رأى الإخصائى فقلت إنها تتعمل مادام فيها فائدة، وفاتت مدة وحضرت اللجنة مرة أخرى وقلت للمهندس عثمان محرم نتيجة استشارتى للإخصائى وقلت له إن ممكن عمل الجزء الأول من سيدى بشر من محطة السراى لغاية الجزء العمار الأول.

الرئيس: عندما أخبرك إسماعيل ثم عمل المجارى كلفته بعمل المشروع؟

رأفت: مش فى ساعتها.. قلت له رأيك نهائى.. ماناخايف.. أحيانا قال لى أيوه ممكن وبعدين يرجع يقول لا ما يمكنش.

الرئيس: هل حددت له أجلا لعرض نتيجة الدراسة عليه؟

رأفت: بعد ذلك.. وفى الأسبوع اللى بعده حضرت اللجنة وقلت للمهندس عثمان محرم إنى قلت للإخصائى إنه يدرس الموضوع علشان يكون متمكن من إجابته، فقال لى طيب ما تبدأ بقى فى المشروع حتى إنه يكون جاهزا فى الصيف المقبل (١٩٥١) وكان يستعجلنى ويقول إن الروتين بتاع الحكومة أنا عارفه والحاجة اللى لازم لها شهر يعملوها فى سنة.. فأنا روحت على البيت وضربت تليفون لإسماعيل عيد وطلبت إنه يقابلنى ومش فاكر جانى فى نفس اليوم والا فى اليوم الثانى، وقلت له إن ما كناش نبتدى دلوقت مش حنخلص بس يكون مشروع صغير.. وكتب على ورقة صغيرة مشروع يكلف ٦٠ ألف جنيه ومشروع آخر يتكلف ١٢ ألف جنيه ويوصل لغاية بعد بيت حسين سرى فأنا لم أوافق على المشروع الأول للأسباب الآتية:

أولا: بعد بيت حسين سرى ما فيش ولا بيت والمسافة دى أطول من الجزء الأول والعبرة بمد المجرى على شارع الكورنيش إنها تاخد البيوت اللى فى الشوارع المتفرعة منه، وهذا الجزء ليس به شوارع متفرعة وكله أكشاك خشبية يستعملها المصطافون.

ثانيا: إنى مش عايز أحمل حمولة مشروع وسط المدينة.. حمولة كبيرة.

واستطرد الشاهد يقول إن المشروع مش كله يتعمل مرة واحدة، وقلت له يعمل المشروع اللى يتكلف ١٢ ألف جنيه لأن مافيش فى الميزانية فلوس والاحتياطى بيتبخر ومش عايز

أتقدم للمجلس البلدى بمبلغ كبير.. ولكن أنا لم أطلع على رسومات.. وقال لى من فضلك قل لى اعمل المشروع فقلت له طيب موافق اعمله.

الرئيس: يعنى الإشارة بتاعتك تضمنت التنفيذ؟

رأفت: أيوه.

الرئيس: فورا والا بعد شهر مثلا؟

رأفت: طلبت موظفين كثير فى أيام عطلة.

الرئيس: إسماعيل عيد يقول إنك كلفته بعمل المشروع فورا وحددت له الساعة الثانية الظهر.

رأفت: أيوه.. دا فى التليفون.. كلمته وقلت بالإنجليزى اعمل لى فكرة بدائية.. وهو أنا مجنون أطلب من واحد مهندس يعمل فى ساعتها.

الرئيس: إسماعيل عيد يقول إنك كلمته فى التليفون لأول مرة وكلفته فى المرة الأولى.

رأفت: طيب تسمح تنده له.

الرئيس: تعالى يا إسماعيل.. هل حدثت مكالمة واحدة أو اثنين؟

إسماعيل عيد: أنا لا أتذكر ويمكن بخصوص عمل المشروع.. هو كلمه الأستاذ أبو العلا.

رأفت: أنا اللى متذكره إنى أخدت رأيه فى مكتبى أولا.

إسماعيل عيد: لو كلفت بدراسة الموضوع كنت درسته.

الرئيس: ما هو لما تقول له ممكن تعمل المشروع يعنى بتكلفه بالدراسة.

رأفت: لا.. ازاى.

الرئيس: هل حصل هذا يا أستاذ إسماعيل؟

إسماعيل عيد: هو ممكن يسألنى.. لكن قطعا مش بالتليفون والمحادثة التليفونية خاصة بتكليفى بعمل الفكرة.

الرئيس: إذا كان قال لك ممكن عمل المشروع والا لا هل أجبته؟

إسماعيل عيد: مش متذكر.. ربما يكون كلمه الأستاذ أبو العلا.

رأفت: لا.. أنا ما كلمتش غيرك أنت.

الرئيس: هل حضرتك حددت له الساعة اثنين علشان يخلص المشروع؟

رأفت: أيوه قلت اخلص بسرعة وتعالى لى الساعة اثنين.

الرئيس: قلت له يروح لك البيت؟

رأفت: أيوه قلت له يعمل تقدير ابتدائى.

الرئيس: فى نفس اليوم والا فى اليوم الثانى؟

رأفت: مش قادر أتذكر.

الرئيس: هل أحضر المشروع الابتدائى معه؟

رأفت: مش فاكر جابه معاه والا عمله فى البيت.

الرئيس: المهندس إسماعيل عيد قال إنه حضّر المشروع الذى يتكلف ٦٠ ألف جنيه فلم توافق عليه وبعدين عمل المشروع الصغير؟

رأفت: أيوه.. دا حصل.

الرئيس: هل حضرتك الذى حددت له المدى اللى يعمل فيه المشروع الأصغر؟

رأفت: هو لم يقترح شيئا وأنا قلت له إننا حنوصل لغاية الحتة دى وقلت له خلص المشروع ده قوامك.. يعنى يعمل الرسومات.. فى مدة ١٥ يوما.

الرئيس: المهندس عثمان محرم طلب منك حاجة تانية؟

رأفت: هو لم يطلب منى إلا أن المشروع يخلص قبل صيف ١٩٥١ وقال هل ممكن يمر قدام بيته قلت لـه ممكن لو ابتدينا من دلوقت فقال علشان أنا بأبنى بيت فى سيدى بشر وما يصحش إن وزير الأشغال وأكبر مهندس فى مصر ونقيب المهندسين يبقى بيته مافيش فيه مجارى.. يمكن بقول بهزار.. ولما إسماعيل عيد عمل المشروع بتاع الـ١٢ ألف جنيه جانى تاني يوم الأستاذ محمد أبو العلا وقال إن المشروع مش حايفيد ناس كثير وقال إن عنده مشروع أكبر ومنسجم مع المشروع اللى حيتعمل فى المدينة مستقبلا والمواسير ستكون أكبر

فقلت له أنتم فنيين مع بعض وروح نفذ المشروع بتاعك وبلاش الثانى وفعلا اللى حصل كده وأنا سبتهم بيحضروا المشروع وقعدت ساكت ولم أتكلم فى موضوع المجارى ده بالمرة بعد كده.. وحضروا المشروع قرب يناير ١٩٥١ يعنى ٥ شهور فقالوا المشروع خلاص وقلت لهم أنتم تأخرتم يعنى الكلام اللى قلته لوزير الأشغال غير صحيح وقلت لهم ادرسوه من الوجهة المالية وشوفوا المراقب المالى يوافق والا لا فراحوا ورجعوا قالوا إنهم رأوا إنهم يأخذوها على مشروع المجارى الكبير.

الرئيس: مين اللى رجع بقى؟

رأفت: إسماعيل عيد.

الرئيس: ما سبب التأخير؟

رأفت: ما أعرفش إنما لازم كان عايز كده .. وكونهم اتأخروا وقتها تحصل الاستشارات.

الرئيس: حضرتك قابلت عثمان محرم بعد ذلك؟

رأفت: آخر مقابلة كانت فى يونية سنة ١٩٥١.

الرئيس: ألم يحصل حديث عن الموضوع ده؟

رأفت: كان بيسأل.

الرئيس: وكيف دبر المال اللازم لتنفيذ المشروع؟

رأفت: أنا ما ليش دعوة بالوجهة المالية بالمرة، واللى عمله القسم المختص مع الإدارة المالية.. وأنا أعرف إن المراقب المالى وافق واللجنة وافقت.. إنما أنا ما أفهمش فى المسألة المالية ده بالمرة.

❑

وفى هذه اللحظة عاد إلى القاعة الدكتور حسن زكى والأستاذ محمد وصفى وقدما إلى المحكمة تقريرا عما قاما به.. وأخذ الرئيس فى قراءة التقرير والدكتور وحيد رأفت ينصت.

وناقشت المحكمة الخبيرين وتلت عليهما أقوال الأستاذ أمين خيرت الغندور الواردة بالتحقيقات من أنه علم من الفنيين إنه كان يمكن وضع أنابيب أقل أقطارا وأقل كلفة من تلك التى وضعت وطلبت منهما إبداء الرأى فى ذلك فقالا إن المجرى التى نفذت قطرها ٥٥ سم فى نصف المسافة و٥٠ سم فى النصف الآخر، وهذا القطر كاف لخدمة الـ١٣٠ فدانا التى تصل مياه المجارى إلى هذه المجرى ومن الناحية الفنية هذا التصميم سليم ولو انقصت قطر المجرى لوجب أن يكون الانحدار أشد كثيرا، وبذلك لا تصل المجرى إلى مسافة بعيدة،والقطر الذى عمل مناسب للمشروع.. ولو أنه كان أقل كان يكون التصريف أقل.

وناقشتهما المحكمة أيضا فيما قاله الأستاذ خيرت الغندور من أنه كان يمكن استعمال مواسير أقل أقطارا فقال المهندس محمود وصفى: «إذا كان فيه مهندس يقول بغير ما أقول به فأنا مستعد لمناقشته».. وقد وافقه الدكتور حسن زكى على ذلك.

وسألتهما المحكمة عن أوجه الخلاف المشار إليها فى البند الثانى من تقريرهما، فأجاب المهندس وصفى بأن الاختلاف هو فى أرقام المناسيب بدرجة لا تؤثر على المشروع ولا يوجد خلاف غير ذلك.

وأضاف الدكتور حسن زكى إن الأساس المعتمد هو ميزانية المساحة الشبكية، وإذا عملت مصلحة أخرى الميزانية فلابد أن يكون هناك خلاف بسيط ولا يوجد خلاف بين الميزانيتين غير ما ذكر.

ثم سألتهما المحكمة عما إذا كان الجزء الذى نفذ من مجارى سيدى بشر متفق مع توصيات اللجنة الوزارية التى شكلت سنة ١٩٤٧ فأجابا بالإيجاب.

وقالا إن ما نفذ مع المشروع العام على شرط الا تتوسع البلدية فى تحميل مجارى المنطقة الوسطى حملا كبيرا.. وأنه ليس من المنتظر أن يحدث تعديل فى المشروع الذى تم فى حالة ما إذا نفذ مشروع المجارى كاملا.

وقد اتفق الخبيران على هذه الآراء.

❑

ورفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الحادية عشرة وعادت إلى الانعقاد بعد ثلاثة أرباع الساعة.

وعلى إثر إعادة الجلسة قال الرئيس إنه قد وردت للمحكمة برقية من الدكتور عمر خيرت وقد أشرنا إليها فى غير هذا المكان.

ثم استأنفت المحكمة مناقشة الشاهد محمد رأفت على الوجه التالى:

س : ما هى المدة التى استغرقها تنفيذ المشروع؟

جـ: ١٠ شهور تبدأ فى مارس ١٩٥١.

س: هل اتفق مع المقاول أن يستمر فى العمل دون انقطاع؟

جـ: أيوه.. اشترط عليه ذلك.. ولكن الانقطاع حصل حوالى ٣ أو ٤ شهور وسببه إنه فى يوم ٥ مايو كان الملك السابق انتقل إلى الإسكندرية ورأى الخندق مفتوحا فى شارع الكورنيش والعمل يجرى فاتصل بى بوللى بالتليفون وقال إن الملك يأمر بإغلاق الخندق فى الحال علشان فيه خطر على حياته لأنه بيسوق بسرعة قوى وإذا جرى له حاجة تبقوا أنتم المسئولين، فقلت له طيب اسمح لنا نشتغل شوية كمان، فقال لا، فرجوته أن يدينا مهلة ١٥ يوما نتمكن فيها من قفل الشغل، فقلت له طيب الوزارة والحكومة والملك السابق سينتقلوا إلى الإسكندرية رسميا يوم ٢١ مايو، وأمام هذا الأمر الواقع قلت للمقاول من فضلك اعمل كل جهدك تقفل الشارع قبل ٢١ واديت أمر للهندسة بقفل الخندق ورصف الشارع وحصل.. فلما عملنا بالشكل ده لم نكن قد وصلنا إلى بيت وزير الأشغال وكان فاضل حوالى ٥٠ مترا فقلت لو كان ممكن نسرع شوية ونوصل له المجارى والمقاول ابتدأ يسرع يعنى لا يتهاون.

س: يعنى الشغل بالليل والنهار؟

جـ: لا.. الشغل بالليل خطر.. وهو ما أمكنوش يوصل لبيت عثمان محرم وقفل الخندق وعمل وصلة للمجارى بتاعته.

س: هو يمكن إنها توصل إلا لما المجرى ينتهى؟

جـ: أيوه ممكن.. عمل وصلة من الماسورة مطرح ما وقفت إلى بيت وزير الأشغال.

س: الوصلة مش من بين البيت والمبولة العمومية؟

جـ: لا.. بين الماسورة والبيت.

وسأل الرئيس الشاهد الثانى إسماعيل عيد عن ذلك فقال إن التوصيلة عملت بين البيت وخزان المبولة، وقد قال رأفت إنه لم يكن يعرف ذلك.

س: يعنى عملت التوصيلة.

جـ: أيوه.. مؤقتا والمقاول علمت بعد ما خرجت من البلدية بأنه عملها بلاش.. يعنى لم يطالب بقيمتها.

س: هل حدث أن المقاول توقف عن العمل لسبب آخر؟

ج: أيوه.. أنا رحت جلسة للجنة القصور الأثرية وسألنى وزير الأشغال عن سبب التوقف فسألت فقال إنه توقف علشان ما فيش ستائر حديدية فأبلغته ذلك فنادى المرحوم صبرى الكردى وسأله فقال إن عندهم ستائر حديدية فقال له يعرنا إياها إذا كانت مقاساتها تتفق مع المقاسات المطلوبة فأنا كلمت الهندسة وقلت لهم علشان المقاول يتصل رأسا مع وكيل الوزارة المرحوم صبرى الكردى وبعدين جانى جواب إنه بناء على المشافهة معكم.. فحولت الخطاب على الهندسة لإجراء اللازم وبعد هذا لم أعلم شيئا عن هذا الموضوع نهائيا.. وفيه نقطة نسيتها.. الملك السابق سافر أوروبا فى نفس الصيف بعد إيقاف الشغل فقلت إن دى فرصة لاستئناف العمل فاتصلت ببولى علشان يسمح لنا فنفتح الشغل تانى فقال إنهم مسافرين ٣ أسابيع فقط ولما نرجع راح نقفل لك الشغل تانى مرة فخلى الشغل مقفول على ما نرجع.

س: ما أسباب رصف شارع الأميرة فوزية؟

جـ: الشارع ده كان لازم يترصف من زمان.

س: علشان تحويل المرور من شارع الكورنيش؟

جـ: الغرض الأساسى إنى عايز أرصفه إنه ينفع فى تحويل المرور وأنا كنت أفضل إنى أرجئ وأعمل رصف شارع الأميرة فوزية، وكانت البيوت التى نزعت ملكيتها قد هدمت والشارع فيه سوق سيدى بشر ويمر منه أتوبيس سيدى بشر.

س: حضرتك أخطرت وزير البلديات بذلك؟

جـ: أيوه.. أنا رحت له على طول بعد ما خلصت من اللجنة وقلت له ماحصل فى شأن مشروع المجارى وقلت له إنى أنا شخصيا لامس إن الحالة قذرة وإذا قدرنا ننفذ المشروع نبقى عملنا خدمة للمنطقة.

س: وقال لك إيه؟

جـ: مش فاكر.

س: يعنى ما كانش معارض؟

جـ: لم يعترض لأنه هو مش فنى ولو كان فيه اعتراض كنت لمسته وكنت قدرت تقديرى لأن ده وزيرى المباشر. وهو رحب بعدين وأنا رايح مش علشان آخذ رأيه ولكن علشان أديله خبر.. خبر بس.

س: هو بيقول إنه لم يعلم بهذا الموضوع إلا بعد أن قدم فى شأنه سؤال بمجلس النواب؟

جـ: هو يقدر يقول زى ما هو عايز.

س: هل اعترض بعد ذلك سواء من الناحية الفنية أو المالية؟

جـ: لم يفاتحنى فى هذا الموضوع بالمرة.

س: حتى بعد ما نشر فى الصحف وأثير فى مجلس النواب؟

جـ: أبدا.. أقسم بالله العظيم ثلاثة وبأبويا وامى اللى ماتوا دول واحترمهم إنه لم يبد أى اعتراض.

س: دا قال إنه بعت لك جواب فيه شيء من اللوم.

جـ: فين هو بس.. أنا جواباتى السرية كلها معروفة.

س: هل أدليت ببيان فى هذا الموضوع؟

جـ: أيوه.. أظن لآخر لحظة. [يقصد مجلة آخر لحظة].. والسبب اللى قلته إن العلاقة بينى وبين وزير البلديات كانت سليمة وما كنتش واخد خوانة منه وكان يمكن إذا كنت

غلطت إنه يسألنى.. هو لما يكون له مرءوس ويغلط أقوم أخاصمه؟ دا كان بيقابلنى بالحضن، ومع ذلك لم يستدعنى إطلاقا وهو إذا ما كانش كتب فى الجرائد يقول إن فيه مخالفات إدارية ومالية وأن النية كانت متجهة إلى تجديد مدة خدمتى وهو ما وافقش علشان كده.. وده اللى فقعنى علشان أنا عمرى ما طلبت مد مدة خدمتى.. فرديت عليه.

س: تكذيب يعنى؟

جـ: تكذيب جرائد.

س: إيه الأسباب الحقيقية لغضب الوزير عليك؟

جـ: موجود فى البيان بتاعه.

س: حكاية نادى السيارات؟

جـ: أيوه.. أنا لم أكن فيه عضوا أساسيا إنما قالوا لى فى الصيف تقدر تستعمله وفى رمضان ١٩٥١ رحت بالليل مع الست بتاعتى والنادى عبارة عن حجرة واحدة حولها فراندة وفيها كراسى وفيه دورة تحتها رصيف من الخرسانة الناس ممكن تقعد عليه وكان مظلم فأنا رحت قعدت وجدت الأستاذ عباس سيد أحمد وزوجته قاعدين.

س: فى الضلمة؟

جـ: لا.. فى النور.. ووقف أمامنا ثلاثة أشخاص.

س: من هم.. أم سر خطير؟

جـ: والأستاذ المراغى المحافظ قعد أمامنا جنب السور والثلاثة كانوا الأستاذ محمود رشيد وعبدالوهاب الشريعى وحسن فودة.. أنا شخصيا ليس لى علاقة بهم ولكن المشهور عن محمود رشيد إنه عايز يضحك الناس اللى معاه فأنا سمعت إنهم بينتقدوا الوزارة وبيقولوا نكت وأنا ما كنتش سامع قوى.. وحصل بعد ذلك إن واحد منهم نزل فى المصطبة وأنا ما كنتش عارف إن حرم النحاس موجودة تحت الدورة دى وبعدين قام المراغى نزل تحت وانتهت الليلة وروحت وفات ٥ أو ٦ أيام وأنا خالى الذهن لغاية ما رحت نادى محمد على فى إسكندرية وقعدت مع الأستاذ على المنزلاوى فسألنى عن الحكاية فقلت له حكاية إيه فقال الوزارة زعلانة منك خالص علشان كانت حرم النحاس موجودة وكانوا

بيشتموا الوزارة ولم تدافع أو على الأقل لم تنسحب، قلت له إنى مش متذكر فقال تقدر تسأل وتعرف فقلت أسأل مين؟ كان موجود أحمد الوكيل ومحرز بتاع القطن ودول لا أعرفهما، فضربت لأحمد الوكيل تليفون وطلبت مقابلته فقابلنى الساعة ٨ فى نادى السيارات وقلت له ما سمعته من الأستاذ على المنزلاوى وقال إنهم متأثرين وقال إنهم راحوا لكريم ثابت وقالوا له فقال إزاى إحنا لازم نشتغل مع بعض (as a team) كفريق واحد، وأنا قلت لكريم إزاى يقول كلام زى ده، فقلت لأحمد الوكيل إنى مش مكلف إنى أدافع عنهم. ثانيا أنا لا أخاف ولا أكدب ولا أتملق ولا عايز حاجة منكم، وأرجوك إنك تبلغ الهانم هذا الكلام.

س: تم إيه؟

جـ: إن المرحوم عبدالفتاح يحيى جانى فى البيت وفهمى ويصا وكتبت فى الصحف، وأنا كان وقتها فاضل لى ٦ شهور.

س: الغضب ده كان له أثر فى موقفك الوظيفى؟

جـ: بدون شك.

س: يعنى كانت النية متجهة لمد مدة خدمتك؟

جـ: أيوه..الوزير قال كده فى البيان بتاعه.

س: إيه الكلام اللى كانوا بيقولوه؟

جـ: أنا سمعت حاجة واحدة.. واحد بيسأل فين بيت فؤاد سراج الدين فمحمود رشيد قال له امشى لغاية ما تشم ريحة حشيش تلاقيه!

س: حضرتك أصدرت أوامر إن العمل فى مشروع المجارى يجب أن يتم قبل شهر مايو؟

ج: أنا قلت للمقاول إن وزير الأشغال عايز التوصيلة بتاعته قبل مايو لكن مش العمل كله.

س: لو إن أى شخص آخر طلب منك هذا الطلب كنت توليه هذا الاهتمام.

جـ: ينقسم إلى قسمين.

س: أولا الإجابة رأسا، وبعدين القسمين.

جـ: مش نفس الاهتمام.. لكن الفرق الوحيد إنه طلب حاجة بسيطة هو إنه ما المانع إنكم تبتدوا بدرى علشان نعمل التوصيلة.

س: يعنى دى ما كانتش تعمل لواحد آخر؟

جـ: لا.. طبعا.

س: لم تفكروا فى المشروع بصرف النظر عن ذلك؟

جـ: كنا بنفكر فيه والهندسة عملت له اعتماد فى سنة ١٩٤٩.

وهنا طلب الدكتور وحيد رأفت أن يرفع الشاهد صوته حتى يسمعه عثمان محرم، وكذلك رجا المحكمة أن يرفع الرئيس صوته.

وقال الأستاذ الهلباوى ممثل النيابة إن البيان الذى كتبه الشاهد فى مجلة «آخر لحظة» جاء فيه إن الأستاذ إبراهيم فرج كان يستعجله لإتمام المشروع.

وقرأ الأستاذ الهلباوى ما جاء فى البيان خاصا بذلك.

رأفت: مضبوط.. مضبوط.

الهلباوى: استعجال وزير البلديات علشان إيه؟

رأفت: دا فى أول المشروع عندما طلبنا موافقته على أننا نبتدى فى المشروع.

❑

وبدأ الدكتور وحيد رأفت يناقش الشاهد على الوجه التالى:

س: هل يعلم الشاهد أن لجنة التطهير أدانته هو والمهندس عثمان محرم؟

جـ: أنا لا أعرف غير ما قرأته فى الجرائد.

س: هل يعلم أن لجنة التطهير اعتبرته المسئول الأول؟

جـ: أنا ما عرفش.

س: هل كان الشاهد حريصا على عدم مد مدة خدمته؟

جـ: أيوه.

س: حينمـا فاتحك عثـمان محرم فـى موضوع المجارى هل كـان ذلك بصيغـة الأمر أو استغلال النفوذ وهل شعرت إنك ستضر إذا لم تجبه إلى طلبه؟

الرئيس [متدخلاً]: دى ما تجيش بالأمر.

د. وحيد: إذا كانت المحكمة تسمح لنا إحنا نوجه الأسئلة ونبنى عليها النتائج.

رأفت: هو وبخنى بصفتى مهندسا.

الرئيس: والشطر الثانى من السؤال.. هل كنت تضار لو لم تجب طلبه؟

رأفت: حيضرنى بايه.

وحيد: إذن ما هو سبب تكالب الشاهد على السرعة التى نفذ بها المشروع؟

الرئيس: المجاملة فى الجزء الخاص بالسرعة فقط.

وحيد: هل كان المهندس عثمان محرم يتكلم كلام مواطن لمواطن أم رئيس لمرءوس؟

رأفت: ما كـانش بطابع الأمر.. وإنما كان بيـتكلم بصفته شـيخ المهندسين.. أنا بأبص له لأنه مهندس وكلامه صح.

الرئيس: المجاملة علشان الوزير؟

رأفت: أنا لا يهمنى الوزير ولكنه مهندس عظيم ونقيب المهندسين.

الرئيس: وهل يصح أن المجاملة تدخل فى العمل؟

رأفت: المجاملة لم تكلفنا شيئا ولو لم يقف العمل بأمر السراى لما حصلت خسارة بمليم واحد.

الرئيس: من فى اعتقادك يتحمل الخسارة؟

رأفت: أنا مش قانونى ومش أنا اللى أرد على السؤال ده وإنما سعادتك اللى ترد.

د. وحيد: هل قصد عثمان محرم فائدته الخاصة أم فائدة المجموع؟

رأفت: دى مسألة خاصة بضميره .. لكن اللى أعرفه إنه كان بيتكلم على العموم.

❑

وفى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر أمر الرئيس باستدعاء الأستاذ إبراهيم فرج.

س: ما معلوماتك عن هذا الموضوع؟

جـ: فى تاريخ لا أذكره عرض علىّ قرار للقومسيون البلدى بالإسكندرية عن مشروع المجارى فوافقت عليه والمجلس البلدى هو صاحب الأمر فى شأن مرافق المدينة، والمدير العام للبلدية ليس له صوت فى هذه الشئون. وفى يوم من الأيام قرأت مقالا لأحد المعارضين ينعى فيه على هذا المشروع ذى الطابع الشخصى ولفت نظرى أنه أورد بيانات توحى أنها مستقاة من البلدية أنا نفسى لا أعرفها، وتبين فيما بعد أنها غير صحيحة فاتصلت بوكيل البلدية الأستاذ حسين رأفت لأنه كان ينبغى أن أتصل بشخص ليس له صلة سابقة بالموضوع وأغلب الظن أن المدير كان فى الحجاز. فجاءنى حسين رأفت ومعه ملف صغير وقال لى إنه لا يستطيع أن يحكم على النواحى الإدارية وجاء مدير الإدارة الهندسية لشرح الموضوع لأنه كان له رأيه الخاص فوافقت، وفى الوقت نفسه أحسست أن الواجب أنى أطلب الملفات كلها فطلبت الأستاذ خيرت الغندور وكيل الوزارة لشئون بلدية الإسكندرية وكلفته بإحضار الملفات وبعد أيام جاءنى أبو العلا وقال إن الموضوع سليم من جميع نواحيه وأنه يتفق مع المشروع العام وأن الملاحظات التى نشرت بالصحف سابقة على أوانها وأنه هو بالذات كان له رأى من ١٩٤٩ بأن منطقة سيدى بشر منذ خمس سنوات غير سيدى بشر الآن وكانت فى حاجة قصوى للتعجيل بإنشاء المجارى وأنه انتهز فرصة تكليفه بذلك ووضع مشروعا واسعا إلى حد ما يشمل منطقة كبيرة ليكون تمهيدا لإدخال المجارى على سيدى بشر كلها وأنه اعترض على مشروع صغير لأنه لم يكن يعرف إذا كان يتفق مع المشروع العام أو لا يتفق وحتى لا يقال إنه عمل لغرض شخصى.. وجرى الحديث على أساس أنه لماذا لم تعرض هذه البيانات علىّ فقال إن الموضوع خاص بالإدارة العامة فلم يكن هناك ضرورة لتبليغ القومسيون وأنه لم ير من واجبه أن يعرض علىّ شيئا لأن هذا نوع من الوصولية وقال لى ضمنا إن الميزانية الشبكية لم تكن قد وردت من مصلحة المساحة ولكن البلدية استطاعت أن تجرى ميزانية شبكية تتفق مع الميزانية الشبكية للمساحة وقال إنه مطمئن لذلك.. فقلت له كان ينبغى أنك تقول لى وانصرف.

وكلفت الغندور أنه يستبقى الملفات ويستخرج منها الملاحظات التى نشرت بالصحف فاستأذننى أنه يستعين بالمهندس أبو العلا فلم أر مانعا، وبعد أيام عرض علىّ تقريرا كبيرا

مع الملفات ومعه الملاحظات فاكتيفت بالملاحظات وقلت له يرسلها لمدير البلدية بخطاب سري خاص منى ليبررها ويرد عليها لأن الغندور غير فني.. وحل شهر أكتوبر والخلاف بيننا وبين الإنجليز كان على أشده وتفرغت للسياسة.. وعلى العموم المسألة كان مبالغا فيها كثيرا والقومسيون قرر هذا وهو الهيئة الوحيدة المختصة ليس للمدير ولا لى ولا لعثمان محرم أى نفوذ لأن يلزم البلدية بإجراء لأن سيدى بشر منطقة فى مسيس الحاجة إلى المجاري وكان خليقا أن تمد فيها المجارى من زمن بعيد.

س: قرار القومسيون كان ينسق مع المشروع العام؟

جـ: مفروض إن القومسيون بيلتزم بمشروع قديم سابق مرسوم.

س: هل فهمت من أبى العلا أن هناك مخالفات إدارية وقعت؟

جـ: بالعكس.

س: هل فهمت أن هناك إجراءات استثنائية اتخذت لتنفيذ المشروع؟

جـ: أنا فهمت إن الإجراءات السابقة على عرض المشروع على القومسيون كانت سريعة وأن تغيير المشروع بسرعة فى حاجة إلى تفسير.

س: هل بلغت البلدية بالملاحظات؟

جـ: أيوه.

س: وهل ردت عليها؟

جـ: لا.. لم ترد.

س: أما كان يستحسن أخذ رأى رجل فنى فى الملاحظات؟

جـ: دى ملاحظات أرسلت للبلدية بغرض التحقيق.

س: هل حققت؟

جـ: أنا سلطتى على البلدية سلطة وصائية لا يمكننى أن أحقق وإنما أرسل الملاحظات ليحققها القومسيون.

س: هل حضرتك نشرت بيانا عن هذا الموضوع فى الصحف؟

جـ: أيوه.. دا كان رد على وزير الشئون البلدية الذى خلفنى إذ نسب للوزارة مخالفات خطيرة منها موضوع مجارى سيدى بشر فرديت عليه قلت له إنى لما وجدت شبهة مخالفات عملت اللازم فيها.

س: لقد اكتشفتم مخالفات إدارية ومالية؟

جـ: لا.. دا الغندور بس كتب مذكرة، والمقصود بهذا الملاحظات التى استخلصها الغندور من الملفات.

س: كان يحسن التريث حتى نتبين مخالفات حقيقية ثم يُكتب البيان؟

جـ: المخالفات لا يمكن اعتبارها مخالفات لمجرد القول بأنها كذلك وإنما لازم إجراء التحقيق وهذا ما قلته.

س: البيانات كلها تؤكد أن هناك مخالفات فى حين أن كلامك غيرذلك؟

جـ: المساجلات الصحفية لا يمكن الأخذ بها بهذا الشكل.

س: كان يكفى القول بأن المشروع سليم.. إنما حضرتك عنيت بأن تبرز أن هناك مخالفات؟

جـ: حديث وزير البلديات كان مبنيا على نسخة الملاحظات التى أرسلت منى فأخذها، وقال إنه اكتشف هذه الملاحظات فى حين أنى أنا اللى اكتشفتها.

س: حضرتك قررت فى التحقيق أن أبو العلا صحح كثيرا من المخالفات والأوضاع وقلت إن حسين رأفت أبلغك أن هناك مخالفات إدارية ومالية وأنك لم تكتف بذلك وإنما كلفت الغندور باستخلاص الملاحظات ونتج منها وجود المخالفات؟

جـ: أنا كلفت الغندور.

س: حضرتك راجعت الملفات بنفسك؟

جـ: عن طريق الغندور بحثها وبعدين عرضها علىّ ومعها الملاحظات.. وقد أرسلت

إلى البلدية للرد عليها أما كونها حصلت أو لم تحصل فهذا مرهون برد البلدية الذى لم يرد.

س: هل كانت هناك فكرة بمد مدة خدمة محمد رأفت؟

جـ: أيوه.. كان القصر مهتما بذلك ولم أجد محلا لمد الخدمة لأنها مكافأة أو ميزة لا محل لها مع أن هناك مسائل مازالت محل أخذ وارد بيننا وبين البلدية.

س: أنت قلت إنه خيب ظنك فيه؟

جـ: لأنه لم يجعلنى على صلة بالموضوع من أول الأمر.

س: ولماذا يفعل وأنت تقول إن القومسيون هو صاحب الأمر فى هذا الشأن؟

جـ: بعدما نشر فى الصحف وتحدث معه فيه عثمان محرم كان يجب أن يعرضه علىّ.

س: أليس هناك سبب آخر للاستغناء عن خدمات رأفت؟

جـ: أنا لا أفهم ما وجه الاهتمام بهذا، وأؤكد لحضراتكم باسم القسم الذى أديته أمامكم أن أول مَنْ كان يعمل على مد خدمته هو مصطفى النحاس وأنا وجدت صعوبة كبيرة فى إقناعه بالعدول.. إنما حكاية نادى السيارات.. بقى ده كلام.

س: طيب لماذا تصر على العدول عن مد خدمته مع أن رئيس الوزراء يريد ذلك؟

جـ: الله.. أنا الوزير المختص وأنا اللى أقدر كبار الموظفين.

س: والخطاب الذى أرسل لمحمد رأفت؟

جـ: اللى كتب هذا الخطاب أمين خيرت الغندور بصفة سرية.

ممثل النيابة: قال المهندس أبو العلا: إن الشاهد قال له «لو أنك عرضت علىّ هذه التفاصيل لما ترددت لحظة واحدة فى رفض اعتماد هذا المشروع».

إبراهيم فرج: أنا لا أذكر هذه العبارات التفصيلية.

وحيد رأفت: المحكمة تعرف الصلة بين عثمان محرم والسيد إبراهيم فرج لذلك يتنزه الدفاع عن مناقشة الشاهد.

إبراهيم فرج: إن مما يشرف عثمان محرم ويشرف حكم الوفد أن وزيرا زميلا لعثمان محرم يبادر بمجرد أن يقرأ مثل ما قرأت إلى التحقيق[١].

الرئيس: ما أنت قلت فى البيان إن فيه مخالفات.

إبراهيم فرج: كان هذا للرد على وزير يريد أن يشهر بوزير وفدى. ولأنه يريد أن يقول إنه اكتشف هذه الملاحظات فقلت له إنى أنا اللى اكتشفتها بواسطة أمين الغندور.

الرئيس: ألم يكن هناك خلاف بين وزارة الأشغال ووزارة الشئون البلدية[٢]؟

إبراهيم فرج: أبدا.. عثمان دا والدنا.. كان فيه تنازع على المصالح[٢] عند إنشاء وزارة البلدية.. وأنا احتجيت على تصرفات لعثمان محرم وبعت لمجلس الدولة وشافه قسم الرأى المجتمع وكان فيه وحيد رأفت ونصره مجلس الدولة على[٣].

وفى الساعة الثانية والنصف رفعت الجلسة.

---

(١) هكذا يعبر إبراهيم فراج عن الفهم الأصيل للديمقراطية وكأنه يستوحى مدلول حديث الرسول ﷺ فى شأن نصرة الأخ ظالما أو مظلومة.

(٢) يقصد تبعية بعض المصالح المشتركة فى نشاطها بين الوزارتين: الوزارة القديمة الموجودة منذ ١٨٧٨ عند نشأة النظام الوزارى، بل قبل هذا منذ عهد الدواوين، والوزارة الجديدة التى نشأت عام ١٩٥٠ وكان إبراهيم فرج أول مَنْ تولاها.

(٣) أى أن مجلس الدولة أقر وجهة نظر عثمان محرم وأثرها على وجهة نظر إبراهيم فرج.

رابعا: عرض جريدة المصرى فى ١٩٥٣/٨/٧ لوقائع جلسة ١٩٥٣/٨/٦ وهى رابع جلسات محكمة الغدر فيما يتعلق بقضية سيدى بشر(*)

انعقدت الجلسة فى الساعة التاسعة إلا ربعا فوقف على الأثر الأستاذ مصطفى الهلباوى ممثل النيابة وبدأ مرافعته قائلا:

فى قضية اليوم يقف أمامكم المدعى عليه فى صورة أخرى وفى زى آخر، يخالف تلك الصورة وهذا الزى الذى وقف به أمام حضراتكم فى الدعويين السابقين. يقف أمامكم كوزير لا يعرف إلا تحقيق مصالح وأهداف حتى ولو كانت صغيرة لا تتفق وجلال المنصب الوزارى، وفى سبيل تحقيق مصلحته وهو شيخ المهندسين وأعظمهم، ومن أقدم الوزراء وأكثرهم علما بوقار المنصب، ارتضى لنفسه أن يمتد سلطان نفوذه إلى وزارة أخرى، وأن يتدخل فى أعمال تلك الوزارة مستندا إلى نفوذه القوى العتيد.

ارتضى وهو الوزير الذى ولى الحكم ٩ سنوات فى ٩ وزارات فى ٢٥ عاما، ارتضى توصيل المجارى العامة إلى منزله وهو يعلم كل العلم أن إجابة طلبه ستكون على حساب المصلحة العامة.

وسترون حضراتكم أن هذا العرض - وهو رئيس للجنة القصور - كان بمثابة أمر صادر من هذا الوزير إلى مدير البلدية، ذلك المدير الذى كان يطمح لتجديد مدة خدمته فأذله الحرص على أن يكون أداة طيعة يسهل على الوزير استخدام نفوذه عليه.

ولولا أن الوزير المختص الأستاذ إبراهيم فرج علم من الصحف قصة هذه المخالفات لما ثار وأعلن غضبه على الصحف فرفض مد مدة خدمة هذا المدير ومنح تلك العلاوة الاستثنائية التى كانت ستمنح للمهندس إسماعيل عيد.

(*) كانت عناوين جريدة المصرى فى ذلك اليوم على النحو التالى:
- الحكم يصدر بعد نظر قضية مخالفات قصر شبرا
- النيابة تطالب بالحكم على عثمان محرم بدفع ٢٩٠٩ من الجنيهات
- وحيد رأفت يقول فى مرافعته:
- كان عثمان محرم يستطيع أن يرفع قضية أمام مجلس الدولة يطلب فيها توصيل المجارى لمنزله كأى
- مواطن يستفيد بالمرافق العامة.
- كل بلاد العالم تجيب المطالب المشروعة للرؤساء حتى مصر وروسيا الآن.

أما وقائع القضية فتتحصل فى أن اللجنة الوزارية وضعت مشروعا اعتمده المجلس فى ١٦ يونيو ١٩٤٨ وقد وضع هذا المشروع على أساس تقسيم الإسكندرية إلى ثلاث مناطق وزعت على ثمانية أجزاء يبتدىء تنفيذ الجزء الأول منها ١٩٤٨ وينتهى الجزء الأخير ١٩٥٦. وكان مفروضا ألا ينفذ مشروع مجارى سيدى بشر إلا فى الجزء السابع من المشروع.

حدث بعد ذلك فى أغسطس ١٩٥٠ ولم يكن القسم الأول قد نفذ بأكمله ولم تكن الميزانية الشبكية للجزء الثانى قد وضعت بعد، فى هذا الوقت ظهر المهندس عثمان محرم وزيرا للأشغال ومالكا فى ضاحية سيدى بشر، وبمجرد ظهوره كوزير وكمالك انقلبت تلك الأوضاع وعبث بقرارات اللجنة الوزارية وأصبح أسفل هذه الأقسام أولها وآخرها فى التنفيذ أولاها بالرعاية.

ولم يقبل أن يبنى بيارة خاصة لمنزله كما فعل غيره من المواطنين، بل كما فعل زميله وجاره المهندس مصطفى فهمى، بل لم يقبل أن يفعل مثلما فعل نفس المهندس محمد رأفت مدير البلدية، وكيف يقبل الوزير عثمان محرم هذا الانتظار الطويل وأن يتحمل تكاليف إنشاء هذه البئر وله هذا السلطان العريق وخزانة الدولة عامرة كريمة. لذلك انتهز فرصة رئاسته للجنة القصور الأثرية واختيار المواقع وطلب من المهندس محمد رأفت المرة بعد المرة توصيل منزله للمجارى وهو لم يكن قد تم بناؤه بعد، وأن يتم ذلك قبل صيف ١٩٥١ حتى إذا ما سكن فيه توافرت له الأبهة والنعيم، فرضخ المهندس محمد رأفت وتركز الجهاز الحكومى كله فى هذه المنطقة. وفى الحال عندما تلقى المهندس محمد رأفت هذا الأمر الذى اتخذ صورة الطلب، اتصل بالمهندس أبو العلا وأخبره بأن وزير الأشغال يرغب فى توصيل المجارى إلى منزله فلما رفض إجابة هذا الطلب لاعتبارات فنية أبداها له وهى عدم وجود اعتماد فى الميزانية وعدم وضع الميزانية الشبكية لهذه المنطقة، لما وقف كبير المهندس هذا الموقف، التجأ رأفت إلى وكيله المهندس إسماعيل عيد واتصل به تليفونيا فى منزله يوم جمعة وطلب منه أن يعمل مشروعا لتوصيل المجارى لمنزل عثمان محرم على أن تقدم المقايسة له فى نفس اليوم الساعة الثانية بعد الظهر، ولما أبدى له استحالة إجابة الطلب كلفه مدير البلدية بأن يبذل كل جهده لإتمام المشروع على وجه عاجل».

وشرح ممثل النيابة الخطوات التى مر بها المشروع وكيف استقر الرأى على المشروع الذى

نفذ وكيف ويضع إسماعيل عيد مشروعا يتكلف ٦٠ ألف جنيه، ثم عاد ووضع فى نفس الجلسة مشروعا بلغت تكاليفه ١٢ ألف جنيه. وبمجرد أن وضع إسماعيل عيد هذا المشروع الصغير وافق محمد رأفت فى الحال على هذا المشروع الذى يحقق رغبة وزير الأشغال.

إلى هنا كان المهندس أبو العلا لا يعلم شيئا عن هذين المشروعين فلما عرض عليه وكيله إسماعيل عيد هذين المشروعين ثار وغضب على النحو البادى بالتحقيق، وأشر على مشروعى إسماعيل عيد بعدم إمكان التنفيذ، ولكن لما أخطره إسماعيل عيد بتلك الظروف، وطلب رأفت منه أن يضع هذين المشروعين ولما أخبره أن هذه هى رغبة المهندس عثمان محرم، اقترح عمل مشروع وسط بين المشروعين وعمل مشروع مقتضاه توصيل المجارى إلى ٢٢ منزلا لا إلى ثلاثة منازل فقط، من بينها منزل المهندس عثمان محرم، صمم هذا المشروع الوسط ليكون متسقا مع توصيات تلك اللجنة الوزارية لأن المشروعين الأولين لا يتفقان مع المشروع العام، وقد نفذ المشروع وتكلف ٢٨٤٠٠ جنيه أخذت من اعتماد الجزء الأول من الأجزاء الثمانية.

وبعد ذلك طُرح المشروع فى مناقصة قصرت فيها المواعيد إلى ١٥ يوما، لذلك لم يدخلها إلا مقاول واحد واشترط عليه تنفيذ المشروع قبل صيف ١٩٥١.

ولكن ألح الوزير على مدير البلدية وألح هذا المدير بدوره على المقاول فعمل مذكرة لهذا المقاول أن يستمر فى العمل ليلا ونهارا ليتم العمل فى مايو ١٩٥١، وجاء بهذه المذكرة أيضا أمره بأن يحول الطريق إلى شارع الأميرة فوزية، وقد ترتب على استعجال التنفيذ وعلى هذه الإجراءات الشاذة التى لم يستهدف منها إلا تحقيق مصلحة خاصة أن رصف شارع الأميرة فوزية قبل أن توضع فيه مواسير المجارى، والنتيجة أنه سيعاد رصفه مرة أخرى عند وضع مواسير المجارى، وقد تم هذا بتكاليف قدرها ألفا جنيه.

وقد ترتب على هذا أن طالب المقاول بتعويض قدره هو بثلاثة آلاف جنيه وقدرته البلدية بخمسمائة جنيه، ثم وافقت على أن تدفع ٩٠٩ جنيهات.

هذه هى وقائع الدعوى تغنى عن كل تعليق وتدليل.

لقد ارتضى هذا الوزير لنفسه أن يدع المقاول يتحمل من جيبه تكاليف الوصلة من المجارى إلى منزله.

واستطرد الأستاذ الهلباوى بعد ذلك إلى التدليل على هذه الوقائع بمناقشة أقوال الشهود.

فناقش أقوال المهندس أبو العلا الذى قرر أن الوضع الحالى لمجارى المدينة يخالف قرارات أو توصيات اللجنة الوزارية، لذلك لم يوافق عليه وقال إن المدير محمد رأفت فاتحه فى هذا الموضوع قبل أن يفاتح وكيله إسماعيل عيد. ومعنى هذا أن مدير البلدية لما رأى رفض كبير المهندسين التجأ إلى وكيله إسماعيل عيد.

وقد قيل إن هذا المشروع كان مفروضا أن يبدأ تنفيذه فى أواخر الصيف لا فى فبراير، وقال أيضا إن رصف شارع الأميرة فوزية استنفد جزءا كبيرا من مهمات صيانة المدينة.

ثم قال أكثر من ذلك.. قال فى التحقيق إنه لما استدعاه وزير البلدية السابق الأستاذ إبراهيم فرج قال له الوزير المختص: «أنا لو كنت أعرف التفاصيل التى ذكرتها لى لما وافقت على الاعتماد الخاص بهذا المشروع». وكان وزير البلدية ممتعضا من تدخل وزير الأشغال.

ثم قال ممثل النيابة: وتسهيلا للمقاول لإنهاء العمل بهذه السرعة العاجلة عرضت وزارة الأشغال أن تعير المقاول الستائر الحديدية التى هو فى حاجة إليها، والتى كانت السبب فى عدم تنفيذ المشروع بالسرعة التى تطلبها إدارة البلدية.

هذه هى أقوال هذا الشاهد فى التحقيق فى ٨/ ٧/ ١٩٥٢، فإذا جاء لحضرتكم الآن وقال إن هذا المشروع سليم ولا جناح على الوزير عثمان محرم أن يطلب ذلك لأن ذلك هو حقه كمالك، وأنه يعتقد أن مدير البلدية هو الذى حدد لإسماعيل عيد مناطق المشروع الصغير الذى بمقتضاه لا تصل المجارى إلا لثلاثة منازل فقط، وإذا قال لكم إنه يعتقد أن مدير البلدية هو الذى تطوع بذلك خدمة لهؤلاء الثلاثة وهو يعلم أن مصطفى فهمى وحسين سرى لم يتحدثا إطلاقا فى هذا المشروع، وإذا قال لكم إن المنازل التى استفادت من هذا المشروع ١٣٠ أو ١٥٠، بل إذا قال لكم إن توصيات اللجنة الوزارية لا تقيده ولا تلزمه وأنها لا تعدو فى نظره أن تكون مجرد توجيهات، وإذا قال لكم إن منطقة سيدى بشر كانت فى أمس الحاجة إلى مد المجارى فيها.. إذا قال لكم ذلك معدلا به ما قاله فى التحقيق، ففسروا أقواله هذه كما فسرتم تردده أمامكم حين تحدث عن مشروعى إسماعيل عيد.. فسروا أقواله هذه، وأترك تقدير هذا العدول لفطنة حضراتكم.

ولقد فات هذا الشاهد أنه هو الذى عرض هذا المشروع على وزير البلديات وأبدى وجهة نظره المخالفة، فكيف يريد هذا الشاهد أن نوفق بين موقفين، ولعل مما يقطع فى التدليل على أن هذا المشروع لم يستهدف منه إلا تحقيق مصلحة خاصة للمهندس عثمان محرم قول وزير البلديات السابق الذى كان بالأمس وحتى الآن زميلا له فى الحزب الذى ينتميان إليه.

وهنا قاطع الدكتور وحيد رأفت: الحزب انحل.

وعقب رئيس المحكمة: ما فيش أحزاب دلوقت.

الهلباوى: كان...

وتابع ممثل النيابة مرافعته فقال: إن وزير البلديات كلف الغندور بأن يفحص الأمر، وسجل الغندور ثبوت ٦ مخالفات، فرأى ليطمئن ضميره كوزير أن يفحص الأوراق بنفسه ففحص وأمر الغندور بإضافة مخالفتين أخريين، وقال فى التحقيق أيضا إنه لما استبان عدم سلامة هذا المشروع رفض أن يمد خدمة مدير البلدية كما رفض أن يمنح المهندس إسماعيل عيد تلك العلاوة الاستثنائية.

ولم يكتف الوزير المختص [إبراهيم باشا فرج] أن يقول هذا فى التحقيق، بل كتبه ونشره فى الصحف وقال إنه اكتشف هذه المخالفات.

إذن ماذا يمكن للنيابة العامة أن تقول أكثر مما قاله الوزير المختص الصديق الزميل للمدعى عليه.

فإذا جاء لحضراتكم بعد ذلك وقال بجلسة الأمس إنه تبين له بعد أن ترك الوزارة أن هذا الموضوع مبالغ فيه إلى حد كبير، وأن الإجراءات التى تمت صفيت فى قومسيون البلدية، وأن القومسيون خليق بالشكر.

وهنا قال الأستاذ إبراهيم فرج: إن القومسيون غير البلدية، ولكن الرئيس [رئيس الجلسة] أمره بالجلوس قائلا: إن شهادته قد انتهت ولا يصح أى تدخل فى أثناء المرافعة.

وأستأنف الأستاذ الهلباوى مرافعة النيابة فقال: فإذا قال لكم الوزير المختص إن هذه الملاحظات من اكتشاف الغندور وهو رجل غير فنى وأنه يخيل إليه أن ذلك جاء نتيجة لعدم فهمه لكلام أبو العلا، وإذا قال لكم إن ما نشره فى الصحف لم يكن إلا مساجلات

حزبية، وإذا قال لكم أخيرا إنه لم يفحص هذه الأوراق بنفسه، إذا قال لكم كل هذا فارجعوا إلى أقواله فى التحقيق التى لم تكن مساجلات حزبية وصحفية، بل قالها كرجل هادىء بعيد عن مجاملات رجال السياسة، وفسروا عدو له أيضا بما ستفسرون به عدول المهندس أبو العلا(*).

أما ما أثير عن توصيات اللجنة الوزارية وعدم التقيد بها فتنقضه تصرفات البلدية نفسها.

على أنه لا يمكن عقلا أن تعنى هذه اللجنة الوزارية بتقسيم الإسكندرية إلى مناطق وأقسام، وأن يكون هذا عبثا ولهوا، ولقد أخذ ديوان المحاسبة على البلدية مخالفتها لقرارات اللجنة الوزارية التى كان يجب أن تطبق.

يؤكد هذا أن مدير البلدية نفسه يقول فى التحقيق إن المهندس عثمان محرم لما فاتحه فى هذا الموضوع احتمى فى هذه القرارات وقال له إن دور سيدى بشر لم يحل بعد.

أما ما أثير عما إذا كان عثمان محرم تكلم مع المهندس بصيغة الطلب أو الأمر أو الرجاء فيكفينى فى الرد عليه أقوال المهندس محمد رأفت نفسه إذ قال على لسان وزير الأشغال: «ما يصحش إنى وزير الأشغال وأنا أكبر مهندس فى مصر ونقيب المهندسين أن أعمل بيارة زى ما بيعملوا فى الأحياء الفقيرة».

وسئل المدير عما إذا كان يجيب هذا الطلب لو أن شخصا عاديا طلبه فقال إنه اهتم به باعتباره صادرا من وزير الأشغال ونقيب المهندسين.

وقال لكم أيضا إنه حين أصدر قراره كان مراعيا فى ذلك رغبة عثمان محرم، وأنه استدعى المقاول وسأله: «تقدر توصل عند بيت عثمان محرم فى كام شهر؟».. ومعنى هذا القول أن كل المراد من هذا المشروع هو أن تصل المجارى إلى منزل عثمان محرم بالذات.

كما قال أيضا إن عثمان محرم ألحف فى الطلب وكان كل همه أن يتم التنفيذ قبل حلول الصيف.

هذه أقوال مدير البلدية قاطعة فى الدلالة على أن عثمان محرم تحدث إليه فى هذا

(*) هكذا كان الهلباوى حريصا على الإدانة بكل الوسائل، فهو لا يفسر العدول إلا بأنه مجاملات أهل السياسة ... ولا يفسر الأقوال الأولى إلا على أنها الحق.

الموضوع قبل أن تفكر فيه البلدية، وكان ملحوظا فى ذلك أنه وزير أشغال لاشيخ المهندسين ولا سيدهم ولا نقيبهم.

ولا يمكن أن يتصور عقلا أن توبيخا يصدر من عثمان محرم لمدير البلدية أو لموظف آخر وهو أقدم وزير فى مسألة تخصه هو، لا يمكن أن يكون هذا التوبيخ إلا أن يكون أمرا من هذا الوزير إلى هذا المدير لاسيما إذا لاحظنا أن هذا المدير الذى وبخ من أقدم وزير له مصلحة يحرص عليها، لا يمكن إلا أن نفهم أن هذا التوبيخ لم يكن إلا أمرا من هذا الوزير إلى هذا المدير.

ولا يمكن عقلا أن تتأتى صورة الأمر إلا بمثل هذه السرعة.

وناقش الأستاذ الهلباوى ما قيل من أن منطقة سيدى بشر كانت فى أمس الحاجة إلى المجارى، فقال إنه ينقضه أن المشروع لم يفد إلا ٢٢ منزلا فقط.. ولو أريد تحقيق مصلحة عامة لهذه المنطقة لكان أولى أن تصل المجارى إلى شارع الأميرة فوزية كما قال لهم بحق فى سؤاله البرلمانى الأستاذ لطيف.. لكن المقصود ليس توصيل المجارى إلى منازل المواطنين العديدين فى تلك الضاحية، وإنما أن تصل إلى منازل هؤلاء السادة وأولهم وزير الأشغال. كما أن الحاجة الماسة كانت قائمة فى ١٩٤٨ عندما وضعت اللجنة الوزارية قراراتها، وينقض هذا القول أيضا إن هذا المشروع لم يظهر إلى الوجود وما كان ليظهر إلى الوجود إلا عندما ظهر عثمان محرم كمالك فى هذه المنطقة.

ومما يقطع فى خصوصية هذا المشروع منذ التفكير فيه تلك الإجراءات الشاذة التى لابست تنفيذ هذا المشروع، وتلك اللهفة العاجلة التى صاحبته من يوم التفكير فيه إلى يوم إتمامه.

والذى يقطع أخيرا فى الدلالة على هذه الخصوصية هذا الخطاب المرسل من وكيل الأشغال إلى مدير البلدية والذى تعرض فيه وزارة الأشغال على المقاول أن تعيره ١٢٥ طنا من الستائر الحديدية حتى يتم المشروع على هذه السرعة وعلى النحو الذى يريده عثمان محرم.

وخلاصة هذا كله أن المدعى عليه حين طلب وألحف فى الطلب على أن تجىء المجارى إلى منزله قبل أن يحل دوره المعتاد، كان كل همه أن يتم المشروع قبل حلول موعد

الاصطياف. وحين يعلم كل هذا لم يكن إلا مستغلا نفوذه كوزير للأشغال له بحكم اعتباره عضوا فى مجلس الوزراء له من السلطان العريض ما يستطيع بمقتضاه أن يساعد محمد رأفت على مد خدمته. هذا السلطان الذى جعل هذا المدير يتأثر ويخضع لما أمره به وزير الأشغال. كما أن المدعى عليه أيضا حين فعل كل ذلك قد تدخل فى أعمال وظيفة محمد رأفت وهو غير مختص تدخلا ضارا بالمصلحة العامة حيث فوت على أصحاب المناطق الست السابقة على هذا القسم حقوقهم فى أن يتمتعوا هم أيضا بتوصيل المجارى إلى منازلهم.

وقد ترتب على هذا أن تكلفت خزانة البلدية بمبلغ ٢٩٠٩ جنيهات، ولهذا تطلب النيابة العامة أن تلزموا المدعى عليه أن يدفع لخزانة بلدية الإسكندرية مبلغ ٢٩٠٩ جنيهات، ومقداراته ٢٠٠٠ جنيه قيمة رصف شارع الأميرة فوزية و ٩٠٩ جنيهت قيمة التعويض الذى دفعته البلدية للمقاول.

الرئيس: فيه ٢٠ مليما كمان عايزنهم ولا لا(*).

الهلباوى: مش ضرورى(**).

وانتهت مرافعة النيابة عند هذا الحد فى الساعة العاشرة تماما.

وعلى الأثر وقف الدكتور وحيد رأفت وبدأ مرافعته قائلا:

لا يسعنى إلا أن أهنىء النيابة وهى خصم شريف على هذه الحصافة لأنها كان يجب أن تثير هذا كله فى حفر قناة كقناة السويس وليس فى إنشاء مجرى صغير كهذا، فالموضوع كله لا يعدو أن يكون «زوبعة فى فنجان».

والدفاع يتمسك بالدفوع الدستورية التى قدمت فى القضيتين السابقتين.

وتتلخص الدفوع فى:

١- عدم شرعية النص الخاص باختصاص هذه المحكمة بمحاكمة المدنيين لتكوينها من أغلبية عسكرية.

(*) هذا هو أطرف تعبير - لا واعى - من الرئيس عن ضجره من تحامل النيابة.

(**) وهذا هو أطرف تعبير عن تسامح الهلباوى وكرمه !!!

٢ـ عدم شرعية محاكمة الوزراء أمام هذه المحكمة لأن طريق محاكمة الوزراء مرسوم فى الدستور.

ولو أن النيابة لم تعرض إلى قرار لجنة التطهير فإنى مضطر إلى أن أشير إليه إشارة بسيطة ولابد لهذا أن أسرد الظروف التى أصدرت فيها اللجنة قرارها حتى لا تتأثر المحكمة بهذا القرار.

عندما تولت وزارة الهلالى الحكم بناء على تدخل صريح من جانب السراى بدعوى القضاء على الفساد، وقد عرض مرسويم تطهير الأداة الحكومية على مجلس الدولة، ولو رجعتم إلى هذا القانون الذى عدل مرارا لوجدتم أنه ينص على تشكيل لجان للتطهير من مستشار لمجلس الدولة ومحام عام.

واستعرض [وحيد رأفت] القانون الذى أصدره الهلالى ثم قال إنه بناء على ذلك شُكلت هذه اللجان، وعندما عرض الموضوع على قسم الرأى فى مجلس الدولة أبدى أحد المستشارين اعتراضه وهو الماثل أمامكم [يقصد وحيد رأفت نفسه] فقوبلت ملاحظته بفتور وسكون.

لاشك أن [حزب] الوفد أخطأ وما من حزب فى أى بلد إلا وله حسنات وسيئات ولكن هذه اللجان التى لم يكن يهتم بتنفيذها سوى شخصين هما الهلالى ومستشاره السيد سليمان حافظ.

وقد روعى فى تشكيل هذه اللجان الغرض الذى لمحت إليه الآن، لذلك فنحن لا نقر النتائج التى وصلت إليها لجان التطهير خاصة اللجنة الرابعة التى حققت موضوع المجارى، إذ من المدهش أنها أبدت رأيها قبل الانتهاء من التحقيق.

ولقد دفعنى إلى هذا ما صرح به فتحى رضوان من أن اللجنة التى تحرك الدعوى محايدة ترفع ما تقدمه إليها لجان التحقيق القضائية.

الرئيس: وهل من الضروري أن تكون لجان التطهير.. مش يمكن النيابة؟

وحيد: لا.. على ما علمت هى لجان التطهير، وأنا أهدف إلى استبعاد قرار هذه اللجنة.

الرئيس: المحكمة لا تتقيد إلا بالتحقيق الذى يدور أمامها وقرار لجنة التطهير معروض على المحكمة كعنصر من عناصر الدعوى.

وحيد: وأنا أريد أن أفند هذا العنصر، لأن اللجنة أبدت رأيها فيه قبل استكمال التحقيق.

الرئيس: ما دام فيه استكمال للتحقيق ففيم تحديد لمسئولية؟

وحيد: أستميح المحكمة استبعاد قرار لجنة التطهير.

وتابع الدكتور وحيد مرافعته فتحدث عن التهمة الموجهة إلى عثمان محرم وقال: إن التهمة هي:

١ـ استغلال النفوذ.

٢ـ التدخل الضار.

وقال الدكتور وحيد إنه يحيل على ما قاله الأستاذ سامى مازن فى شأن جريمة استغلال النفوذ.. فجريمة استغلال النفوذ جريمة مستحدثة أصلها موجود فى قانون العقوبات.

وأخذ الدكتور وحيد فى شرح جريمة استغلال النفوذ وتعريفها وما ورد عنها فى قانون العقوبات وقانون الغدر والقانون الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية الذى أصبح غير ذى موضوع.

وقال: إن الذى ينطبق على خصوصية هذه الدعوى هو استغلال النفوذ الوارد فى قانون الغدر.

وقال: إن أهم أركان جريمة استغلال النفوذ هى:

١ـ نفوذ يستغل وشخص يستغل النفوذ.

٢ـ أن تكون الميزة المقصود لها غير مشروعة.

وقال: إلى أن يتوافر هذان الركنان فى قانون الغدر يمكن تطبيقه.

الرئيس: البحث ده طريف، والاستثناء فى ذاته عمل مكروه، ولكن قد يكون العمل مشروعا.

وحيد: كل جزئية حاتيجى فى وقتها ولكنى أستكمل حلقات البحث.

واستطرد الدكتور وحيد يقول: هل عثمان محرم استغل نفوذه لدى المهندس محمد رأفت؟ إذا رجعنا إلى الصيغة التى استعملتها النيابة، وإذا رجعنا إلى أقوال محمد رأفت

الأولى ولم يكن قد تناول معلوماته النسيان على الأقل، قال إن المقابلة أو المفاتحة جرت فى أثناء اجتماع لجنة القصور الأثرية واختيار المواقع.. لجنة.. اجتماع.. مش جابه فى مكتبه.. ويقول محمد رأفت: إنه فى الجلسة فاتحه عثمان محرم أمام مصطفى فهمى وصبرى الكردى وعلى فريد.. الشخص اللى عايز يستغل نفوذه لايتكلم أمام كل هؤلاء.. تكلم وقال فى صراحة: ولقد لمستم صراحة عثمان محرم.. قال محمد رأفت: إن عثمان محرم قال بالنص: «هل يصح وأنت مدير البلدية ومهندس أن تسمح أن سيدى بشر تظل بلا مجارى وأنتم تريدون أن تجعلوها للاصطياف؟».

أما عن العبارة التى ذكر أن عثمان محرم قال فيها إنه لا يصح وهو وزير للأشغال أن يعمل بيارة فى منزله كما يفعل الفقراء.. لماذا لم يذكر ذلك فى التحقيق.. الإنسان عقله مش دفتر.. مع العلم بأن أقواله فى التحقيق كان يدلى بها وهو مازال متذكر لكل شيء.

الرئيس: نرجو توضيح ما ذكره المهندس عثمان محرم من أنه عمل بئرا بالفعل عند بدء بناء البيت.

وحيد: مش بئر بمعنى البئر، وإنما هو مجرى صغير. بئر اسكندرانى لها طريقة غريبة.

عثمان محرم: فيه طرق مختلفة لتأسيس البيوت، إما أن تدخل فى الأرض عواميد خرسانية بطريق الدق وتربط هذه العواميد بميد (جمع ميدة) يعنى عمود أفقى.. وفيه طريقة أخرى متبعة من زمان فى إسكندرية، يتبنى البئر وترفع المواد التى بداخله ويثقل عليها [أى يضع عليها أثقالا] لحد ما تنزل للعمق اللى هو عايزه ثم تربط بميد يبنى عليه البيت.

الرئيس: يعنى صماء.

عثمان محرم: مليانة ديش.

الرئيس: ودى الطريقة التى بنى بها بيتك؟

عثمان محرم: أيوه.. وتصريفات المنزل يمكن أن تنصرف فى داخل هذه الآبار.

الرئيس: مش هى صماء؟

عثمان محرم: يصح إنها تترك بدون دبش وتربط بالميد ويبنى عليها المنزل، ودى طريقة مستعملة من زمان.

الرئيس: يعنى تترك بئر فاضى؟

عثمان محرم: إن شاء الله أسيبها كلها فاضية أو أملاها بالدبش أو بالرمل.. زى ما يعجبنى.

الرئيس: ودى تصرف فيها المجارى؟

عثمان محرم: أصرف فيها العفاريت مش المجارى.

الرئيس: هل خصصت بئرا لذلك؟

عثمان محرم: سبت كتير، ولو حبيت أخلى المنطقة كلها تصرف عندى كنت خليتها.

الرئيس: طيب وليه المقاول وصل البيت بالمبولة العمومية؟

عثمان محرم: أنا مالى.. اللى عملها مسئول عنها لأنه غبى.. يمكن المقاول حمار.. دا أنا موجود فى مصر وسايب البيت مع المهندسين بيعملوه.

الرئيس: إزاى يعمل حاجة فى البيت بدون علمك؟

عثمان محرم: يمكن اتفق مع مقاول البيت.. يعنى هو أنا علشان بابنى بيت لازم أراقبه أجيب خيمة وأسكن جنبه؟

الرئيس: يعنى عايز تقول إنك يمكنك الاستغناء عن المجارى؟

عثمان محرم: الشخص الوحيد اللى يقدر يستغنى عن المجارى عثمان محرم والجيش.

وحيد رأفت: الطابية يعنى؟

عثمان محرم: يعنى الجيش.. مش الطابية تابعة للجيش.. والا بتاعت حد تانى!

وتابع الدكتور وحيد رأفت مرافته فقال:

إنه إذا انسقنا وراء قول النيابة لا يمكن أن نعرف صيغة ليس فيها استغلال النفوذ إلا إذا قال الإنسان: «وحياة رأسك أنا عايز مجرى» ويركع ويتوسل إليه أن يعمل له مجرى.

الرئيس: الرئيس يقول للمرءوس فى عرضك يعنى؟

وحيد: الصيغة اللى قالها معقولة قوى.. فيه شخص يخضع للنفوذ وشخص يرفض الخضوع للنفوذ، محمد رأفت لو صدر هذا الطلب من إبراهيم فرج كان يمكن يقبل لأن

مستقبله فى ايده وعثمان محرم ما يقدرش يعمل أى حاجة لرأفت، ورأفت قال لكم إنه لا يملك شيئا بالنسبة للمجلس البلدى.

وأستسمح المحكمة فى أن أقول شيئا عن محمد رأفت ابن المرحوم الفريق إبراهيم باشا رأفت فهو من أكرم العائلات وهو من أنزه المديرين للبلدية، وهو ليس قريبى رغم تشابه الأسماء، ولكن تربط عائلتينا صلات منذ ٥٠ عاما، وهو ليس ممن «ينحنون لمسح الجوخ».. ربما عيبه الوحيد أنه رقيق المزاج لأنه فنان.. فإذا ما تقدم إليه وزير أو غير وزير.. وفى كل دولة يجاب الوزير بسرعة.. وأنا لما كنت أطلب حاجة وأنا مستشار غير لما أطلبها وأنا محامى، والرئيس محمد نجيب لو طلب أى حاجة يجاب إليها بمنتهى السرعة.. دى دولة برجوازية والتمييز موجود رغم أحكام المحاكم.. حتى فى روسيا نفسها لو طلب مالينكوف طلبا لأجيب إليه قبل كاتشيكوف لأن كاتشيكوف فلاح ومالينكوف رئيس الدولة(*).

واستعرض الدكتور وحيد بعد ذلك أقوال المهندس محمد رأفت وقال: أنا عندماتقدمت بطلب تحديد معاشى دوخونى ٣ شهور وكنت أستعجله كل يوم.. وفى أى حاجة الواحد لازم يستعجل.. لو طلب تليفون لازم يستعجله.

إذا نظرنا للأشياء فى بساطتها الطبيعية تكون النتيجة الطبيعية أنه ليس هناك استغلال نفوذ من جانب عثمان محرم، وأن هذه الفقرة من قانون الغدر من الغدر [أن] نطبقها عليه.

عثمان محرم طالب أن يوصل بيته إلى المجارى وهى فى كل دولة مرفق عام، فإذا راجعنا ايه الطلب هل طلب إنهم يعيملوا متنزها أمام بيته للترف والبذخ.. لا.. إنه طلب مجارى.. مرفق عام متصل بالصحة العامة، لذلك عممت المجارى فى المدن الكبيرة فى كل الدول، وفى فرنسا من لا يتصل بيته بالمجارى يعتبر مقصرا ويحاكم بعقوبة المخالفة لأهمية هذا المرفق.. والقانون المصرى الخاص بتقسيم الأراضى يقرر أن على الأشخاص الذين يقومون بالبناء مراعاة تنفيذ المرافق العمومية وفى مقدمتها المجارى.

وإسكندرية التى نباهى بها الدول الأخرى أليس من العار أن تبقى هذه المدينة دون أن يحقق فيها مشروع المجارى؟ هذا هو ما حفز المختصين فى عام ١٩٤٧ إلى عمل اللجنة الوزارية.

(*) هكذا كان التأمل فى السياسة الروسية يفرض نفسه على مثل هذه المناقشات فى بداية عهد الثورة.

وقرأ الدكتور وحيد ما أوصى به المرحوم النقراشي من ضرورة تنفيذ مشروع المجارى بخطوات واسعة، وأن ترصد له جميع الأموال التى يمكن رصدها من ميزانية البلدية.

وإذا لاحظتم أن الكورنيش أعلى من منسوب البحر فى جميع أجزائه عدا الجزء بين سيدى بشر والمنتزه، فهو فى مستوى سطح البحر، لذلك فإن الرشح والطفح مستمران.

لقد طلب عثمان محرم إنشاء المجارى له ولبيته.. إنه لم يطلب إذن ميزة غير مشروعة.

قالوا أيضا إنه تدخل من غير ذى صفة فى شئون غيره إضرارا بالمصلحة العامة.. فهل هناك تدخل؟ لقد شرح زميلى سامى مازن فى قضيتى المرسى والمرج بتوسع ما هو الفارق بين الطلب والتدخل، وأظن أنى لا أستطيع أن أوفى هذا الموضوع كما وفاه الأستاذ مازن، فإذا ما تقدم عثمان محرم بطلب شأنه شأن كل الناس، وأظن أنكم لن تحرموا الوزراء من حقوقهم كمواطنين.. كان يستطيع عثمان محرم أن يرفع دعوى على بلدية الإسكندرية لأنه من غير المعقول أن يبنى بيتا علشان يعرض نفسه وأولاده لخطر الأوبئة.. وإنه يروح إسكندرية علشان يشم هواء جيدا فيشم هواء قذرا.. كان يمكنه أن يطلب طلبا رسميا كتابيا فإذا سكتت البلدية ٤ شهور كان يمكنه أن يرفع دعوى أمام مجلس الدولة. إنه وهو وزير لا يحب أن يسائل الحكومة ففضل إنه يكلم مدير البلدية.. فهل هذا تدخل؟

والله لو قلتم إنه تدخل لألغيت عقلى.

وربما يؤكد هذا أقوال الشهود بالإجماع.. رأفت.. عيد.. أبو العلا.. لجنة التطهير المحترمة.. كلهم أجمعوا على أن حالة المجارى كانت سيئة جدا.. أقطع من هذا كله نفس الخطاب الموجه من الأستاذ إبراهيم فرج إلى مدير البلدية بأنه تلقى شكاوى كثيرة من أهالى الإسكندرية لتعميم عملية المجارى.

إن عثمان محرم كان عاملا لإحلال الطهر محل النجاسة.. فهل نحاكمه لأنه فى مصر فى القرن العشرين تجاسر فطلب عمل المجارى؟

وثبت لحضراتكم من أقوال الشهود جميعا أن هناك معاملات مستمرة بين البلدية وبين وزارة الأشغال، وأن البلدية الشخص المعنوى الصغير سلفت الدولة الشخص المعنوى الكبير ستائر حديدية.

حضراتكم عرفتم عثمان محرم وهو ليس من أنصار التنافر بين المصالح. فهو إذا علم أن أى مصلحة فى حاجة إلى مساعدة وهذه المساعدة موجودة فى وزارة الأشغال يساعد.. إيه

المانع إيه يعطى الستائر الحديدية للبلدية بدل ما تصدى فى مخازن الوزارة؟! إنه كان يرد الجميل للبلدية لأنها سلفت الدولة من قبل ستائر حديدية.

عندما أنشئت محطة شمال القاهرة الكهربائية عملت الحكومة ٩ مصانع أسلحة فأمر عثمان محرم بزيادة قوة المحطة من ٤٠ ألف كيلو وات إلى ٦٠ ألف كيلو وات، وأنشأ محطة أخرى فى جنوب القاهرة بنفس القوة وتحملت وزارة الأشغال حوالى ٥ ملايين جنيه لأن وزارة الدفاع عايزة تعمل مصانع للأسلحة والذخيرة.. دى حاجة فى مصلحة البلد.. هذه هى الروح المتأصلة فى عثمان محرم.. التعاون لمصلحة البلد.. إن الغرض العام يجب فى نظره الغرض الخاص.. إن هذا التدخل مفيد للمصلحة العامة.

ومع ذلك تقول النيابة إن هناك مخالفات عديدة اكتشفها الأستاذ الغندور وأنا أتمنى له الشفاء من مرضه الخطير، لكنى لا أستطيع إلا أن أقول إن بين الغندور ومحمد رأفت تنافسا شديدا على إدارة البلدية، علاوة على أن الغندور غير مختص، وربما كان هذا العامل النفسانى له أثره فى أن يعمل «من الحبة قبة».

وتناول الدكتور وحيد المخالفات التى قالت النيابة إن الغندور اكتشفها، وقد اختلف فيما إذا كانت ٦ مخالفات أو ثمانى.. قالوا إنه خالف المشروع العام وتوصيات اللجنة الوزارية.. هل هذه التوصيات منزلة؟ أليس التوجيه يصح أن يخالف.. مَنْ المختص.. أليس القومسيون البلدى؟ مش اللجنة الوزارية اللى مختصة .... المندوب السامى قال لمحمد شريف.. لا يوجد توصية ملزمة إلا أن توصيات المندوب السامى أوامر.

ولقد أثبتت أقوال الشهود أن المخالفة تكاد تنحصر فى موضوع التنقية، إذن كان يجب عمل مشروع التنقية فى المنطقة الشرقية، وقد بحثتم فوجدتم أن هذا المشروع يستلزم وقتا كبيرا.. وعايز فلوس كثير.. يعنى موت يا حمار لغاية ما يجيلك العليق؟

واستعرض الدكتور وحيد أقوال الشهود بالنسبة لهذا الموضوع وخلص إلى القول بأنه ليس هناك مخالفة من هذه الناحية.

والمخالفة الثانية هى كيف نخالف الترتيب والواقع أن الإنسان مش فاهم إيه حكاية الثمانية أقسام.. ومدير البلدية قال إنه لا يعرف عنها شيئا، وأبو العلا قال إن دى مسائل تفصيلية والواقع أن المجلس البلدى وليس اللجنة الوزارية هو الذى عمل حكاية الأقسام دى علشان تنفذ على سنوات.

والتقسيم ليس تقسيما جغرافيا وإنما هو تقسيم من الناحية المالية. وكان يجب أن يسأل الماليون فى بلدية الإسكندرية فى هذه المسألة. ولقد أجمعوا على أنه ليست هناك أية مخالفة مالية عندما سئلوا فى التحقيقات.

تصوروا لما ييجى واحد زى ادلاى ستيفنسون يزور عثمان محرم ويجد المجارى طافحة.. شوف البروبوجاندة تبقى إيه.. وزير الأشغالو مجاريه طافحة.. يعنى «باب النجار مخلع»؟!

وتكلم عن مخالفة عدم وجود اعتماد مالى للمشروع.

ثم انتقل للكلام عن السرعة فى تنفيذ المشروع.

ثم تكلم فى المخالفة الخاصة بتعويض المقاول فقال إنه محق فى طلب التعويض، وإن مجلس الدولة قد أقر تعويضه لأن العمليات الطويلة يجب وقفها فى فصل الصيف، وإذا جت عملية كبيرة فى شارع من الشوارع تحولت حركة المرور إلى طريق آخر للمحافظة على حياة الناس، وما دام الطريق يتحول فلابد من الرصف والشارع فيه نزع ملكية وفيه أتربة وبيمر فيه أتوبيس، ولكن هل يترتب على ذلك أن النيابة تطالبنا بألفى جنيه مع أن إعادة الرصف ثبت أنها لن تتكلف أكثر من ٣٥٠ جنيها، فمن العنت أن تطالبنا بمصاريف الرصف كله.

وحيد: أنا بأستسمح حضراتم إنى بأطيل شوية، ولكن أعتقد أن المسائل عايزة كده، وأعتقد أنى بذلك أساعد على توضيح الأمور.

الرئيس: أبدا.. أبدا.. مافيش إطالة ولا حاجة.. خد راحتك زى ما أنت عايز.

وتابع الدكتور وحيد مرافعته فقال: إن عثمان محرم عندما أنشأ بيته فى سيدى بشر لمس ضرورة إنشاء المجارى، وهو ككل مواطن له الحق فى أن يطلب هذا الطلب.

وقال الدكتور وحيد: إن النتيجة أنه لا يوجد أى استغلال نفوذ، وأن التدخل أفاد، فهو إذن ليس تدخلا ضارا، فلا يسعنى إلا أن أطلب براءة المتهم.

وعند انتهاء مرافعة الدكتور وحيد رأفت فى مرافعته أصدرت المحكمة القرار التالى:

«الحكم يصدر فى موعد يحدد بعد نظر القضية رقم ٨».

ورفعت الجلسة عند الظهر على أن تعود للانعقاد فى صباح الاثنين القادم لنظر القضية رقم ٨ الخاصة بمخالفات قصر شبرا.

مذكرة دفاع الدكتور وحيد رأفت عن المهندس عثمان محرم
فى قضية الغدر الخاصة بمجارى سيدى بشر

تمهيد: التمسك بالدفوع الدستورية السابقة

لا يسع الدفاع عن المدعى عليه فى هذه القضية إلا أن يكرر بادئ ذى بدء كتابة ما أبداه شفاها بجلسة المرافعة ٦ من أغسطس ١٩٥٣ بصدد تمسكه الكلى بجميع الدفوع الدستورية التى أبديت فى القضيتين السابقتين، وهما قضيتا طريق المرج والمرسى، وبوجه خاص يتمسك الدفاع :

١ ـ بعدم دستورية قانون الغدر لما تضمنه ـ وهو تشريع جنائى صريح ـ من أثر رجعى بغيض تنكره وتحرمه المبادئ الدستورية والتشريعية العامة لدى الدول الحرة فى العالم.

٢ ـ وبعدم اختصاص المحكمة بمحاكمة المدنيين عن الأفعال المنصوص عنها فى قانون الغدر، لتشكيلها من غالبية عسكرية.

٣ ـ وبعدم اختصاصها بمحاكمة وزير سابق كالمهندس عثمان محرم عما صدر منه من أعمال خلال توليه منصبه الوزارى فى ظل الدستور السابق.

ولا يسع الدفاع إلا أن يتمسك بهذه الدفوع وهو لم يطلع بعد على الأسباب التى على موجبها رفضت المحكمة الأخذ بها، هذا فضلا عن اقتناعه وإيمانه إيمانا عميقا بجديتها وقوتها. وإذا كان للمحكمة الموقرة رأيها فى هذا الشان، فإن للدفاع رأيه كذلك ولن يستطيع أن يحيد عنه وإلا كان مقصرا فى واجباته. ومن الجيد أن يظل هذا الباب مفتوحا على مصراعيه، فقد يتقدم الدفاع فى قضايا الغدر المقبلة بدفوع دستورية أخرى، أو بأسباب جديدة تعزز الدفوع التى تقدمنا بها فتقتنع المحكمة بها أو تميل إلى الأخذ ببعضها على الأقل.

القسم الأول

تقرير لجنة التطهير فى موضوع مجارى سيدى بشر

ولو أن النيابة العامة لم تتناول فى مرافعتها تقرير لجنة التطهير الخاص بموضوع مجارى سيدى بشر إلا أن الدفاع يرى أن من واجبه أن يشير إليه إشارة عابرة حتى لا تتأثر المحكمة بما انتهت إليه تلك اللجنة فى تقريرها المذكور بوصفه أحد عناصر التحقيق والدعوى.

فلم يكد يدعى الرئيس السابق نجيب الهلالى إلى تأليف وزارته الهلالية فى أول مارس سنة ١٩٥٢ على إثر استقالة سلفه الرئيس على ماهر فى الظروف التى مازال الجميع يذكرها وتحت تأثير مناورات السراى والحاشية بالذات، حتى أعلن رئيس الوزراء الجديد أن على رأس برنامج أعماله القضاء على الفساد وتطهير البلاد والأداة الحكومية منه. وكان أن صدر ـ استنادا إلى المادة ٤١ من الدستور السابق ـ المرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ «فى شأن تطهير الأداة الحكومية» فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٢، مقررا إنشاء لجان تكون مهمتها تقصى الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت إلى وقت العمل بهذا المرسوم بقانون فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى يكون للحكومة عليها إشراف أو رقابة، وتحقيقها. وكذلك ما يتصل بها من جرائم ومخالفات ولو وقعت بعد العمل به. على أن يكون تشكيل كل لجنة وبيان المهمة المنوطة بها بقرار من وزير العدل بناء على طلب

الوزير المختص. وتقرر أن تشكل كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة أو محام عام، رئيسا، ومن عضوين،أحدهما مستشار مساعد أو نائب بمجلس الدولة أو رئيس نيابة، والثانى موظف لا تقل درجته عن الدرجة الأولى يحلف أمام وزير العدل يمينا بأن يؤدى مهمته بالذمة والصدق.

وكان واضحا من اللحظة الأولى أن التطهير المنشود لن يؤتى ثماره إلا إذا عم جميع الجهات عاليها وسافلها بما فى ذلك رجال السراى والحاشية الملكية، منبع الفساد ومصدره، وهو ما قصر عنه جهد الوزارة الهلالية. بل ولم يتجه إليه قصدها إطلاقا، مما كان موضع ملاحظة أحد مستشارى مجلس الدولة وهو مستشار الرأى لوزارة الخارجية والعدل فى ذلك الوقت، عند عرض مشروع المرسوم بقانون على الجمعية العامة لقسمى الرأى والتشريع بالمجلس، لإفراغه فى الصيغة القانونية. وقد قوبلت ملاحظته بصمت عميق كصمت القبور.

ولم تكد لجان التطهير تبدأ أعمالها حتى تجلت بعض اتجاهاتها ومن بينها التنكيل بحزب الوفد والانتقام من رجاله بالنبش عن زلاتهم وتسقطها وتضخيمها حتى يجعل من «الحبة قبة»، وتحويل الحسنات متى أمكن إلى مؤاخذات وسيئات. ولا عجب فرئيس الوزارة وقتذاك ـ نجيب الهلالى ـ لم يكن ليغفر لأقطاب الوفد فصلهم له من الحزب فى خريف عام ١٩٥١، أى قبل أن يلى الوزارة بأشهر معدودة، وعلى إثر ظروف لم تكن تخطر على بال إنسان، والخصومة بين الرئيس السابق نجيب الهلالى وبين سكرتير الوفد العام وبعض أقطابه أشهر من نار على علم، إذ فاضت بها أشهر الصحف الحزبية وغيرها فى ذلك العهد. والاحتكاك على أشده فى منطقة القنال بين المواطنين والبريطانيين، ولم تستطع تلك الظروف القومية العصيبة أن تخفف من حدة الحقد والإحن، وشاءت الظروف أن يكون المستشار الأول للرئيس السابق نجيب الهلالى إبان وزارته الأولى السيد سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشارالرأى لرئاسة مجلس الوزراء، وكرهه لحزب الوفد وزعمائه ـ لأسباب يطول شرحها ـ ليس فى حاجة إلى التعريف.

وفى هذا الجو الذى سيطرت عليه الأحقاد شُكلت لجان التطهير وبدأت تباشر أعمالها وتحقيقاتها مع عدد من رجال حزب الوفد ووزرائه السابقين، ومن بينهم المدعى عليه المهندس عثمان محرم. ومن الغريب أن تبدى لجنة التطهير الرابعة وهى التى حققت فى

موضوع مجارى سيدى بشر رأيها، وتوجه سهام اتهاماتها إلى المدعى عليه وإلى المهندس محمد رأفت مدير عام بلدية إسكندرية السابق، قبل أن تستكمل عناصر البحث وتتكشف لها جميع مخبئاته ودقائقه. وهذا واضح من الاطلاع على ملخص تقريرها عن تطورات مشروع مجارى الإسكندرية. إذ جاء بالصفحة الثانية من هذا الملخص (ص ٦ من ملف الموضوع الموزع على الدفاع) نقلا عن أقوال لجنة التطهير المذكورة:

«وقد تبين من فحص اللجنة أن مسئولية هذا الشذوذ تقع أولا وبالذات على المهندس عثمان محرم الذى استغل نفوذه كوزير من وزراء الدولة فى سبيل الحصول على ميزة لنفسه، وهى تقديم تنفيذ مجارى الجزء الواقع فيه منزله.. إلخ».

«أما المسئول الثانى عن الأمر فهو المهندس محمد رأفت مدير بلدية الإسكندرية السابق، حيث كان اليد المنفذة لكل ما أراده الوزير على الوجه الذى أراده.. إلخ».

وإذ أثبتت اللجنة ذلك وحددت التهم والمسئوليات على هذا الوجه، تعود فتقول الآتى بنصه:

«على أنه تردد على ألسنة من سئلوا فى التحقيقات أمور كان ينبغى أن تعرض على اللجنة لبحثها بشىء من العناية لما لها من أثر فى تقدير خطورة الاستغلال الذى بدأ من جانب الوزير:

(١) فقد قيل مثلا إن منطقة سيدى بشر بعد أن عمرت بالسكان وأصبحت قبلة علية القوم من المصطافين، كانت مهددة خلال الصيف بطفح المجارى وانتشار الروائح الكريهة مع ما يتهدد الصحة العامة من أضرار، وأن شكاوى الأهلين وصلت إلى البلدية فاضطرت إدارتها إلى التفكير فى تقديم تنفيذ مجارى الجزء الخاص بهذه المنطقة، وكتبت فى ذلك تطلب تدبير المال كما طلبت إلى مصلحة المساحة التعجيل بعمل ميزانية شبكية للمنطقة ليتم التنفيذ على هديها.. إلخ، كل ذلك فى تاريخ سابق على مفاتحة الوزير للمدير فى الموضوع، ويستدعى الأمر الاطلاع على هذه المكاتبات وفحص مدى الجد فى هذه الأقوال والوقوف على ما اتخذ بالفعل من خطوات تحديدا للأثر الذى نتج عن تدخل الوزير فى المسألة.

(٢) وكذلك قيل للجنة إنه من الناحية القانونية ومن ناحية الميزانية لا غبار على

التصرف الذى تم، إذ أن البلدية تملك أن تغير فى تركيب أجزاء المشروعات الطويلة المدى، وأن نقل جزء من الاعتماد المرصود لعمل جديد للصرف منه على عمل جديد آخر، ليس فيه مخالفة مالية، طالما كان العملان متصلين، فضلا عن أن اعتماد المشروع العام ذى الأجزاء الثمانية ليس من شأنه أن يقيد الإدارة البلدية بضرورة الرجوع إلى السلطة التى اعتمدته كما رأت إدخال تحوير فيه، وكل هذه نقط خليقة باستيفاء البحث.

لذا نرى معاودة الاتصال بالبلدية لتقديم الإيضاحات فى هاتين المسألتين على أن يعاد النظر فى الأمر فى ضوء بياناتها».

وهكذا لم تنتظر لجنة التطهير لكى تكون رأيها، الفراغ من تحقيق هذا الذى تردد على الألسنة وما تواتر إلى سمعها، فما سر العجلة فى الاتهام قبل الفراغ من التقصى والبحث؟

سؤال يحار الإنسان فى فهمه ولا يوجد له من تفسير معقول إلا قصور اللجنة المومى إليها فى فهم واجباتها وتقدير مسئولياتها، أو تلك الظروف السياسية التى لمحنا إليها.

وفى أثناء سير التحقيقات أمام لجنة التطهير الرابعة وقعت حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتولى فى أعقابها الرئيس على ماهر رئاسة مجلس الوزراء ورؤى تعديل المرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ لتوسيع اختصاصات لجان التطهير ولجعلها تابعة لرئاسة مجلس الوزراء بدلا من وزارة العدل، وصدر المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لتلك الأغراض حالا محل المرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ السالف الذكر، ونص فيه على أن يكون تشكيل كل لجنة من لجان التطهير وتحديد نطاق عملها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص، كما نصت المادة الخامسة منه على أنه إذا رأت اللجنة أن الواقعة تكون جريمة أقامت هى الدعوى العمومية على المتهم وأحالته إلى المحكمة المختصة للحكم فيها وأرسلت الأوراق إلى النيابة العامة لإعلانه بالحضور أمام المحكمة فى أقرب جلسة ولمباشرة الدعوى. وإذا رأت اللجنة أن الواقعة تكون مخالفة إدارية أصدرت قرارها بإحالة المتهم إلى مجلس التأديب المختص لمحاكمته فى أقرب وقت، وإذ رأت اللجنة أن الواقعة لا تكون جريمة أو مخالفة إدارية، أمرت بحفظ الأوراق والإفراج عن المتهم أو إلغاء وقفه إن لم يكن محبوسا أو موقوفا لسبب آخر.

وفى ظل هذا التعديل انتهت لجنة التطهير الرابعة من موضوع مجارى سيدى بشر وكان عسيرا عليها كل العسر، بعد أن استتبعت الحوادث وأيدت رأيها وحددت اتهاماتها، أن تعود فتعدل عن رأيها الأول المبتسر. وفضلا عن ذلك فإنه قد ترامى إلى سمع الدفاع أن أوراقا مهمة لم تُعرض على تلك اللجنة أو لم تعرها هذه ما تستحقه من أهمية، كالخطاب الموجه من وزير الشئون البلدية والقروية الوزير السابق إبراهيم فرج، إلى المهندس محمد رأفت مدير عام البلدية فى أكتوبر سنة ١٩٥١ والذى يستحثه فيه على المضى قدما فى مشروع مجارى سيدى بشر ورصف طريق الأميرة فوزية، هذا الخطاب الذى قدم المهندس محمد رأفت صورته بيده إلى هيئة المحكمة.

إزاء هذا كله لا يسع الدفاع إلا أن يطلب استبعاد تقرير لجنة التطهير كعنصر من عناصر الدعوى.

ومما هو جدير بالتنويه استكمالا لهذه العجالة أن الأستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى لرئاسة مجلس الوزراء عند ذلك، علق على ذلك التقرير فى كتاب وجهه إلى الرئيس السابق على ماهر نشرته جريدة الأهرام فى ٢٩/٨/ ١٩٥٢ قال فيه: إن اللجنة رأت أنه نظرا لانقطاع صلة المهندس محمد رأفت المديرالسابق لمجلس الإسكندرية البلدى بالوظيفة، فإنه لا يمكن محاكمته تأديبيا، كما أن قانون أحوال مسئولية الوزراء الذى أنشأ جريمة استغلال النفوذ ليس له أثر رجعى، فلا يمكن أن يتناول المهندس والوزير السابق عثمان محرم، وأشار الأستاذ سليمان حافظ فى كتابه إلى أنه قد يكون من الأوفق تعديل قانون نظام موظفى الدولة تعديلا من شأنه إجازة محاكمة الموظف تأديبيا بعد انقطاع صلته بالوظيفة على أن تكون العقوبة فى هذه الحالة سقوط المعاش كله أو بعضه أو الاستقطاع منه، إلى أن قال حضرة الفقيه الكبير(*): إن هناك رأيا فقهيا لجواز العقاب «على جريمة استغلال النفوذ التى ارتكبت قبل صدور القانون المنشئ لها، لاسيما إذا كان الجزاء فى هذه الحالة مقصورا على إسقاط الحقوق السياسية ورد مقابل الفائدة التى عادت على الوزير». وشفع سليمان القانونى(*) اقتراحه بقوله: «فإذا وافقتم حضرتكم على هذا الاتجاه أمكن استيفاء بحث الموضوع من هاتين الجهتين وإعداد التشريع اللازم»(*).

(*) فى هذه المواضع من المذكرة يسخر وحيد رأفت من زميله سليمان حافظ ويمنحه لقب الخليفة العثمانى: سليمان القانونى.

وهكذا جاء هـذا الاقتراح المقدم من حـضرته إلى الرئيس عـلى ماهر فى أغسـطس سنة ١٩٥٢ إيذانا بمـولد المرسوم بقـانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخـاص بالأحزاب السيـاسية، وقد أصبح الآن غير ذى موضوع لحل تلك الأحزاب، ثـم بمولد تشريع الغدر الذى يحاكم المدعى عليه الآن على موجبه.

ولقد أحيل المدعى عليه أمام محكمة الغدر فى هذه القضية ـ كما جاء فى قرار الاتهام ـ بوصفه وزيرا للأشغال استغل نفوذه للحصول لنـفسه على فائدة من سلطة عامة وهى بلدية الإسكندريـة، ولأنه تدخل ـ وهو غير مـختص ـ تدخلا ضارا بـالمصلحة العامـة فى أعمال وظيفة مـدير البلدية المهـندس محمد رأفت، وذلك بأن طـلب من هذا الأخير العـمل على توصيل المجارى العمومية إلى منزل كان يقوم المدعـى عليه ببنائه بضاحية سيدى بشر، ولأنه ـ على حد قول قرار الاتهام... إلخ ـ فى وضع مشروع يـحقق هذا، ويخالف مشروعا عاما معـتمدا كـانت قد وضـعته لجـنة وزارية فـنية لـتوصيـل المجارى إلى جـميع أنـحاء مديـنة الإسكندرية، أنه ترتـب على ذلك الاستغلال والتدخل أن اتخذت البـلدية إجراءات سريعة انبنى عـليها أن تكلـفت العمليـة نفقات إضافيـة قدرت نهائيا بمـبلغ ٩٠٩ جنيهـات طالب المقاول بها. كما ترتب على الرغبة الملحة فى سرعة إنهاء التنفيذ فى أثناء موسم الاصطياف أن حول المرور عن طريق الكورنيش إلى شارع الأمـيرة فوزية ورصف هذا الشارع بنفقات بلغت ٢٠٠٠ جنيه فيكون المدعى عليه قد ارتكـب جريمة الغدر المنصوص عنها بفقرتى ب ، و من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر المعدل بقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٣.

فلذلـك طالب قرار الاتهـام بمعاقبتـه بالجزاءات المنصـوص عليها فـى المادة الثانيـة مـن ذلـك القانـون، وقد زادت النيابة على ذلـك فطالبت المدعى علـيه بأن يدفع لخزينة الـبلدية ٢٩٠٩ جنـيهات، مـنهـا ٢٠٠٠ جنيـه تكلـيف رصف و٩٠٩ جـنيهـات ما دفـع للمـقاول كتعويض.

فالتهمتـان الموجهتان للمدعى عليه إذن هـما استغلال النفوذ والتدخل الضـار بالمصلحة العامة، فيـتعين أن نعرض لكل مـنهما لنرى ما إذا كانت كـلتاهما أو أية منهـما قد توافرت أركانها فى هذه القضية.

القسم الثانى
فى جريمة استغلال النفوذ وعدم توافر أركانها

جريمة استغلال النفوذ مستحدثة فى قوانيننا الجنائية، وقد أشير إليها أول مرة فى باب الرشوة عند تعديل قانون العقوبات القديم فى سنة ١٩٢٩، واستبقيت المادة ١٠٧ فى قانون العقوبات الجديد المعمول به منذ سنة ١٩٣٧ فى نفس الباب، وتنص المادة المذكورة «على أنه يعد فى حكم الرشوة أن يقبض أى شخص له صفة نيابية عامة، سواء كانت النيابة بطريق الانتخاب أو بغيره وعد بشىء ما أو أن يأخذ هدية أو عطية (١)الحصول من أية سلطة عامة على أى التزام أو ترخيص.. إلخ. (٢) أو استعمال نفوذ مركزه النيابى حقيقيا كان أو مزعوما للحصول على أعمال أو أوامر أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشروع فى الحصول على أى شىء من ذلك».

ولما وضع المرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ بأحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات، والذى حصر تلك الحالات فى حالتين. أولا: الغدر، ثانيا: الاغتيالات، نصت المادة الثانية منه «يعد غدرا الأفعال الآتية»:

١ - .... ٢ - ....

٣ - قبول وعد لشىء ما أو فائدة أو ميزة مقابل استعمال النفوذ حقيقيا كان أو مزعوما للحصول على أى تصرف أو أمر أو توصية أو رأى أو فعل أو ميزة من أية سلطة عامة أو هيئة أو شركة أو جهة خاصة خاضعة لإشراف أو توجيه السلطات العامة بوجه من الوجوه»

وكان طبيعيا أن يتناول المرسوم بقانون رقم ١٧٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ موضوع استغلال النفوذ فنص فى المادة ٨ منه على أنه «لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى فى الحزب عضوا مؤسسا أو عاملا فيه أو منتسبا له (أ)... (ب)... (ج)... من نسب إليه عملا من أعمال استغلال النفوذ، ولو لم يكن وريرا عند إتيانه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل فى الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإدارى».

وأخيرا جاء المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر الصادر فى

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مقرراً أنه يعد مرتكبا لجريمة الغدر في تطبيق أحكام ٠٠٠(أ) ....(ب) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة (ج) استغلال النفوذ للحصول لنفسه أو لغيره على وظيفة في الدولة أو وظيفة أو منصب في الهيئات العامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة خاصة، أو للحصول على فائدة أو ميزة بالاستثناء من القواعد العامة السارية في هذه الهيئات.. إلخ.

ونحن إذا تأملنا تلك التشريعات الأربعة وتقصينا مراميها لوجدنا أن الشارع قد استعمل عبارة استعمال النفوذ في المادة ١٠٧ عقوبات، وكذا في تشريع أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات، بينما استعمل عبارة استغلال النفوذ في تشريعي الأحزاب السياسية والغدر. وهو إذ يعاقب على استعمال النفوذ في التشريعين الأولين (قانون العقوبات وقانون محاكمة الوزراء) بعقوبة الرشوة، يكتفي في التشريعين الأخيرين بما هو دون ذلك بكثير ولا يتعدى في الغالب الحرمان من كل أو بعض الحقوق السياسية أو الوطنية.

وتعليل هذا أن استعمال النفوذ في حكم المادة ١٠٧ عقوبات وفي قانون محاكمة الوزراء، ليس من قبيل الاستعمال البحت المنزه عن فكرة الاتجار. فذو النفوذ لا يتحرك هنا لاستعمال نفوذ، لدى ذي السلطة إلا بعد الحصول من صاحب المصلحة ـ وهو غالبا من الغير ـ على وعد بشيء أو فائدة أو ميزة أو هدية أو عطية، وهذا أخس أنواع استعمال النفوذ وأبغضه مقتا لدى الشارع، وفي نظر الأخلاق، وهو في الواقع في حكم المرتشي ويعامله الشارع كذلك لأنه يتجر بنفوذه الوزاري أو النيابي متخذا من هذا النفوذ سلعة لجمع المال واستغداق العطايا، ولذا فاستعمال النفوذ هنا معاقب عليه، ولو كانت الفائدة أو الميزة المرغوب في تحقيقها للغير، مشروعة في حد ذاتها، لأن الوسيلة إليها ملوثة مرذولة، وهذا هو الملحوظ في الرشوة عموما مادام أنه يعد مرتشيا ويعاقب بعقوبة الرشوة، الموظف العمومي الذي يقبل وعدا من آخر بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا، أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق.

والذى يتوخاه الشارع من وراء ذلك هو تطهير الوظائف العمومية عموما، وكذا النيابية من لوثة المال أو ما إليه.

أما استغلال النفوذ فى قانونى الأحزاب والغدر فغير موصوم بتلك الوصمة أو اللوثة وغير ملحوظ فيه معنى الاتجار وهذا واضح لا يحتاج إلى دليل بالنسبة إلى من يستغل نفوذه الحقيقى أو المزعوم للحصول على فائدة أو ميزة لنفسه خاصة. فالمرء لا يرشى نفسه وإنما يرشى غيره، وهذا النوع من استغلال النفوذ المجرد كلية من معنى الاتجار، لا يصل بداهة إلى درجة التأثيم إلا إذا كانت الفائدة أو الميزة التى يسعى إليها ذو النفوذ لدى ذى السلطة، هى فى حد ذاتها غير مشروعة، أو على الأقل استثناءا من القواعد العامة السارية. والحق أنه لايتصور أن يعتبر إثما فى نظر الأخلاق أو جرما فى نظر القانون أن يستعمل ذو نفوذ نفوذه للحصول على فائدة أو ميزة مشروعة، ولايمكن حملها محمل الاستثناء من القواعد العامة السارية وإلا لعوقب كل مطالب بحق، أو ساع إلى دفع سوء لمجرد أنه كانت له كلمة مسموعة ساعدته على إيصال حقه إليه، أو دفع السوء عنه، وإن جاز العقاب على ذلك فى عالم الملائكة فإنه غير مستساغ فى عالم البشر ومن بينهم المقصر والمتوانى والمتواكل والمتغافل عن حقوق الناس.

ومتى سلمنا بهذه المقدمات وهى ـ فى نظرنا سليمة ـ أمكننا أن نصور استغلال النفوذ فى حكم المادة الأولى فقرتى ب ، ج من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بجريمة الغدر، بأن يكون لشخص نفوذ، ولو عن طريق الإيهام لدى ذى سلطة فيستغل نفوذه هذا لديه، أى أن يؤثر ذو نفوذ فى صاحب سلطة ليحمله على تحقيق مصلحة غير مشروعة له أو لغيره أو للحصول على ميزة أو فائدة بالاستثناء من القواعد العامة السارية.

وهذا التصوير يخلص منه بطريق اللزوم العقلى معنيان:

أولهما أن يكون ذو النفوذ مسموع الكلمة لدى صاحب السلطة بحيث لا يملك لكلمته ردا

والثانى أن تكون المصلحة أو الفائدة أو الميزة التى يسعى لتحقيقها غير مشروعة واستثناء من القواعد العامة السارية، فإذا كان صاحب السلطة يتصرف فى الأمر بخالص رأيه ومطلق تقديره، أو كانت المصلحة أو الفائدة أو الميزة المقصودة مشروعة ولا استثناء فيها من القواعد العامة السارية فلا يتحقق مناط الحكم.

عن الركن الأول :

والمدعى عليه لم يستغل نفوذه ولم يتجه قصده إلى ذلك إطلاقا.. فهو من جهة لم يكن له نفوذ فعلى على المهندس محمد رأفت مدير بلدية الإسكندرية السابق والتابع وتنذاك لوزارة الشئون البلدية والقروية وليس لوزارة الأشغال ومن جهة آخرى ليس محمد رأفت من السذاجة بحيث يتصور أن لعثمان محرم وزير الأشغال نفوذا عليه ولو بطريق الإيهام، وأخلاق محمد رأفت والبيئة التى نشأ فيها وهو ابن المرحوم الفريق إبراهيم باشا رأفت من أقدم ضباط الجيش،لا يجعلان منه ذلك الموظف الخائف المتزلف الذى يسعى لإرضاء ذوى النفوذ على حساب المصلحة العامة بقصد التقرب إليه أو الزلفى له، وقد قرر أمام المحكمة بعد حلفه اليمين كشاهد أنه لم يكن باقيا له فى الخدمة إلا بضعة أشهر ولم يكن راغبا ألبتة فى مد مدة خدمته، بل كان يؤمل ترك الخدمة العامة قبل سن التقاعد حتى يستطيع فى الوقت المناسب أن يجد عملا فى ميدان العمل الحر، فهو لم يكن إذن بحاجة لأن يحابى المدعى عليه أو ينساق لنفوذه الحقيقى أو الموهوم، كما أن تنفيذ مشروع المجارى فى منطقة سيدى بشر أو غيرها لم يكن داخلا فى اختصاص محمد رأفت وحده، بل موزعا بين هيئات عديدة مختلفة كالأقسام الهندسية والمالية بالبلدية ذاتها، ثم القومسيون البلدى صاحب القول الفصل فى هذا الشأن، ثم أخيرا وزارة الشئون البلدية والقروية التى تملك التصديق أو عدم التصديق على قرارات القومسيون، وبالفعل لم يتم تنفيذ العمليات التى يحاكم المدعى عليه من أجلها إلا بعد أن مرت بجميع هذه المراحل، مرحلة مرحلة فأقرت تلك العمليات الأقسام الهندسية والمالية، ثم القومسيون البلدى، ثم وزير الشئون البلدية والقروية.

وكان من الممكن أن تتعطل تلك العمليات أو تقف كلية لو أن أيا من الهيئات المشار إليها اعترضت عليها، فأين سلطات مدير البلدية وهيلمانه فى كل ذلك وهو الذى لا يملك أن يجازى موظفا فى الدرجة الخامسة أو ينقله من إدارة إلى إدارة إلا بإذن القومسيون وموافقته.

زد على ذلك أنه ليس فى صيغة مفاتحة المدعى عليه المهندس عثمان محرم للمهندس محمد رأفت، فى موضوع مجارى سيدى بشر ما يمكن أن يستدل منه على أن الأول أراد أن يستغل نفوذه كوزير أو كنائب لرئيس مجلس الوزراء لدى الثانى. وها هى ذى أقوال

المهندس محمد رأفت فى التحقيق تؤكد ذلك. إذ يقول فى (ص ٢٩) من ملف القضية: «كنت فى هذه الأثناء عضوا فى لجنة القصور الأثرية والمواقع التى يرأسها سعادة عثمان محرم،ففى جلسة من جلساتها لا أذكر تاريخها فاتحنى معاليه أمام سعادة مصطفى فهمى باشا وصبرى الكردى وكيل وزارة الأشغال وعلى فريد بك وكيل وزارة الأشغال وغيرهم من الحاضرين فى مسألة مد المجارى فى شارع الكورنيش بسيدى بشر وأخبرنى صراحة أنه سيبنى منزلا (فيلا) على الكورنيش وقال لى بالنص: «أنا أكلمك أمام مصطفى باشا فهمى هل يصح وأنت مدير البلدية ومهندس أن تسمح بأن سيدى بشر تكون بهذه الحالة من القذارة وفيها علية القوم من المصطافين وأنتم تريدون تشجيع الاصطياف بالإسكندرية».

فهل هذا تخصيص أو تعميم؟ وهل تلك لغة مستغل للنفوذ أو لغة مواطن لمواطن ومهندس كبير يتحدث إلى مهندس كبير آخر للفت نظره إلى ما عليه منطقة سيدى بشر من قذارة بسبب التأخير فى مد المجارى فيها رغم ضرورتها؟ فلم يدع المدعى عليه المهندس محمد رأفت إلى مكتبه ليملى عليه إرادته، ولم يكلفه بمد المجارى أو يستعمل صيغة الأمر أو النفوذ، بل استعمل بحق صيغة العتاب على ترك الحالة على ما هى عليه رغم تكرار الشكوى منها، والعتاب أبعد ما يكون عن استغلال النفوذ، وإذا كان المهندس محمد رأفت قد قرر أمام المحكمة فى شهادته أن المدعى عليه قد ذكر له يضا فى أثناء تلك المفاتحة «أنه لا يصح وهو وزير الأشغال أن يعمل بيارة مثل الأحياء الفقيرة فإن هذه العبارة على فرض صدورها من عثمان محرم، فهى ليست منفصلة عن سياق العبارة الأولى، والحديث كله عادى لا يهدف إلا لإظهار تقصير البلدية وإبطائها فى تنفيذ مشروع المجارى فى حى فيه علية القوم ومحط أنظار المصطافين. ولاشك أن طفح المجارى فى منزل وزير الأشغال - سواء كان هذا الوزير عثمان محرم أو غيره - وفى المنازل المجاورة له والمنطقة المحيطة به، هو أسوأ دعاية للبلدية ولمصر أمام الرأى العام والأجانب خاصة، وفيه الدليل الناطق على فساد المرافق العامة حتى الحيوى منها، وتواكل الإدارة فى تنفيذها وإيثار غير المهم على المهم من الأعمال.

الاستعجالات:

وما قلناه عن صيغة المفاتحة ينطبق على الاستعجالات اللاحقة لها، فقد جرت كلها بمناسبة مقابلة المدعى عليه للمهندس محمد رأفت فى لجنة القصور الأثرية والمواقع، وعلى

مشهد من أعضائها، وفى سياق أحاديثهم العادية كمهندسين لا فى صيغة الأمر والتكليف. بل فى لهجة الاستفسار عما تم، وهذا هو ما فهمه المهندس محمد رأفت نفسه وشهد به فى التحقيق الابتدائى عندما سئل: «هل فاتحكم عثمان محرم باشا فى شأن هذا الموضوع بعد ذلك؟»، إذ أجاب محمد رأفت لفوره: «نعم فاتحنى بعد ذلك فى اجتماعات لجنة القصور أيضا، وكانت المفاتحة فى صيغة الاستعلام عما وصل إليه هذا الموضوع» (صفحة ٣١ من ملف القضية).

وورد فى نفس الصحيفة على لسان محمد رأفت: «وقد حدث فى سياق ذلك أن اتصل بى معالى عثمان محرم باشا وسألنى: هل سيكون من الممكن وهو على وشك السكن فى منزله فى الصيف أن يوصل منزله بالمجارى، إذ أنه يقوم بعمل خزان خاص يصبح بعد إنهاء العملية عديم الفائدة».

«وأضاف المهندس محمد رأفت أنه أجاب عن هذا الاستعلام «بأن المشروع سائر بطريق الاستعجال ومتى كان الأمر كذلك فسيتيسر له توصيل منزله للمجارى فى الوقت المناسب» (صفحة ٣١ من ملف القضية).

وشأن المدعى عليه فى ذلك شأن أى إنسان صاحب حاجة يستعلم عما تم فى خصوصها إذا ما طال الانتظار وليس أقطع فى ذلك فى استفساره عما إذا كان يقوم بعمل خزان خاص أم يستغنى عن ذلك ولا يمكن اعتبار هذه المفاتحة وتلك الاستعلامات العادية التى تتعدد أمثلتها كل يوم فى شأن الكافة من ذوى الحاجات، استغلالا للنفوذ إلا لمن تملكت على عقليته فكرة التجريم وطمست على كل ما عداها حتى أصبح يرى الحلال حراما والأقوال والحاجات العادية التى يتحدث بها الناس فى مجالسهم ويتبادلون فيها الرأى، جرائم مؤبمة .ونأسف أن تكون هذه العقلية هى المسيطرة على الاتهام والنيابة معا، ولو نحينا هذا المنحى العسير لتعذر أن نجد صيغا لا تنجو من وصف استغلال النفوذ، ومن ثم من التأثيم، خاصة متى تفوه وزير أو كبير، إذا صدرت عن هذا الوزير أو الكبير فى صورة من صور الاستعطاف أو الاستجداء أو الاستكانة، وهذا الحجر على الناس فى التعبير، وإلا اتهموا باستغلال النفوذ، أمر مستهجن.

عن الركن الثانى:

على أنه كما رأينا، لا يكفى أن يستغل ذو النفوذ نفوذه لدى ذى سلطة ليقع تحت طائلة

قانون الغدر، بل لابد أيضا أن تكون المصلحة أو الفائدة أو الميزة التى يسعى لتحقيقها غير مشروعة أو استثناء من القواعد العامة، وما طلبه عثمان محرم إذا اعتبرنا مفاتحته لمحمد رافت طلبا بمعنى الكلمة هو على أية حال حق ثابت لكل صاحب سكن أو عمارة تقام فى حى آهل بالسكان، ولقد شهد شاهدا الإثبات المهندسان أبو العلا وعيد أمام المحكمة أن البلدية كثيراً ما تلقت شكاوى وطلبات من سكان سيدى بشر بالذات يطلبون فيها مد المجارى فى منطقتهم لإمكان وصل دورات عماراتهم ومنازلهم بها، وليست المجارى العامة بذخا أو مرفقا كماليا، بل هى من المرافق العامة الضرورية، لذا تفرض البلاد الأخرى على الملاك توصيل مبانيهم بالمجارى العمومية وتعاقب كل مَنْ يخالف هذا الواجب، كما يلزم قانون تقسيم الأراضى الصادر عندنا فى مصر سنة ١٩٤٠ أصحاب التقاسيم بمد المجارى فى أرضهم قبل عرضها للبيع، وينتظر أن يعمم هذا الالتزام مستقبلا فى جميع أنحاء القطر، وقد حرصت الحكومة دائما على تشجيع البلديات على إنشاء المجارى فكانت تقرض المجالس البلدية لهذا الغرض القروض بدون فائدة أو مقابل، وأصبحت تعينها الآن على ذلك لا فى شكل قروض تسترد بل فى شكل هبات لتشجيعها على تعميم المجارى العامة، وفى سنة ١٩٢٧/١٩٢٨ شكلت لجنة إدارية وزارية لإعداد القوانين الخاصة بمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ناقشت اختصاصات هذه المجالس الأخيرة، واستقر رأيها على أن مشروعات المجارى فى المدن هى من أهم الأعمال التى يجب أن تخصص لها البلديات نشاطها ومواردها.

لذا فإنه من العار أن تظل الإسكندرية بالذات عروسة البحر الأبيض المتوسط وعاصمة البلاد الثانية، محرومة من المجارى فى الكثير من أحيائها الآهلة بالسكان حتى الآن. ومن أجل ذلك شكلت اللجنة الوزارية الفنية سنة ١٩٤٧ لبحث هذا الموضوع، وكان ما أوصت به تنفيذ أعمال المجارى فى سرعة وفى غير إبطاء (انظر ملحق القضية رقم ٤ لسنة ١ قضائية ص ١).

وقد علق المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا بوصفه رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية التى كانت تتبعه وقتذاك بلدية الإسكندرية على ذلك المشروع بكتاب بعث به فى ١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ إلى بلدية الإسكندرية جاء فيه: «ونرى أن يعطى هذا المشروع الأسبقية على سواه من المشروعات العامة، وأن يخصص له دون غيره كل ما تسمح به ميزانية البلدية من المبالغ والسير فيه بخطوات واسعة».

ولقد ثبت للمحكمة أن منطقة سيدى بشر بالذات أشد مناطق الإسكندرية حاجة إلى مد المجارى العمومية خاصة فى جزئها الممتد على الشاطئ بطريق الكورنيش [الذى هو] على طول امتداد أعلى من مستوى سطح البحر إلا فى منطقة سيدى بشر بالذات، من بعد السراية الحزينة بقليل إلى سراى المنتزه مارا بالمندرة حيث الشاطئ يكاد يكون فى مستوى مياه البحر مما أدى ويؤدى إلى ارتفاع مياه البحر وإلى طفح المجارى والآبار الخاصة باستمرار، وفى ذلك خطر محقق على الصحة العامة.

أليس غريبا بعد كل ذلك ألا يحتج سكان سيدى بشر على عدم إيصال المجارى إلى منطقتهم رغم ازدياد العمار فيها وشدة الضغط عليها صيفا وطفح المجارى ليل نهار فى ذلك الفصل الشديد الحرارة من السنة، حيث تكثر الأمراض والأوبئة. وهل من الغريب أن ينبه المهندس عثمان محرم مدير عام البلدية إلى تلك الحالة المحزنة التى لم يعد فى إمكان غالبية السكان - إن لم يكن جميعهم - السكوت عليها؟ وهل فى عبارته التى أشرنا إليها «هل يصح وأنت مدير البلدية ومهندس أن تسمح بأن سيدى بشر تكون بهذه الحالة من القذارة وبها علية القوم من المصطافين».. هل فى تلك العبارة معنى غير تلك المعانى الإنسانية العامة التى أشرنا إليها؟

يخلص لنا أنه إذا ما طالب أى ساكن فى تلك المنطقة بمد المجارى فيها فطلبه مشروع قطعا، وهو تنبيه للإدارة إلى قصور وقعت فيه وتراخ استمر أكثر مما ينبغى، ولا يمكن أن يتغير الوضع لأن الطالب وزير كعثمان محرم أو غيره فشأنه فى ذلك كما قلنا شأن سائر الملاك، وواجبه تنبيه البلدية إلى تقصيرها أو تراخيها، أبرز وأظهر، والواقع أن عثمان محرم كان يكون محقا لو أنه أصدر أمره واستغل نفوذه فعلا لدى من بيدهم السلطة لإنقاذ حى سيدى بشر بالبدء بمد عمليات المجارى فورا، ولن يغير من ذلك شيئا أنه مالك الفيلا فى تلك المنطقة بالذات، فهو كإنسان ومالك ومواطن له الحق أن يستمتع بما يستمتع به سائر خلق الله، لو كان مد المجارى فى حى من أحيائها استمتاعا.. فلا يمكن اعتبار مثل هذا الطلب، ومن باب أولى لا يمكن اعتبار مفاتحة عثمان محرم للمهندس محمد رأفت واستفساره عما تم، خاصة فى الصورة التى تمت على وفقها تلك المفاتحة وهذا الاستفسار استغلالا للنفوذ بحال من الأحوال، وإلا فعلى العقلاء فى هذا البلد أن يلغوا عقولهم.

قيل أيضا فى قرار الاتهام ورددت النيابة نفس القول: إن ماحدث هو تدخل ضار بالمصلحة العامة من جانب المدعى عليه وهو غير مختص، فى أعمال البلدية.

أما كونه تدخلا فلا، ولقد أفاض الدفاع فى قضايا المرج والمرسى فى بيان الفوارق بين التدخل الأثيم فى نظر قانون الغدر وبين مجرد الطلب، وأن من حق الأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة، وأن يقدموا شكاواهم ومطالبهم إليها للنظر فيها، إما لإجابتها إن كانت على حق، أو لرفضها واطراحها إن لم يكن كذلك، وأن هذا الحق الذى تحدثت عنه المادة (٣٢) من الدستور السابق وتناولته لجنة الثلاثين فى مناقشاتها، لم ينشأ مع ذلك الدستور بل هو سابق عليه لأنه حق طبيعى مسلم به فى جميع البلاد.

والوزراء كسائر الأفراد فى هذه الناحية لهم شكاوى وقد تكون لهم طلبات لدى مصالح الحكومة، ولا يمكن أن يحرموا - لمجرد أنهم وزراء - من أن يتقدموا بها، سواء كتابة أو شفاهة، ونحن إذا نظرنا إلى ما هو مسند إلى المدعى عليه لوجدنا أن مفاتحته للمهندس محمد رأفت هى مزيج من الطلب والشكوى، الشكوى من الحالة الصحية بمنطقة سيدى بشر وقذارتها نتيجة لانعدام المجارى فيها وطلب بأن تمد البلدية المجارى إليها وليس إلى منزله وحده.

ومما لاشك فيه أنه كان بوسع المدعى عليه بوصفه فردا ومالكا أن يتقدم إلى القضاء ليطالب البلدية بالتعويض بإهمالها طويلا تلك المنطقة حتى أصبحت مهددة باستمرار لطفح المجارى فيها وما يبنى على ذلك من نتائج ضارة بسكانها جميعا، كما كان بوسع المدعى عليه أن يتقدم إلى البلدية بطلب كتابى حتى إذا ما رفضته تقدم إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ملتمسا إلغاء هذا القرار الإدارى الصريح، أو حتى إذا ما سكتت عنه البلدية أربعة أشهر تقدم إلى نفس المحكمة طالبا إلغاء هذا القرار الإدارى الضمنى بالرفض، بل كان بوسعه أيضا أن يكتب إلى نفس وزير الشئون البلدية والقروية زميله الأستاذ إبراهيم فرج لينبهه ويستحثه إلى استعمال ماله من وصاية إدارية على مجلس بلدى الإسكندرية وبلديتها، لحملها على الإسراع بمد المجارى فى منطقة كسيدى بشر هى فى حاجة ملحة إليها.

كان بوسع المدعى عليه عثمان محرم أن يلجأ إلى كل هذه الوسائل أو إلى أى منها وهى ذات الوسائل التى يضعها القانون العام تحت تصرف كل فرد يطلب الإفادة من خدمة من الخدمات التى تتولاها الدولة أو البلديات كمرافق عامة. سواء كان هذا المرفق العام قائما بالفعل أو يطالب الأفراد بإنشائه، بعد أن ثبت وتأكدت شدة الحاجة إليه وتلك مبادئ أولية يدرسها أساتذة القانون الإدارى لطلبة كليات الحقوق فى مصر وغير مصر.

ولا يعقل بعد هذا كله أن يكون الطلب الشفوى الذى تقدم به المدعى عليه، تدخلاً ممن لا اختصاص له فى شئون البلدية مع أنه كان بوسعه أن يعززه ويؤكده بالالتجاء إلى القضاء، سواء فى ذلك قضاء التعويض أو قضاء الإلغاء، بل والالتجاء إلى الجهة التى تباشر الوصاية الإدارية على البلدية ومجلسها البلدى، وهى وزارة الشئون البلدية والقروية.

على أنه لا يكفى للتجريم أن يكون ثمة تدخل ممن لا اختصاص لهم. فقانون الغدر لا يعاقب على التدخل وحده، وإنما يعاقب على التدخل الضار بالمصلحة العامة. ويكفى للقطع بانتفاء هذا الوصف أن نستظهر مرة أخرى الحالة المؤسفة التى كانت عليها منطقة سيدى بشر بسبب عدم مد المجارى فيها. ويكفينا فى هذا الاستظهار الرجوع إلى أقوال المهندس محمد محمود أبو العلا أمام المحكمة، وإلى أقواله فى التحقيق بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٥٢ (ص ١٠ من ملف القضية) حيث جاء بها : «ومنطقة سيدى بشر كانت موضع شكوى مستمرة بالنسبة لطفح الآبار والخزانات فى أثناء فترة الصيف، بما يعرض صحة الجمهور للخطر، خصوصا أن العمران بدأ يزداد فيها فرأت الإدارة الهندسية أن تعجل بدراسة المنطقة الشرقية، ولعدم وجود مناسيب الأراضى لديها طلبت بعد موافقة المجلس البلدى واعتماد التكاليف من مصلحة المساحة رفع جميع المنطقة وبيان المناسيب المختلفة بها تمهيدا للدراسة العامة بجمع المنطقة والدراسة العاجلة السريعة للجزء الممتد والقريب من طريق الكورنيش بين محطة السراى وسيدى بشر رقم ٢».

وقرر المهندسان أبو العلا وعيد أن النية كانت متجهة إلى مد المجارى فى تلك المنطقة فى السنة المالية ١٩٤٩/ ١٩٥٠ لولا عدم انتهاء مصلحة المساحة من إعداد الميزانية الشبكية.

وشهد المهندس محمد رأفت مدير البلدية السابق أمام المحكمة أن حالة المجارى فى سيدى بشر قبل تنفيذ المشروع الذى يحاكم المهندس عثمان محرم من أجله كانت سيئة

لدرجة أن المواد البرازية والفضلات كانت تطفح خارج المنزل الذى كان يسكنه بالإيجار مدير البلدية نفسه فى تلك المنطقة، وفى المنازل المجاورة، وأنه كان يجرى كسحها كل أسبوعين تقريبا، وأن كثيرين من السكان شكوا إليه من تلك الحالة وكانوا يعتبرونه شخصيا مسئولا عنها، وأنه ضبط عدة مرات المقاولين الذين يقومون بكسح تلك المياه القذرة والفضلات، يلقونها على شاطئ سيدى بشر المعد ليكون «بلاجا» للمصطافين.

ولا تخرج شهادة المهندس محمد رأفت فى التحقيق الابتدائى عن هذا المعنى، إذ قال (فى ص ٢٨ ـ ٢٩ من ملف القضية): «والواقع أنه منذ صيف سنة ١٩٥٠ بصفة خاصة قد أحسسنا جميعا بازدياد وانتشار العمران فى ضاحية سيدى بشر وتكاثر المبانى والعمارات هناك المكونة من عدة أدوار وطفح الخزانات فى تلك المبانى وازدياد ذلك فى وقت الصيف لكثرة المصطافين، ويلاحظ أنهم من صفوة الناس وكثرت الشكاوى التى تلقيناها فى هذا الصدد».

ولا يمكننا أن نغفل فى مقام استظهارنا لتلك الحالة المشينة لمنطقة سيدى بشر كتاب وزير الشئون البلدية والقروية السيد إبراهيم فرج المؤرخ فى ٤/ ١٠/ ١٩٥١ إلى مدير البلدية والذى ورد فيه ما يأتى بنصه: «كما أن آبار المنازل هذا العام كانت كثيرة الطفح مما أدى إلى تلوث الشوارع وانبعاث الروائح الكريهة وانتشار البعوض»، ولقد اشتكى إلينا كثير من المصطافين من هذه الحالة المؤذية، ومادامت البلدية قد بدأت فى تنفيذ جزء من مجارى المنطقة الشرقية فيحسن العمل على تعميمها على المنطقة جمعاء».

إبراهيم فرج نفسه: «الذى تتمحك النيابة بأقواله لتنتزع منها دليلا لاتهام عثمان محرم باستغلال النفوذ والتدخل الضار فى شئون البلدية، يعترف رسميا بسوء الحالة فى منطقة سيدى بشر ويطالب البلدية فى إلحاح بتعميم عملية المجارى التى بدئ فى تنفيذ جزء منها عام ١٩٥١، ذلك الجزء هو تلك العملية التى يحاكم المدعى عليه، لأنه كان سببا مباشرا أو غير مباشر فى حث البلدية على تنفيذها!

ولعمرى أين هذا التدخل الضار بالمصلحة العامة، فى الإبقاء على هذا الرجس أو فى العمل على إزالته، وهل يُحاكم عثمان محرم لأن نفسه قد ثارت على تلك الحالة فنبه على إحلال الطهر محل النجاسة؟ حماك ربى، لقد انقلبت المعايير فى أيدى نفر من أهل هذا

الوطن، فأصبح مَـنْ يطالب بإزالة المنكر رحمـة بنفسه وبغيره من مواطـنيه، شريرا وغادرا، ومن يسكت على المنكر حصيفا عاقلا؟

مسألة الستائر الحديدة:

ولقد حاول الاتهام أن يدلل على تدخل المدعى علـيه الضار فى شئون البلدية، بالاستناد إلى واقعة كان يـجب أن يشكر عليها، وهى أنـه عندما علم بأن مقاول مجـارى سيدى بشر قد توقف عن الـعمل لاحتياجه إلى سـتائر حديدية لازمة لطـلمبة الرفع، ولم تكـن متوافرة لديه،أذن بـأن تعير وزارة الأشـغال، البلديـة، بعض السـتائر الحديديـة الموجودة بمخـازنها والفائضـة عن حاجتها، وكان أن أرسل وكـيل وزارة الأشغال المرحوم صبـرى الكردى إلى البلدية خطـابا بهذا المعنى، ومع أن الستائـر المذكورة التابعة لوزارة الأشغال لـم تتم إعارتها إلى البلدية، إذ وجد المقاول غيرها فى السوق، فإن الاتهام يأبى إلا أن يتخذ من هذه الحادثة ـ كما قلنا ـ دليلا على التدخل الضار فى شئون البلدية.

ولقد ثبت من شـهادة المهندس أبو العلا والمهنـدس عيد أمام المحكمة أنه سبق لـلبلدية وهى الشخص الإدارى الأصغر، أن أعارت الدولة وهى الشخص الإدارى الأكبر ستائر من هذا القبيل فى مناسبة سابقة، كما أعارتها مواسير فى وقت كانت حاجة الحكومة إليها ماسة لمعالجـة قطع طرأ فى أحـد الجسور بمنطـقة الإسكندريـة. وواضح من شهادة المـذكورين أن التعامـل والتعاون بين البـلدية ووزارات الحكومة ومـن بينها وزارة الأشغال، فـى مثل هذه الشئون، أمر جد عـادى، بل واجب يقتضيه فى الواقع المـصلحة العامة، ولنفكـر فيما كانت تكون عليه النتيـجة لو أن المقاول لم يجد الستائر الحديدية المطلـوبة، وضنت بها عليه وزارة الأشغال، أليست النتيجة تعطيل العمل لمدة طالت أو قصرت، وهل ذلك فى مصلحة أحد، وهل لا تـتحقق المصـلحة العـامة إلا عن طريـق التعويـق والتعطـيل؟ وهل أصبـح الإنجاز وسرعة البت وتبادل التعاون بين المصالح الحكومية والبلدية، نقائص يحاسب عليها؟

وإذا كان الاتهام يـبغى من وراء قصة السـتـائر الحديدية التدلـيل على لهفة المدعـى عليه على إنجاز مـشروع المجارى ليفيد مـنه، فهو جد خاطـئ، فليست هذه هى المـرة الأولى التى يقوم بها المدعى عليه بوصفه وزيرا للأشغال بتقديم المعونة الصادقة إلى الوزارات والمصالح العامـة الأخرى، ولقد لمسـت المحكمة ذلك ولاشـك من تاريخ حيـاة عثمان محـرم الحافل

بالجليل من الأعمال والذى أشرنا إليه فى قضية طريق المرج، ومن الوقائع التى أثيرت أمامها فى قضايا الغدر السابقة ضد المدعى عليه، فهو يؤمن بأنه رغم تنوع العمل وتوزيعه على وزارات ومصالح مختلفة فإن المصلحة العامة القومية لا تتجزأ، وأن من يستطيع من الوزراء أن يعاون وقت الحاجة بمعلوماته أو بمهمات وزارته الوزارات والمصالح الأخرى، ويتنصل من ذلك، يجرم فى حق وطنه.

ونكتفى بأمثلة قليلة على تلك الروح القومية التى يصدر عنها المدعى عليه فى أعماله وتصرفاته، فبالرغم من أن رصف جسور الترع والمصارف هو من اختصاص وزارة المواصلات فإن المدعى عليه لا يبخل فى مد تلك الوزارة بمعلوماته وبما يحصل عليه من بيانات من الخارج عن أحدث طرق الرصف وأقلها كلفة، كما شرح هو بنفسه للمحكمة فى قضية طريق المرج، ولقد عاون وزارة الدفاع معاونة كبيرة فرفع قوة محطة شمال القاهرة الكهربائية من ٤٠٠٠٠ كيلووات إلى ١٠٠٠٠٠ كيلووات، أى بزيادة ٦٠٠٠٠ كيلووات، وهو ما يوازى ١٠٠٠٠ حصان، لتمكين الوزارة المذكورة من إنشاء مصانع السلاح والذخيرة، ولنفس الغرض أنشأ محطة فى جنوب القاهرة بقوة ١٠٠٠٠٠ كيلوات أخرى. وهكذا حمل ميزانية وزارة الأشغال حوالى خمسة ملايين من الجنيهات أو أكثر لصالح وزارة أخرى وهى وزارة الدفاع.

وصفوة القول أن ليس هناك تدخل ضار بالمصلحة العامة، بل إن كان ثمة تدخل فهو مفيد وضرورى ليحقق مصلحة عامة، هى مصلحة منطقة بأسرها من مناطق سيدى بشر، ولن ينتقص من ذلك شيئا أن المدعى عليه حظى بنصيب من تلك المصلحة العامة كمواطن وساكن ومالك فى تلك المنطقة، فلا إثم ولا جرم فى تلاقى الصالح العام والصالح الخاص واتساقهما، ولا يضير المدعى عليه أنه لم يتحرك إلا بعد أن اتخذ لنفسه مسكنا فى الجهة، فقد لفتت هذه الرابطة نظره إلى ما فى المنطقة من نقائص مخلة بالصحة العامة وجعلته يلمسها عن قرب ويحس بها إحساسا قويا يشارك فيه أهلها جميعا من مقيمين دائمين ومصطافين، فضم صوته إلى صوتهم عاتبا منبها، ولو لم يتحرك عثمان محرم ونبه إلى حاجة تلك المنطقة الملحة إلى المجارى العامة لكان مذنبا فى حق نفسه وحق جيرانه وحق مواطنيه، وفى الأحاديث أن مَنْ يرى منكرا ويسكت عنه فهو شريك فيه، ومن باب أولى إذا كان وزيرا مسئولا، له حق الكلام والإرشاد والبينة.

القسم الرابع
فى المخالفات المالية والإدارية المقول بها

كان بوسعنا أن نقف عند هذا الحد فلا شأن للمدعى عليه بالمخالفات الإدارية والمالية التى قيل إنها ارتكبت فى صدد تنفيذ عملية المجارى بسيدى بشر،وإنما تُساءل عنها البلدية وحدها، فهى التى نفذتها، فليس بصحيح أولا كما جاء فى قرار الاتهام أن عثمان محرم ألح على مدير البلدية فى وضع مشروع يخالف المشروع العام المعتمد إذ الثابت على العكس من ذلك أنه لم يتدخل ألبتة فى كيفية تنفيذ المشروع وتفاصيله ورسائله (إلا فقط ليعين عليه عندما توقف مرة بسبب الحاجة إلى الستائر الحديدية)، وفيما عدا هذه الواقعة التى نرحب بتسجيلها لم يحدث المدعى عليه أحدا قط فى شأن المشروع غير المهندس محمد رأفت، ولم يعرض عليه المشروعات الثلاثة المختلفة التى أعدت تباعا للتنفيذ لينفذ منها هذا الجزء أو ذاك من المنطقة، أو هذه المجموعة أو تلك من المنازل والعمارات فيها، ولا علم له بنفقات كل منها، وما سيخصص له من اعتمادات مالية، ولا حتى تفاصيل المشروع العام الذى اعتمدته اللجنة الوزارية الفنية فى عام ١٩٤٧، ولا بما اتخذته الإدارة البلدية من تدابير لطرح المشروع الجزئى الذى وافقت عليه من المناقصة، كما أنه كان يجهل تماما اسم المقاول وتفاصيل الاتفاق بينه وبين البلدية، وهل طلب إليه إتمام العمل على فترة واحدة، أو على فترتين بسبب دخول فصل الصيف، وما قررته الإدارة العامة للبلدية من تحويل المرور من طريق الكورنيش إلى شارع الأميرة فوزية الموازى له، أو عن رصف هذا الشارع الأخير كله أو بعضه، ومَنْ كان هذا شأنه لا يمكن أن يسأل قانونا ولا حتى أدبيا عن مثل تلك القرارات ونتائجها، وإذا كانت قد اشتملت على مخالفات إدارية ومالية، أو لم يشبها شىء منها.

ومع كل يرى الدفاع ليطمئن قلبا أن يتناول هذه المخالفات المزعومة سريعا ليثبت عدم قيامها ويستعين على ذلك بالتحقيق الدقيق الذى أجرته المحكمة، ولعله لم يعد خافيا الآن أن وزير الشئون البلدية والقروية فى ذلك الوقت (الأستاذ إبراهيم فرج) قد أفهم خطأ أن ثمة مخالفات إدارية ومالية قد وقعت فى تنفيذ مجارى سيدى بشر، وأنه تحت تأثير هذا التصور غير الأمين، ثارت نفسه وطلب إلى وكيل الوزارة حضرة أمين خيرت الغندور

إجراء تحقيق فى الأمر، وهذه الثورة النفسية تشرف وزير الشئون البلدية والقروية والمدعى عليه، بل والحزب الذى كانا ينتميان إليه، فإنه مما يثلج الصدور ويقطع ألسنة السوء، أن يحقق وزير وفدى على الفور فى أمر قيل إنه استفاد منه زميل له فى الحزب والوزارة، وللأسف لعبت العوامل الشخصية فى هذا الموضوع دورا كبيرا، ولا نعنى بذلك ما قام وقتا ما من خلاف بين الوزير إبراهيم فرج والمدعى عليه فى عام ١٩٥١ بسبب تنازع الاختصاص على بعض المنشآت التى كان يريد الأول ضمها إلى وزارته، وتمسك الثانى ببقائها تابعة لوزارة الأشغال، وإنما نعنى التنافس الشديد الذى كان قائما بين المهندس أبو العلا والمهندس محمد رأفت على منصب كبير مهندسى البلدية مما حمل أبو العلا على عرض استقالته من البلدية عندما عين محمد رأفت كبيرا للمهندسين فيها، وذلك التنافس الذى قام بين محمد رأفت أيضا وأمين خيرت الغندور على منصب مدير عام البلدية واعتقاد الغندور أنه أولى به من المهندس محمد رأفت.

وإذا ما لاحظنا أن إبراهيم فرج وزير الشئون البلدية والقروية استقى معلوماته عن المخالفات المالية والإدارية المزعومة من مصدرين هما المهندس أبو العلا ووكيل وزارته خيرت الغندور، فهمنا الكثير من ملابسات تلك القضية وتياراتها الخفية وعواملها النفسية، ويكتفى الدفاع بهذا القدر، فإنه يربأ بنفسه أن ينزلق إلى اتهام أحد أو التشكيك فى شهادة إنسان، وإنما رأى من الضرورى أن ينوه إلى تشكل الاعتبارات الخفية لتكتمل لدى المحكمة الصورة الحقيقية الناطقة للموضوع برمته، وليست تلك الصور الزائفة أو المشوهة التى قد تبدو لأول وهلة من الاطلاع المجرد على الأوراق.

ومع كل فما هى تلك المخالفات المالية والإدارية المزعومة، لقد اختلف فى حصرها فقيل هى ثمانى أو ست أو أربع (تراجع ص ٤ و٥٠ من ملف القضية).

١. المشروع جاء مخالفا لتوصية اللجنة الوزارية الفنية:

هذا ما ورد فى قرار الاتهام وتجاهل أصحاب هذا القرار أن توصيات اللجنة الوزارية ليست قرارا منزلا من السماء، فتوصياتها ككل توصية لا تقيد البلدية ولا المجلس البلدى صاحب القول الفصل والكلمة العليا فى هذا الشأن وغيره من الشئون البلدية. فله متى اقتضت المصلحة العامة ذلك أن يعدل عن تلك التوصيات كلا أو بعضا، ويصبح هذا

التعـديل نافذا مـتى أقره وصدق عـليه وزير الـشئون البـلدية والقـروية. والواقع أن كـل ما حدث من تـعديل، كالشـابت من التحـقيقات الابتدائـية وتحقيق المحـكمة من شهـادة شهود وسماع أقوال خبـراء، لا يتعدى الاستغناء مـؤقتا عن إنشاء محطة تـنقية للمنطـقة المعروفة بالمنطقة الشرقـية، ومنها سيدى بشر، وصرف مياه ما تم من مجارى سـيدى بشر فى البحر، عن طريق المنطقة الـوسطى، حتى تفرغ من إنشاء محطة التنقية المذكورة، وثابت من أقوال الشهود أن إنشاء هذه المحطة يستغرق وقتا طويـلا قدره المهندس محمد رأفت مدير البلدية السابق بـثمانى سنوات عـلى الأقل إذا سار العمل حـثيثا، وفقا لـلروتين الحكومـى المعتاد، وكما أنه يكلف خزانـة البلدية أموالا طائلة ولم يكن فى الإمكان الـسكوت على الحالة فى سيدى بشر سـنوات أخرى حتى تنشأ مـحطة التنقية المـومى إليها. هذه الحالة الـتى شعرت البلدية بشدة الحاجة إلى معالجتها فى سنة ١٩٤٩ حرصا على الصحة العامة وقبل أن يفاتح المهندس عثمان محرم مدير البلدية فى الأمر بل وقبل أن يتخذ له سكنا أو فيلا هنالك.

ومن العـجيب أن يدعـى الاتهام ظلـما أن المشروع الـذى نفذ فى سـيدى بشر يـخالف مشروع المجارى الكبير الـذى أوصت به اللجنة الوزارية الفنية، وأمام الاتـهام تقرير الخبراء الذين كلفتهم لجنـة التطهير بجلستها المنعقدة فـى ٢/٨/ ١٩٥٢ بفحص رسـومات مشروع المجارى الذى نفـذته البلدية بسـيدى بشر لتقرير مـا إذا كان ممكنا بدون تعديـل فى مشروع المجارى الكبير وبيان التعديل إن كان وقيمة تكـاليفه، وورد فى ذلك التقرير بصريح العبارة (ص ٤٩ من ملـف القضية) أن أولـئك الخبراء وهم الـوكيل العام المـنتدب بمجلـس بلدى الإسكندرية ومديـر مصلحة المجارى المهندس محـمد وصفى وإبراهيم محمد جـعفر عضو لجنة التطهير ووكـيل مصلحة البلديات، قد اجتمعوا فى ٦/٨/ ١٩٥٢ بمـكتب وكيل بلدية الإسكندرية واطلـعوا على الرسومات الخاصة لمشروع بـلدية الإسكندرية بالمنطـقة الشرقية، وكذا الرسومات والـقطاعات الخاصة بالتـوصيلة التى نفذتـها بطريق الكورنيـش وعرضها يقرب من ٥٠٠ متر طولى تقريبا.

ووجدوا أن هذه يمـكن إدماجها فى المشروع الكبير للمجـارى بالمنطقة الشـرقية بدون تعـديل ما عدا الـوصلة للـضغط الـعالى التى قرب طولـهـا من حـوالـى ٦٠ متـرا، وهذه الوصلـة يمكن بقاؤهـا احتياطيا عنـد إتمام مشروع المجارى بالمـنطقة الشرقيـة، إلا أنها فى

الوقت الحاضر ضرورية، حيث إنها الطريق الوحيد لصرف التوصيلة التى قامت البلدية بعملها.

وأكد محتويات هذا التقرير وعززها من جديد الخبيران اللذان عينتهما المحكمة وهما المهندس محمود وصفى خبير المجارى والمهندس حسن زكى، وزادا عليه أن الجزء الذى نفذته البلدية من مجارى سيدى بشر صحيح وسليم من جميع الوجوه ويتسق مع المشروع الكبير الذى أوصت به اللجنة الوزارية الفنية، وأن الأقطار التى استعملت بمقاس ٥٥سم ثم ٥٠سم هى أنسب ما يكون لهذه العملية من ناحيتى التشغيل والتصريف.

٢. الأقسام الثمانية وتقديم منطقة سيدى بشر وهى السابعة فى ترتيب التنفيذ على غيرها:

لقد أجهدت المحكمة والدفاع نفسيهما لتعرف كنه تلك الأقسام الثمانية، وإذا كان قد روعى فيها التريث الزمنى بحيث لا يبدأ تنفيذ قسم منها إلابعد الانتهاء تماما من القسم السابق عليه كما ساقه الاتهام فى قراره، ولقد ثبت فى النهاية أن تلك الأقسام الثمانية لم تكن من صنع اللجنة الوزارية الفنية، بل من عمل القومسيون البلدى فى قراره الصادر فى ١٦/ ٦/ ١٩٤٨، فبعد أن اعتمد مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات لمشروع مجارى الإسكندرية باعتباره وحدة لا تتجزأ قرر أن يعرض هذا المبلغ فى ثمانى سنوات تبدأ فى سنة ١٩٤٨/ ١٩٤٩ المالية وتنتهى فى ١٩٥٥/ ١٩٥٦، فخص السنة الأولى المالية ١٩٥٠٠٠ جنيه، والثانية ٣٠٥٠٠٠ جنيه.. إلخ، على النحو المبين فى (ص ٣ من ملحق ملف القضية)، وهذه الاعتمادات السنوية ككل اعتماد مالى هى تقريبية بحتة، فقد يستدعى الحال فتح اعتمادات إضافية لتكميلها فتتقدم الإدارة العامة إلى المجلس البلدى لذلك، وقد يزيد المبلغ المعتمد من السنة المالية على المبلغ المنصرف فيستعمل الوفر فى أعمال أخرى أو لتنفيذ جزء آخر من أقسام العملية، وواضح كذلك من شهادة الشهود وملف الموضوع أن تنفيذ كل قسم من الأقسام الثمانية لا يتم فى سنة مالية واحدة، بل يستغرق عدة سنوات، وبذلك كان يتلاقى تنفيذ أجزاء مختلفة من المشروع فى سنة واحدة. ففى سنة ١٩٥١/ ١٩٥٢ مثلا التقى تنفيذ الأجزاء الأول والثانى والثالث والرابع والخامس، وفى سنة ١٩٥٢/ ١٩٥٣ يلتقى تنفيذ الأجزاءالثانى والثالث والسابع (انظر ص ٢١ من ملف القضية) أقوال محمد رشاد رئيس قسم الميزانية بالبلدية.

كما ثبت أن القسم الهندسى للبلدية كان سيتقدم إلى الإدارة العامة عن طريق القسم المالى لبحث إمكان تنفيذ أجزاء من أقسام مختلفة دون التقيد بترتيب معين، لتوافق الإدارة المالية على هذا الطلب أو ترفضه تبعا لضخامة الأعمال والإمكانيات المالية للبلدية، والاعتمادات المتوافرة لمشروع المجارى الكبير التى يمكن الخصم عليها (ص ٢٠ إلى ٢٥ من ملف القضية). وفى هذا الرد مقدما على المخالفتين الثالثة والرابعة الآتى بيانهما.

٣و٤. لم يكن لعملية مجارى سيدى بشر اعتماد فى الميزانية، وصُرف عليها من الاعتماد المخصص من القسم الأول من المشروع الكبير:

واضح مما قدمناه أن الإدارة العامة وقسم الهندسة والقسم المالى للبلدية والمجلس البلدى نفسه، كل أولئك لم يقصدوا بتوزيع نفقات المشروع الكبير - فى حدود مبلغ أربعة ملايين - على ثمانى سنوات، وبإدراج مبلغ معين للصرف منه على المشروع لكل سنة من هذه السنوات، لم يقصدوا بذلك ألا ينفذ أى قسم من الأقسام الثمانية إلا بعد الانتهاء من القسم السابق عليه مباشرة.

فلا يصح القول إذن أن فى البدء بمنطقة سيدى بشر وترتيبها السابع قبل الانتهاء من الأقسام الستة السابقة عليها مخالفة مالية أو إدارية، والدليل على صحة ما نقوله - هو أولا - ما جرت عليه البلدية نفسها فى تنفيذ قرار القومسيون المؤرخ ١٦ يونيو سنة ١٩٤٨، وفى إجماع الشهود الذى استمعت إليهم المحكمة من أنه لم يكن هناك على الإطلاق ترتيب زمنى أو مكانى فى تنفيذ مختلف أجزاء المشروع الكبير، وشهادتهم متفقة تماما مع شهادة المختصين الماليين من موظفى البلدية الذين سُمعوا فى التحقيقات الابتدائية فذكر روبير صايغ مفتش الإدارة المالية (ص ٢٤ من ملف القضية) أن القاعدة المالية فيما يتعلق باستعمال الاعتمادات الخاصة بالأعمال الجديدة هى الحرص على استيفاء ثلاثة أركان:

(١) العمل المراد تنفيذه هو جزء من مشروع كلى.

(٢) التنفيذ فى حدود التكاليف الكلية.

(٣) وفى حدود المبالغ المدرجة فى ميزانية السنة المالية، وأنه ليس فى الميزانية تخصيص من ناحية العمل الواجب تنفيذه، بل من ناحية المبالغ الواجب صرفها فقط فى السنة

المالية، وأن المفاضلة والأولوية فى ترتيب تنفيذ مختلف الأجزاء متروك للإدارة العامة (ص ٢٤ من ملف القضية).

وجاء فى أقوال محمد رشاد عبدالعزيز بنفس قسم الميزانية،أن الصرف الفعلى على هذا الجزء الخاص بسيدى بشر بدئ من السنة المالية التالية للسنة التى عرض فيها الموضوع، أى سنة ١٩٥١/ ١٩٥٢، وروعى فى الاعتماد لتلك السنة أن يشتمل على مبلغ تكميلى يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه، علاوة على ١٠٢٠٠٠ جنيه مرحل، لذلك اشتملت الميزانية على مبلغ ١٢٧٠٠٠ جنيه (ص ٢٢ من ملف القضية)، ويقرر أقوال هذين الشاهدين ويوضحهما نفس قرارات القومسيون البلدى فى ١٦ يونيو سنة ١٩٤٨ الداعية إلى:

أولا: اعتبار مشروع مجارى الإسكندرية وحدة لا تتجزأ.

ثانيا: بحث حالة كل منطقة من مناطق المدينة على حدة من ناحية اتساع العمران فيها، ومن ناحية حاجتها إلى التوسع فى تعميم المجارى.

ثالثا: أن يتم مشروع وسط المدينة وفقا لما قررته اللجنة الوزارية على مدى خمس سنوات.

رابعا: أن ما يستجد من الأعمال لتكملة تعميم المجارى يمكن النظر فيه بعد خمس أو ست سنوات وفقا لما تتطلبه الحاجة، ولا مانع من تعديل البرنامج كل سنتين إذا استجد ما يدعو إلى ذلك.

فإذا جاءت الإدارة البلدية ورأت حالة العمران المستمر فى منطقة سيدى بشر خاصة فى هذه المنطقة وشكاوى أهلها والمصطافين فيها من طفح المجارى والآبار الخاصة على وجه الاستمرار وتأذى الحالة الصحية من ذلك وخطورتها، وبعد مرور أكثر من سنتين على قرار ١٦/ ٦/ ١٩٤٨ وقررت البلدية البدء فورا فى عملية مجارى سيدى بشر فى الجزء الواقع على الكورنيش ثم تعميمه بعدها فى العام التالى فى المنطقة بأسرها حيث سمحت الإمكانيات المالية بذلك وتحت ضغط الضرورة الملحة، فأين هى بربك المخالفات المالية والإدارية؟!

٥. إن العملية صاحبتها السرعة فى كل مراحلها:

يلاحظ أولا أن السرعـة مستحبة مادام لا يتـأذى منها المشروع، وفى ذلك الـقضاء على أكثر عـيوب جهات الإدارة وهو الـبطء المتناهـى الذى يدل عليـه القول المأثور «يـوم الميرى بسنة»، كما يـلاحظ أن المجلس البلدى قد اعتبر فى ١٦/ ٦/ ١٩٤٨ أن المـشروع كله يجب أن يتم تنفيذ أعماله بسرعة وبدون إبطـاء (ملحق القضية رقم ١). ومن المعلوم أن المجارى يزداد الضغط علـيها فى سيدى بشر وغيرهـا فى فترة الصيف بالذات، هذا فـضلا عن كثرة المرور على الكورنيش فـى فصل الصيف للسيارات والمشاة، وعما قيـل عن استعمال الملك السابق لطريق الكورنيش فى تنقلاته من المنتزه إلى رأس التين وتدخل بعض رجال الحاشية وطلبهم بـالأمر أن يكون الطريق معبدا قـبل شهر مايو أو يونيو علـى الأكثر (سنة ١٩٥١) محافظـة على حياة الملك الـسابق وتحميلهم مـدير البلدية مسئولية كل تأخيـر، لذلك كان المهندس محمد رأفت مديـر البلدية السابق يطالب المقاول بإلحاح بإنـهاء العملية وبضرورة أن يكون الطريـق معبدا وصالحا للمـرور قبل الصيف (صيف سـنة ١٩٥١)، وكان حرصه على تحقيق ذلك تجنبـا للمسئولية أكبر من حرصه على إيصـال المجارى إلى المنطقة، مما أدى فى النهـاية إلى وقف الأعمال فـى فترة الصيف لعـدم إمكان تنفيذهـا قبله ومطالـبة المقاول للبلدية بالتعويض.

المخالفات المترتبة على السرعة:

ولقد أشـير فى قرار الاتهام إلـى مخالفات قـيل إنها تولـدت عن تلك السرعـة بالذات وهى:

(أ) تقصير مواعيد النشر عن المناقصة:

ثبت من شهادة أبـو العلا وعيد أن هناك سوابق كثـيرة على تقصير مواعيـد النشر، وأنه إجراء عادى جرى عليه العمل فى البلدية،وفى العام الحالى وحده قصرت المواعيد فى أكثر من ٦٠ مناسـبة، وأنه فيما يتـعلق بعمليـة مجارى سيدى بشر كـان تقصير المواعيـد لصالح البلدية بالنظر إلى تقلب الأسعار وميلها إلى الصعود بسبب بدء الحرب الكورية.

(ب) لم يتقدم إلا مقاول واحد كانت أسعاره مرتفعة واضطرت البلدية إلى قبوله لعدم المنافس:

وهنا أيضا ثبت للمحكمة من شهادة مـحمد رأفت وأبو العلا وعيد أن ثمة سوابق كثيرة

على عدم تقدم إلا مقاول واحـد، وفى حالتنا كان المقاول فليبو كارتاريجـيا اخصائيا فى مد عملية المجارى، كما أن الأسـعار كما قلنا كانت فى ارتفاع مستمـر بسبب الحرب الكورية، فلم يكن فى مـصلحة البلدية إعادة المناقـصة مادام السعر الذى تقدم به المقـاول مناسبا، وأنه لو أعيدت المناقـصة لكان العطاء الجديد أكثر كـلفة كما أثبتته التجـارب حتى فى الظروف العادية.

(جـ) لم تنتظر البلدية الميزانية الشبكية من مصلحة المساحة:

لقد زعـم أمين خيرت الغـندور فى التحـقيق أمام لجنة الـتطهير أنـه لو انتظرت البـلدية الميزانيـة الشبكية لمـصلحة المساحة لأمكن الاكتفاء بأنابيب أقل أقطارا وتوفـر بعض المال. وظهر من التحقيـق الذى أجرته المحكمة أن مصلحة المساحة تـأخرت طويلا فى وضـع هذه الميزانية الشبكية مع أنها تؤجر على مثل هذا الـعمل، لذلك قامت البلدية بما عند مهندسيها من خبـرة فنية فـى وضع ميزانـية شبكـية بمعرفتـها، ثبت مـن أقوال الخبراء الـذين عينـتهم المحكمة أنه لا فارق بينها وبين ميزانيـة المساحة إلا ما قيل بشأن طول الأقطار، وأن الأقطار التى استعملت فعلا أفضل، سواء كانت من ناحية الإمكانيات أو التصريف.

(د) الاستعجال أدى إلى عمل وصلات مؤقتة ستلغى إذا ما نفذ مشروع المنطقة الشرقية بالكامل:

رأينا أن تـوصيات اللـجنة الوزاريـة الفنيـة كانت تهـدف إلى توصيـل مجارى المنـطقة الشرقية بمحـطة تنقية تنشأ بين سـيدى جابر والمحمودية، ثم تصرف فـى مصرف يصب فى البحر، وكيف أن مد المجارى فى سـيدى بشر قبل إنشاء محط التنقية استـلزم عمل توصيلة مؤقتـة للصرف عن طريـق المنطقة الوسـطى مما حمل الأستـاذ الغندور إلى القـول بأن هذه التوصـيلة المؤقتـة ستلغى بـعد حين فتـحملت الـبلدية نفـقات إضافية (ص ٤٤ مـن ملف القضية).

ولقد أجبنا على ذلـك بأنه لم يكن من الممكن السكوت على طـفح المجارى المستمر فى سيدى بـشر انتظارا لإنـشاء محطة تـنقية لـن تتم إلا بعد عـدة سنوات، وثابت مـن كل من تقرير الخبراء الذين ندبتـهم لجنة التطهير أن الوصلة المؤقتة يمكن بقـاؤها احتياطيا عند إتمام مشروع المجـارى للمنطـقة الشرقيـة، فلا خسارة إذن علـى البلدية، ومـا قيمة هذه الـوصلة

المؤقتة إزاء إنقاذ سكان سيدى بشر من الحالة المزرية التى فرضت عليهم بعدم مد المجارى بمنطقتهم.

(هـ) منزل عثمان محرم أوصل بخزان دورة المياه العامة على الشاطئ لحين إتمام عملية المجارى:

ثابت من ملف القضية أن التوصيلة من الرصيف حتى غرفة التفتيش نفذها مقاول المنزل على حساب المالك، أما التوصيلة من غرفة التفتيش إلى المباول العمومية فعملها مقاول البلدية على حسابه الخاص وتحمل من أجل ذلك من ٥٠ ج إلى ٦٠ ج (وليس ١٥٠ كما ادعى الغندور). ويؤكد الدفاع أن المدعى عليه لا علم له على الإطلاق بهذا الذى أجراه المقاول مجاملة للبلدية لا لشخص المدعى عليه.

(و) الاستعجال أدى إلى تقسيم فترة العمل إلى فترتين وتعويض البلدية للمقاول عن ذلك:

رددنا على هذا بأن تقسيم العمل إلى فترتين ضرورى فى الأعمال التى تستغرق عدة شهور كعشرة شهور مثلا، بحيث لابد أن يتخللها فصل الصيف، ووضح من سماع شهادة الشهود أن العمل كان يجرى على ذلك دائما فى أشغال البلدية، فكان ينبغى على البلدية ملاحظة هذا فى عملية مجارى سيدى بشر، مادام أمر التشغيل قد صدر فى ١٠/ ٢/ ١٩٥١ وكان مقدرا للعمل بحسب رأى الفنيين عشرة شهر أو ما يقرب من ذلك، فكان لابد أن يصطدم العمل بفصل الصيف، وأيا كان المبلغ المطالب به عن ذلك وسواء كان ٣٠٠٠ جنيه أو ٥٠٠ جنيه أو ٩٠٩ جنيهات كما قيل، فكان من المتعين أن يدخل فى الاعتبار وأن يضاف إلى قيمة العطاء بوصفه جزءا طبيعيا منه، فلا يصح أن يعد خسارة تحملتها البلدية، والمهندس عثمان محرم على أية حال لم يتدخل فى التنفيذ على الإطلاق، ولا يصح أن يسأل ماليا عن سهو وقعت فيه البلدية. وإذا كان صحيحا أنه فاتح المدير العام فى موضوع المجارى فى يوليو أو أغسطس ١٩٥٠، فقد كان هناك متسع من الوقت للتنفيذ قبل صيف سنة ١٩٥١.

(ز) تحويل المرور إلى شارع الأميرة فوزية مؤقتا ورصفه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه والاضطرار إلى حفر هذا الشارع من جديد لمد المجارى فيه:

هذا الرصف تم بأمر الإدارة العامة للبلدية دون تدخل أو علم من جانب المدعى عليه،

وثابت أن الرصف كـان لازما لتحمل الضغط الجـديد على هذا الطريق، بـل وقد أقره ونبه إليه صراحـة وزير الشئون البدلة والـقروية فى كتابه إلـى مدير البلدية المؤرخ فـى ٤ أكتوبر سنـة ١٩٥١، وصورته تحـت نظر المحـكمة فـليـرجع إليـه، وإذا لاحظنـا أن نفقـات إعادة الرصف لم تجاوز ٣٥٠ جنيها بواقع المتر الطولـى ٧٠ قرشا حسب تقدير المهندس أبو العلا فى صفحة ٢٥ من ملف الـقضية، أدركنا مدى عدم جدية التعويض الذى تـطالب به النيابة المدعى عليه، ومدى تجنيها عليه، هذا فضلا عن أن مبلغا زهيدا كهذا لا يعد شيئا إلى جانب تأمين المرور وتـيسيره فى شارع هام كشارع الأميـرة فوزية يسير فيه خط سـيارات عمومى، ويطرقه الكثيرون من الأهالى والمصطافين خـاصة بعد تحويل المرور إليه، هذا التحويل الذى كان ضروريا فى جميع الأحوال مادامت عمليـة المجارى تستغرق شهورا عديدة، ولا يمكن أن يُسأل المدعى عليه عن ذلك الرصف ولا عن أنه صرف عليه من الباب الخاص بالصيانة، بدلا من الباب الخاص بالأعمال الجديدة.

٦.أن المشروع جاء مصبوغا بصبغة فردية شخصية:

يؤمن الدفاع بأنه لا يصح بعد كل هذا الشـرح أن يقال إن المشروع جاء مصبوغا بصبغة فردية شـخصية، خـاصة بعد أن ثبـت للمحكـمة أنه حتـى المشروع الصغـير الذى يتـكلف ١٢٠٠٠ ج فقط كان مـعدا لأن تفيد منه مـجموعة من المسـاكن وليس منازل عثـمان محرم وحسين سرى ومصطفى فهمى فقط كما قيل فى بادئ الأمر.

وإذا كان عثمان محـرم قد نبه البلدية إلى الحالة الـقذرة التى كانت عليها مـنطقة سيدى بشـر نتيـجة لحرمـانها مـن المجارى العـامة، فـإنه يشـكر علـى ذلك بعـد أن ضج السـكان بالشكـوى طويلا من طفح الآبار الخـاصة فى منازلهم وفـى الشوارع وطالبوا بمعـالجة تلك الحالة الخطيرة، ونحن إذا رجعنا إلى أقوال المدعى عليـه عندما سئل فى التحقيق لوجدنا أنه فى كل ذلك كان معبرا عن لسان حال هؤلاء السكان كافة، حيث قال فى ص ٣٨ من ملف القضية: «ولما كنت أشعر بأن جميع سكان ضاحية سيدى بشر فى أشد الحاجة إلى مثل هذا المشروع فربما أكون سألت مدير البلدية عما وصل إليه أمره».

وثابت من التحقيق أن البلدية كانت تعتـزم كما قلنا مد المجارى فى تلك المنطقة بالذات عام ١٩٤٩ لـولا تراخى مصـلحة المسـاحة فى إعداد المـيزانيـة الشبكـية، وثابت كـذلك أن

العمـلية التـى تمت لم يفد مـنها ٢٢ عمـارة ومسكن فقـط، بل وأيضا ١٥ بـالوعة ودش أو مرحـاض عام، فضـلا عن تنـفيذ وصـلات المجارى للـشوارع العـمودية والمـوازية لطـريق الكورنيش حتى شـارع الأميرة فوزية مما مهد لإفادة ١٥٠ عمارة ومنـزل أو أكثر. فمن الحق أن يقال إن العمـلية قد عم نفعهـا تلك المنطقة كلـها، والدليل القاطع عـلى أن المشروع ذو صبـغة عامة لا خـاصة، هو مـا قررته البـلدية نـفسهـا من الاستمـرار فيه فـى العام التـالى ١٩٥٢/ ١٩٥٣ واعتمادها ١٠٠٠٠٠ جنيه لتلك الأغراض.

النتيجة

يخلص مما تقدم أن تنفيذ المجارى فى تلك المنطقة كان أمرا ضروريا، بل كانت الضرورة إليه ملحة.

وأن صفة المشروع العامـة لاشك فيها، سواء استفاد من ذلك المهـندس عثمان محرم أو لم يستفد.

وأنه لم يترتب على تنفيذ هذه العملية أى تكليف للخزانة العامة للدولة.

وكذا لم يتـرتب على تنفـيذها أى نقص، ولم يـجُب أى إصلاح أو فائدة أخرى لمـدينة الإسكندرية وضواحيها.

وأنه كان هناك مبلغ يضـمن الصرف على هـذه العملية وزيادة باعتبارها جزءا من أجزاء المشروع العام الكبير لمجارى الإسكندرية الذى اعـتبره قرار القومسيون الصادر فى١٦ يونيو سنة ١٩٤٨ وحدة لا تتجزأ.

وأن التنفيذ جاء مطابقا لذلك المشروع العام متمشيا معه بدون مخالفة ما، كما هو ثابت من تـقرير الخبـراء الذين اختـارتهم لجنـة التطهـير، ومن تقـرير الخبيـرين اللذيـن ندبتهـما المحكمة.

وأنه ليست هناك مـخالفات إدارية أو مالية كما قيل، مما أدى إلـى تراجع مَنْ كان يدعى وجودها، كتراجع الأستاذ الغتدزر الراضح فى ص ٤١ مـن ملف القضية، وقوله فى النهاية إن وزارة الشـئون البـلدية والـقروية أقـرت تصرفـات موظفـى البلـدية بعـدما ثبـت أن فى تصرفهم مصلحة عامة.

وأن عثمان محرم على أية حال لا يسأل قانونا ولا عقلا عن تلك المخالفات إن كانت، كما أنـه لا يسأل عن وقف الـعمل مدة الصيـف أو تحويل المرور أو رصف جـزء من شارع الأميرة فـوزية، إذ هو لم يـتدخل فى هذه الـعمليـات ولا شأن له بها ألـبتة، فلا مـعنى إذن لمطالبته بالتعويضات المدنية عن شيء منها.

بقيت كلـمة حق نختم بها هـذه المذكرة التى طلبتـها المحكمة منا، وهى أنـه إن كان ثمة فضل ينسب إلى إنسان لتنبيه البلدية إلـى ضرورة تعميم المجارى فى منطقة سيدى بشر التى ظلت محرومة منها سنوات، على حساب المصلحة العامة والصحة العمومية، فصاحب هذا الفضل هو المهندس عثمان محرم.

من أجل ذلك

يصمم الـدفاع على ملف الطلبات التى تقدم بها بـجلسة المرافعة، وهى الحـكم ببراءة المدعى علـيه مما أسند إليـه فى هذه القضيـة ورفض طلب التعـويض المدنى الذى تطـالبه به النيابة بغير وجه حق.

وحفظ كافة الحقوق الأخرى.

وكيل المدعى عليه

د. وحيد رأفت

ملحق:

النص الكامل لقانون إنشاء لجان التطهير على نحو ما صدر فى عهد رئاسة أحمد نجيب الهلالى باشا لمجلس الوزراء ونبذة عن القضايا التى قدم فيها عثمان محرم لمحكمة الغدر

مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تطهير الأداة الحكومية

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور

رسمنا بما هو آت:

مادة ١: تنشأ لجان تكون مهمتها تقصى الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت إلى وقت العمل بهذا المرسوم بقانون فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى يكون للحكومة عليها إشراف أو رقابة، وتحقيقها، وكذلك ما يتصل بها من جرائم أو مخالفات ولو وقعت بعد العمل به.

ويكون تشكيل كل لجنة وبيان المهمة المنوطة بها بقرار من وزير العدل بناء على طلب الوزير المختص.

مادة ٢: تتشكل اللجنة من:

١ ـ مستشار مجلس الدولة أو محام عام .... رئيسا

٢ ـ مستشار مساعد أو نائب أول أو نائب من الدرجة الأولى بمجلس الدولة أو رئيس نيابة.

٣ ـ موظف لاتقل درجته عن الدرجة الأولى يحلف أمام وزير العدل يمينا بأن يؤدى مهمته بالذمة والصدق عضوين.

مادة ٣: للجنة فى أداء مهمتها سلطة الاطلاع على الدفاتر والأوراق وضبطها وضبط الرسائل البريدية والبرقية والاطلاع عليها ودخول المتاجر والمكاتب وغيرها من المحال، ولها أن تدعو أى شخص لسؤاله عن معلوماته، ويعاقب مَنْ يمتنع عن الحضور أو عن الادلاء بمعلوماته بالعقوبات المنصوص عليها فى المادتين ١١٧ و١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

مادة ٤ : للجنة أن تندب أحد أعضائها للقيام بعمل أو أكثر من الأعمال الداخلة فى مهمتها، ويكون للعضو الذى يندب السلطات المنصوص عليها فى المادة السابقة.

ولها أو لمن تندبه من أعضائها الاستعانة بمن يرى الاستعانة بهم من الموظفين والخبراء وغيرهم.

مادة ٥ : تقدم اللجنة بعد الانتهاء من عملها تقريرا إلى وزيرالعدل فإذا كانت الواقعة تكون مخالفة إدارية أحال وزير العدل الأوراق إلى الوزير المختص لاتخاذ الإجراءات التأديبية على وجه السرعة، وإذا كانت الإجراءات الواقعة تكون جريمة أحال الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وفقا لقانون الإجراءات الجنائية، وللنيابة أن تقدم الدعوى مباشرة إلى المحكمة الجنائية المختصة.

مادة ٦ : على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر القبة فى ٢٥ رجب سنة ١٣٧١ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢).

❑

ومن الجدير بالذكر أن محكمة الغدر كانت قد بدأت عملها يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ ووجهت اتهاماتها الأولى إلى كريم ثابت وعثمان محرم والدكتورأحمد النقيب ومحمد حسن وأسرة الوكيل وأحمد شعير.

وفيما يتعلق بعثمان محرم فقد أحالت اللجنة الثنائية والمشار إليها فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ (وكانت هذه اللجنة كما ذكرنا مكونة من أنور السادات وفتحى رضوان)، الوزير السابق المهندس عثمان محرم لمحاكمته أمام محكمة الغدر بتهمة أنه بصفته وزيرا للأشغال تدخل وهو غير مختص تدخلا ضارا بالمصلحة العامة فى أعمال وظيفة مدير مصلحة الطرق، كما استغل نفوذه للحصول على فائدة للسيدة زينب عبدالواحد الواكيل زوجة رئيس مجلس الوزراء السابق مصطفى النحاس من سلطتين عامتين، هما مصلحة الطرق بوزارة المواصلات ومصلحة الرى بوزارة الأشغال، وذلك بأن استغل صفته العامة فطلب من مدير مصلحة الطرق إجراء اللازم لإنشاء طريق مرصوف يصل إلى عزبة السيدة

المذكورة، كما أمر - بوصفه وزيرا للأشغال - بتوسيع الجسر الأيمن لمصرف المرج من ستة أمتار إلى اثنى عشر مترا، حتى يتسع لإنشاء الطريق المطلوب، ثم اتفق مع مصلحة الطرق على اتخاذ إجراءات عاجلة لإنشاء الطريق على هذا الجسر ورصفه وتكملته حتى يشمل طريقا خاصا ينتهى عند منزل السيدة زينب الوكيل وفى سبيل سرعة التنفيذ أخذ المبلغ اللازم للمشروع من الاعتماد الخاص بالتوسيعات والتحسينات والأعمال الصغيرة، ورفع الاعتماد المخصص لهذا البند والبالغ ٥٠٠٠ جنيه بمقدار ١٢٠٠٠ جنيه فى مقابل وفر يعادله فى الاعتماد المخصص لصيانة الطرق، ثم أنشأت مصلحة الرى قنطرة تجاه الطريق وقد تحملت الخزانة العامة بسبب ذلك مبلغ ٩٨٥١,٢٥٠ جنيه لإنشاء الطريق، منها مبلغ ١١٤٣,٥٩٠ لإنشاء الجزء الخاص، كما تحملت ٤٧١٩,٨٥٧ لإقامة القنطرة، فيكون المهندس عثمان محرم قد ارتكب جريمة الغدر المنصوص عليها بفرقتى (ن) و(و) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر المعدل بقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٣.

كذلك فقد أحيل المهندس عثمان محرم إلى محكمة الغدر فى القضية رقم ٥ سنة أولى قضائية الخاصة بمجارى سيدى بشر، ووجهت إليه تهمة استغلال النفوذ للحصول لنفسه على فائدة من سلطة عامة وهى بلدية الإسكندرية، ولأنه تدخل - وهو غير مختص - تدخلا ضارا بالمصلحة العامة فى أعمال وظيفة مدير البلدية المهندس محمد رأفت وذلك بأن طلب من هذا الأخير العمل على توصيل المجارى العمومية إلى منزل كان يقوم المدعى عليه ببنائه بضاحية سيدى بشر ولأنه - على حد قول قرار الاتهام - [تدخل] فى وضع مشروع يحقق هذا الغرض ويخالف مشروعا عاما كانت قد وضعته لجنة وزارية فنية لتوصيل المجارى إلى جميع أنحاء مدينة الإسكندرية، وأنه ترتب على ذلك الاستغلال والتدخل أن اتخذت البلدية إجراءات سريعة انبنى عليها أن تكلفت العملية نفقات إضافية قدرت نهائيا بمبلغ ٩٠٩ جنيهات طالب المقاول بها، كما ترتب على الرغبة الملحة فى سرعة إنهاء التنفيذ فى أثناء موسم الاصطياف أن حول المرور عن طريق الكورنيش إلى شارع الأميرة فوزية ورصف هذا الشارع بنفقات بلغت ٢٠٠٠ جنيه.

قضية قصر محمد على بشبرا
(كورنيش قرية دمنهور شبرا)

نستعرض فى هذا الفصل ما أوردته الصحافة عن محاكمة عثمان محرم أمام محكمة الغدر عن إنجازه لكورنيش النيل أمام قصر محمد على بشبرا، وتعويضه لأهالى قرية دمنهور شبرا بطريقة عينية بإقامة قرية نموذجية وهبت لهم أرضها ومساكنها مقابل نزع ملكية بيوتهم لإقامة الجسر (الكورنيش).

نلاحظ هنا أن سلطة الاتهام لم تجد رغم كل المحاولات سببا شخصيا يدفع عثمان محرم إلى إنجاز هذا المشروع على نحو ما وجدت فى كورنيش سمنود (بيت النحاس باشا) أو طريق المرج (بيت السيدة زينب الوكيل) أو شارع الهرم (بيت عثمان محرم) أو مجارى سيدى بشر (بيوت عثمان محرم وحسين سرى ومصطفى فهمى).. ولهذا السبب كانت هناك محاولة إثبات أن الملك ربما يكون المستفيد من

هذا الجسر باعتباره سيقيم حفلات فى قصر محمد على بشبرا، وقد ثبت أن حفلة عامة واحدة ووحيدة هى التى أقيمت فى هذا القصر.

وعلى نحو ما أوضحنا فى الفصل الأول من هذا الباب فى محاكمة مجارى سيدى بشر فإن الحوارات الوفدية المعلنة (أو ما قد يطلق عليه الخلافات الوفدية ـ الوفدية) كانت هى المتكأ الأول الذى استندت عليه محاولة إدانة عثمان محرم، فقد كان فؤاد سراج الدين وزير المالية يرى (بناء على تقارير ومشورة موظفيه) فيما قام به عثمان محرم نوعا من التزيد فى ممارسة الإصلاح والتطوير، وكان هو وغيره من كبار التنفيذيين يظن أن الأمر لم يكن يقتضى من عثمان محرم بناء قرية نموذجية لينقل إليها الأهالى الذين نزع ملكية مساكنهم فى المنطقة التى أقيم فيها الكورنيش، وإنما كان يكفيهم تعويض نقدى فحسب.

ومع ما يبدو ظاهريا من سلامة وجهة نظر فؤاد سراج الدين وغيره، فإن عثمان محرم كان أبعد نظرا وأسلم منطقا وأكثر إنجازا، بل إن مصر قد خسرت حينما لم تفطن إلى المضى على الخط الذى بدأ فيه فى هذه المنطقة التى تمثل مدخل القاهرة، وليت الدولة بعد عهد عثمان محرم استمرت فى سياسته، ولو فعلت لكان مدخل القاهرة من ناحية الدلتا أجمل مدخل على مستوى العالم، وربما يروعنا الآن ونحن نقرأ قصة هذه المحاكمة أن نتصور أن الكورنيش الواقع بين قصر محمد على وبين النيل كان معرضا لعدم الوجود وللبقاء كمساكن فلاحين معرضة للغرق على نحو ما حدث فى التسعينيات فى زاوية عبدالقادر فى مدخل الإسكندرية، على حين يُكتفى (كما قال الجهابذة!!) بجسر عرضه ٦ أمتار فقط بجوار شريط الترام ـ شريط ترام شبرا.. هكذا كان يراد بالقاهرة ومدخلها لولا أن قيض الله لها عثمان محرم.. وأعود فأكرر ما سبق أن قلته من أن محكمة الغدر كانت فرصة تاريخية لعثمان محرم لإثبات جهوده وإخلاصه، وثاقب نظره فى مقابل قصر نظر الآخرين وتكاسلهم عن القيام بما كان ينبغى عليهم القيام به.

وسنرى من مناقشات المحكمة مدى ما قدم بغير دليل من بيروقراطيين إلى النيابة وجعلها تمضى فى اتهام عثمان محرم بما يجافى المنطق:

❑ من ذلك القول بأن المنازل التى أعطيت للأهالى تعويضا لهم كانت تساوى ستة أو ثمانية أمثال قيمة المنازل التى نزعت ملكيتها.. والطريف أن عثمان محرم لم يكن يملك منزلا مما نزعت ملكيته(!!)

❑ ومن ذلك القول بأن وزارة الشئون الاجتماعية كانت هى المختصة بأن تعوض هؤلاء أو بأن تبنى لهم مساكن بديلة.. ومن الطريف أن عثمان محرم رد على سؤال رئيس المحكمة حول هذه الجزئية بمنتهى الصراحة والعلانية والقوة وقال: هى الشئون فيها حد بيفهم حاجة!! وقبلها قال: وهى (أى وزارة الشئون الاجتماعية) عندها مهندسين.. دا شغلى أنا!!

❑ ومن ذلك القول بأن عثمان محرم هو الذى كلف الموازنة مبلغ التعويض، ورفع قيمة التعويض من ٣٠٠ ألف جنيه إلى ٤٠٠ ألف.. ومن الطريف ما ثبت للمحكمة من أن مصطفى فهمى باشا الذى عمل وزيرا للأشغال العمومية فيما بين فترتين من فترات عثمان محرم كان هو الذى طلب الاعتماد، وهو أمر يستحق هذا الرجل الشكر عليه إذا ما قارناه بتعسف محمود غالب وإبراهيم نجيب وزيرى الأشغال (فى ١٩٤٥ و١٩٥٢) تجاه مشروع تحسين واجهة سمنود. ومن الجدير بالذكر أن مصطفى فهمى باشا هذا كان مهندسا معماريا قديرا، وهو الذى صمم (على سبيل المثال) مبنى دار الحكمة الذى تشغله نقابة الأطباء الآن، وكان قبل توليه الوزارة كبير مهندسى القصور الملكية، وهو بالطبع غير مصطفى فهمى باشا (الأول) الذى ولى وزارة الأشغال أيضا ولكن فى القرن التاسع عشر، ووصل إلى رئاسة الوزارة، وأنجب أم المصريين صفية زغلول زوج سعد زغلول باشا.

❑ ومن ذلك القول بأن إتمام هذا المشروع لا يدخل تحت بند الوقاية من طغيان النيل، وهو نوع من قصر النظر الشديد الذى يظن أن علاج المشكلات لا ينبغى أن يتم إلا بعد وقوعها. وربما تدفعنى طبيعة عملى كطبيب للتحامل على أصحاب هذه النظرة ووصفهم بقصر النظر على الرغم من أنهم بحكم ثقافتهم ومداركهم ربما يكونون معذورين فى فهمهم الآنى الذى لا يضع فى الحسبان «الوقاية» بمراحلها المختلفة (أولية.. ثانوية.. وثالثية) ولا يفهمها على هذا النحو، وإنما يظنها وقاية مباشرة فحسب!

❑ ومن ذلك أن أحدا فيما عدا عثمان محرم لم يكن يتصور الامتداد الطبيعى لكورنيش النيل فى مدينة القاهرة، وأنه يجب أن يبدأ من حلوان وحتى القناطر

الخيرية، حتى الرجل العظيم عبداللطيف البغدادى حين نفذ الكورنيش وقف به عند شبرا ولم يصل إلى تفكير عثمان محرم الإبداعى الذى يقتضى الوصول بالكورنيش حتى القناطر الخيرية!

❑ وصل التهجم المغرض على عثمان محرم إلى انتقاد إدخاله الكهرباء لبيوت الفلاحين الجديدة التى بناها لهم تعويضا، وفى ذات الوقت كان هذا التهجم فرصة لعثمان محرم ليشرح وجهة نظره فى ضرورة تعميم الكهرباء من أجل النهوض بالشعب بالموازاة لحركة تعليم الشعب، وقد أظهر عثمان محرم استيعابا جيدا لتجربتى تركيا وسويسرا فى تحقيق التقدم.

❑

وثمة ملاحظة مهمة بعد هذا كله هى أننا نرى هذا الاتهام أشبه بأن يكون «مسلوقا» إذا ما قورن بالاتهامات الأخرى (سمنود ـ مجارى سيدى بشر...)، ولهذا ـ فى رأيى ـ سبب وجيه وهو أن هذا الاتهام لم يكن من الاتهامات التى أعدت بإتقان فيما قبل الثورة، وإنما أعد بعد الثورة على عجل، أما السبب فى أنه لم يعد من قبل الثورة فيرجع إلى أنه كان يتناول الملك نفسه (حتى وإن كان هذا من بعيد)، ولهذا لم تفكر لجان التطهير فى دراسته وطرحه.. على أن أطرف ما فى الموضوع هو ما أبانت عنه المحكمة من أن الملك نفسه (سواء كان هو الملك فاروق أو والده الملك فؤاد) هو الذى تبرع بالقصر ليكون للمصلحة العامة أو المنفعة العامة، بل أكثر من هذا فإنه اشترى نصيب بعض ورثة جده الأكبر (فرع الأمير عزيز حسن من أسرة محمد على) وكانوا مسرفين وتبرع به، كما أن بعض الأمراء الآخرين تنازلوا عن نصيبهم فى القصر من أجل المنفعة العامة.. وقد قفزت النيابة المدعية أمام محكمة الغدر على هذه الجزئية بسرعة مفهومة بالطبع.

وفى كل الأحوال فإننى أحلم بأن يعاد الاهتمام بهذا القصر وحدائقه لكى يتحول إلى شىء يشبه قصر المنتزه فى الإسكندرية، وليس هذا على الله بعزيز.

عرض جريدة المصرى فى ١٩٥٣/٨/١١ لجلسة محاكمة عثمان محرم التى عقدت فى ١٠ أغسطس ١٩٥٣(*)

«جلس المهندس عثمان محرم أمس أمام هيئة محكمة الغدر ليدلى بأقواله فى قضيته الرابعة المسماة «قضية قصر محمد على بشبرا».

وقال عثمان محرم للمحكمة: إن كل الاتهامات الموجهة إليه فى غير محلها، وإنه كان دائما يستعمل سلطته المخولة له بموجب القانون.

وأبدى عثمان محرم أسفه لأنه يكرر هذا القول على مسمع من النيابة التى تتهم دون أن ترجع للأوراق ودون أن تكون لديها براهين قاطعة.

وكان عثمان محرم أمس أكثر مرحا من أية جلسة مضت.

وقال عثمان محرم: إن تحسين مداخل القاهرة من أهم الأشياء التى يجب العناية بها والتى كان هو شخصيا يهتم بها،لذلك فإنه أنشأ فى وقت من الأوقات نفق شبرا ليحول دون الازدحام الذى كان يلاقيه كوبرى شبرا نتيجة سير الترام وكافة خطوط المواصلات عليه، إذ لم يكن لشبرا منفذ إلى داخل القاهرة سوى هذا الكوبرى.. وقال عثمان محرم: «كان حقهم يحاكمونى علشان عملت النفق بعرض ييجى ٦٠ مترا».

(*)كانت عناوين المصرى فى ذلك اليوم على النحو التالى:

* المحكمة تطلب من عثمان محرم عدم استعمال كلمتى مغفل وحمار!!
* عثمان يقول: لست مستبدا ولكن من حقى أن أبدى رأيى بصراحة!!
* كانت الجاموسة تأكل فى «البلكونة» التى جلس فيها محمد على الكبير
* عثمان محرم يقول أمام محكمة الغدر أمس: كان واجبا على النيابة أن تحاكمنى على عمل نفق شبرا!
* هدمت ثكنات قصر النيل ووضعت مشروع كورنيش يمر بالقاهرة
* أحضرنا ماكينات ولم تستعمل حتى الآن «حق نيابة الغدر تقدمهم»
* ويتحدث عن مشروع كهربة الوجه البحرى مستشهدا بسويسرا
* عثمان محرم يفاجئ المحكمة بأن ٣٠ فدانا تنازل عنها الملك فؤاد
* النيابة تقول: هذا نسمعه لأول مرة وعبده أبو شقة يقول إن التنازل بوثيقة رسمية ضمن الآثار العامة
* الشاهد الوحيد فى القضية: وكيل الأشغال لشئون الرى يقول:
إذا اقتنع عثمان محرم بمشروع نفذه فورا.. وأن البلاد فى حاجة إلى مشروعات كثيرة

واستمر المهندس عثمان محرم يدلى بأقواله ويجيب عن أسئلة المحكمة زهاء ساعتين ونصف ساعة، فكان يجيب فى جرأة وثقة، ويمزح بين الحين والحين، ثم يعود فيؤكد أنه «مش بيهزر».

وقد لوحظ أن الكثيرين من أعضاء المحكمة - إن لم يكن جميعهم - لم يستطيعوا أن يمسكوا أنفسهم من الضحك للفكاهات التى تخللت مناقشة عثمان محرم.

وفى أثناء المناقشات طلب رئيس المحكمة من عثمان محرم ألا يستعمل كلمتى مغفل أو حمار، فلما جاءت مناسبة وأراد المدعى عليه أن يستعمل لفظ «مغفل» قال بدلا منها لفظ «عالم» وضجت المحكمة بالضحك.

وبعد أن انتهت أقوال عثمان محرم سمعت شهادة الشاهد الوحيد المهندس إبراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال، وظلت مناقشته حتى الساعة الثانية.

وقد كلفت المحكمة الشاهد بإحضار بعض الأوراق وبإعداد بيان عن المشروعات التى تعطلت نتيجة لتنفيذ المشروع موضوع القضية.

هذا ومن المنتظر أن تترافع النيابة بعد تقديم البيان المشار إليه.

❑

وهذه تفاصيل ما دار فى الجلسة على نحو ما أدرتها جريدة المصرى:

أعلن افتتاح الجلسة فى الساعة التاسعة إلا خمس دقائق، وعلى الإثر سأل الرئيس عن الشاهد الوحيد فى هذه القضية فقيل إنه حضر.

الرئيس: ياحضرة المهندس عثمان محرم.. منسوب لحضرتك أنك فى خلال ١٩٤٩ و١٩٥٠ و١٩٥١ بوصفك وزيرا للأشغال أتيت أعمالا من شأنها إفساد الحكم.

ثم تلا الرئيس تقرير الاتهام على الوجه الذى نشرناه أمس.

وفى خلال هذ التلاوة قال المهندس عثمان محرم إنه لا يستطيع أن يسمع صوت الرئيس فقال الرئيس: «كل الزعيق ده ومانتش سامع؟».. ورفع الرئيس من صوته وهو يتلو تقرير الاتهام.

وسأله الرئيس عن قوله فى ذلك.

عثمان محرم: كل هذه الاتهامات فى غير محلها، وأنا دائما أستعمل سلطتى المخولة لى

بموجب القانون،وأنا متأسف إنى أكرر هذا وأقول على مسمع من النيابة التى تتهم دون أن ترجع للأوراق ودون أن تكون لديها براهين قاطعة.

الرئيس: حضرتك عندك مانع إن المحكمة تستوضح حضرتك فى بعض نقط؟

عثمان محرم: مافيش أى مانع طبعا.

الرئيس: إيه أصل الموضوع؟

عثمان: محرم إحنا كنا بنعمل على ترميم وإعادة قصرمحمد على وحديقته لحالتهما الأصلية بعد أن اتخذت إجراءات نزع الملكية وبعد أن تنازل الملك السابق.. هو أو والده.. مش فاكر.. عن حوالى ٣٥ فدانا للحكومة.. وده كان يملكه المرحوم عزيز حسن وأخوته، فكان من الصعب إنى أنزع ملكية القصر من يد ورثة محمد على، والملك تنازل عن نصيبه لأنه كان شايف إن أولاد عزيزحسن الأمراء دول مسرفين وأهملوا الجنينة لدرجة إن السور تهدم، والجنينة لا تروى لدرجة إنى شفت جاموسة بتاكل فى البلكونة اللى كان بيقعد فيها محمد على. والملك لما لقى إن الأمراء دول محتاجين وبيبيعوا بقى يشترى منهم، وتنازل عن حوالى ٣٥ أو ٤٠ فدانا، وبعض الأمراء تنازل مجانا والبعض ادينا له تعويض، والقصر نفس الموبيليا التاريخية اللى كانت فيه أصبحت منطرة [أى مبعثرة ومتفرقة] فى أمكنة كثير فقعدنا نلم فيها.. وإحنا بنشتغل فى ترميم السراى بعد أن أصبحت ملكا للحكومة لتصبح متحفا والحدائق تبقى عامة للجمهور،وفى الوقت اللى فيه جنينة الأزبكية مسطحها ١٠ فدادين كانت دى حوالى من ٩٠ إلى ١٠٠ فدان، والفكرة الأساسية أن تكون هذه الحديقة متنزها عاما الدخول فيه مجانا لأن الأغنياء يقدروا يروحوا القناطر الخيرية، لكن الفقراء يقدروا يتنفسوا فى هذه الحديقة، وأنا بأكرر هذا الكلام مخصوص.. وظهر وإحنا بنبحث الجنينة.

الرئيس: من اللى بيبحث؟

عثمان محرم: أنا واللى معايا.

الرئيس: وزارة الأشغال يعنى؟

عثمان محرم: طبعا وزارة الأشغال.. الفكرة بقى بدينا نشتغل فى ترميم السراى، وإحنا بنشتغل رأيت الجنينة فيه جسر للنيل قاطعها ويمر بوسطها وهو موازى لجسر النيل.

الرئيس: فهمنا دى شوية.

عثمان محرم: دى الجنينة.. وده جسر النيل.

الرئيس: لا خلى الجنينة هنا (إلى اليسار) والجسر الناحية الثانية.

عثمان محرم: لا خلينا كده.

الرئيس: بس خللى الجنينة هنا قبلى عندنا.

عثمان محرم: حضرة الرئيس بيقول لى قبلى فين وبحرى فين؟

الرئيس: قبلى عندنا وبحرى عندك.

عثمان محرم: بس ده عكس الوضع الطبيعى!

الرئيس: كده.. طيب.

عثمان محرم: أنا لقيت أنه معمول جسر آخر للنيل يقطع الحديقة من قبلى إلى بحرى.

الرئيس: غير ده؟

عثمان محرم: أيوه.

الرئيس: بمسافة قد إيه؟

عثمان محرم: بمسافة حوالى ١٠٠ متر.. ومعنى هذا إن المسافة بين هذا الجسر والجسر الآخر الملاصق للنيل يقال عليها فى الرى إنها «حوشة».. ومعنى «حوشة» إنه موجود على النهر جسر ولكن يخشى لضعفه أن يقطع عند الفيضان والجسر الآخر يعتبر احتياطيا.

الرئيس: حتى إذا قطع الجسر الأصلى؟

عثمان محرم: دا يحمى البلاد من الغرق.. والعادة أنه يوجد جسر واحد إلا فى المناطق الخطرة يوجد جسرين ورا بعض.. والحوشة قابلة للغرق مدة الفيضان العالى.. هذه الحالة مش بس موجودة فى قصر شبرا.

الرئيس: سيبك بقى من غيره؟

عثمان محرم: لا.. لها مناسبة.. روض الفرج فيها جسرين.. الجسر الأصلى وجسر احتياطى مجاور للترامواى، فكان الواجب.. مالوش معنى بنعمل حديقة عامة ويكون لنا

جسر يقطع السور بتاعها ويقطعها، فإذا تركنا الأمر كذلك يقطع جسر الحوشة وتغرق السراى ونصف الجنينة والأراضى الزراعية الواقعة داخل الحوش ولا تعويض لهذه الأراضى. زد على ذلك أن سكن القرية بتاعت دمنهور شبرا يقع داخل الحوشة زى السراى يبقى ينبنى على ذلك أن دمنهور شبرا تغرق بيوتها. وهذه الحالة عملت من قديم خطأ.. وإحنا كنا عايزين نحسن مداخل القاهرة لأن شارع شبرا بيبقى مزدحم، وده اللى خلانى فى وقت ما وأنا وزير عملت النفق بتاع شبرا لأن الترام وكل حاجة كانت تمر فوق كوبرى شبرا.. كان حقهم يحاكمونى علشان عملت النفق كمان وعرضه بيجى ستين مترا.. كل ده عمل علشان تحسين حالة المواصلات والدخول إلى القاهرة(*).. فاضل إننا نعمل هذا عند الدخول إلى شبرا فكان الواجب أن ألغى الجسر لأن اللى عمله.. بلاش.. مالوش لزوم أوصفه.. وأنتم توصفوه.(**)

الرئيس: عمل الجسر ده فى غير محله؟

عثمان محرم: وبدون تفكير وبلا نظر إلى المستقبل وكان لازم يبقى الجسر قوى عشان ما يكونش عليه خطر.. بيقولوا إن عرض الجسر ٦ أمتار.. اللى بيقول الكلام ده ما بيفهمش.. افرضوا دى أرض زراعة بيكون الجسر عندها ٤٠ أو ٥٠ م حسب ظروف الجهة.. يظهر إنه مش فاهم ما هو جسر النيل علشان يقول الكلام ده.. وسعنا الجسر.

الرئيس: من فوق والا من تحت؟

عثمان محرم: من تحت أولا.. ولا يسمح للأهالى بالبناء فى الأربعين مترا وإنما على الحدود لأن الجسر لازم له هذه العروضات.. فالقول بأن جسر النيل كان مصمما على أنه ٦ أمتار خطأ والمهندس اللى بيقول كده يبقى بلاش أقول حاجة.. يبقى عالم.(***)

الرئيس: بقى ياكده ياكده؟

عثمان محرم: هو يستاهل غير كده.. دا لا يصح إنه يكون مهندسا.. بل ولا حتى غفير

(*) يعنى عثمان محرم بهذا ما سبق أن أشرنا إليه فى الأبواب الأولى من هذا الكتاب من عنايته بمداخل القاهرة الكبرى وبمداخل وسط المدينة.

(**) كان هذا بناء على طلب المحكمة من عثمان محرم ألا يصف المخططين بألفاظه الحادة من قبيل حمار ومغفل!!

(***) وصل عثمان محرم إلى ذروة الغضب من خطأ أحد المهندسين وهو لهذا لا يمسك نفسه عن أن يصفه بما يستحق!

قنطرة مش مهندش فى وزارة الأشغال.. وبعد الجسر ما يطلع من الجنينة يطلع على شبرا ويغرب وبعدين يستقيم.. ووجدت أنا إنه من الحرام إنى أخلى القرية داخل الحوشة وزى ما عملت للسراى أعمل للفقراء المساكين فجعلت جسر النيل مستقيما ومجاورا للنيل.. يعنى هو الآن خارج سور السراى.. ولما نرسم الجسر عدل يصطدم ببيوت أهالى دمنهور شبرا.. فيانسيبهم زى ما هم وتبقى البلد عرضة للغرق أو نسير بالجسر على طول مجاورا للنيل وفى هذه الحالة لابد أن ننزع ملكية حوالى ١٥٠ بيتا.. هؤلاء الناس فقراء ولا توجد أرض مجاورة للبلد إلا أرض نوبار باشا وهى وقف على أولاده.. أنا أعرف أولاد نوبار وطلبتهم وكانوا فى باريس فجه واحد منهم قابلنى واتفقت معهم إنهم يدونا أرض من الوقف علشان نبنى بيوت بدل اللى تهدم. سلطة وزير الأشغال عندما ينزع ملكية أى مالك إما أن يعوض المالك نقدا أو عينا وأظن ده تعبير قانونى تفهموه أكثر منى.. فهل كان كل واحد من الفلاحين يسافر باريس علشان يتفق مع أولاد نوبار إنه يشترى منهم أرضا وبعدين يجى ياخد التعويض، لذلك استعملت سلطتى القانونية كوزير للأشغال التى استعملتها فى كثير من المواقف.

الرئيس: عملت إيه؟

عثمان محرم: أمرت إنه بالاتفاق بين مصالح الرى والمبانى والمساحة تحصر جميع البيوت التى ستضيع فى جسر النيل ويتخذ الإجراء إنه يبنى بيوت بدلا منها فى الأرض اللى نزعت ملكيتها.

الرئيس: يعنى نزعت الملكية من أولاد نوبار؟

عثمان محرم: أيوه.. نزع الملكية له جملة طرق.. إما وديا أو بالقوة وهذا من سلطة وزير الأشغال.. واللى يتخذ الإجراءات المصالح المختصة.. وهذا هو الذى حصل.

الرئيس: نزعت ملكية كام فدان؟

عثمان محرم: ٣٠ وكسور.. لأنه كان منظور فى المستقبل إن الأهالى يبنوا بيوت واسعة تقوم الحكومة تقدر تقسمها وتبيعها لهم.. يبقى أنا اللى خربت الخزينة وأنا اللى باكسبها؟ وأنا اللى باشيل الجسر.. دا احنا لما يبقى داخل الجنينة جسر عالى ارتفاع ٥ أو ٦ أمتار بعرضها للغرق.. إحنا حمينا الجنينة والسراى وروض الفرج كله من الغرق.

الرئيس: البيان انتهى؟

عثمان محرم: أنا بينت الكفاية.

الرئيس: هل أعمال جسور النيل هى التى اقتضت التفكير فى هذا المشروع أم أن لجنة القصور الأثرية هى التى رأت تجميل القصر وتنسيق الحديقة، ومن ثم بدأ التفكير فى هذا الموضوع؟

عثمان محرم: لا يافندم.. اللجنة دى أنا اللى شكلتها واللى عملها عثمان محرم.. وإحنا أصلنا بنكره التعاون..(*) مسألة بالحربية يقوم مدير التنظيم يقول ما ليش دعوه.. أنا كان يجينى وزير الحربية والبلديات والوزراء الآخرين لتسهيل أعمال الحكومة وسرعة إنجازها والتوفيق بينهم وعلشان أرتب العمل بحيث إنه يخلص.. والغرض من اللجنة إذن هو تسهيل العمل وتنفيذه طبقا للقوانين.. والرد على السؤال إن أعمال جسور النيل اقتضت إنى أفكر فى هذا الموضوع.

الرئيس: حضرتك أول من فكر فيه؟

عثمان محرم: ماقدرش أعرف.. وأنا الوزير اللى أمر بتوحيد جسر النيل وبعدين دراسة ما يجب عمله علشان ما يصحش يبقى فى القاهرة فى القرن ده أحياء فيها «حوش».. والغرض الأصلى هو تقوية جسر النيل والتفكير فى التقوية قبل التنفيذ.

الرئيس: وهل جسر النيل كان عرضة لأن يقطع فى وقت الفيضان العالى؟

عثمان محرم: أمال ليه عملوا الجسر الثانى.. كونه عمل الجسر الثانى يعنى فيه احتمال إن الأول يقطع.

الرئيس: الجسر الثانى يبدأ فين وينتهى فين؟

عثمان محرم: يبدأ من جسر ترعة الإسماعيلية الأيسر ويسير موازيا للنيل داخل حديقة قصر شبرا ويخترق شبرا ويمر شرق دمنهور شبرا ثم ينضم للجسر الرئيسى بالقرب من ترعة الشرقاوية.

الرئيس: يعنى كام متر؟

(*) هنا يعبر عثمان محرم في لحظة من لحظات الغضب عما يشكو منه المصريون أنفسهم وينتقدونه من طبائعهم الذاتية، وهى كراهية التعاون وافتقاد روح عمل الفريق!!

عثمان محرم: بين ٢ أو ٣ كيلومتر.

الرئيس: السراى تشغل قد إيه من هذه المساحة؟

عثمان محرم: حوالى ٥٠٠ متر.

الرئيس: وهل أزيل من بدئه إلى نهايته؟

عثمان محرم: أيوه؟

الرئيس: هل معنى ذلك إن هناك جزء فيه الجسرين؟

عثمان محرم: أيوه.

أبوشقة: يعنى القرية القديمة مازالت موجودة.

الرئيس: ألم يعمل امتداد لهذ الجسر لغاية الآن؟

عثمان محرم: أغلب الظن لا.. لأن المشروع لم يتم تنفيذه عند القرية القديمة.

الرئيس: هل يفهم من ذلك أنها معرضة للفيضان؟

عثمان محرم: هى كانت معرضة للغرق وأنا ما باروحش هناك بقى لى مدة.

الرئيس: كنت حضرتك ناوى تكمله؟

عثمان محرم: طبعا.. وأنا كان فى نيتى إنى أعمله لغاية القناطر الخيرية تدريجيا على مر السنين.

الرئيس: قرية دمنهور شبرا هل هى موجودة الآن فعلا؟

عثمان محرم: أيوه.

الرئيس: إذن أين بنيت القرية الجديدة؟

عثمان محرم: شرقى القديمة وبحريها.

الرئيس: مش فيه رسومات؟

عثمان محرم: وأنا أفتكر بعد ٤ سنين.. وهو ده بس اللى عرض على.. دا فيه آلاف المشروعات زى ده بتعرض علىّ.

الرئيس: ألم يكن هناك لجنة مشكلة بقرار من مجلس الوزراء تدعى لجنة اختيار المواقع؟

عثمان محرم: دى لجنة مشكلة بموجب القانون برئاسة وزير الأشغال لانتخاب المواقع بس.

الرئيس: هل أدمجت اللجنتان؟

عثمان محرم: مش إدماج وإنما تجتمعان فى وقت واحد.

الرئيس:

عثمان محرم: [وإيه المانع].. فى غالب الأحوال أعضاء اللجنة دى هم نفسى أعضاء اللجنة الثانية.

الرئيس: المحاضر ظاهر منها إن المشروع أثير أمام هذه اللجنة؟

عثمان محرم: وماله.. أنا رجل ديمقراطى ولست مستبدا لأنى باشتغل للمصلحة العامة ومافيش ضرر إن كل واحد يبدى رأيه بحرية، ودى اللجنة الوحيدة اللى كانت محاضرها بتكتب بالاختزال علشان أقدر أعرفه بعد الجلسة.

الرئيس: من الذى بدأ التفكير فيه.. وزارة الأشغال أم هذه اللجنة؟

عثمان محرم: وزارة الأشغال.. أظن كده.

الرئيس: كان فيه مشروع لإنشاء كورنيش على النيل؟

عثمان محرم: أيوه.. بندرسه لأن مادام يلغى الجسر الاحتياطى.. كورنيش ده اسمه موضة.. إنما اسمه جسر.. كونهم يسموه كورنيش.. هم ناس بتوع «فنطزية» يسموه زى ما هم عايزين.. أنا مالى؟ وأنا بأعمل سياسة وييجى اللى بعدى يلخبطها وكانت سياستى إنى أعمل جسر من قناطر الدلتا لغاية حلوان.. وأنا اتخانقت مع وزارة الحربية علشان تدينى الجسر اللى فى قصر النيل علشان نعمل كورنيش، وأنا كنت باشتغل مع زميلى وزير الحربية علشان نهد.. وأظن هدمنا بالفعل جناحا من الثكنات وكنت عايز أهدم الجناح اللى بيقعد فيه القائد العام لكن القائد العام كان عايز يقعد فى المكان اللى كان بيقعد فيه عباس الأول وإحنا كنا عايزين نهدمه كله علشان ده أثر للاحتلال الإنجليزى.. حضرات الضباط طبعا عارفين مين اللى كان قائدا عاما لأنى أنا ما أقدرش أقول اسمه دلوقت ما يليقش.. وإحنا بنرصف بـ٤٠٠ ألف جنيه دلوقت علشان نوصل لسيوة ليه؟

الرئيس: علشان نعمر الصحراء.

عثمان محرم: وهى حلوان شوية.. إحنا جبنا ماكينات بمائة ألف جنيه ولم تستعمل.. حق نيابة الغدر تقدم اللى عملوا كده لمحكمة الغدر.

الرئيس: حضرتك بتقول إن المشروع يبدأ من حلوان إلى القناطر فهل نعمله على طول والا نعمل حتت حتت؟

عثمان محرم: يصح.. وإحنا بنمشى الأسفل فالأسفل.. زى تهذيب النهر.. الحتة اللى نقدر نعملها نعملها والحتة اللى صاحبها يتخانق ويانا نسيبها شوية.

الرئيس: هل أصبح الجسر ٤٠ مترا من فوق والا من تحت؟

عثمان: زى بعضه.

وهنا التقط المصورون عدة صور متوالية للمهندس عثمان محرم فقال الرئيس:

الصور دى مش مضايقاك؟

عثمان محرم: أنا بأهزر.. يدوا فلوس الصور دى للفقرا.

الرئيس: هل كان التوسيع يقتضى نزع ملكية منازل من دمنهور شبرا أو من شبرا الخيمة؟

عثمان محرم: أيوه.. والله أنا متلخبط بين شبرا الخيمة وشبرا دمنهور.

الرئيس: الخرائط مش عندك؟

عثمان محرم: أنت عايزنى أقعد فى مصر واتفلق.. ما أروحش إسكندرية أستريح يوم؟ ياسعادةالقاضى أنا راجل عندى ٧٣ سنة.

الرئيس: المسألة مش مسألة سن .. دى مسألة حيوية .

عثمان محرم: الحيوية ما هى بالإجهاد تموت.. أنتم عايزين ترجعونى مهندس مركز تانى!! أنا وجدت إن من مصلحة الأهالى إن التعويض يكون عينا.

الرئيس: حضرتك بتقول إنك انتهزت الفرصة لعمل قرية نموذجية تحتذى بها وزارة الشئون؟

عثمان محرم: الغرض الأصلى إنى أعوض الأهالى.. وأنا كمهندس لى أفكار.. تحب أقولك أنا لى آراء وأقول لكم اللى عملته لفقراء القناطر.

الرئيس: خلينا فى القضية كفاية.

عثمان محرم: لا مش كفاية.. الفقراء دول بيناموا جنب القناطر وأنا دايما أفكارى تتقدم إلى الإصلاح ولازم نرقى وعايزين نرقى الفقير ودى سياسة العهد الحاضر وأول ترقية له المسكن، يعنى بينام هو وحمارته وجاموسته إن شاء الله فى جهنم.. إحنا يلزمنا فى الصيف هوا وفى الشتاء شمس لأننا بلد حر.

الرئيس: إحنا بلد معتدل.. أمال أوغندا تقول فيها إيه؟

عثمان محرم: أوغندا أحسن منا.

الرئيس: إزاى؟

عثمان محرم: حضرتك رحتها؟ أنا عارفها.. أحسن منا.. مش بأهزر.. فهل يعاب على وزير الأشغال المهندس إنه بيعمل للفلاح الفقير بيت مستوفى للشروط الصحية.. وأنا عملت فى اللاهون عند مدخل الفيوم، والإنجليز كانت سياستهم هدم القناطر التاريخية اللى عند اللاهون، وهى مبنية من ألف سنة، لأن سياسة الإنجليز هدم وإزالة الآثار التاريخية اللى بيفتخر بها المصريون.. كان يجب إنى أزيل البيوت فبنيت بيوت جديدة ونقلت الأهالى لها وبعدين هديت البيوت اللى فوق القناطر.

الرئيس: وبرضه البيت فيه ميه ونور؟

عثمان محرم: اللى بيقولك كده دول ناس مغرضين. إحنا كنا عايزين نكهرب الوجه البحرى علشان يمكن للفلاح إنه يعمل صناعات منزلية بكهرباء رخيصة زى سويسرا، والساعات فى سويسرا تُعمل فى بيوت الفلاحين لأن كل فلاح يعمل قطعة ومتخصص فيها والشركات تلم القطع وتعمل الساعات وتبيعها، وسويسرا أحسن من أى بلد فى أوروبا بسبب وجود الكهرباء رخيصة.. وأنا أعطيت كهرباء لمدينة المنصورة بمليمين ونصف للكيلووات ومع ذلك كانت بتبيع الكيلو بـ٣٦ مليما.. وأنا رأيى إنه يشترط فيما بعد على البلدية إنها تبيع بثمن معين علشان الفلاح يقدر يقوم بصناعة منزلية فى بيته.

الرئيس: الفلاح لا يزال فى حاجة إلى تعليم؟

عثمان محرم: دا أنا أعلمه.. أتاتورك فى تركيا ألغى الجهل وعلم الشعب فى ظرف سنة.. والكهرباء علشان أعملها وأنشرها عايزة خمس سنين.. والكهرباء لم تدخل القرية

لسه.. واحنا بنعمل محطة شمال القاهرة ومحطة جنوب القاهرة ومحطة فى المنصورة وفى إسكندرية وفى بنها، وعلشان نوصلها لبعض عايزة سنتين على الخمس سنين وتكون وزارة المعارف قد قامت بالتعليم.

الرئيس: المفروض أن تعطى دراسات للمشروع، فلم لم تتبع هذه القواعد؟

عثمان محرم: لم يحصل.. أى مشروع.

الرئيس: مشروع الجسر.

عثمان محرم: إحنا لسه جداد وصلتنى وأنا صلحتها.

الرئيس: المفروض إنك تجيب وكيل الوزارة مثلا وتقول له يعمل مشروع صفاته كيت وكيت.

عثمان محرم: أنا أخليه يدرس أى مشروع وبعدين أديله أوامر مكتوبة.. زى ما بتعملوا فى مشروع قانون.

أبوشقة: القصور دى لها ملفات.

الرئيس: عايزين نعرف الـ٣٠ فدانا تنازل عنها فؤاد أم فاروق؟

ممثل النيابة: هذا كلام قيل لأول مرة اليوم والمدعى عليه لم يقم الدليل على ذلك.

أبو شقة: إلحاق هذا القصر بالآثار العامة مسألة ملفها موجود فى وزارة الأشغال وتنازل الملك عن ٣٤ فدانا ثم بوثيقة رسمية مسجلة ضمن الآثار العامة.

ممثل النيابة: على كل حال الشاهد الوحيد هو وكيل وزارة الأشغال.

الرئيس: ابتداء تكلف النيابة بالاستفسار عن ذلك ومعرفة إن كان فاروق أو فؤاد الذى تنازل عن هذه الأرض.

ثم سأل الرئيس عثمان محرم:

حضرتك بتقول إن وزير الأشغال يعوض الأهالى نقدا أو عينا.. هذه السلطة مخولة للوزير بأيه؟

عثمان محرم: قانون نزع الملكية.. طول عمرى بأنزع ملكية.

الرئيس: إحنا مش عايزين العرف.

عثمان محرم: عرف إيه.. يعنى أنا أنزع ملكية بيتك بدون سند قانونى.

وأمر الرئيس بإحضار قانون نزع الملكية من مكتبة المحكمة.

الرئيس: أنا لى بيت قيمته ٥٠٠ جنيه ونزعت ملكيته تدينى بيت زيه؟

عثمان محرم: أيوه فى حدود القيمة الحقيقية للملك، وإنما أصحاب البيوت يعارضوا دائما فى التقدير وإحنا بنجتهد إننا ننهى المسائل دى وديا ودون التجاء للقضاء.

الرئيس: قيل إن المنازل التى أعطيت للأهالى توازى ثمانية أو ستة أمثال قيمة المنازل اللى نزعت ملكيتها.

عثمان محرم: أحيانا تقدر المساحة بمائة وأنا أقول بألف.. هو أنا مطلوب منى إنى أشتغل فى الرى والمبانى والمساحة؟

الرئيس: أنت المسئول الأول والأخير.. ولماذا لم تعطوهم التعويض نقدا؟

عثمان محرم: دا رأيك.

الرئيس: لا مش رأيى.

عثمان محرم: رأى النيابة.. أنا رأيى كده كوزير أشغال.. وأنا ترقية الفقير والعمل له هو اللى جابنى هنا محكمة الغدر.

الرئيس: مش وزارة الشئون المختصة.

عثمان محرم: مين يقول إن وزارة الشئون هى المختصة.. جميع مبانى الحكومة من اختصاص وزارة الأشغال.

الرئيس: المشروع من الناحية الاجتماعية كان يجب تركه لوزارة الشئون؟

عثمان محرم: ليه.. وهى عندها مهندسين.. دا شغلى أنا.

الرئيس: ولم لم تستشر وزارة الشئون؟

عثمان محرم: أنا بأعمل بيوت للناس.. هى الشئون فيها حد بيفهم حاجة.. طيب عملت إيه وزارة الشئون لغاية دلوقت.. أنا عملت قرية فى اللاهون.

الرئيس: علشان دى بيوت فوق القناطر.

عثمان محرم: لازم أديلهم قرية بدل القرية.

الرئيس: ياأستاذ عبده المسألة عايزة شوية بحث وشوية تروى.. إحنا عايزين نعرف التعويض وهل يصح أن يكون عينا، وإذا كان عينا هل يكون أرضا أو أرضا وبناء.

ممثل النيابة: مجلس الدولة اعتبرها هبة.

الرئيس: المشروع ده تكلف قد إيه؟

عثمان محرم: محرم ما أعرفش.. وزارة مصطفى فهمى(*) هى اللى عملت التقدير وطلبت ٢٠٠ ألف جنيه فردت المالية قالت خدوا ٥٠ ألف من الوفورات وبعدين تاخذوا فى الميزانية اللى جاية ١٥٠ ألفا.

الرئيس: المبلغ ده دفع فى عهده؟

عثمان محرم: مش متذكر.. هو أنا كاتب حسابات ما أقدرش أفتكر إلا إذا كانت قدامى الميزانية.

الرئيس: والله إحنا عايزين الميزانية.

أبوشقة: مشروع ميزانية وزارة الأشغال.

الرئيس: من الذى رفع المبلغ من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف جنيه ١٩٥٠/ ١٩٥١؟

عثمان محرم: مصطفى فهمى.

الرئيس: ثابت من التحقيقات إن الاقتراح برفع المبلغ تم فى عهدك؟

عثمان محرم: الملاحظة خطأ.

أبوشقة: إحنا عايزين كتاب مشروع ميزانية ١٩٥٠/ ١٩٥١ والمشار إليه فى أقوال المهندس إبراهيم زكى.

الرئيس: هب جدلا إنه مكتوب فى هذا المشروع إشارة إلى موضوع القرية.

أبوشقة: أنا عايز أقول إنى استأذنت البرلمان وأعلنت المناقصة فى أغسطس ١٩٥٠.

(*) يقصد عثمان محرم أن هذا تم فى أثناء تولى مصطفى فهمى باشا لوزارة الأشغال، وكان مصطفى فهمى قد خلف عثمان محرم نفسه فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠)، ثم عاد عثمان محرم ليخلف مصطفى فهمى عند تشكيل وزارة الوفد، وكانت هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى تولى فيها مصطفى فهمى باشا الوزارة، وكانت وزارة الأشغال فقط، والمقصود هو مصطفى فهمى باشا الثانى مدير القصور الملكية وليس مصطفى فهمى باشا الأول والد صفية هانم زغلول.

الرئيس: هذا الطلب يفصل فيه بعد الاستيضاح.

أبوشقة: وفيه خطاب مرسل من المهندس مصطفى فهمى إلى اللجنة المالية فى ٩/ ١١/ ١٩٤٩ يستأذن فى فتح الاعتماد بمائتى ألف جنيه لتكاليف المشروع بأجزائه، وعلى هذا الخطاب تأشيرة من وزير المالية عبدالشافى عبدالمتعال إنه ياخد ٥٠ ألف جنيه.

عثمان محرم: التفاصيل دى كلها موجودة فى صفحة ٧٢ و٧٣ من التحقيق.

أبو شقة: ما يكفيش ده.

عثمان محرم: معلهش نشوف وبعدين ابقى شوف الجواب.

وقال عثمان محرم: إن نقل الاعتماد من بند إلى بند داخل الباب يدخل فى اختصاص الوزير.

أبوشقة: الميزانية ٣ أبواب يدخل بند غوائل فيضان النيل فى واحد منها، ومحرم على الوزير إنه ينقل من باب إلى باب إلا بعد عرضه على البرلمان، إنما الوزير يقدر ياخد من بند إلى بند وهذا حق الوزير، ولكن الوزير لا يستطيع أن يأخذ من باب إلى باب.

الرئيس: فيه اعتراضين من وزارة المالية.

أبو شقة: اعتراض من سراج الدين إنه بيعمل مشروعات اجتماعية خارجة عن اختصاصه.

الرئيس: ورديت عليه؟

عثمان محرم: أمرت بإعداد الرد.

الرئيس: قررت إنك بعت فعلا.

عثمان محرم: لا.. قلت أمرت بإعداد الرد.

الرئيس: قرر صبرى الكردى أن الغرض الرئيسى من هذا المشروع هو تنسيق القصر والحديقة.

عثمان محرم: جملة أغراض.. منها تحسين مدخل القاهرة.. وكل واحد له رأيه.

الرئيس: هل أنشئت مرسى أمام باب القصر؟

عثمان محرم: أيوه.. على اعتبار إن ده مرفق عام.

الرئيس: هل أنشئ سور حول القرية النموذجية؟

عثمان محرم: سور حول كل بيت ولاأذكر إذا كانت النية اتجهت إلى إنشاء سور ليه.. يعنى نحبسهم.

ممثل النيابة: سور يتكلف ١٨ ألف جنيه!

عثمان محرم: واتعمل؟

ممثل النيابة: الشهود بيقولوا.

عثمان محرم: مش النيابة تتحقق الأول وبعدين تتهم(!!)(*)

وهنا كانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والربع فرفعت الجلسة للاستراحة.

❑

وأعيدت الجلسة بعد نصف ساعة واستدعى الشاهد الوحيد المهندس إبراهيم زكى وكيل وزارة الأشغال لشئون الرى وكان سابقا مفتش رى الوجه البحرى.

س: إيه معلومات حضرتك فى هذه القضية؟

جـ: فى أواخر سنة ١٩٤٩ كان يوجد بوزارة الأشغال لجنة تسمى لجنة القصور الأثرية تتولى عملية ترميم وتجميل قصر محمد على بشبرا، فطلبت إلى مصلحة الرى دراسة إخراج جسر النيل الذى كان يخترق حديقة القصر من داخل القصر إلى خارجه لأن المشروع كان يقضى بعمل سور حول القصر وحديقته، فوضع مشروع على أساس المشروعات العامة لجسر النيل بجانب النيل بعرض ٦ أمتار وينعطف شرقا ويتصل بالجسر القديم الأصلى خارج السور.. وهذه المنطقة كان فيها جسر قديم مجاور للنيل، وهذا لا نعتمد عليه فى حماية هذه المنطقة، والجسر الذى كان يرمم ويصان هو الذى كان يخترق حديقة القصر ويلتقى بحرى بالجسر الأصلى شرق قرية دمنهور شبرا.. فالمشروع جهز على أساس إخراج الجزء اللى داخل القصر ليسير بمحاذاة جسر النيل وقدم هذا المشروع إلى

(*) هنا وصل عثمان محرم إلى ذروة من ذرى دفاعه بأسلوب الهجوم على النيابة نفسها، فهو يستنكر أن يكون هو نفسه قد فكر فى بناء سور، ويلجأ فى هذا الاستنكار إلى منطق بسيط جداً وهو نفى نيته حبس المواطنين ! ثم يستنكر على النيابة عدم تحققها من واقعة مكتفية بإسنادها إلى الشهود.

الوزارة فطلب إلينا تعديله وجعل الطريق بعرض ٤٠ مترا ويستقيم حتى يتصل بعد دمنهور شبرا وترتب علي ذلك هدم بعض مساكن دمنهور شبرا ووجدنا أن المساحة المناسبة لنزع ملكيتها ٦ أفدنة وأرسلنا هذا المشروع للوزارة فاعتمدته.

س: الستة أفدنة واقعين شرقى دمنهور شبرا؟

جـ: بحرى شرق.

س: سنة كام؟

جـ: حوالى أواخر ١٩٤٩ أو أوائل ١٩٥٠.. ثم اتجه رأى الوزارة إلى الامتداد بالمساحة المنزوع ملكيتها إلى ٣٣ فدانا بإضافة ٢٧ فدانا.. هذه التوجيهات كانت تأتى بعد عرض المشروع على لجنة القصور الأثرية.

س: كنت حضرتك عضوا فيها؟

جـ: فى هذا الوقت لا.. واعتمد المشروع وأعلناه فى مناقصة ونفذ على أساس ٤٠ مترا إلى ما قبل القرية وجزء بعدها لأننا لم نهدم المساكن حتى يبنى خلافها، وذلك لغاية شركة الكهرباء التى تتصل بطريق الأسفلت الموصل إلى القناطر.

وفى هذه الأثناء اتخذت إجراءات بناء المنازل التى تحل محل البيوت التى ستهدم وعهد بذلك إلى لجنة تشترك فيها مصلحة المبانى والمساحة وتفتيش قناطر محمد على وعمل حصر لسكان هذه البيوت وأرسلت الكشوف إلى المساحة والمبانى لتصميم مساكن لسكناهم.. وعرض المشروع على الوزارة واعتمدته وهذا خارج عن الرى.. وفيما يتعلق بتكاليف المشروع فإن ترميم الجسر أخذ على اعتماد الوقاية من طغيان النيل، وتساءلنا عن نزع الملكية وبناء القرية فقال وكيل الوزارة فى ذلك الوقت أنه يؤخذ من اعتماد الوقاية من غوائل الفيضان.

س: قررت الآن أن المشروع عرض فى بادئ الأمر على لجنة القصور الأثرية فلماذا؟

جـ: اللجنة كانت بتدرس مشروع القصور الأثرية لترميمها وهذا القصر من ضمن هذه القصور وفى أثناء الدراسة وجد أن جسر النيل يخترق حديقة القصر والسور الذى كان يبنى فعلا.

س: ما هى القرارات التى اتخذتها تلك اللجنة وأبلغت إلى الجهات المختصة وما هى هذه الجهات؟

جـ: ترميم القصر وتجميله كانت تتولاه مصلحة المبانى ولم يكن لنا اتصال به.

س: اللجنة اتخذت قرارات؟

جـ: أيوه.. وإحنا بلغ لنا قرار لدراسة إخراج جسر النيل من القصر.

س: الجسر ده هو الجسر الأصلى؟

جـ: أيوه الأصلى.. النيل فى هذه المنطقة له جسر تآكل وضعف فعملت له تحويلة خارجة وفى عرفنا هذه التحويلة هى الجسر الأصلى أى خط الدفاع الثاني، وفى بعض الأحيان «الحوش» اللى ما فيهاش مبانى الجسر الأمامى بيقطع لاطماء «الحوش» وبتقوية الجسر الخلفى، والذى كان يرمم سنويا هو الجسر الذى يخترق الحديقة، وهذا لا يمنع من ترميم الجسر الأمامى.

س: الجسر اللى أنشئ فى الحديقة متى أنشئ؟

جـ: يجوز عقب فيضان عالى سنة ١٩١٧ أو حاجة زى دى.

س: هل هو معاصر لإنشاء القصر؟

جـ: لا.. القصر من أيام محمد على.. بعده بكثير.

س: ما هى المسافة بين هذا الجسر وبين الشاطئ الأمامى؟

جـ: حوالى ٤٠٠ متر أو نصف كيلو.. فى داخل القصر.

س: المشروع لما عدل إلى ٤٠ مترا هل عملت فى نفس مكان الجسر المخترق للحديقة أم فى مكان آخر؟

جـ: المفروض إننا نعيد اللى فى الحديقة يعنى عملنا جسر جديد فى موضع آخر أمام القصر ويبعد حوالى ٤٠٠ متر.

س: يعنى كأنه على حافة الماء؟

جـ: أيوه.

س: المهندس عثمان محرم بيقول إن الجسر المخترق للحديقة هو جسر احتياطى؟

جـ: إزاى بقى.. ما علمناش هو كده.. الجسر الأمامى جسر «حوشة» والجسر الخلفى هو الجسر الأصلى، وهو الذى نضطر أن نقطعه فى بعض الأحيان فى حالة الفيضان العالى.

الرئيس: حضرتك تعطينا فكرة بالرسم ولو كروكى عن موقع القصر وقرية دمنهور شبرا.

وتقدم الشاهد إلى المحكمة حيث أخذ يبين بالرسم ما طلبه الرئيس.

وتابع الرئيس مناقشة الشاهد على الوجه التالى:

س: فهمنا من الرسم الذى أجريته أمام المحكمة إن الفكرة كانت متجهة فى المشروع الأول إلى إخراج الجسر من داخل السراى إلى خارجها فقط، ثم عدل بعد ذلك بأن جعل الجسر مستقيما بحيث يمر ببعض مساكن قرية دمنهور شبرا،فما هو السبب الذى دعا لهذا التعديل؟

جـ: اتجه رأى تفتيش الرى إلى عمله فى أضيق الحدود والفكرة إخراج الجزء اللى داخل الحديقة فاستعضنا عنه بالجزء اللى عمل موازيا لسور الحديقة وللجسر القديم ثم الاتصال بالجسر القديم خارج السور فى أقرب مسافة.. عرض هذا المشروع على لجنة القصور الأثرية فرأت أن يعمل الجسر بعرض ٤٠ مترا وأن يسير مستقيما.

س: المشروع الأول.. من الذى وضعه؟

جـ: تفتيش الرى وأنا وافقت عليه بصفتى مفتشا عاما.

س: هل كان المشروع الأول يقتضى نزع ملكية أراضى أو مبانى؟

جـ: كان يقتضى نزع ملكية أرض لتنفيذ المشروع فى الجزء الذى كان يشغله الجسر فى خارج السور إلى أن يصل إلى الجسر القديم وهى أرض فى حدود فدانين.

س: عملت له مقايسة قد إيه؟

جـ: حوالى ١٥ ألف جنيه.

س: أول تعديل طرأ على هذا المشروع ما هو؟

جـ: استقامة جسر النيل من قبلى حدود القصر إلى ما بعد القرية حتى يتصل بمجراه الأصلى، بعرض ٤٠ مترا ونزع ملكية مساحة تحل محل المساحة التى ستهدم البيوت التى عليها واللى نزع ملكيته علشان الجسر أقل من فدان.

س: إحنا عايزين نعرف اللى نزع ملكيته بعد تقرير جعل عرض الجسر ٤٠ مترا؟

جـ: التعديل اقتضى هدم منازل والأفدنة التى تقرر نزع ملكيتها لبناء منازل عليها وليس للمساحة اللازمة للجسر.

س: هل المساحة اللازمة للجسر دخلت فى هذا القدر من الأطيان؟

جـ: جايز.

س: ما الذى دعا إلى زيادة الأرض المطلوب نزع ملكيتها من ٤ أفدنة إلى ٦ أفدنة؟

جـ: أنا لا أذكر أنها كانت أربعة.. هى كانت ستة من الأول.

س: الأربعة اقتضت ١٤٥ ألف جنيه، ولما بقت ستة زادت التكاليف إلى ٢٠٠ ألف جنيه؟

جـ: ما يمكنش إن من ٤ إلى ٦ أفدنة تعمل الفرق الكبير ده.. وأنا ما أقدرش أجاوب على السؤال ده إلا بعد إحضار الألبومات باكر وهى موجودة بتفتيش رى القناطر.

وقد كلفت المحكمة الشاهد بطلب هذه الألبومات على أن يحضرها اليوم.

س: هل كانت هناك ضرورة لزيادة المساحة إلى ٣٣ فدانا؟

جـ: دى سياسة الوزير.. إذ أنه من المنتظر فى المستقبل أن تزداد المبانى فى تلك المنطقة ودى مسألة تقديرية.

س: تعويض الأهالى كان يقتضى نزع ملكية هذه الأطيان؟

جـ: لا.. القرية بنيت على ١٣ فدانا فقط والباقى فاضى.

س: الباقى ترك ليه؟

جـ: وحانعمل به إيه.. إحنا لما استلمنا المشروع وخلصت القرية وانتهى المشروع طلبنا إن مصلحة الأملاك تستلم هذه الأرض والقرية للتصرف باعتبارها المهيمنة على أملاك الدولة الخاصة.

س: لأى غرض يمكن استعمال هذه الأرض؟

جـ: امتداد العمران فى المستقبل.. ثم اللى يجاوب على هذا هو الوزير.. وكان فى نيته بناء مدرسة وجامعة ومستشفى(*).

س: فى ٢٠ فدانا؟

جـ: أهو ده اللى سمعته.. والقرية الجديدة أقل من ربع قرية دمنهور شبرا لأنه بنى ١١٥ بيتا مقابل ما هدم فى القرية القديمة.

س: هل كانت هناك فكرة لإزالة القرية القديمة بأكملها؟

جـ: ماحدش قال كده.

الرئيس: أهى دى مسألة جديدة.. إذا كان ثلاثة أرباع القرية القديمة فاضل ما الداعى لإنشاء القرية النموذجية ياحضرة المهندس عثمان محرم؟

عثمان محرم: إحنا بندى بيوت بدل بيوت، ونزعنا ملكية زيادة علشان فى المستقبل نعمل المرافق وتنتقل القرية تدريجيا لأن القرية عندنا تنقصها مرافق كثيرة.. ودى فيها مكسب للحكومة.

الرئيس: طالما إن المشروع بوضعه اللى كان موجود وقتها أما كان يكفى الأرض التى نزعت ملكيتها؟

عثمان محرم: [الحكومة] بتجتهد إنها تخدم الفلاح الفقير بتحسين حالته، أهى دى أرض يملكها باغوص نوبار اللى كان وزيرا فى عهد إسماعيل وهو أرمنى وأصبح من كبار الثراة فى مصر.. إيش جاب نوبار من أرمينيا يقوم يملك أرض شبرا البلد والفيوم زى كل الأراضى اللى اغتصبت من الحرامية دول!!

واستأنف الرئيس مناقشة الشاهد:

س: حضرتك ذكرت إن مرافق القرية الجديدة هى التى استلزمت زيادة المساحة، وكتبت ذلك وأنت مفتش عام؟

(*) هنا يسجل الشاهد مالم يعن عثمان محرم نفسه بتسجيله من طموحاته الحضارية!!

جـ: هذا سرد للحالة القائمة لكنه ليس رأيى.. دى المبررات التى قيلت لنا فى ذلك الوقت.

س: ماذا كان الغرض من إنشاء جسر عرضه ٤٠ مترا أمام القصر؟

جـ: ما أعرفش.

س: رأيك أنت إيه؟

جـ: أنا قلت ٦ متر.. ويمكن عمل كده للتجميل.

س: اشمعنى المنطقة دى اللى تخص بالتجميل دون غيرها؟

جـ: لم تخصص هذه المنطقة بالتجميل ولكن سياسة المهندس عثمان محرم كانت دائما تهدف إلى توسيع الجسور، وكان فى النية إنه يعمل طريق بين القاهرة والإسكندرية بعرض ٣٠ مترا وهناك كان مشروعا لعمل كورنيش بين القاهرة والقناطر الخيرية واعتبرناه مشروع ثانوى وعرضه ٢٥ مترا، وكان له اعتماد خاص فى الميزانية وحذفناه.. وأعقب ذلك أن لجنة القصور درست تجميل مداخل القاهرة وتناول هذا التجميل المنطقة بتاعة شبرا الخيمة ومن ضمن هذا توسيع وتعديل جسر النيل من القصر إلى ترعة الإسماعيلية وهى مسافة حوالى كيلو.

س: وبعد ترعة الإسماعيلية إلى القاهرة هل جسر النيل لم يكن يحتاج إلى توسيع؟

جـ: كان يحتاج.

س: كله؟

جـ: من فم الإسماعيلية إلى روض الفرج، ولكن كان فيه خلاف بيننا وبين مصلحة التنظيم لأن الجسر فى نظر مصلحة الرى هو الطريق الترابى الموازى لخط ترام شبرا، وكان من غير المرغوب فيه من جانب مصلحة التنظيم أن تستمر هذه الحالة فكان بيعمل على إزالته فقلنا إنه يجب أولا تقوية جسر النيل الواقع على الميابس مافيش فلوس للصرف على مثل هذا المشروع.

س: قصر محمد على هل كان يستعمل لحفلات رسمية أم لنزهات الملك السابق؟

جـ: استعمل مرة واحدة فى حفلة مبرة محمد على، وذى معلومات عامة للجميع.

س: قبل أن يتم المشروع أم بعده؟

جـ: بعد مشروع الجسر بزمان وكانت الجنينة اتوضبت.

س: هل تظن أن تعديل الجسر بهذا الشكل كان ضروريا حتى إنه يتكلف مثل هذه المبالغ الطائلة؟

جـ: لا أعتقد أن المصاريف التى صرفت على هذا المشروع طائلة لأن البلد محتاج إلى مشروعات أكثر من هذا، وسياسة الوزير عثمان محرم سياسة توسع باستمرار بدون التقيد بأى قانون.. إنه يقتنع بمشروع فينفذه.

س: لاشك أن التوسع محمود إذا كان ضروريا أو دعت إليه الضرورة العاجلة؟

جـ: فى نظرى أنا لا.. لكن فى نظره هو أيوه.. قد يكون هناك ظروف تخفى على أنا ما يجعله ضروريا فى نظره.

س: ولماذا لم تعط التعويضات للأهالى نقدا؟

جـ: هذا كان رأيه، وأذكر العمدة جانى وقال إن بعض الأغنياء مستعدين لشراء البيوت، أما الباقى فسيبيعوا البيوت ومجلس الدولة قال إنه لا يمكن الموافقة على هذه الهبة إلا بالرجوع إلى البرلمان.

س: هل التعويض العينى من جانب وزارة الأشغال مطابق للقانون؟

ج: لاأذكر أن ذلك حصل قبلا.. يعنى تعويضات بلاد النوبة إحنا اديناهم فلوس وأرض بدل أرض، لكن طريقة التبادل تتولاها مصلحة الأملاك مع مصلحة المساحة.

س: امال إيه خلى عثمان محرم يلجأ إلى هذه الطريقة؟

جـ: ده رأيه؟

س: مش أنتم مستشارين بتوعه؟

جـ: رأينا لم يكن يعتد به قوى.

س: يعنى فكرتم إنكم لو أبديتم رأيا فلن يعتد به؟

جـ: تقريبا.

س: الأموال الخاصة بنزع ملكية الأطيان وإقامة المبانى صرفت من أى بند؟

جـ: من بند الوقاية.

س: هل هذا جائز قانونا؟

جـ: قيمة نزع ملكية الأرض يجوز إنها تدخل ضمن هذا الاعتماد، أما بناء قرية بتكاليف ٣٠٠ ألف جنيه فأعتقد أنه كان يجب أن يكون لها اعتماد خاص.

س: المسألة مش مسألة اعتماد؟

جـ: كان يجب أن يكون هناك اعتماد خاص والقانون يمنع ذلك، وقد وردت ملاحظة من ديوان المحاسبة فى هذا الشأن.

س: المهندس عثمان محرم يقول إن له الحق فى أنه يعطى تعويضا نقديا أو عينيا فما رأيك؟

جـ: ما حصلش قبل كده.. لكن إحنا خفنا ندى الأهالى فلوس يضيعوها فقلنا نديلهم التعويض عينى.

س: هل الاعتراض كان من وزارة المالية أم من ديوان المحاسبة؟

جـ: دا الاعتراض جه من ديوان المحاسبة فى يونية ١٩٥٢ والوزير قرأ لنا جواب وزارة المالية وقال إنه سيتولى تفهيم وزير المالية بالموقف.

س: هل حصل رد؟

جـ: لا أعرف.

س: هل اعتراض أم اعتراضين؟

جـ: اللى وصل إلى علمى ده بس.

س: هل يمكن أن يدخل تحت بند الوقاية الأعمال الخاصة بمشروعات قناطر محمد على؟

جـ: لا..

س: ألا يعتبر مشروع قناطر محمد على من الأعمال التى قد تدخل ضمن مشروعات غوائل الفيضان؟

جـ: دى بخمسة ملايين جنيه ولازم يظهر لنا بند خاص بالميزانية. والباب الخاص بالأعمال الجديدة يتناول المشروعات الجديدة فى وزارة الأشغال على أساس أن كل مشروع وحدة قائمة بذاتها فإذا فرض أنى صرفت على مشروع من المشروعات أكثر مما هو مدرج له فيجوز تغطية العجز من بند آخر.

س: فى أى بند تدخل الاعتبارات الخاصة بغوائل الفيضان؟

جـ: ده بند لوحده وموجود فى الباب الثالث.

س: هل يمكن اننا ناخد من المشروعات الجديدة لغوائل الفيضان؟

جـ: بشرط إن اللى يكون صرف من بند غوائل الفيضان يتصل بغوائل الفيضان.

س: هل تعتقد أن مشروع إنشاء القرية يتصل بمشروع الجسر؟

جـ: هو يتصل به ولكنه لا يخصم على اعتماده بل يجب أن يكون له اعتماد خاص لأن هذه عملية تكاليفها ثلث مليون جنيه فيجب أنها تمر على السلطات المالية.. لكى أنفذ عملية بهذا المقدار يجب أن أستند إلى سلطات أخرى تؤيدنى فيها.

النيابة: هل ترتب على إنشاء هذه القرية أى ضرر أو تعطيل لاعتماد الوقاية من طغيان النيل أو مشاريع أخرى؟

الشاهد: طبيعى أثرت فى المشروعات الأخرى.

الرئيس: هل كانت هناك مشروعات عاجلة أهم من هذا المشروع؟

الشاهد: امال إيه.. فيه بروجرام مرسوم لمشروعات تقوية جسور النيل.

الرئيس: هل كان هذا المشروع داخلا ضمن البروجرام؟

الشاهد: لا..

النيابة: هل هناك مشروعات نفذت من بند غوائل الفيضان فى سنة ١٩٥٠؟

الشاهد: أيوه... إنما دى عايزة بيانات.

الرئيس: المحكمة كلفت الشاهد بتقديم بيان باكر (اليوم).

الشاهد: لا إزاى.. دى عايزة لفة على وجه بحرى.

الرئيس: بالتليفون.. وكمان تجيب لنا بيان المشروعات التى عطلت بسبب عدم وجود الاعتمادات اللازمة.

الشاهد: البيان ده ييجى بجوابات.

الرئيس: لا.. الروتين لاينفع.. إحنا مش بنقول بدنا نتحرر من الروتين القديم والوزير السابق بتاعكم من أنصار السرعة.. وإذا ما كنتش تثق بالبيانات تبقى تقول لنا وإحنا نتصرف.

ثم رفعت الجلسة لتعود اليوم للانعقاد لمناقشة الشاهد بعد إحضار الأوراق المطلوبة!!

الباب السادس

ادعاءات مكرم عبيد وانتقاداته
لعثمان محرم

نعرض فى هذا الباب لهجوم مكرم عبيد باشا على عثمان محرم، وقد ورد هذا الهجوم على مرحلتين أو فى كتابين:

(١) فى الكتاب الأسود الذى نشره مكرم عبيد عقب خروجه على الوفد (أو فصله منه)، وقد نشره على هيئة كتاب مرفوع إلى جلالة الملك فاروق!!

(٢) ما سمى بـ«تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة»، وهو كتاب ضخم يقع فى ٢٨٢ صفحة من الحجم الكبير [الفلوسكاب]، وفيه مجموعة من التقارير التى تتعلق بما هاجمت به اللجنة عثمان محرم.

وسنعول على هذا التقرير باعتباره أكثر تفصيلاً وتحديداً من الكتاب الأسود، وباعتباره تقريراً مؤسسيا (!!) فضلاً عن تفوقه الطبيعى فى ذكر تفصيلات وتحقيقات، وعن أنه مذيل بإمضاءات أربعة من الأقطاب من رجال السياسة والقانون(!!)

وينبغى هنا أن نشير إلى أن هذه اللجنة التى وضعت التقرير كانت لجنة معادية للوفد وقد شكلتها وزارة أحمد ماهر باشا قبل أن يمضى عليها فى الحكم ثلاثة أسابيع بناء على إلحاح مكرم عبيد الذى كان قد دخل هذه الوزارة كوزير للمالية، ونال لحزبه الجديد «الكتلة الوفدية» أربعة مقاعد وزارية، كان مقعده أولها، وكان المقعد الثانى من نصيب زميله طه السباعى الذى عين وزيرا للتموين. وتروى الكتابات التاريخية عن تلك الفترة أن مكرم عبيد قد سبب ما وصف فى حينه بأنه كان صداعا مستمرا لرئيسى الوزارة المتعاقبين (أحمد ماهر والنقراشى)، فقد كانت طلباته وانتقاماته وتشفياته لا تنتهى، وفضلا عن هذا فإنه لم يكن قانعا بما وصل إليه «فى هذا التحالف» بعد أن خرج من الوفد.

وبوسع القارئ أن يعود إلى كتابنا «على مشارف الثورة» ليقرأ ما يرويه كل من كريم ثابت وإبراهيم فرج عن طبيعة تفكير مكرم عبيد فى تلك الفترة.

على أن مما يعجب له المرء [حين يقرأ تقارير هذه اللجنة، وهى تقارير موسعة كما نرى] أن مكرم عبيد اضطر نفسه إلى بذل كل الجهد الجبار من أجل أهداف لا يمكن وصفها بأنها معقولة ولا مقبولة، بل ولا محتملة، وإنما هى أهداف صغيرة إلى أبعد حدود الصغار، ومع هذا فإن مكرم عبيد أجهد نفسه وفكره ومنطقه وعقليته فى تطويع الأمور لاهوائه الغير المبررة، ويبدو أنه كان (على حد ما أوحى لنا به إبراهيم فرج) يريد فقط أن يثبت للنحاس باشا أن مكرم قادر على الهدم كما كان قادرا على البناء.

ومع هذا فقد حرصت على أن أنقل كل نصوص مكرم عبيد كاملة فى التقارير التى تناولت عثمان محرم باشا بصفة أساسية، ومع أنى كنت أجد نفسى مدفوعا إلى دحض وتفنيد طريقة مكرم فى تقاريره، إلا أن الله سبحانه وتعالى هدانى إلى أن تكون تعليقاتى «رمزية» فحسب، وألا أنساق إلى ما انساق إليه مكرم عبيد من

استعراض القوة فى غير محلها، ومع هذا فإنى لم أبخل على كل تقرير ببعض ما ينبغى من الإضاءات الكفيلة بإطلاع القارئ على وجه الحق.

وسنطالع فيما يلى نصوص ما أوردته كتابات مكرم عبيد فى التقارير التسعة ، وهى التقارير التى تحمل الأرقام من ٣٠ إلى ٣٨ والتى خصصها لمخالفات عثمان محرم باشا، وقد رتبنا هذه التقارير على نحو ما وردت فى تقرير اللجنة الوزارية مع إعطائها أرقاما جديدة بدءاً من التقرير الأول باعتبارنا لم نتناول التقارير الأخرى قبل التقرير رقم ٣٠ والتى لا تتعلق بعثمان باشا محرم.

التقرير الأول [تقرير ٣٠]

فضيحة مناقصة أخشاب بوزارة الأشغال

وزير الأشغال السابق ووكيلها السابق وأربعة وزراء فى الوزارة النحاسية يدعون مرتين عند الخواجه عزيز بحرى لأعمال مصلحية

يقول التقرير:

كان يصح أن تتخذ هذه الفضيحة عنوانا لفساد الحكم فى عهد الوزارة السابقة لولا أن الفضائح السابقة - واللاحقة - تتزاحم فى التنافس على هذا الوضع[1].

وإذا كان لهذه الواقعة خطورة خاصة، فهى أن التلاعب بأداة الحكم امتد إلى أكثر من وزير أو موظف كبير - وأن العبث بالمناقصات العامة واعتمادات الدولة يكاد لا يصدق لولا أن الأوراق المضبوطة تدل عليه - وأشد من هذا وأدهى فان منزل الخواجه عزيز بحرى وسيط الصفقة وصديق وزير الأشغال وبعض الوزراء هو الذى دبرت فيه شروط الصفقة بعد أن دعى إليه لتناول الغداء وزير الأشغال وأربعة من الوزراء زملائه «دعوا لهذا الغرض» (على حد تعبير عزيز بحرى فى أحد خطاباته المضبوطة) - وأخيرا، فان ما دبر بحضور الوزراء الذين دعوا مرتين متواليتين وبعد خلوة خصوصية بوزير الأشغال (á l'intimité كما جاء فى خطاب آخر) قد أبرم بعدئذ شرطا بشرط وتفصيلا بتفصيل فى وزارة الأشغال... وكان على خزينة الدولة أن تدفع الثمن فدفعته، ولما لم تتسع اعتماداتها الخاصة للأخشاب الإضافية التى اشتريت - رغم عدم حاجة المصالح إليها - لجأ الوزير إلى اعتماد الطوارىء...

وقد قبض تاجر الأخشاب (الخواجه تريفون) من هذه الصفقة مبلغ ٤٩٤٦٣ جنيها و ٥٧٧ مليما بمقتضى شيك على البنك الأهلى رقم ح م ٦٢٩٤٤١ موقع عليه من السكرتير العام لوزارة الأشغال العمومية، وقبض الخواجه عزيز بحرى سمسرة من البائع مبلغ ٤٦٦٩ جنيها و ٥٠٠ مليم.... أما ما عدا ذلك - وما تخلل ذلك - ففى الأوراق المضبوطة إشارات خطيرة سيأتى الكلام عنها.

(١) هكذا يبدأ التقرير بعبارات خطابية مهاجمة كأنها عبارات الادعاء، مع أن هذا تقرير حكومى وقعه أربعة بينهم وزيران، والمقصود بالوزارة السابقة فى هذا التقرير وزارة النحاس باشا التى أخرج مكرم عبيد نفسه عند تشكيلها، أو بمعنى أدق شكلت لكى يخرج منها مكرم عبيد!! .

وما كان من الميسور للجنة أن تقف على هذه التفصيلات الخطيرة لواقعة دبرت فى الخفاء لولا أنها استصدرت أمرا بتفتيش مكتب الخواجه عزيز بحرى فى القاهرة ومكتب الخواجات تريفون بالاسكندرية فى وقت واحد، فضبط عضوا النيابة المنتدبان أوراقا عديدة هى أصول خطابات متبادلة موقع عليها من الخواجه عزيز بحرى أو من الخواجه تريفون فضلا عن صور أوراق وشيكات... إلخ...

وهذه الأوراق مضافة إلى ملف وزارة الأشغال هى التى أدت إلى اكتشاف الفضيحة فى أبشع صورها، وفى كل مرحلة من مراحل تطورها.

❑

ويجدر بنا قبل أن نبين مساوىء هذه المناقصة أن نشير إلى مناقصة سابقة كان لوزير الأشغال (عثمان محرم باشا) موقف خاص فيها إزاء محلات تريفون نفسها فحاباها لحجة انتحلها، وكان من الجائز ألا يتجه الشك إليها، لولا أن الصفقة اللاحقة ألقت ضوءا على السابقة(١).

أما هذه الصفقة السابقة، فتتلخص فى أن مصلحة الميكانيكا والكهرباء ـ بعد أن تعرفت حاجات المصالح الحكومية طبقا للنظام المتبع ـ طرحت فى المناقصة الكميات اللازمة لها من الأخشاب، وحدد لفتح المظاريف فيها يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٢، وتقدمت فى هذه المناقصة جملة عطاءات كان أقلها عطاء دائرة أسعد باسيلى باشا وخلقوصى وشركاه، فأوصت مصلحة الميكانيكا بقبول هذين العطاءين بمبلغ إجمالى ٣٦٠١٨ جنيها و ٦٧٨ مليما خص منها دائرة باسيلى باشا مبلغ ٣٥٦٩٥ جنيها و ٤٧٨ مليما وخلقوصى وشركاه مبلغ ٣٢٣ جنيها و ٢٠٠ مليم ـ وكان سعر دائرة أسعد باشا باسيلى ٧٩٠ مليما عن القدم المكعب على أن يستورد الكميات من الخارج بعد الحصول على إذن الاستيراد.

(١) هذا نموذج واضح لإسفاف مكرم عبيد وجماعته فى الخصومة، وهوأبرز ما كان يؤخذ على مكرم عبيد، ونحن نراه فى هذه الواقعة يتعسف فى محاولة العثور على أى خطأ أو شبهة خطأ، مع أن تصرف عثمان محرم كان فى منتهى الحكمة، وربما لم يكن له بديل لأنه لم يكن على استعداد لأن يشترى بضاعة غير حاضرة أو أن يعيد المناقصة مرة أخرى ويعطل الأعمال فى وقت كانت الحرب فيه مندلعة، ولا يمكن ضمان موعد وصول بضاعة من الخارج، بل يصعب أيضا إلزام التاجر بأية غرامات لأن ظروف الحرب كفيلة بأن تكون عذرا له، ولهذا فإن مكرم عبيد كما نرى فى فقرة لاحقة سيحل المشكلة (التى وجد نفسه فيها فى أثناء صياغة الاتهام) بشطط آخر سنتناوله فى موضعه.

وبناء على توصية مصلحة الميكانيكا والكهرباء اعتمد معالى وزير الأشغال نتيجة هذه المناقصة بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٢. ولكن لعلة ما - ولعلها علة العلل - شطب معالى الوزير هذا الاعتماد وأمر شفويا أن يعاد عمل كشف التفريغ ومقارنة الأسعار على أساس الأخشاب الموجودة فى مخازن التجار بالقطر المصرى وليس على أساس الاستيراد من الخارج وبناء على هذا الأمر قدم مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء مذكرة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ لسعادة وكيل الوزارة يقول فيها بالنص:

«بناء على تعليمات حضرة صاحب المعالى الوزير.. أرجو التفضل بالموافقة على صرف النظر عن التوصية السابقة الخاصة بهذه المناقصة واعتماد قبول الأخشاب من التجار الموضحة أسماؤهم فيما يلى بمبلغ إجمالى قدرة ٥٧٢٠٥ جنيهات و ٣٧٠ مليما حسب الأسعار المبينة بعطاءاتهم وذلك بسبب وجود الأخشاب بمحلاتهم حاليا ولو أنها ليست الأقل فى السعر»[1].

أما التجار الذين رست عليهم المناقصة على هذا الأساس الجديد فهم:

مليم	جنيه	
٨٥٠	٩٢١١	محلات خلقوصى وشركاه.
٥٢٠	٤٧٥٣١	نيقولا تريفون.
—	٤٦٢	شركة سماجا للشرق الأدنى.

وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٤٢ اعتمد الوزير هذه المناقصة ولم يكن بد من أن يلتمس لنفسه عذرا فوجه إلى وكيل الوزارة مذكرة جاء فيها ما يأتى بالنص:

«اطلعت على توصية مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتوريد الأخشاب اللازمة لمصالح الحكومة المرفوعة لى بموافقة سعادتكم وقد اعتمدتها لأنه لامفر لنا من ذلك نظرا لأن صاحب الأسعار الأقل لا توجد لديه الأخشاب وسيعمل على استيرادها من الخارج... وقد

(١) تشير مذكرة مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء صراحة وبكل وضوح إلى الحقيقة التى يريد مكرم عبيد تصويرها على أنها اكتشاف، وفى الواقع فإن المذكرة تنبئ بكل وضوح عن أن عثمان محرم كان واثقا من نفسه فى كل تصرفاته، وأنه كان يسمى الأشياء بأسمائها، وأنه كان يتصرف بحكمة ومسئولية وثقة فى تقدير حكمته وحنكته ومسئوليته، وهو الرجل الذى تولى الوزارة منذ ما قبل ١٧ عاما من هذه الواقعة.

أدهشني[1] أن يقال فى عبارة التوصية الصادرة من حضرة صاحب العزة المدير العام لمصلحة الميكانيكا والكهرباء إن هذه التوصية بناء على رغبة حضرة صاحب المعالى الوزير إذ الواقع أننى عندما عُرضت على التوصية الأولى ووجدت أن التفكير انحصر فى اختيار العطاء الأقل دون نظر إلى أن صاحبه ليست عنده الأخشاب المطلوبة، فى حين أن جانبا كبيرا من الأخشاب موجودة فعلا فى مخازن التجار الآخرين وان كان سعرهم أعلى، فقد نبهت إلى أن المصلحة تقضى بأن تعمل على أخذ الأخشاب المضمونة...»[2].

ولعل أبلغ رد على هذا الدفاع المكشوف[3] هو أن هذه أول مرة حدث فيها هذا الإجراء لأن فى سنتى ٤٠/٤١ و ٤١/٤٢ تمت التوصية على أساس الاستيراد من الخارج. وكان يجدر بوزارة الأشغال أن تقبل أقل العطاءات كما أوصى مدير عام الميكانيكا، فاذا خشيت عدم إمكان الحصول على الأخشاب من الخارج كان فى ميسورها أن تستمر فى قبول العطاء الأقل وتصدر قرار استيلاء على أخشاب محلات تريفون ثم تدفع لهم الثمن الفعلى مضافا إليه الربح المعقول، طبقا لما جرى عليه العمل فى أحوال كثيرة منذ بدء الحرب ـ ولكنها لم تفعل لأن الوزير لم يشأ[4].

وبمقارنة حسابية يتضح أن الحكومة خسرت فى هذه الصفقة مبلغ ٩٦٤٢ جنيها و ٢٦٠ مليما وهو الفرق بين ٣٧٢٨٩ جنيها و ١٠٠ مليم (قيمة ٣٤٩٩٦ قدما مكعبا خشب

(١) نلمح هنا أن عثمان محرم بألمعيته قد انتبه إلى المناورة الخفية التى شرع مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء فيها، وهى ذات المناورة التى بنى عليها مكرم عبيد اتهامه فى الكتاب الأسود ومن ثم فى تقريره الذى بين أيدينا.

(٢) يتعمد تقرير مكرم عبيد أن يقطع الكلام المقتبس هنا مع أنه بطبيعة الحال يتضمن ذروة دفاع ومنطق عثمان محرم، ولكن تقرير مكرم عبيد بحيلة مكشوفة يتعمد الوقوف بما ينقله من نص تأشيرة عثمان محرم قبل بلوغها ذروة الحديث عن حكمة سياسة صاحبها، وهو الحديث الذى يكفل القضاء المبرم على كل هجوم تقرير مكرم عبيد، ولكن مكرم عبيد باشا كان يمارس بلا أدنى حياء هذا الاختزال فى نصوص عثمان محرم وغيره من زملائه الوفديين السابقين.

(٣) يبدأ تقرير مكرم عبيد هنا فى الكشف عن وجهه غير المبالى بالحقائق فهو يريد أن يلزم وزارة الأشغال بتوصيات عامين سابقين مع اختلاف الظروف وتنامى مشكلات الحرب، على أن الأدهى من هذا ما نلاحظه من فخره باستعراض حلوله الترقيعية التى لم يجد حرجا فى أن يباهى بها بعد سطرين.

(٤) هكذا يقترح تقرير مكرم عبيد (الليبرالى القانونى!!) أن تلجأ الحكومة إلى أسلوب قطاع الطرق فتتعاقد مع تاجر أول على سعر، فإذا لم يوف التاجر بالبضاعة لجأت الحكومة نفسها على حد اقتراح مكرم إلى تاجر ثان فاستولت على بضائعه!! ثم قدرت ما تشاء من السعر! ويرى مكرم بكل بساطة أن الحكومة لم تنفذ حله العبقرى هذا لأن عثمان محرم لم يشأ أن يكون من قطاع الطرق، وهو لهذا يستحق نقد مكرم عبيد والكتاب الأسود و«تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة»!!

بتشباين استوردت مـن التاجرين تريفون وخلقوصى) ومبلغ ٢٧٦٤٦ جـنيها و ٨٤٠ مليما قيمة نفس هـذه الكمية حسب السعر المقـدم من دائرة باسيلى باشا وهو ٧٩٠ ملـيما للقدم المكعب الواحد[١].

ولئن يكن بعض الظن إثم، فأكبر الـظن أن وزارة الأشغال وبعبارة أخرى معالى وزيرها ـ قد أمر بهذه الإجراءات لكى يظفر المسيو تريفون بنصيب الأسد فى هذه المناقصة لأسباب وعوامل تتضح من مناقصة تالية، هى موضوع هذا التقرير، وهى التى كان وسيطها الخواجا عزيز بحرى ورسا عطـاؤها الضخم على محلات تريفون بالـذات، رغم أن الحاجة لم تكن داعية إلـى شراء كميات أخرى مـن الأخشاب لمصالـح وزارة الأشغال بل ولم يكـن موعد طرح المناقصات العمومية لهذا النوع قد حان[٢].

وفيما يلى وقائع المناقصة ـ بل والنقيصة[٣] ـ الأخيرة المشار إليها:

لم يـكتف مـحل تريـفون بالـصفقـة السابقـة، فقد تـخلفـت لديه كـميات أخـرى من الأخشـاب البتـشبايـن من مقـاسات مختـلفة، وكـان من سوء حـظه أن أطوال الأخـشاب المختلفة عنده كانت أقل من أطوال الصفقة السابقة التى كان معظمها يتراوح بين ١٥ و ٢٥ قدما، بينمـا يتراوح أطوال الأخشاب الباقية عنده والـتى يريد أن يبيعها فى صفـقة ثانية من عشرة أقدام فمـا فوق (ص ٥٦ و ١٨٣ من ملف وزارة الأشغال) ـ هذا ومـن ناحية أخرى فان الحكومة قد اشترت ما يكـفيها منذ أشهر قليلة ولم يجر العمل عـلى عقد مناقصتين فى سنة واحدة ـ ولكن محلات تريفون لم يتطرق إليها اليأس، فقد كانت واثقة من نفسها ومن وسيطـها عزيز بحـرى الذى استغل صـلاته بمعالى عـثمان محرم بـاشا فاتفق حـضرته (أى

(١) كأنما يريد مكـرم عبيد أن يورط نفسه أو أن يوحى لـنا أنه على علاقة بدائرة باسـيلى باشا ، أو أن أمر هذه الدائـرة بالذات يهمه إلـى حد أن يشير إلى مـا يمكن أن يتوفر لـو أن الحكومة اشترت مـنها دون غيرها، مع أن الخشب لم يكن حاضرا فى مخازنها!!

(٢) وهذا نموذج لما يطـلق عليه وصف: «كلام مرسـل» ليـس لمكرم ولجنته الوزارية عليـه أى دليل، ويبـدو بوضوح أنه كان من نوعية المبالغات المستحبة عنـد المصريين، فقد أشار التقرير نفسه فى بدايته إلى أن وزارة الأشغال (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) بعد أن تعرفت حاجات المصالح الحكومية طبقا للنظام المتبع، طرحت فى المناقصة الكميات اللازمة لها من الأخشاب.. إلخ. وهكذا وصلت روح الإسفاف فى الخصومة إلى أن تنسف مصداقية تقرير مكرم عبيد.

(٣) هذه هى الطبيعة الغالبة على أسلوب مكرم عبيد المعتمد بطريقة جوهرية على المحسنات البديعية.

الخواجه عزيز) مع المحلات المذكورة على أن يسعى لدى وزارة الأشغال لشراء هذه الكميات نظير عمولة معينة كما سيتبين من الأوراق فيما بعد.

وقام عزيز بحرى بمهمة الاتصال بوزارة الأشغال، فإذا بمصالح الوزارة تفاجأ بكتاب لا من مدير مصلحة الميكانيكا كالعادة - بل من وكيل الوزارة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢، يسألها فيها سرعة موافاته بأسعار توريد الخشب العزيزى لمقاسات حددها فى كشف أرفقه بكتابه (صفحة ١٧١ و ١٧٢ ملف الأشغال)، وكذلك كتب وكيل الوزارة إلى محلات أسعد باسيلى باشا فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ يسألها نفس السؤال (ص ١٧٤).

ومن عجب أننا لم نجد بالملف أوراقا أو مذكرات أو طلبات من المصالح تطلب بها أخشابا أو تشكو من قلتها.

على أن الوزارة لم تنتظر ردود المصالح ولا إجابة دائرة باسيلى باشا بل أعد وكيل الوزارة إعلانا يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لنشره بالجريدة الرسمية، عن مناقصة توريد كميات من الأخشاب البتشباين، ومما يزيد الأمر عجبا فوق عجب أن مقاسات الأخشاب الواردة بالكشف المعلن عنه هى نفس مقاسات الأخشاب الموجودة بمحلات تريفون...

بيد أن هذا العجب يفسر - وإن لم يبرر - إذا ما كشفنا عن السبب... والسبب أكبر السبب هو تدخل الخواجه عزيز بحرى للوساطة، فى كل مرحلة من مراحل هذه الصفقة، وسنبين فيما يلى الإجراءات الغريبة التى اتخذت مؤيدة بالخطابات الموقع عليها منه أو من الخواجه تريفون، وسنرى أن تاريخ كل خطاب يتفق مع تاريخ كل خطوة خطاها عثمان باشا محرم أو وكيل وزارته أحمد بك راغب - وأن الأسعار التى حددت فى الخطابات تتفق هى أيضا مع الأسعار التى أخذت بها وزارة الأشغال - وأن مقاييس الأخشاب ومقاديرها التى حددت فى الخطابات هى هى التى أخذت بها وزارة الأشغال... وسنرى فوق ما نرى الإشارات الخفية المبهمة إلى اتصالات أقل ما يقال فيها انها مريبة[1].

الخطاب الأول (بتاريخ ٨ نوفمبر) - أى قبل إعلان المناقصة بثلاثة أيام - كتبه عزيز بحرى إلى تريفون يقول فيه إنه قابل وزير الأشغال الذى أفهمه أنه مهتم بالصفقة ولكن الأسعار فاحشة وأنه يجب أن يضع ماء فى نبيذه حتى تصبح الأسعار معقولة... ويقول

(١) ترى هنا نموذجا لبراعة مكرم فى تأليف اتهام (أو صنع تهمة) من أوراق حكومية مرتبة، مع أنه يستحيل عقلا أن تمضى أى أمور على هذا النحو إلا إذا كان صاحب الأقوال «عزيز بحرى» قد رتبها على هذا النحو مع خصوم عثمان محرم وليس مع عثمان محرم نفسه.

عزيز بحرى فى خطابه هذا إن الوزير أعطى تعليمات إلى وكيل الوزارة لعمل مذكرة عن هذا الموضوع وأن الوزارة أرسلت خطابا بتاريخ ٨ نوفمبر إلى دائرة باسيلى باشا[١] تسألها عما لديها من أخشاب... إلخ.... وقد كان هذا الخطاب الصريح فى عبارته بمثابة مفتاح السر.. فانه:

(أولا) يعرض أخشابا من محل تريفون على الوزير فيبدى الوزير اهتماما.

(ثانيا) ليس فى ملف وزارة الأشغال ما يدل على سبق التفكير فى شراء أية كمية من الأخشاب، بل على العكس فإنه يشير إلى مناقصة كبيرة طرحتها مصلحة الميكانيكا فى المناقصة بالنيابة عن جميع مصالح الحكومة واعتمدها وزير الأشغال فى ٥ مايو من نفس السنة، وكانت قيمة المناقصة ٥٧ ألف جنيه وكسور كما ذكرنا، فلم تكن هناك حاجة إذن إلى أخشاب جديدة تشتريها الحكومة... ولكن إذا لم تكن هناك حاجة إلى الشراء فان الخواجة عزيز بحرى يرى أن هناك حاجة ملحة إلى البيع... وقد قاسمه عثمان باشا محرم هذا الرأى ففاوضه فى الأسعار حتى قبل الإعلان عن المناقصة وقبل فتح المظاريف بدليل ما نقله عنه عزيز بحرى فى خطابه من أنه يرى الأسعار عالية وأن على البائع أن يضع ماء فى نبيذه...

(ثالثا) وأقطع من ذلك كله أنه لم تكد تمضى على تاريخ الخطاب ثلاثة أيام حتى صدر من وزارة الأشغال الإعلان عن المناقصة فى ١١ نوفمبر... فكانت سرعة خاطفة فى التقرير وفى التنجيز، تيسيرا لمهمة الخواجه عزيز...! ومما زاد الوزر خطورة فوق خطورة أن مقاييس وأنواع الأخشاب التى أعلن عنها فى المناقصة هى هى بالذات التى عرضها محل تريفون عن طريق عزيز بحرى... فلا مناقصة هناك إذن... بل هو مجرد إجراء لتمكين محل تريفون من بيع الأخشاب الباقية لديه بالكميات والمقاييس التى يريدها ـ بل وسنرى فيما بعد أنه تمكن من البيع بالأسعار التى يريدها...[٢].

فما السر فى هذا الأثر السحرى؟ هل هى مجرد صلة الخواجه عزيز بحرى بعثمان

(١) يأتى ذكر دائرة باسيلى باشا مع أن المنطق يقول إن مصلحة مَنْ يتهمهم مكرم ألا يتصلوا بهذه الدائرة التى تقدم أسعارا أقل من تريفون!!

(٢) يعود تقرير مكرم عبيد إلى الكلام المرسل فلا هو أثبت قائمة تريفون التى يتحدث عنها، ولا هو من ناحية أخرى أثبت أن الوزارة (أو الحكومة) لم تكن بحاجة إلى الأخشاب التى أعلنت عن حاجتها إليها.. وكأنه يطلب إلينا أن نصدقه هو وحده فى هذين الجزئين الغريبين اللذين صنع منهما اتهاما!!

محرم باشا؟ كلا، بل الخطاب نفسه صريح فى الوسيلة السحرية التى استخدمها عزيز بحرى وعبر عنها بلباقة فقال ـ بعد أن أشار إلى مقابلته مع وزير الأشغال وكبار موظفيها.

(لقد اتخذت كل وسائل الحيطة وراعيت menagé كلا من هؤلاء السادة وإنى متأكد أنى بهذه الطريقة يمكننى الوصول إلى غرضى أى إلى السعر الذى أراه مكسبا بل ومغريا)... ولم يكتف الخواجه عزيز بهذه الإشارة العامة إلى (المراعاة) وإلى (الطريقة) بل ختم خطابه بعبارة مفاجئة لم تسبقها مقدّمات ظاهرة فقال:

(وفى الختام أذكركم بأن توصوا سائقكم خريستو بأن يجهز سيارة (فيات) وأن يسعى فى نفس الوقت وبجميع الوسائل للحصول على فردتين كاوتشوك أو على الأقل فردة واحدة بحالة جيدة).

ترى ما سر اهتمام الخواجه عزيز بحرى بسيارة الخواجه تريفون وإصراره على توصية سائقها بإعدادها والحصول بكل الوسائل على فردتين أو على الأقل فردة كاوتش ـ وما صلة السيارة والكاوتش بمناقصة الأخشاب ولماذا يهتم شخص ما هذا الاهتمام الزائد بسيارة غيره فى خطاب يدور حول مناقصات ومقاولات... اللهم إلا إذا كانت (مراعاة) الأصدقاء كمراعاة (هؤلاء السادة فى وزارة الأشغال) من خلق الخواجه عزيز بحرى...

وسنرى فى الخطابات التالية ما هو أفصح، وأفضح...[1].

الخطاب الثانى بتاريخ ١٠ نوفمبر ـ بعد الخطاب السابق بيومين كتب عزيز بحرى إلى الخواجه تريفون يقول:

(مع أن وزارة الأشغال تسلمت عطاءات أقل من عطائنا فهى ترغب فى بحث أسعارنا للوصول إلى اتفاق نهائى معنا).

والمهم قوله أيضا: «وفى هذه الأثناء سأعمل على (توضيب) وكسب هؤلاء السادة Je m'emploirai travailler es messieurs لحملهم على الاقتراب من أسعارنا.. وأرجوك أن تهتم باعداد السيارة فيات والحصول على الاطارين الضروريين!».

حقا أن السيارة «فيات» مع إطاريها الضروريين تكاد تكون سيارة السيارات لأنها فيما

(١) يحس مكرم عبيد بالربط المتعسف بين عبارات مختلفة فى خطاب عزيز بحرى فيلجأ إلى الإحالة على واقعة أخرى وكأنه يريد لصياغة الاتهام أن تتكون من الإيحاءات التى توحى بها صور سينمائية متتابعة يبدعها هو كيفما شاء.

يظهر تساعد على السير بالمناقصة... ومن عجب أن الكلام عن إعدادها يأتى دواما فى نفس الخطاب الذى يشير فيه الخواجه عزيز إلى (توضيب) أو (مراعاة) هؤلاء السادة فى وزارة الأشغال... ولعل الفردتين الكاوتش الضروريتين فى نظر عزيز تمثلان ورقتين ماليتين ضروريتين هما أيضا...

ولكن مالنا والاستنتاج، فالصلة بين السيارات والمال تظهر من حاشية فى نفس الخطاب هذا هو نصها الطريف، ننقله حرفيا فما يلى:

(هل عاين visité أخوك والسواق خريستو سيارة اليونيان بنك ـ ان رأيهما بالضبط فى هذا الموضوع يهمنى كثيرا جدا enormément).

اذن هناك سيارة، وهناك بنك، وهناك رأى يهتم له الخواجه عزيز أكبر الاهتمام، هو رأى شقيق الخواجه نيقولا تريفون (وشريكه فى المحل) فضلا عن رأى السائق المسكين خريستو الذى حشر اسمه للتغطية...

والمهم أن الخطاب تاريخه ١٠ نوفمبر وأن وزارة الأشغال أعلنت عن المناقصة فى اليوم التالى أى فى ١١ نوفمبر وسنرى فى الخطابات التالية ما يزيدنا إيضاحا، ويزيد الفضيحة افتضاحا...[١].

خطاب ١٦ نوفمبر ـ وفى هذا الخطاب يظهر الدور الذى قام به شقيق الخواجه تريفون فاذا هو خاص بالمناقصة لا بالسيارة... ثم يظهر الدور الذى لعبه وزير الأشغال شخصيا وثلاثة من الوزراء...

وفيما يلى النصوص:

(على أثر حديثى التليفونى مع شقيقك ايفانجيلى ذهبت فورا إلى وزارة الأشغال لأدرس مع رؤساء هذه المصلحة بالاتفاق معهم المسألة الهامة الخاصة بمناقصة الأخشاب وغيرها).

إذن سيارة البنك يونيان التى قال عزيز بحرى إنه مهتم أشد الأهتمام برأى شقيق

(١) كما نرى فإن خيال تقرير مكرم عبيد خصب، ولكنه خيال لا ينبنى عليه ادعاء ولا اتهام وإنما يظل النص فى باب الخيال والشائعات والأراجيف كما حدث بالفعل فى هذه القضية وأمثالها، ولكنه مع هذا يكفل على الأقل تشويش الصورة على الوفد وقياداته لمصلحة الملك والإنجليز، وهو الدور الذى لعبه مكرم عبيد باقتدار وربما دون أن يدرى!!

الخواجه تريفون بصـددها ورأيه الصحيح son opinion exacte هذه (العبـارة) هى هى التى استدعت اتصال هذا الشقيق بعزيز بحرى فـى حديث تليفونى ترتب عليه اتصال عزيز بحرى فى دوره بوزارة الأشغال ليبحث معها مسألة المناقصة «وغيرها»...

ولكن بقية الخطاب لا تترك بقية من الشك... واستطرد عزيز بحرى فقال:

«إنى عالجـت الموضوع من جميع نواحيه وقد أصبحت متأكـدا أن لنا أملا عظيـما فى رسو المـناقصـة علينـا عن جـميع الأخـشاب الضـرورية ومقـدارها ٢٢ ألف مـتر مكـعب تقريـبا...[1]. إلى أن قـال «ولهذا الغرض قد اضطررت لأن أدعو للغداء اليوم أربعة وزراء ومدير السكة الحديد، وبعد الغداء تحدثت فى خلوة بشأنك مع وزير الأشغال ولقد أعطى معاليه أوامر صريحة إلى وكيل الوزارة الذى كان حاضرا معنا فى الغداء... ومن هذا ترى أنى لا أضيع الوقت سدى»[*][2].

(*) لأهمية هذه الفقرة ننقل نصها الفرنسى حرفيا كما ورد فى الخطاب[3]:

Acet effet. jái dû inviter aujourd'hui midi quatre Ministres et le Kireeteur des Chemins de Fer. et aprés déjouner j'ai cansé dans l'intimité avee le Ministre des Travaux Publics á votre sujet. Il a donné des crdres formels au Sous-Seerétair d'Etat. qui était présent au déjauner.

Comme vods ie voyez. je ne Perds pas de temps...

والحق أن عزيز بـحرى لصادق... فهو لم يضـيع الوقت ـ وغير الوقـت ـ سدى... فقد أمكنه أن يؤكد أن العطاء بأكمله وبمقاييسـه سيكون له أكبر الحظ من القبول، ولو أنه اضطر لهذا الـغرض أن يدعو أربعة وزراء إلـى الغداء وأن يتحـدّث فى شأن الخواجه تريـفون مع

(١) هذه النقاط... وضعـها مكرم عبيد فى تقريره ليـقفز بها على نص يريد أن يتـجاوزه لأن فى النص ما ينقض الادعاء الذى وصل إليه تقرير مكرم عبيد بخـياله الملتهب، ونحن نرى النص الأول لم يكتمل ولكن مكرم عبيد يقفز ويصور هذه القفزة فى رشاقة ملحوظة بقوله: «إلى أن قال».

(٢) هذا هو طابـع كلام الوسطاء فى كـل زمان ومكان، ولكن مـكرم عبيد يحـمل الأمور ما لا تستـطيع تحمله!!

(٣) وهذه وسيلة أخرى للإيحاء بأدلة بينما هى أدلة عـلى لاشىء!! وكأنما يشكك مكرم فيما ترجمه من قبل، ولكنه فيما يتعلق بهذه العبارة المهمة يوردها بنصها الفرنسى [كذا].

وزير الأشغال فى خلوة خصوصية وعلى أثر هذا الحديث الخاص - والخاص جدا - أعطى الوزير أوامره الصريحة إلى وكيل الوزارة وكان من بين المدعوين!...

وهكذا كانت تباشر الأعمال فى المعهد النحاسى النزيه[1]... وهكذا كان الوزراء يختُلى بهم فى خلوة خاصة فيعطون اثر ذلك أوامرهم الصريحة تحقيقا لمصالح خاصة... إذا لم تكن هذه هى الرشوة بأقذر معانيها - حتى ولو لم يثبت دفع نقود - فماذا تكون؟؟

ومَنْ هم الوزراء الذين دعاهم عزيز بحرى «لهذا الغرض»؟؟ لقد سئل عزيز بحرى عنهم فى المحضر المرفق مع هذا فقال (على ما أذكر حضر عندى فى هذه الوليمة صبرى أبو علم باشا وعثمان محرم باشا ونجيب الهلالى باشا وفؤاد سراج الدين باشا وشاكر باشا مدير السكة الحديد وأظن أن أحمد بك حمزة وزير التموين السابق كان معهم).

هؤلاء هم الوزراء الأربعة الكرام الذين اضطر عزيز بحرى إلى دعوتهم «لهذا الغرض» على حد تعبيره، ويضاف إليهم وكيل الوزارة وهو أحمد بك راغب الذى صدرت إليه الأوامر صريحة بعد الخلوة...

ولكن ليت هذه هى الدعوة الوحيدة، فان عزيز بحرى قد دعا بدل الأربعة خمسة فى ٧ ديسمبر (أى بعد مضى ثلاثة أسابيع على الدعوة الحالية) وسنرى فى خطابه المؤرخ ٧ ديسمبر أنه دعاهم ليستعين بهم على تساهل جديد بصدد صفقة الخشب، ويظهر أن الوزير الخامس كان فى هذه المرة هو أحمد بك حمزه كما قال عزيز بحرى خالطا بين الدعوتين - دعوة الأربعة ودعوة الخمسة[2]...

حقا أنها لفضيحة تجب كل الفضائح... أن يستعين سمسار بأكثر من ثلث مجلس الوزراء على قبول عطاء ضخم من غير طريقه القانونى وهو المناقصة... وإذا ما اجتمع هذا المجلس المجزأ من الوزراء اتخذ له محلا مختارا منزل عزيز بحرى حيث تبحث شؤون الدولة وتعطى الأوامر الصريحة لموظفى الدولة، من أمثال وكيل الأشغال الذى حضر أو استحضر هو أيضا لنفس الغرض...

---

(١) هذه الفقرة تنم عن طبيعة حقد مكرم على النحاس والوفد ووزراء الوفد بعدما أصبح وزيرا سابقا.

(٢) على الرغم من أن مكرم يصف شهادة عزيز بحرى بالخلط ويكتشف هذا الخلط ويكشف عنه، فإنه يقيم عليها كل ادعاءاته، بل إن هذه الشهادة المشوشة والمصنوعة بغير دقة هى مستنده ودليله الوحيد!!

ولقد تبين أن لبعض هؤلاء الوزراء ـ غير عثمان محرم باشا ـ صلة (شغل) مع عزيز بحرى، فقد سألناه فأحضر لنا من مكتبه ملفا خاصا بشراء أطيان لصبرى (بك) أبو علم وكان عزيز بحرى الوسيط المشكور ـ وغير المأجور ـ فى شرائها له، ويشتمل الملف على صورة رسمية من عقد البيع ومنه يتبين أن الأرض مساحتها ٤٦ فدانا و ٨ قراريط و ٦ أسهم بناحية ظهر شورب بمنيا القمح وثمنها ٥١٢٣ جنيها و ٢٠٠ مليم، دفع منها صبرى باشا ٧٥٧ جنيها و ٨٠٣ مليمات والباقى وقدره ٤٣٦٥ جنيها و ٣٩٧ مليما كلها ديون على البائعين تعهد صبرى باشا بسدادها.

فهل من عجب ـ وهذه بعض صلات عزيز بحرى بوزراء العهد ـ أن يرى السبيل أمامه محددا، ومعبدا، كلما أراد الاستعانة على قوانين الحكومة برجال الحكومة.. فإذا ما عزّ الأمر وتفاقمت الأحوال، كان له فى المال غنى عن الرجال(1)...

خطاب رابع بتاريخ ٢١ نوفمبر ـ فى هذا الخطاب أول إشارة صريحة إلى المال... بعد أن أشارت الخطابات السابقة إلى الرجال... وفيه يقول عزيز بحرى للخواجه تريفون إنه يؤيد محادثته التليفونية بشأن تحويل مبلغ ٢٩٧٢ جنيها على البنك التجارى وهو عبارة عن خصم شيك بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه يستحق الدفع فى ٣١ ديسمبر المقبل... «وبما أن هذا الخصم قد احتسب بسعر ٨ ونصف فى المائة وهو مخصص لصديقى (أى صديق عزيز بحرى) فقد فضلت أن أتصرف فى المبلغ من مالى الخاص».

مَنْ هو صديق عزيز بحرى المخصص له هذا المال؟

ثم فى الخطاب ـ فقرة مبهمة من النوع السابق؛ وهذا نصها:

«إنى منتظر منك رسالة بالبريد المستعجل فى موضوع السند نمرة ٢ لكى أحاول أن تقبله المصالح المختصة».

وفى ٢٤ نوفمبر قدّم الخواجه تريفون عطاءه عن توريد أخشاب بتشباين بمبلغ ٣٢٢٨٠

---

(1) يبدو تقرير مكرم عبيد وكأنه يختنق نفسه بالحبل الذى أطاله لنفسه، فهو يفيض فى تصوير صلة عزيز بحرى بوزراء العهد النحاسى على حد تعبيره حتى يصورها علاقة أصدقاء يتناولون الغداء معا ويختلون ببعضهم، ولكنه يجد نفسه مضطرا إلى أن يفسر الجانب المؤثم من هذه العلاقة فلابد له ـ كقانونى ـ أن يثبت ـ حتى فيما هو تصويرى ـ أن نفعا ماديا قد تم، وهو لهذا يتعسف فى العثور على ما يدل على ما يريد إثباته من واقع الخطابات التى تم للضبطية العثور عليها!!

جنيها و ٢٠٠ مليم طبقا للأسعار والمواصفات والكمية التى سبق أن حدّدها عنه الخواجه عزيز بحرى ـ ثم أضاف إلى خطاب العطاء أن لديه كمية أخرى من الخشب المعروف باسم بتشباين نمرة ٢ وأنه مستعد لتوريده إلى وزارة الأشغال بمبلغ ١٢٧٩٨ جنيها.

وفى يوم ٢٨ نوفمبر فتحت المظاريف بمكتب وكيل الأشغال ورسا العطاء على الخواجه تريفون عميل عزيز بحرى... وكانت الأسعار والمقاييس والكميات مطابقة لما تم الاتفاق عليه من قبل... فتحققت بذلك الوعود، والجهود...

خطاب أول ديسمبر ـ المكافأة... هذا الخطاب ليس من عزيز بحرى بل إلى عزيز... وفيه يعترف الخواجه تريفون بخدمات ومتاعب الخواجه عزيز (وتعاونه النشيط جدا) ويعترف له بحق الثلث فى الصفقة أى أن تكون عمولته بواقع عشرة قروش صاغ فى القدم المكعب...

الخطاب الخامس من عزيز بحرى فى ٧ ديسمبر ـ وفى هذا الخطاب المفيد، وعد بالمقابلة، ووعد بالمزيد...

أما المقابلة فهى بين الخواجه تريفون وعثمان محرم باشا نفسه وبالذات... وقد رتبها عزيز بحرى بل رتب الألفاظ التى سيتفوه بها معالى وزير أشغال الحكومة المصرية السابق، وفيما يلى نص عبارة الخطاب:

«إنى سعيد بأن أخبرك أن معالى الوزير عند ما نجتمع به هذا الأسبوع **سيقول لك بنفسه** إن مجهودى الذى بذلته فى إتمام هذه المناقصة قد استحق منه الثناء وأنه يهنئك بأن يكون شريكك **الشخص الوحيد** القدير على الوصول إلى هذه النتيجة المرضية للوزارة ولك...»[1].

وهكذا يرد عثمان محرم الجميل لصديقه عزيز بحرى ... وهكذا يكون تبادل الثناء، وتبادل الأخذ والعطاء، فى أعمال الدولة...

ولكن هناك ما هو أدهى وأنكى ـ بل لعله أشد خطرا من كل ما تقدم...

ذلك أن العطاء رسى على الخواجه تريفون لتوريد أخشاب بمبلغ ٣٤٥٩٣ جنيها وكسور ولكن هناك بقية من الأخشاب بقيت عند تريفون، فلماذا لا يبيعها عزيز بحرى إلى

(١) لا يملك تقرير مكرم عبيد الإجابة ولكنه يملك إثارة الشكوك التى هى فى تصوره أقوى من الإجابة المحددة!

وزارة الأشغال أيضا فيقبض عنها نصيبه من الثمن السخى ويقبض تريفون الباقى... نعم إنه قد يعترض أن وزارة الأشغال قد اشترت كفايتها من الأخشاب وأنه من غير المعقول أن تشترى هى نفسها بعد بضعة أيام قليلة كمية أخرى من الأخشاب لا تحتاج إليها، سيما وأنها قد دفعت حوالى ٣٥ ألف جنيه فى الصفقة الأولى. وقد لا يكون تحت تصرفها من الاعتمادات ما يكفى لشراء الصفقة الثانية...

تلك اعتراضات قد تبدو وجيهة وقد ينظر إليها البعض كعقبات، ولكن هل تقوم عقبات أيا كان نوعها أمام الخواجه عزيز بحرى أو أمام عثمان محرم باشا وحده... فكيف بالأثنين مجتمعين... بل ليسا هما اثنين كما قد يظهر فهناك خمسة وزراء يستعين بهم عزيز بحرى على تذليل الصعاب فى كل صفقة يريد تنفيذها رغم أنف القانون أو اللوائح، وهؤلاء الخمسة الكرام هم الذين اعترف عزيز بحرى بدعوتهم إلى الغداء عنده فى المرة السابقة، وقد رأى أن يدعوهم فى هذه المرة تمهيدا للصفقة اللاحقة، وفيما يلى حرفيا نص ما جاء فى خطابه الحالى، فهو يغنى عن كل تعليق:[1]

(قد دعوت لهذا الغرض خمسة وزراء لتناول الغداء معى للتحدث فى المسائل المالية الحاضرة وبوجه خاص فى مسألتك).

وقد جاءت هذه الجملة بعد قوله، «المهم فى هذه المسألة هو إقناع الوزارة بقبول العطاء بأكمله وأرجو أن تصلك غدا المعلومات المضبوطة والمفيدة»[2].

إذن فالأمر مفضوح، ومهمة هؤلاء الوزراء مفضوحة كذلك[3]، ففى المرة الأولى دعاهم عزيز بحرى ليستعين بهم على قبول العطاء، فلما رسا العطاء بالنسبة للأخشاب المطلوبة وبقيت بقية من الأخشاب أراد أن يبيعها لوزارة الأشغال لم يجد بدا من الاستعانة

---

(١) مثل هذا النص بالتحديد لا يصدر عن وزير فى حالة ارتشاء أو تلقى رشوة، فهو فى حد ذاته كفيل بنقض كل ما أراد التقرير إثباته.

(٢) من الواضح أن تقرير مكرم يقص ويلصق بقصد خبيث، وإلا فما هو الداعى إلى التقديم والتأخير والحذف، ومع هذا فليس فى العبارات ما يدل دلالة واضحة على ما يريد مكرم باشا إثباته.

(٣) ربما يقتضى المنطق أن نفكر على النحو التالى: نفرض أن وزير الأشغال أراد الارتشاء فى شىء من سلطته أن يفعله، فما هى حاجته إلى أن يشرك أربعة وزراء آخرين لا علاقة لهم بالموضوع فى هذه الرشوة!! يدلنا هذا على أن مكرم كان معنيا بتجريح الجماعة ضمن تجريحه الفرد، مع أن الأمر لا يستقيم مع بعضه!

بالوزراء المحترمين فدعاهم لهذا الغرض مرة ثانية! وسنرى أن عزيز بحرى وضع ثقته فيمن يستحقون الثقة، وأن الصفقة الثانية قبلت هى أيضا وكلفت الحكومة أكثر من ١٥ ألف جنيه(١).

وأخيرا، فان هذا الخطاب الخطير يحوى فقرة ثالثة خاصة بتسليم الخشب المبيع، وفيها يقول عزيز بحرى إنه قد أمكنه أن ينتزع من أولى الأمر المختصين القبول بقيام المفتش العام بدمنهور محمد بك عيد بهذه المهمة الدقيقة والهامة وأن التعليمات الضرورية سترسل إليه قريبا ـ ثم يضيف عزيز إلى ذلك ما يأتى:

(ومن هذه الناحية يمكنك أيضا أن تكون راضيا مطمئنا فان هذا الموظف الكبير سيبذل أقصى جهده لتسهيل مهمة الاستلام لتتم فى أقرب وقت ممكن).

وبهذا اختتم هذا الخطاب، ويليه خطابات أخرى لا تقل إن لم تزد عنه خطورة، نلخصها فيما يلى:

الخطاب السادس بتاريخ ١٠ ديسمبر ـ وفى هذا الخطاب نجد عزيز بحرى متدخلا لا فى المناقصة فحسب بل فى الاعتماد أيضا... فهو يقول حرفيا:

(لقد اشتغلت طوال الصباح للوصول إلى بيع بقية الخشب الباقية من عطاء ٢٨ نوفمبر، ولحسن الحظ قد أقنعت معالى الوزير بأن يطلب الاعتماد الضرورى لشراء هذه الكمية الباقية... وسأسافر غدا مع الوزير وأرجع غدا بعد الظهر).

حقا إن الفضيحة قد تعدّت كل الحدود.. فقد نفهم أن ينجح عزيز فى اقناع الوزير بقبول الصفقة الإضافية ـ ولو أن فى هذا النجاح وحده كل المعانى ـ ولكن الذى لا يستسيغه الفهم هو أن ينجح فى إقناع الوزير بطلب اعتماد خاص حيث لا اعتماد... ولكن هذا هو الذى وقع، فان عثمان باشا محرم لما لم يسعفه المال المعتمد لمثل هذه الصفقات اتبع نصيحة صديقه عزيز بحرى فدبر المال اللازم من اعتماد ميزانية تفتيش النيل.

خطاب ١٦ ديسمبرـ ويقول فيه عزيز (إنى سعيد إن كل ما دبرته وتوقعته قد تحقق)... وفى ختام هذا الخطاب عبارة غريبة هذه ترجمتها:

(١) من المفهوم أن الرشوة تمثل جزءا من المكاسب التى تحققت بسبب الصفقة، فانظر إلى مقدار الرشوة التى تستحق عن صفقة قيمتها ١٥ ألف جنيه، وصفقة أخرى سابقة [هى الأولى] قيمتها أقل من ٣٥ ألف جنيه كم تكون، وكم يكن نصيب كل وزير من الوزراء الخمسة منها؟! ولكن مكرم فى شغل شاغل عن المنطق.

(إلحاقا لمحادثتى معكم أمس بشأن الورقتين الماليتين أخطركم بأن تنبآتى قد تحققت ويحتمل أن ترتفع البحيرة ومصر الجديدة ارتفاعا آخر فلا تفوتوا هذه الفرصة واشتروا هاتين الورقتين).

وفى إحدى فقرات هذا الخطاب يقول عزيز وما أخطر ما يقول:

«زارنى أمس المهندس عفت بك ومحمود سرور اللذان كلفهما الوزير باستلام الخشب، ولقد أعددتهما (وضبتهما) هما الإثنان ليكون الاستلام سهلا وسريعا....».

وهكذا يكون التوضيب...

خطاب ٢٢ ديسمبر - وجدنا على أصل هذا الخطاب المرسل إلى الخواجه تريفون عبارة مكتوبة بخط الخواجه عزيز - وليست بالآلة الكاتبة كباقى الخطاب - وفيها يقول:

(أرجوك أن تنتظر غدا مكالمة تليفونية أو زيارة من مصطفى عفت رئيس لجنة استلام الخشب الذى «عملت معه الضرورى» أو أجريت معه ما هو ضرورى...) ومن ناحيتك لا تعمل شيئا مع الآخرين فيما يختص بالاستلام فكن واثقا أن كل شيء سيجرى كما ترضاه تماما).

فما معنى هذا؟؟ مضافا إلى ما جاء فى الخطاب السابق عن توضيب هذا الموظف وغيره؟؟

النتيجة(١)

والنتيجة التعسة لكل هذه الإجراءات التعسة التى لم يسبق لها مثيل فى جرأتها على كل الأنظمة وفى استهتارها بكل مسئولية - النتيجة هى أن عزيز بحرى بالاتفاق مع عثمان محرم باشا - وبمعاونة أربعة من الوزراء هم صبرى أبو علم باشا ونجيب الهلالى باشا وفؤاد سراج الدين باشا وأحمد حمزه بك قد أمكنه أن يحمل خزينة الدولة شراء أخشاب لم تكن الدولة فى حاجة إليها وأن تدفع لها ثمنا هو ٣٤٥٩٣ جنيها و ٥٠٠ مليم - عن الصفقة

(١) بعد كل هذا سنقرأ القصة كما أراد مكرم عبيد أن يصورها على نحو غير معقول لا عقلا ولا منطقا.. وسنرى مدى تهافت تكييفه القانونى للمخالفات التى اكتشفها فى الصفقة!!

الأولى و ١٥٣٢٣ جنيهـا و ٥٠٥ مليمات عن الصفـقة الثانية ـ أى أن مجمـوع المبلغ الذى تكلفته هو ٤٩٩١٧ جنيها و ٥ مليمات وقد ارتكبت فى هذا السبيل الأوزار التالية:

(أولا) لم تتبع الإجراءات القانونية للمناقصات فلم تكلف المصلحة المختصة بالشراء وهى مصلحة الميكانيكا والكهرباء، بل تقرر أن تفتح المظاريف فى مكتب سعادة وكيل الوزارة الذى أحالها إلى مدير عام المشروعات.

(ثانيا) أعلنت الوزارة عن أخشاب بمقاسات معينة قبل أن يصلها بيانات المصالح عن الأصناف اللازمة لها فعلا، بل دون أن تعلم أنها فى حاجة إليها ـ بل وأكثر من ذلك وأدهى، فإن الوزارة كانت تعلم علم اليقين أنها لم تكن فى حاجة إليها لأن المناقصة السنوية عن حاجات المصالح السنوية كانت قد تمت منذ بضعة شهور قليلة ودفع ثمنا لها أكثر من ٥٧ ألف جنيه.

فهى إذن لم تقبل الصفقة التى تمت بصددها الا لأن عزيز بحرى ومن إلى عزيز بحرى كانوا فى حاجة إلى الانتفاع منها... كما هو ثابت من نصوص الخطابات سالفة الذكر.

(ثالثا) لم يكن لدى الوزارة الاعتمادات المالية اللازمة لهذه الصفقة فقرر عثمان محرم باشا تدبير المال اللازم من اعتماد الطوارىء (ص ٢٢٠ من الملف).

والحق إنها لطوارىء...!!

(رابعا) حتى فى هذه الصفقة الأخيرة لم يحترم وزير الأشغال قراره وتوقيعه: فبعد أن اعتمد عطاء تريفون بمبلغ ٣٤٥٩٣ جنيها و ٥٠٠ مليم بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وأخطر التاجر بذلك فعلا، أوحى معاليه إلى مفتش عام المشروعات ـ بعد أن طلب منه عزيز بحرى شراء بقية الأخشاب ـ أن يكتب للوزارة خطابا بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يطلب فيه قبول الكميات الباقية من عطاء تريفون. وفعلا قبل وزير الأشغال هذه الصفقة الثانية ودفع ثمنا لها مبلغا جسيما هو ١٥٣٢٣ جنيها و ٥٠٥ مليمات ولما لم يجد حتى من اعتماد الطوارىء ما يكفى لهذه الصفقة الطارئة، لجأ إلى ميزانية تفتيش النيل لأخذ المبلغ منها، واعتمد معالى الوزير هذه الصفقة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى بعد سبعة أيام من الصفقة الأولى.

(خامسا) اشترت وزارة الأشغال الصفقتين بالأسعار التى حددها عزيز بحرى وهى

أسعار تفوق أسعار تريفون نفسه فى الصفقة الأولى التى تمت منذ بضعة شهور، مع أن مقاسات الأخشاب فى الصفقة الأولى كانت أطول منها فى الصفقة الثانية ـ ورغم ذلك فقد كانت أسعار المناقصة الأخيرة بين ١ جنيه و ٤٠٠ مليم و٢ جنيه و ١٠٠ مليم فى حين أن الصفقة الأولى ذات الأخشاب الأولى كانت تتراوح بين ٩٥٠ مليما و ١ جنيه و ١٠٠ مليم.

فهل سمع أحد بمثل هذه الفوضى فى البيع والشراء..؟؟؟ بحيث يشترى المشترى خشبا من نفس البائع فيدفع عن الصنف الأقل جودة ثمنا أعلى من الثمن الذى دفعه للصنف الأجود ـ وهذا مع أنه ليس فى حاجة إليه أصلا...؟؟[١].

(سادسا) تبين من الرجوع إلى ملفات الوزارة ومن كتاب مفتش قناطر محمد على بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن كميات الأخشاب المستلمة فعلا من محلات تريفون ومكعباتها ٣٠٥٩١ قدما مكعبا لم يصرف منها فى مدى السنتين الأخيرتين سوى ١٨ ألف قدم مكعب وبقيت كميات مقدارها ١٢٦٩١ قدما لم تستعمل...

يؤخذ من هذه الأرقام الرسمية أن عثمان محرم باشا بفضل وساطة عزيز بحرى وما اصطحب هذه الوساطة من وسائل واجراءات، ودعاوات وخلوات، قد أقدم على قبول عطاء بمبلغ جسيم من أخشاب لم تكن الدولة فى حاجة إليها ولا يزال حتى الآن جزء كبير منها باقيا من غير استعمال...[١]

هذه هى الفضيحة التى اشترك فيها من الوزراء خمسة، كان البطلان فيها عثمان محرم باشا والخواجه عزيز بحرى ـ وكانت الأدلة عليها أوراقا ممهورة بامضاء عزيز بحرى نفسه ومؤيدة بظروف الواقعة وتواريخها الثابتة من الملفات الرسمية، فما كان شىء يدبره الوسيط، إلا ويبرمه الوزير، وتدفع ثمنه خزانة الدولة ـ فلهما الغنم كل الغنم، وعليها الغرم كل الغرم... ولو أن فضيحة كهذه وقعت فى أى بلد من البلاد للوثت الحاكم والحكم معا[٢].

مكرم عبيد　　طه السباعى　　عبد الرحمن الطوير　　طه السيد نصر

---

(١) وهذا كلام مرسل أيضاً مع أنه كان في وسع التقرير أن يقدم دليلا عليه من سجلات المخازن.
(٢) هذا هو أقصى ما وصل إليه مكرم فى تصوير أو تكييف هذه المخالفة.

التقرير الثانى [تقرير ٣١]

عن انتفاع عثمان محرم باشا بجرارات مصلحة المجارى العمومية بعزبته وإصلاح جرار مملوك له

يقول التقرير:

أولا. الانتفاع بالجرارات:

١ - اتصل عثمان محرم باشا وزير الأشغال السابق بمدير مصلحة المجارى لإرسال جرارين إلى عزبته لاستعمالهما إذ أن جرارته الخصوصية كانت بالورش الأميرية لإصلاحها.

وقد أرسلت مصلحة المجارى الجرارين إلى عزبة وزير الأشغال السابق، كما أرسلت أذونات الصرف لنقل هذين الجرارين من عهدة مصلحة المجارى الرئيسية إلى عهدة مصلحة الميكانيكا والكهرباء، غير أن هذه المصلحة الأخيرة لم توقع بالاستلام وأشرت بأن هذين الجرارين لم يردا إليهما[(١)].

٢ - قدرت مصلحة المجارى التكاليف بمبلغ ٦٠ جنيها و ٨٠٠ مليم منه ١١ جنيها و ٥٣٠ مليما قيمة أجور عمال وأجرة لورى فى عملية إرجاع الجرارين، ومبلغ ٤٩ جنيها و ٧٧٠ مليما قيمة اصلاح الجرارين بعد إرجاعهما، وهذا التقدير من مصلحة المجارى لا يمثل حقيقة المصاريف فى هذه الحالة، إذ أنه يجب تقدير إيجار لهذين الجرارين على أساس عدد أيام التشغيل وكذلك يضاف على التكاليف نسبة للاستهلاك، كما أنه يجب أن يضاف أيضا قيمة مشال الجرارين فى الذهاب، حيث لم تذكر المصلحة إلا قيمة المشال فى العودة فقط، كذلك لم يتبين ما إذا كانت هذه الأجور تشمل بدل الاجازات وإعانة الغلاء.

٣ - لم يستدل من الأوراق أن الوزير السابق قد دفع المبلغ أو طولب به، بل تبين أن هناك بعض اجراءات اتبعت كخصم مصلحة المجارى على مصلحة الميكانيكا بالمبلغ ورفض الأخيرة قبول الخصم، مما أدّى إلى عدم دفع ما هو مستحق لخزينة الدولة، فضلا عن

(١) يبدو هنا تلاعب فى تقرير مكرم عبيد، والظاهر من النصوص التى يوردها أن هناك موضوعين مختلفين لزوجين مختلفين من الجرارات، وربما أكثر من زوجين، ولكنه قفز هكذا ليصنع جريمه.

أن الخصم على الميكانيكا فى هذه الحالة لا محل له لأن المجارى تعلم أن الجرارين لم يشتغلا فى أعمال الحكومة.

٤ ـ وتكشف هذه الوقائع عن استغلال لنفوذ الوظيفة وعبث بواجباتها، غير أنهما استغلال وعبث يتلخصان فى اختلاس المنفعة وهو أمر لم تتناوله نصوص قانون العقوبات فى باب الاختلاس ولا فى باب تجاوز الموظفين حدود وظائفهم[(١)].

ثانيا. إصلاح الجرار:

١ ـ بلغت قيمة إصلاح الجرار الذى يملكه عثمان محرم باشا مبلغ ٧٦٦ جنيها دفع منها معالى المالك مبلغ ٤٥٠ جنيها و ٥٠٠ مليم والباقى وقدره ٣١٥ جنيهيا و ٥٠٠ مليم لم يدفع للآن[(٢)] هذا مخالف لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الذى يقضى بأن يوضع تحت تصرف الجهة القائمة بالعمل المبلغ اللازم للعملية مقدّما، ومخالف أيضا لتعليمات وزير الأشغال السابق[(٣)] الصادرة فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بخصوص إصلاح الآلات الزراعية والتى جاء فيها أنه لا يبدأ فى العمل حتى تدفع القيمة.

إلا أنه يلاحظ أنه قدّم طلب الإصلاح من ناظر زراعة وزير الأشغال السابق فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ ووصلت المعاينة فى ٢٤ نوفمبر سنية ١٩٤٣ وأرسلت لوزير الأشغال السابق (المالك) بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مقايستان إحداهما بمبلغ ٤٥٠ جنيها و٥٠٠ مليم والأخرى بمبلغ ٢٢٦ جنيها و ٣٤٤ مليما[(٤)] ـ والفرق بينهما فى التقدير ناتج

(١) يبدو تقرير لجنة مكرم عبيد وكأنه يتنازل عن إقامة الاتهام بالجريمة بسبب أن قانون العقوبات لم يتناول هذا النوع من الاستغلال فى قانون العقوبات، لا فى باب الاختلاس ولا فى باب تجاوز الموظفين حدود وظائفهم(!!) بيد أن النصوص التى أوردها توحى بأن مقايسة التكاليف لم تحسب إلا لتدفع وخصوصا مع الإشارة إلى فاتورتين: واحدة للتشغيل وأخرى للإصلاح.

(٢) يتضح بمجرد النظر أن هناك خطأ فى الأرقام التى يعرضها تقرير مكرم عبيد فالفارق بين المبلغين ٧٦٦ - ٤٥٠,٥ = ٢١٥,٥٠٠ وليس ٣١٥,٥٠٠، ومن الممكن إرجاع هذا الخطأ إلى الأخطاء المطبعية على الرغم من خلو التقرير الضخم كله من الأخطاء المطبعية، وهذا مما يثير الريبة، كما أن المرء يعجب بمجرد النظر من أن عثمان محرم دفع نصف جنيه بالتحديد فوق مبلغ (مقفول) هو ٤٥٠ جنيه، فلماذا دفعه؟ وقد كان فى وسعه الإغضاء عن دفعه كما فعل فى عشرات الجنيهات لأن مَنْ يدفع مبلغاً تحت الحساب لا يدفع بهذا التفصيل، ولكننا سرعان ما نكتشف فى فقرة تالية طبيعة التلاعب الحسابى والقانونى الذى مارسه تقرير مكرم عبيد.

(٣) هو نفسه عثمان محرم باشا، وهذا معناه أن عثمان محرم كان واعيا لما قد يثيره مكرم عبيد أو غيره فى المستقبل.

(٤) هنا ينكشف بكل وضوح سر التلاعب الذى مارسه مكرم عبيد باشا، فهناك مقايستان معروضتان=

من ثمن أدوات احتياطية تلزم للجرار أثناء إدارته ـ ليختار الأنسب، فاختار سعادته المقايسة الأولى ثم دفع المبلغ فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وبدىء فى العمل فى يناير ١٩٤٤، وبعد الإصلاح وأثناء التجربة تبين للقسم أنه فى حاجة إلى قطع غيار من أحد جرارات مصلحة الأملاك الأميرية المستغنى عنها والتى استولت عليها المصلحة أخيرا بالثمن وتم إصلاح الجرار وسلم لمندوب وزير الأشغال السابق (المالك) فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤، أما المقايسة الختامية التى ارتفعت قيمتها إلى ٧٦٦ جنيها فهى لم توضع إلا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بعد إتمام الإصلاح[١].

مكرم عبيد طه السباعى عبد الرحمن الطوير طه السيد نصر

=كبديلتين، والفرق بينهما يتمثل كما فى الجملة الثالثة مباشرة فى ثمن أدوات احتياطية تلزم للجرار فى أثناء إدارته (أى شيئا من قبيل قطع الغيار). والنص يقول إن سعادته (أى عثمان محرم) قد اختار المقايسة الأولى، ومعنى هذا أنه اختار المقايسة ذات التكلفة الأعلى، ودفع قيمتها كما ذكر مكرم نفسه بالمليم، بل إنه نفذ تعليمات نفسه (كوزير) ودفع المبلغ كما يذكر مكرم نفسه فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ وبعد الإصلاح وفى أثناء التجربة ظهرت الحاجة إلى قطع غيار دبرت وأضيف ثمنها إلى المقايسة النهائية كما هو واضح من كلام التقرير، وبهذا فلم يكن فى مقدور عثمان محرم أن يتوقع هذه الزيادة منذ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣.

(١) هكذا وفى السطر الأخير فقط من التقرير يأتى ذكر ما ينقضه تماما(!!!) ولكن بعد أن يكون التقرير قد أدى دور الفرقعة الإعلامية.

التقرير الثالث [تقرير ٣٢]

استغلال نفوذ لتحقيق مآرب شخصية

(إعادة تركيب كوبرى بنها فى شربين)

يقول التقرير:

اقترح سعادة وزير الأشغال السابق تركيب كوبرى بنها القديم بالقرب من شربين، وزعم لتبرير اقتراحه أن وضع الكوبرى فى هذا الموقع يساعد على تسهيل الهجرة فى حالة الطوارىء المفاجئة... وقدّر لتكاليف النقل والتركيب ٣٠٠٠٠ جنيه، وذلك للتهوين من تكاليف الاقتراح وإساغة قبوله.

ويظهر أن الغرض الحقيقى من هذا الاقتراح هو تسهيل المواصلات بين عزبتى سعادته الواقعة إحداهما فى البر الشرقى، والثانية فى البر الغربى، لأنهما وإن كانتا بعيدتين عن الكوبرى، فمما لا شك فيه أنه يقرّب بينهما[1].

---

(١) لاشك عندى فى أن إنجاز عثمان محرم لكوبرى شربين يظل من أعماله الخالدة على مدى التاريخ، وربما تدلنا على هذا تجربة كوبرى «أبو العلا» المسكين الذى فك وشون منذ سنوات، على أن الفضل يعود لمكرم عبيد (رغم أنه لم يقصد) فى تعريفنا بأن إنجاز هذا الكوبرى العظيم لم يتعد مبلغ ٨٦ ألف جنيه هى تكاليف نقل وتركيب كوبرى بنها القديم، وحتى نعرف قيمة هذا الإنجاز يكفى أن نذكر أن كوبرى شربين الجديد لم يتم إنشاؤه إلا فى نهاية القرن العشرين.. أى بعد أكثر من ستين عاما من تركيب الكوبرى القديم على يد عثمان محرم، وقد تحمل الكوبرى القديم الذى نقله عثمان محرم وركبه بثاقب فكره خدمة ربط شرق الدقهلية بغربها طيلة سبعين عاما،كأنه لم يكلف الموازنة إلا ثلاثة جنيهات فى اليوم الواحد!!

وبهذا المثل الواضح نستطيع أن نفهم كيف أن عثمان محرم كان فى منتهى الذكاء حين كان يرد على الاتهامات فى محكمة الغدر فيقول إنه مستعد لأن يدفع للحكومة ما دفعته المشروعات التى نفذها على أن تسمح له باستثمارها وهو كفيل بتغطية ثمنها فى أسرع فرصة.

ونأتى إلى الجانب الأهم فى الموضوع، وهو ما يتعلق باختيار موقع الكوبرى، فمن الممكن أن يقال أنه كان فى وسع عثمان محرم أن يختار موقعا آخر للكوبرى، والحقيقة أن هذه النقطة بالذات تحتاج قدرا من التوضيح الذى لابد منه، فمسقط رأس المؤلف هو مدينة فارسكور، وقد نشأتُ وأنا أستمع إلى أمانى جماهير فارسكور فى أن يكون لها كوبرى على النيل مثل دمياط وشربين والمنصورة، وكان الكوبرى دائما محل اختبار لقدرة السياسيين المحليين على الإنجاز، وقد فشلوا جميعا فى إقناع=

وقد بلغت التكاليف الفعلية لنقل الكوبرى وتركيبه نحو ٨٦٤٤٣ جنيها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل اقترح سعادته مكافأة الموظفين والعمال على ما بذلوه من مشقة وعناية فى إنجاز مهمتهم بالسرعة التى اقتضاها الأمر... وقد قدّرت المكافأة التى رؤى صرفها إليهم بمبلغ ٩٥٠٠ جنيه.

وقد قرّر معالى وزير الأشغال الحالى العدول عن هذه المكافأة التى لم تجر السوابق بمثلها، لأن الأعمال التى قاموا بها تدخل فى صميم واجباتهم.

مكرم عبيد طه السباعى عبد الرحمن الطوير طه السيد نصر

=الحكومة بأهمية إقامة الكوبرى حتى جاء الكوبرى فى موعده فى عهد الرئيس حسنى مبارك.. وفى صباى استمعت كثيرا إلى حديث مؤكد تبناه أهالى فارسكور عن أن كوبرى شربين كان فى الأصل مخصصا لفارسكور، ولكن إحدى الحكومات نقلته إلى شربين قبل تركيبه فى فارسكور، ولا تزال هذه الفكرة تحظى بالثقة والمصداقية فى أذهان كبار السن الذين استمعوا إليها كحقيقة مؤكدة، وأصبحت عندهم بمثابة إحدى المسلمات، وربما لو أنى لم أمارس الطب والعمل فى السلك الجامعى وعملت بالسياسة المحلية لكنت أحد الذين يرددون هذه القصة، ولكننى اليوم بعد ما أدركت من علم ومعرفة وإحاطة بالتاريخ المعاصر أستطيع أن أؤكد للقراء على حقيقتين فى غاية الأهمية، وسيكون تسجيلى لهاتين الحقيقتين مبعث مفاجأة من أكثر من ناحية.

الحقيقة الأولى أن اختيار عثمان محرم لموقع الكوبرى عند شربين كان هو الاختيار الأصوب، صحيح أن فارسكور كانت - ولازالت - تتمتع بمنزلة معنوية واقتصادية كبيرة،ولكن شربين هى الموقع المتوسط بين دمياط والمنصورة حيث كان يوجد بالفعل كوبريان على النيل، وهكذا فإن التخطيط السليم يقتضى أن يكون موقع الكوبرى متوسطا بين الكوبريين القائمين بالفعل وذلك من باب العدالة فى توزيع الخدمات، ولو أن الكوبرى أقيم فى فارسكور لكان هذا على حساب المنطقة الواقعة بين فارسكور والمنصورة (٥٠كم)، على حين أن فارسكور تبعد عن دمياط (١٥كم) فقط، أما شربين فهى الأقرب إلى منتصف المسافة، وإذاً فلو كنت أنا صاحب القرار فى عهد عثمان محرم لأقمت الكوبرى فى شربين وليس فى مدينتى فارسكور.

ولعل هذا يقودنا إلى الحقيقة الثانية فى هذا الموضوع، وهى الخاصة بمقولة أن عثمان محرم اختار موقع الكوبرى قريبا من عزبتين خاصتين به، وهى الدعوى الخبيثة التى أطلقها تقرير مكرم عبيد وهو يعلم بذكائه أن أحدا لا يدقق فى شىء مادام الأمر معنيا باستغلال النفوذ أو الاتهام به.. ولكن المفاجأة الغريبة فى الموضوع أن عزبتى عثمان محرم اللتين يشير إليهما مكرم عبيد فى عمومية كانتا - وهذا مصدر المفاجأة - تقعان إلى الشمال من موقع كوبرى شربين، ولو أن الكوبرى أقيم فى فارسكور (مثلا) لكان أقرب إليهما، وقد أشار مكرم عبيد نفسه إلى مواقع بعض هذه العزب فى موضع آخر من الكتاب الأسود.

التقرير الرابع [تقرير رقم ٣٣]

إطارات السيارات التى استولى عليها عثمان باشا محرم وزير الأشغال السابق من وزارة الدفاع

يقول التقرير:

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ أرسل عثمان محرم باشا خطابا خاصا إلى وزير الدفاع السابق هذا نصه:

«عزيزى صاحب المعالى حمدى باشا سيف النصر المحترم وزير الدفاع.

تحية واحتراما، تفضلتم فأمرتم باصلاح أتومو بيلى الشفروليه بورش الصيانة نظير دفعى كافة ما يصرف عليه من ثمن أدوات وأجور عمال.

وحيث إن هذا الأوتوموبيل كثيرا ما استعمله أيضا فى أعمالى الحكومية بالمرور بالأرياف، وحيث إن الكاوتش الموجود به بحالته الراهنة لا يؤمن، فأرجو أن تيتفضلوا أيضا بالأمر بصرف خمسة عجلات كاوتش خارجى ومثلها داخلى جديدة له وطبعا أتحمل ثمنها مع الشكر.

مع قبول تحياتى، المخلص

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عثمان محرم

فأشر معالى حمدى سيف النصر باشا على هذا الخطاب بعبارة «يصرف بالثمن» وكان هذا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣.

وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ صرف سلاح الصيانة والمهمات بموجب المستند رقم ٣٣٣ خمسة إطارات خارجية وخمس أنابيب من كاوتش السيارات مقاس ٦٠٠ فى ١٦ وهذه أرقامها:

٩٤١٨٦٩٩ ٩٩٨١٦٩٠ ٩٩٨٩٥٥٠ ٩٩٩٦٥٦٠ ٩٩٨٥١١٥١[1]

(١) يكشف هذا التقرير ـ على عكس ما أراد منه مكرم عبيد ـ عن مدى احترام عثمان محرم للقانون، ومدى وعيه بالفصل بين العام والخاص.. كما يكشف عن مدى ندرة أو أهمية الكاوتش فى ذلك الوقت لدرجة أنه كان يسجل بالرقم المسلسل.

وسلمت هذه الاطارات إلى حضرة محمد محرم افندى الضابط بالجيش وهو نجل وزير الأشغال السابق ووقع بامضائه على المستند بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣.

وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ صرف بموجب المستند رقم ٤٩٣ من سلاح الصيانة والمهمات خمس عجلات كاملة بالكاوتش الداخلى والخارجى والأطواق مقاس ١٦ فى ٦٠٠، ووارد بالمستند أن الصرف بالثمن لحضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا بناء على المحادثة الشفوية بين حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع وبين حضرة صاحب العزة مدير السلاح، والذى استلم الإطارات هذه المرة هو فهمى على سيوفى السائق لسيارات معالى وزير الأشغال.

أما أرقام هذه الإطارات فهى:

٩٩٨٥٧، ٧٦٧٦٨، ٩٧٠٩٣، ٧٢٣٩٦، ٣٦١٣٥٤

وقد تبين من بحث الموضوع فى مصلحة التنظيم أن هذه العجلات الأخيرة ركبت فى إحدى السيارتين الحكومتين التى يستعملهما وزير الأشغال وأن العجلات القديمة أعيدت إلى مخازن التنظيم بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد مضى حوالى ثلاثة أشهر على تسلم الاطارات من وزارة الدفاع.

وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ أرسل سلاح الأسلحة والمهمات لمعالى عثمان محرم باشا شخصيا مطالبة بمبلغ ٤٨ جنيها و ١٢٥ مليما قيمة عجلات الكاوتش التى صرفت بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ (أى الدفعة الثانية) وذلك لأن مستند الصرف كان لمعالى الوزير شخصيا.

وبتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٤ تلقى سلاح الأسلحة والمهمات خطابا من حضرة سكرتير عام وزارة الأشغال يقول فيه إن اذن الصرف الخاص بهذه العجلات قد أرسل لمصلحة التنظيم لقبول الخصم بقيمته على حسابها. ولكن سلاح الأسلحة والمهمات لم يقم بتحرير المطالبة إلا فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ـ وأرسلها إلى وزارة الدفاع بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ (أى بعد إقالة الوزارة السابقة بنحو ١٨ يوما). وألحق هذه المطالبة

(١) إلى هذا الحد وصل التعسف مع عثمان محرم، ولكن الفقرة التالية تنبئنا أنه فى عهد احترام القانون فإن مثل هذا التعسف سرعان ما يزول، رغم المحاولات اللاحقة لإعادة خلط الأوراق، وسترى أن التعسف قد امتد ليشمل ابن عثمان محرم أيضاً.

بخطاب آخر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٤ يقول فيه إنه قد ظهر للسلاح أن هذه العجلات قد صرفت لعربة معالى عثمان محرم باشا الخصوصية وطلب إضافة ١٠٪ إلى الثمن.

وفى هذه الأثناء كانت قد وردت شكوى إلى وزارة الدفاع من حضرة الملازم أول سابقا محمد محرم الذى استقال من خدمة الجيش (وهو نجل معالى محرم باشا) بشأن استحقاقه فى الماهية والمرتبات لغاية تاريخ الاستقالة. وكان قد اتصل بعلم الوزارة أن حضرته تسلم إطارات من سلاح الأسلحة والمهمات فحجزت وزارة الدفاع المبالغ المستحقه له واستعلمت من سلاح الأسلحة والمهمات عما إذا كان قد صرف لحضرته إطارات حقيقة وهل حررت مطالبة بذلك وتم تحصيل الثمن.

وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أجاب السلاح بأنه لم يصرف لحضرته أى كاوتش وإنما قام فقط بتسلم الكاوتش الذى كان مطلوبا صرفه لوالده عثمان محرم باشا وهو الكاوتش المحرر عنه المطالبة المشار إليها بعاليه، وهنا خلط السلاح خلطا تاما بين الدفعتين.

وكانت إدارة حسابات الدفاع قد اتصلت تليفونيا بحضرة صاحب العزة مدير سلاح الأسلحة والمهمات للإفادة عن اسم الموقع بالاستلام على إذن الصرف الخاص بالكاوتش المنصرف لعثمان محرم باشا فأفاد بأن المتسلم هو فهمى على سيوفى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وهذا يخالف ما قرره السلاح كتابة قبل الآن من أن المستلم هو نجل الوزير السابق.

ولما فطنت إدارة السلاح والمهمات إلى هذا التناقض والخلط أرسلت خطابا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٥ تقول فيه إن الكاوتش المنصرف بالمستند رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ لعثمان محرم باشا تسليم نجله لم يعمل عنه مطالبة.

ولما عرض الأمر على سعادة وكيل الدفاع أمر بأن يخصم بقيمة المطالبة الخاصة بالدفعة الثانية على مصلحة التنظيم، أما الكاوتش الذى استلمه ابن الوزير السابق فسيرسل خطاب عنه للمهمات لمطالبة سعادته حسب التسعيرة والمصاريف.

وفعلا أرسلت مطالبة لعثمان محرم باشا فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ على أساس التسعيرة الرسمية وقت الصرف مضافا إليها ١٠٪ مصاريف مكتبية.

وبما لا نـزاع فيه أن الإطارات الـتى استلـمها وزير الأشـغال السابـق إنما طلبـها بصفـته الشخصية لاستعمالها فى سيارته الخاصة ويلتـزم بدفع ثمنها إذ يعتبر مسئولا مدنياً عن تلك القيمة ولا مـحل لأن يتأخر الوزير السابـق عن دفع هذا الثمن من تـاريخ استلام الاطارات فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلـى أن اضطرت وزارة الدفاع لمطالبته بالقيمـة فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٥[1].

مكرم عبيد　　طه السباعى　　عبد الرحمن الطوير　　طه السيد نصر

---

(١) هذه ملحوظة فى هـامش التقرير أثبتها مكرم عـبيد بتوقيعه هو وحده، وهى تدلـنا على أن الجو العام لهذا العهد لم يكن ليـسمح لأحد حتى وزير المالية (وهو مكرم عبيد نفسـه) أن يتغاضى عن ذكر بقية الحقيقة إذا كان لابد من ذكرها.. وقد اضطر مكرم عبيـد إلى إثبات هذه الحقيقة رغم محاولته الدائبة تغليف ما يرويه بما يدين خصومه!

التقرير الخامس [تقرير رقم ٣٤]

إنشاء عثمان محرم باشا وزير الأشغال السابق مساقى لرى أرض عبد اللطيف بك محرم ابن أخيه

يقول التقرير:

قدّم محمد عبد اللطيف محرم ابن أخى وزير الأشغال السابق بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ طلبا لوزير الأشغال السابق مباشرة - يرجو فيه تمكينه من رى أطيانه البالغ قدرها ٣٢٧ فدانا فى قرية بسنتواى مركز أبى حمص التى اشتراها من مصلحة الأملاك استبدالا لمعاشه، وقد جرت العادة فى مثل هذه الحالات أن تقدّم الطلبات إلى التفتيش المختص وترفع منه بمذكرات وافية للوزارة للتصرف.

وبمجرد أن تلقى الوزير السابق[١] هذا الطلب كتب مذكرة لإصدار الأمر باعطاء الطالب الفتحات المطلوبة وتمرير المساقى اللازمة لرى الأرض، باعتبار ذلك تأييدا لسياسته التى أعلنها ونادى بها وقررها أمام أعضاء البرلمان من ضرورة إيصال كل أرض بالترع والمصارف على حساب الحكومة[٢].

وبناء على هذا الأمر شرعت وزارة الأشغال العمومية فى إجراءات نزع ملكية أرض قدرها فدان و ١٥ قيراطا من وقف المرحوم حسب بك عبد الله، ونظرا لأن نزع الملكية إنما تقرر للمنفعة العامة وليس للمنفعة الخاصة - فقد أرسل مفتش عام رى الوجه البحرى خطابا إلى وكيل الوزارة يطلب فيه إعادة النظر فكتب الوزير السابق مذكرة شديدة اللهجة إلى وكيل الوزارة يقول فيها بالنص :... «عجبت كيف أن التفتيش العام للرى يطلب من سعادتكم إعادة إبداء الرأى فى موضوع سبق لى أن أعطيت التعليمات الصريحة فى حالة مشابهة لها تماما... لهذا أرجو إعطاء التعليمات لتفاتيش الرى لأن وقتى لا يسمح بتكرار تعليماتى فى كل حالة وأن ما أعطيته من تعليمات يعتبر كمبادىء...»[٣] وطلب أن تنشر هذه التعليمات على كل المهندسين.

(١) هو عثمان محرم نفسه

(٢) هذا هو مكرم عبيد نفسه يشير إلى أن سياسة عثمان محرم كانت واضحة ومعلنة.

(٣) على هذا النحو كان عثمان محرم حاسما وصريحا مع كل البيروقراطيين والمتباطئين، وهو لا=

ولما شرع مندوب الأشغال بالاتفاق مع مندوب المساحة فى تحديد الأرض اللازمة لإنشاء المساقى، تعرض ناظر الوقف على أساس أنه لا يجوز نزع ملكية أرض إلا بموجب مرسوم ملكى وللمنافع العامة وهذه مصلحة شخصية.

ولكن الوزارة لم تعبأ بهذا الاعتراض وأرادت المضى فى التنفيذ بإصدار قرار استيلاء مؤقت على الأرض اللازمة لهذا المشروع، فرفع صاحب الشأن دعوى، واضطرت الوزارة بعد ذلك أن تلجأ إلى قسم قضاياها لإصدار الفتوى القانونية.

وقد جاء فى كتاب قسم القضايا ما يأتى «... إنى أقدر الفكرة العادلة التى أملت على معالى الوزير سياسته وأرى ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها لإمكان تعميم الانتفاع الكامل بمشروعات الرى والصرف التى تنفق عليها الدولة الملايين من ميزانيتها ولا يتحقق نفعها كاملا لجميع مَنْ أقيمت هذه المشروعات لمصلحتهم، على أن الأمر يقتضى وضع المسألة وضعا قانونيا حتى لا يتعارض تنفيذ هذه السياسة الحكيمة مع الأوضاع التشريعية القائمة».

«ولتحقيق هذا الغرض نرى أن تتبع إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يستصدر تشريع يجيز للحكومة أن تنزع ملكية الأراضى اللازمة لإيصال أراضى الأفراد للمصارف والترع الرئيسية.

والطريقة الثانية: وقد تكون أقرب منالا وأيسر فى الإجراءات الموصلة لهذا الغرض، أن تحصر الوزارة المناطق التى أنشئت فيها مشرعات رى أو صرف رئيسية والتى ترى أن المصلحة العامة تقتضى إيصال أراضيها جميعا بهذا المرفق الرئيسى وتستصدر مرسوما أو مراسيم حسب الأحوال باعتبار تحسين الرى أو الصرف فى هذه المناطق من المنافع العامة ونزع ملكية الأراضى اللازمة لتنفيذ شبكة الرى أو الصرف اللازمة لهذا الغرض»[1].

ويقول سعادة المستشار الملكى فى ختام كتابة ما يأتى بالنص:

=يكتفى بلفت النظر إلى الخطأ، ولكنه على حد رواية مكرم الخارجة عن نص تأشيرة عثمان محرم «طلب أن تنشر هذه التعليمات على كل المهندسين»، وهذه فى رأيى المتواضع قمة روح الإنجاز الحقيقى ووضوح الرؤية.

(١) يدلنا هذا التقرير الذى صدر عن قسم القضايا على عظمة ذلك العهد، فالأمور التى تثير نزاعات قانونية قابلة للتكرار ينتبه إليها مبكرا وتعالج على مستوى رفيع من التفكير فى حل تشريعى مبكر وحاسم، ويقترح المستشار الملكى بديلين للاختيار بينهما بديل تشريعى عام هو «الطريقة الأولى»، والثانى بديل تفصيلى تجريبى يقوم على دراسة التفصيلات فى كل المواقع.

«أما الوضع الحالى للتشريع فلا يسمح بنزع ملكية لتمرير مساقى خاصة من غير اتباع الطريق المرسوم فى لائحة الترع والجسور... وما لم تعالج المسائل على الوضع المتقدّم لا أستطيع أن أجد أساسا قانونيا للاستيلاء على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المعروض للرى بالذات»(١).

وبالرغم من هذا سارت وزارة الأشغال فى التنفيذ وأصدرت الأمر للمقاول لإجراء الأعمال اللازمة واستمر صاحب الشأن من ناحيته فى اتخاذ الإجراءات القانونية لمقاضاة الوزارة وحدّد لذلك جلسة يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤٤.

وبتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أرسل معالى وزير الأشغال مذكرة لسعادة وكيلها يقول فيها بعد الديباجة ما يأتى بالنص: «تناقشت مع سعادة المستشار الملكى بحضور سعادتكم عما يقترحه لوضع هذه المسألة الوضع القانونى الذى لا يتعارض مع الأوضاع التشريعية القائمة. وقد تبين لنا أن الإجراءات المتبعة الآن تعتبر سليمة من الوجهة القانونية إذا ما اتخذ حيالها نفس الإجراءات التى تتبع عند تنفيذ الترع والمصارف العمومية باصدار مرسوم باعتبارها من المنافع العامة».

«وبما أن هذه المشروعات هى ذات صفة عامة وأن ما يتخذ من إجراءات لإنشائها سيعقبه صدور مرسوم باعتبارها من المنافع العامة فيكون الوضع القانونى سليما أيضا وقد وافق على ذلك سعادة المستشار».

«ولهذا فانى أرجو من سعادتكم إعطاء التعليمات بالسير فى نزع ملكية الأراضى لإيصال الأراضى المحرومة من الرى والصرف بالترع والمصارف العمومية وأن يعقب إتمام إجراءات الإنشاء استصدار المراسيم باعتبار هذه الوصلات من المنافع العامة»(٢).

وبتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٤ أرسل سعادة المستشار الملكى خطابا لسعادة وكيل وزارة الأشغال يقول فيه: «قد تحدثت إلى معالى الوزير فى هذا الرأى ودوّنت على ملف الوزارة ما فهمته من أن معالى الوزير يأخذ بالشق الثانى من الرأى وهو الخاص بتحسين شبكة الرى

(١) وهذا نموذج واضح للاحترام الواضح للقانون من رجاله.

(٢) هكذا كان عثمان محرم بنفسه يسجل على نفسه مسئوليته القانونية والتنفيذية بعد أن توصل إلى حل قانونى مع المستشار الملكى (هكذا كان اسم مستشار قلم قضايا الحكومة)، وكأنه حريص على أن يعطى فى شجاعة وجسارة وكيل الوزارة المستند الذى يجعله ينطلق فى عمله دون أن يتحمل الوكيل المسئولية، لأن الوزير قد تحملها بنفسه تحريريا، وذلك رغم حضور وكيل الوزارة بنفسه الاجتماع فى مكتب الوزير وسماعه المناقشة والاتفاق مع المستشار الملكى.

والصرف واعتبارها فى منطقة أو مناطق من المنافع العامة وأن ما يصدر من أوامر إن هو إلا تنفيذ تدريجى لمشروع تحسين شبكة الرى أو الصرف على أساس إعداد مرسوم لهذا الغرض».

«ولما كنا قد لاحظنا أن الوزارة تقدم لهذا القسم وتعرض عليه مشروع قرارات استيلاء مؤقت تمهيدا لنزع الملكية فى حالات متفرقة دون أن تضع تحت نظر القسم المشروع الكامل الذى أعدّ لتحسين شبكة الرى أو الصرف. فقد رأيت أن أبين بوضوح أن رأينا لم يتعدل وأن الأمر يقضى ضرورة دراسة وإعداد مشاريع المراسيم التى تواجه تحسين شبكات الرى أو الصرف وإلا استحالت المسألة إلى أوضاع فردية لا يسمح بها التشريع القائم كما أن الأمر يقتضى مواجهة الاعتمادات اللازمة لتنفيذ السياسة على الوضع القانونى الذى أشرنا به سواء فى الميزانية أو بفتح اعتمادات خاصة وكذلك الاعتمادات اللازمة لصيانتها باعتبار أن تنفيذ الشبكة يجعل هذه المصارف والمساقى الفرعية من المنافع العامة التى تتحمل الحكومة أعباءها»(١).

يتضح من البيانات المتقدمة أن وزير الأشغال السابق قد أصدر أمره بنزع ملكية أرض ملك الغير فى سبيل تحقيق منفعة شخصية لابن أخيه عبد اللطيف محرم بك، ولم يعبأ فى تصرفه هذا بالاعتراضات القانونية ولا بمخالفة التشريع القائم. فهو قد خالف قانون نزع الملكية الذى لا يجيز الاستيلاء مؤقتا على أرض الغير إلا للمنافع العامة وخالف أيضا لائحة الترع والجسور التى تشترط بأن تكون الأراضى المطلوب ريها من الأراضى المزروعة بينما أرض ابن الشقيق من الأراضى البور.

وقد قامت وزارة الأشغال بإنشاء هذه المساقى الأربع على حساب الدولة وهو إجراء لا تقره لائحة الترع والجسور التى تنص على أن يدفع صاحب الأرض جميع المصاريف بما فيها ثمن الأراضى التى تمر بها المساقى وتكاليف الإنشاء.

مكرم عبيد   طه السباعى   عبد الرحمن الطوير   طه السيد نصر

---

(١) هكذا يتضح بجلاء أن المستشار الملكى لوزارة الأشغال كان رجلا قانونيا من الطراز الرفيع لم يفته أن ينبه إلى ضرورة تقديم المشروع الكامل،وإلا تحول الأمر إلى حالات فردية على نحو ما أراد تقرير مكرم عبيد بالفعل تصوير الأمر.

التقرير السادس [تقرير رقم ٣٥]

شراء ثلاثة جرارات صفقة غير طبيعية

يقول التقرير:

اشترت وزارة الأشغال العمومية ثلاثة جرارات بطريق الممارسة أحدها بألف جنيه من عبد اللطيف محرم بك (ابن شقيق الوزير السابق) في يوليو سنة ١٩٤٣، واثنين بسعر الواحد ١١٠٤ ج في أغسطس سنة ١٩٤٤.

وقد جاء بمذكرة مصلحة الميكانيكا والكهرباء أن سعادة وزير الأشغال السابق وافق على شراء هذه الجرارات لري بعض جزر بمديرية أسوان(*).

مكرم عبيد | طه السباعي | عبد الرحمن الطوير | طه السيد نصر

(*) هكذا كان مثل هذا الشراء البسيط قابلا لأن يكون محل مؤاخذة في مثل هذا التقرير، وهو ما يدلنا على مدى الفوائد التي يمكن للوطن أن يجنيها من الشفافية والليبرالية، والمأخذ الذي أخذته اللجنة أن الشراء تم بطريقة الممارسة!!

التقرير السابع [تقرير رقم ٣٦]

شراء آلات محلج لا تمت إلى أعمال وزارة الأشغال بصلة

يقول التقرير:

اشترت وزارة الأشغال فى يونيه سنة ١٩٤٤ آلات محلج بمبلغ ١٠٠٩٤ جنيها و ٥٠٠ مليم وقد بحث عن الغرض من شراء هذه الآلات فوجد مشروع خطاب غير موقع عليه موجه من وكيل وزارة الأشغال فى يونيه سنة ١٩٤٤ إلى وكيل وزارة التموين جاء به ما نصه... «ان عائلة ويصا تملك وابوراً للحليج بناحية بنى قرة مركز منفلوط مديرية أسيوط وهى على وشك أن تبيعه وبما أن هذا الوابور يحتوى على كثير من الأدوات والمهمات النافعة للوزارة وهى موضحة بالكشف المرافق لهذا(*). لذلك نرجو التكرم بالتنبيه إلى سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستيلاء على جميع هذه الأدوات والمهمات والإفادة»... وعلى هامش هذا الخطاب إشارة بالحفظ موقعا عليها بامضاء أحمد راغب بك وكيل الوزارة مؤرخة ١٨ يونيه سنة ١٩٤٤ ـ كما وجد بالملف خطاب مؤرخ فى نفس هذا التاريخ من مدير مصلحة الميكانيكا موجها إلى وكيل وزارة الأشغال جاء به أن الثمن الذى قدر لهذه الآلات هو ١٠٠٩٤ جنيها و ٥٠٠ مليم وتحت هذا الخطاب إشارة من وكيل الوزارة نفسه مؤرخة فى ذات التاريخ يرجو فيها من الوزير أن يعتمد الشراء بهذا الثمن وبجانب هذه الإشارة إشارة من الوزير فى التاريخ عينه بالاعتماد.

وفى الملف خطاب آخر من وكيل الوزارة إلى الوزير بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٤٤ يقترح فيه احتساب المبلغ المقدّر للشراء على الاعتماد المدرج بميزانية مصلحة الرى هذا العام وقدره ٥٠,٠٠٠ جنيه تحت بند ١٢/ ٢/ ٤٥ (مشروع الإصلاح والتوسع الزراعى بمركز الدر).

(*) تفضل التقرير بحذف الكشف ولم ينقله ولم يشر إلى ما فيه مع أن جوهر الموضوع أن الوزارة رأت أن هذا الوابور يحتوى على كثير من الأدوات المهمات الناقصة للوزارة (أى ما هو بمثابة قطع غيار).. ولو أن الكشف نشر لاستطعنا الحكم هل لهذه الالات صلة بالوزارة أم لا.. ولكن تقرير لجنة مكرم عبيد اكتفى فحسب بالتشهير.

وتحت هذا الخطاب إشارة بالتاريخ عينه بموافقة الوزير على ذلك ووجوب سرعة استلام الأدوات على أن يدفع الثمن فيما بعد.

ورغما عن أنه يستفاد من الخطابات والإشارات المتقدّم ذكرها وصدورها كلها فى يومين متعاقبين أن الوزارة كانت مستعجلة جدا فى اتمام الصفقة وفى استلام الآلات، فقد عرضت على وزارة الزراعة بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٤ أن ترسل مندوبا إلى المحلة لاختيار الأشياء التى يحتاج إليها محلج سخا، وبعد المعاينة اختارت وزارة الزراعة الأصناف التى يمكن الانتفاع بها فى أعمالها وسألت عن ثمنها فظهر أنها تبلغ ٥٠٠٠ جنيه حسب التقدير الأصلى، وقد وافقت وزارة الأشغال على طلب وزارة الزراعة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤[١] وبقيت باقى الآلات بمخازن مصلحة الميكانيكا بدون استعمال بعد أن بلغت تكاليف نقلها إليها ٢٤٠٥ جنيهات و ٥٠٠ مليم.

مكرم عبيد　　طه السباعى　　عبد الرحمن الطوير　　طه السيد نصر

(١) هكذا ثبت أن آلات المحلج كانت ذات فائدة ولم تلبث أن بيع بعضها.

التقرير الثامن [تقرير رقم ٣٧]
شراء رفاصين وباخرة: صفقتان خاسرتان مريبتان

يقول التقرير:

الصفقة الأولى:

اشترت وزارة الأشغال العمومية فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ رفاصين من شركة مصايد الأسماك بمبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه، فى حين أن مهندسى مصلحة الميكانيكا المختصين قدروا ثمنهما بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه، وذكروا فى تقريرهم أن الرفاصين فى حاجة إلى الإصلاح وأنهما لا يصلحان للعمل فى النيل لزيادة غاطسهما عما يناسبه... وأنه إذا أريد تشغيلهما فى النيل فان ذلك يستوجب فك السدتين وعمل بدن واحد منهما لأحدهما والبحث عن بدن جديد فيما يبدو فقد كان هذا اللفظ يستعمل للدلاته علي مايدل عليه استعمالنا للفظ الإنجليزيBody الآن للآخر، وبالرغم من ذلك اعتمد سعادة الوزير السابق الشراء بمبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه[1]... ومع أن مصلحة الميكانيكا والكهرباء بذلت جهود لإصلاحهما وصرفت مبلغ ٦٠٥١ جنيهات فى هذا السبيل فقد حاول أحدهما القيام برحلة إلى إسنا فلم يستطع بعد أربعة شهور الوصول إلى أبعد من أسيوط، فأعيد إلى القناطر الخيرية واستقر فيها بغير عمل إلى الآن.... أما الثانى فمازال العمل فى إصلاحه مستمرا.

الصفقة الثانية:

اشترت الوزارة فى أبريل سنة ١٩٤٤ الباخرة «مصر» من شركة مصر للملاحة بدون الرجوع إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء لتقدير الثمن... بل اكتفى بالاتفاق عليه بين الشركة والوزير... فلما استلمته المصلحة قدرت ثمنه بمبلغ ١٩٢٠٠ جنيه ولكن الصفقة تمت بالعشرين ألفا[2].

مكرم عبيد   طه السباعى   عبد الرحمن الطوير   طه السيد نصر

(١، ٢) لم يتكرم التقرير بذكر أى بواعث للوزير عثمان محرم على اتخاذه هذا القرار سواء كانت بواعث مؤثمة أو مقدرة!!

التقرير التاسع [تقرير رقم ٣٨]
إسراف فى مال الدولة بلغ حدّ الاستهتار
[إنشاء مساكن للموظفين فى مشروع قناطر إسنا]

يقول التقرير:

رست عملية تقوية قناطر اسنا على المقاول بمبلغ يقل قليلا عن مليونين من الجنيهات، وقدرت المدة اللازمة لاتمام هذا المشروع بسنتين.

وقد بلغت التكاليف المقدرة لإنشاء مساكن الموظفين اللازمين لمباشرة تنفيذ المشروع حوالى نصف مليون جنيه.

وأغرب من ذلك أنه تقدر لتكاليف مساكن ومستشفيين للعمال مبلغ ٥٥٠٠٠٠ جنيه فى حين أن المساكن والمستشفيات اللازمة لهم تدخل فى التزامات المقاول ضمن المليونين اللذين رسا بهما المشروع عليه.

وقد أعادت وزارة الأشغال العمومية النظر فى تكاليف مساكن الموظفين وأمكنها بتعديل بسيط فى المواصفات توفير ١٦٠٠٠٠ جنيه منها.

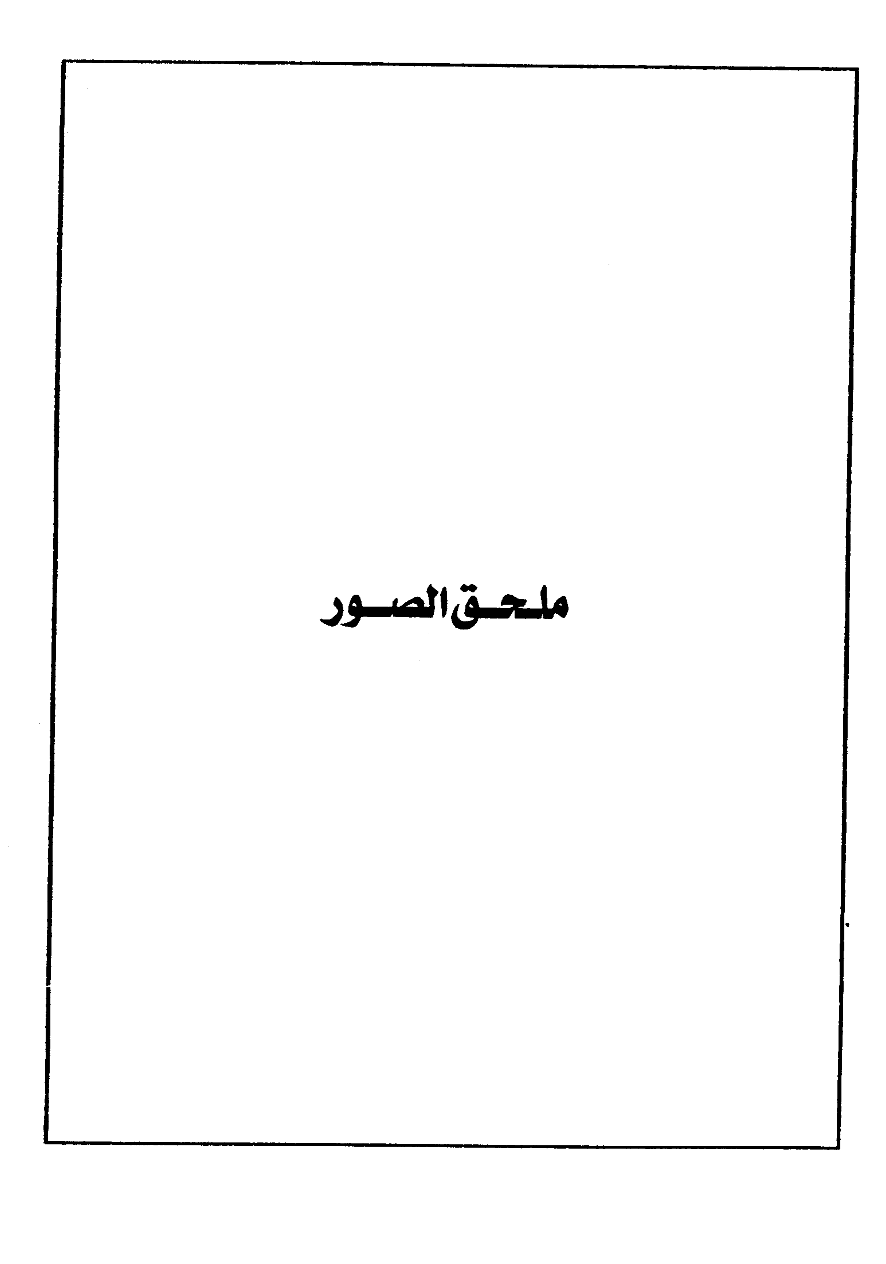
ومن حسن الحظ، أن مساكن العمال والمستشفيين لم يكن قد شرع فيهما بعد، ولذلك تقرر العدول عنها جملة وتوفير مبلغ ٥٥٠٠٠٠ جنيه الذى كان مقدرا لها.

فيكون مجموع ما أمكن توفيره من هذه العملية ٧١٠٠٠٠ جنيه(*).

مكرم عبيد — طه السباعى — عبد الرحمن الطوير — طه السيد نصر

(*) هنا يبلغ تقرير لجنة مكرم عبيد قمة المبالغة فى التعنت، ولكى نبسط الأمر الذى حاول تمريره من خلال التعقيد نذكر قصة زوجين، كان الزوج ينوى شراء فاكهة بخمسة جنيهات فأشارت عليه زوجته بشراء الفاكهة بثلاثة جنيهات فقط ومنت عليه وهما فى السوق بأنها وفرت له جنيهن، ثم أشارت عليه بعدم شراء الفاكهة من الأساس، وبهذا فإنها وفرت له خمسة جنيهات،ولكنها من قبيل المن أشارة إلى أنها وفرت اثنين ثم خمسة فيكون مجموعهما سبعة وهكذا فإنها تزعم أنها وفرت لزوجها سبعة جنيهات!! وهذه هى طريقة حساب مكرم عبيد فى هذا التقرير أما ما هو أخطر من الأرقام فهو أن مكرم يعتبر عدم بناء المساكن والمستشفيات للعاملين توفيراً بينما يعتبرها عثمان محرم جزءا لايتجزأ من المشروع الكبير،وفضلاً عن هذا فإن مكرم لا يمانع فى أن يزعم أنه أمكن بتعديل فى المواصفات توفير ١٦٠ آلف جنية ويصف هذا التعديل بأنه «بسيط».

وفى الغالب فانه لجأ إلى الأسلوب الشائع بعد هذا فى عهد الثورة باختصار عدد الوحدة ومكونات كل وحدة.. إلخ بحيث تصبح المساكن فى النهاية مسخاً ممسوخا له اسم المساكن دون أن ترقى إلى ما كاذ عثمان محرم بطبيعة الإنسانى والحضارى يخطط له.. ولكن هذه هى الديماجوجية.



ملحق الصور



صورة رقم ١: عثمان محرم في شيخوخته (توفي ١٩٦٣).



صورة رقم ٢: رسمية لعثمان محرم باشا.



صورة رقم ٣: عثمان محرم يتجول في كارلزباد Karlzbad حيث تعود زيارتها للاستشفاء.



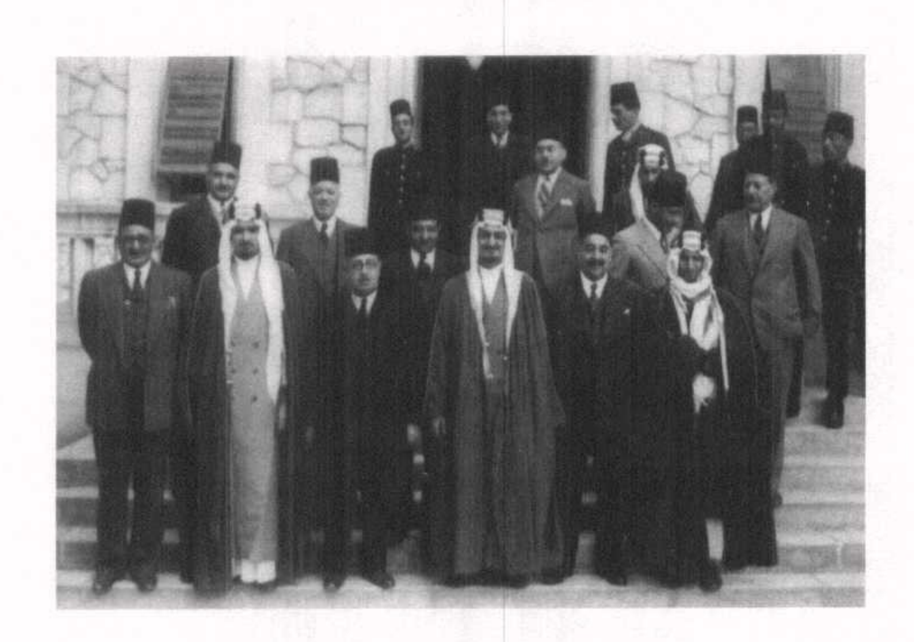
صورة رقم ٤: حديث جانبى على مائدة الطعام فى قصر عابدين
بين الملك فاروق والمهندس عثمان محرم باشا.



صورة رقم ٥: عثمان محرم مع الزعيمة الهندية الكبيرة أنديرا غاندى حين كانت فى شبابها، وقد رافقها فى زيارة للأهرام، ويرى فى الصورة سليم باشا حسن مدير مصلحة الآثار الشهير.



صورة رقم ٦: فى لندن وأمام نصب تذكارى وقف كل من مصطفى النحاس وأحمد ماهر ومكرم عبيد وعثمان محرم.



صورة رقم ٧: عثمان محرم مع وفد سعودى برئاسة الأمير فيصل (الملك فيما بعد) فى صورة تذكارية وقد وقف الرجلان متجاورين فى الصف الأول.



صورة رقم ٨: عثمان محرم مع الوفد السعودى برياسة الأمير فيصل،
ويرى فؤاد سراج الدين واقفاً بجوار عثمان محرم.



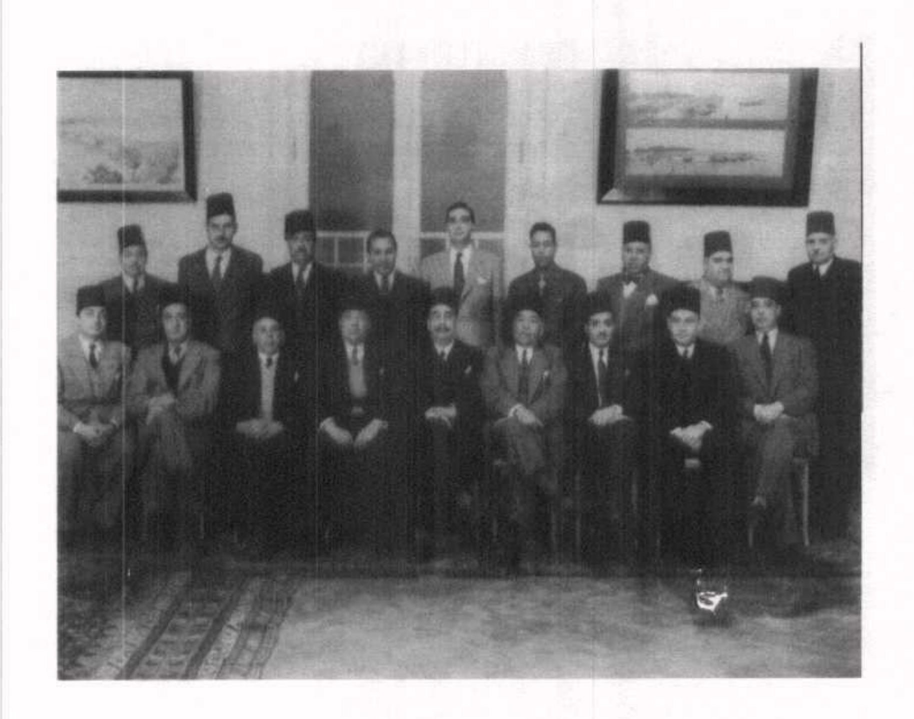
صورة رقم ٩: عثمان محرم مع الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا (الحبشة) أثناء زيارة للامبراطور.



صورة رقم ١٠: عثمان محرم إلى جوار مصطفى النحاس باشا الذى يستمع فى حب إلى حديثه وفى الصورة مجموعة من الشباب. والصورة من مجموعة الأستاذ حسين نصار سكرتير لجنة الوفد بفم الخليج، وقد سجل عليها تاريخ مطلع عام ١٩٤٩.



صورة رقم ١١: وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٢ مع الملك فاروق وقد ظهر النحاس باشا إلى جوار الملك مباشرة على حين لم يحرص عثمان محرم على الوقوف فى مكانه البروتوكولى، ويرى الأمير محمد على توفيق ولى العهد فى ذلك الوقت إلى جوار الملك مباشرة، كما يرى بعض أفراد الأسرة المالكة، وقد وقف فؤاد سراج الدين إلى جوار عثمان محرم، وفى أقصى الصورة يظهر محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية فى هذه الوزارة.



صورة رقم ١٢ : عثمان محرم متوسطا مجلس الإدارة أو مجموعة من كبار المهندسين فى جمعية المهندسين المصرية فى صورة تذكارية.



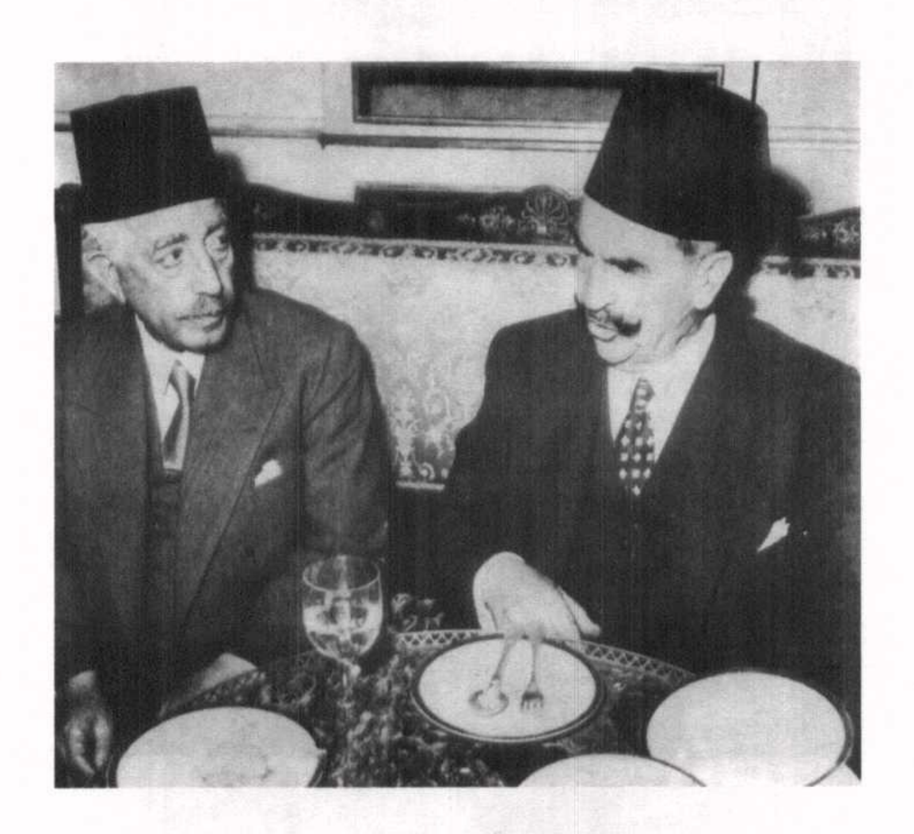
صورة رقم ١٣: عثمان محرم فى لقطة مع الطبيعة التى كان مغرماً بها.



صورة رقم ١٤: عثمان محرم مع المهندس صبرى الكردى وكيل وزارة الأشغال.



صورة رقم ١٥: عثمان محرم يتجول فى كارلزباد، بصحبة زميله مصطفى نصرت وزير الحربية الوفدى.



صورة رقم ١٦: عثمان محرم فى الاحتفال بنشأة جامعة الدول العربية.



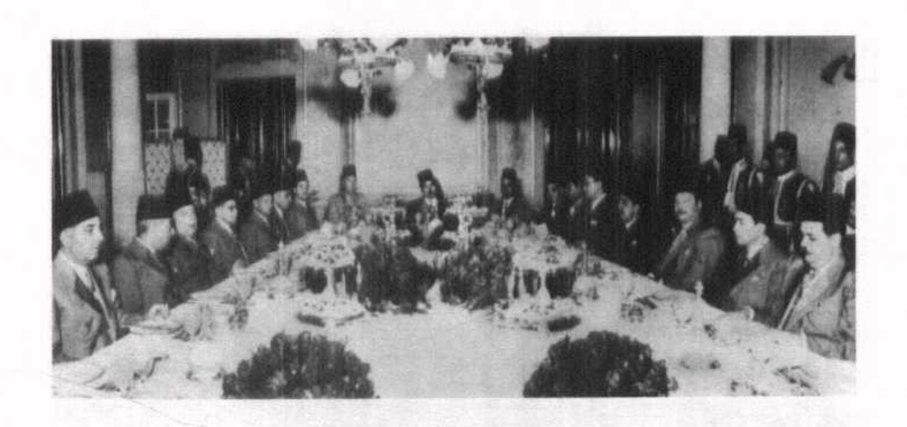
صورة رقم ١٧: مصطفى تمام الدين رضا حفيد عثمان محرم، فى صباه وهو يقف فى قصر جده عثمان محرم مستنداً، وقد ظهرت فى الصورة صورة جده وتمثال الزعيم سعد زغلول.



صورة رقم ١٨: عثمان محرم في جولة في بعض الأراضي الزراعية المستصلحة، وقد اصطحب «شمسية» للوقاية من حرارة الشمس، ويبدو عليه الإعياء بحكم السن، ولكنه فيما يبدو صمم على الاستمرار في جولته، ولهذا جلس يستريح.



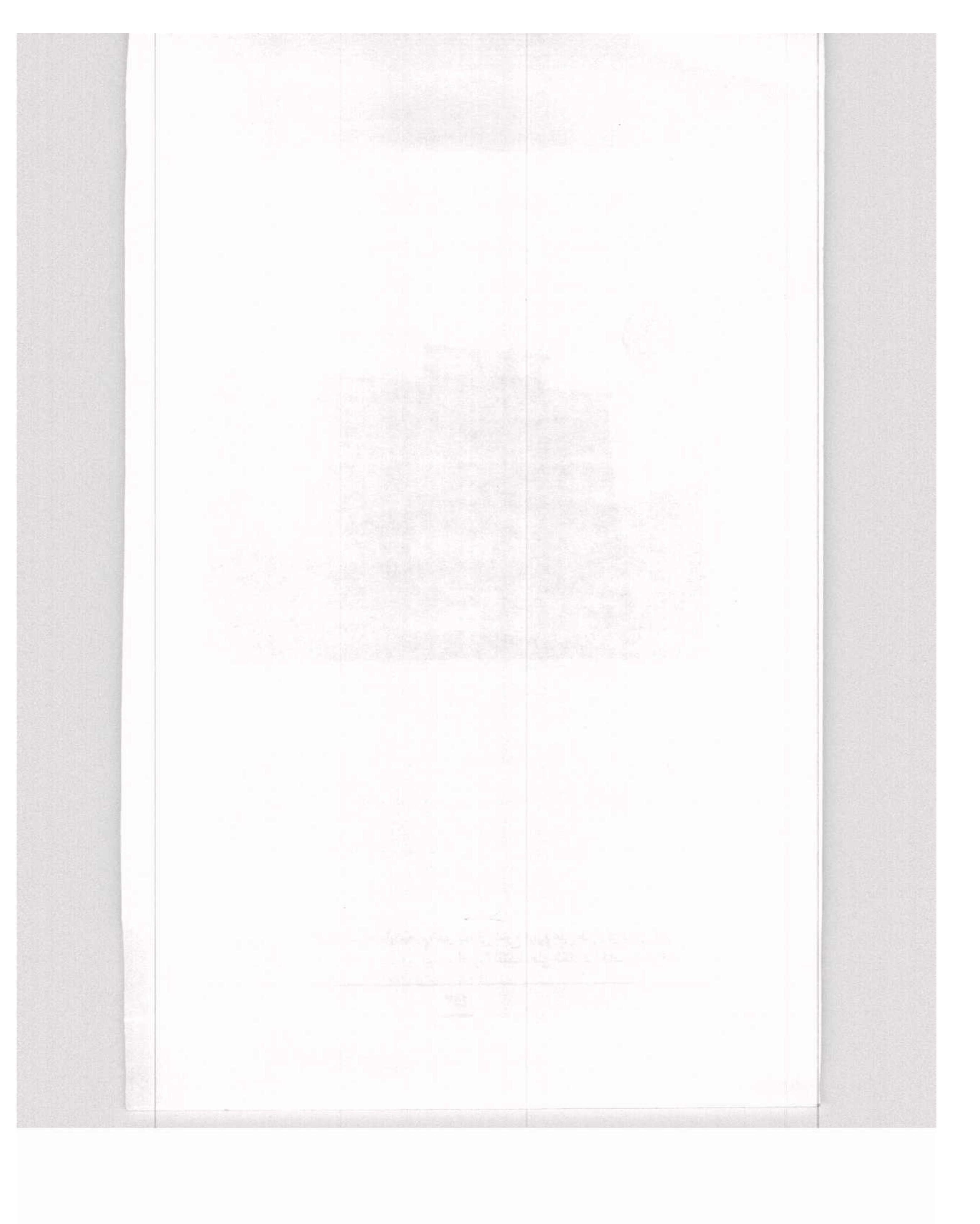
صورة رقم ١٩: عثمان محرم يتفحص بتأمل لفافة من الورق، وقد ظهر أحد الفلاحين كما ظهر في الصورة وكيل وزارة الأشغال صبري الكردي.



صورة رقم ٢٠: عثمان محرم إلى جوار الملك فاروق مباشرة فى أثناء مأدبة الغداء التى أقامها الملك (أغسطس ١٩٤٩) لوزارة حسين سرى الائتلافية وقد جلس حسين سرى فى مواجهة الملك ويرى فؤاد سراج الدين فى طرف الصورة القريب يليه محمود غالب باشا وزير الدولة ثم الملك فاروق ثم عثمان محرم ثم إبراهيم الدسوقى أباظة فالفريق حيدر فالاستاذ محمد الوكيل فأحمد رمزى ثم حسن يوسف وكيل الديوان الملكى الذى نشر هذه الصورة فى مذكراته المعروفة ثم الفريق عمر فتحى كبير الباارون. أما جسين سرى فقد جلس بين على أيوب (السياسى السعدى) وأحمد عبدالغفار (قطب الأحرار الدستوريين).



صورة رقم ٢١: تحول قصر عثمان محرم الذى بناه فى شارع الهرم على طراز فرعونى إلى مقر لشركة تنمية الصناعات الكيمياوية سيد، والصورة للقصر على الكارت الخاص بالشركة.



كتب للمؤلف

□ في التراجم

- الدكتور محمد كامل حسين (جائزة مجمع اللغة العربية) (طبعتان) ١٩٧٨، ٢٠٠٣
- مشرّفة بين الذرة والذروة (جائزة الدولة التشجيعية)(طبعتان) ١٩٨٠ ، ٢٠٠١
- الدكتور أحمد زكى - (طبعتان) ١٩٨٤ ، ٢٠٠٣
- مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل - ١٩٨٤
- صانع النصر: سيرة حياة المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ - ١٩٧٤) - ٢٠٠٤
- سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض - ١٩٨٤
- الدكتور على باشا إبراهيم - ١٩٨٥
- الدكتور سليمان عزمى باشا - ١٩٨٦

- الدكتور نجيب محفوظ باشا ـ ١٩٨٦
- توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية ـ ١٩٨٨
- اسماعيل صدقى باشا ـ ١٩٩٨
- سيد مرعى ـ ١٩٩٩
- يرحمهم الله ـ ١٩٨٤
- مصريون معاصرون ـ ١٩٩٩
- عثمان محرم مهندس الحقبة الليبرالية المصرية [١٩٢٤ ـ ١٩٥٢] ـ ٢٠٠٤

دراسات أدبية ولغوية

- كلمات القرآن التى لانستعملها (طبعتان) ـ ١٩٨٤
- على هوامش الأدب ـ ٢٠٠٣
- أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى(طبعتان) ـ ١٩٩٠
- من بين سطور حياتنا الأدبية ـ ١٩٨٤
- ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة من بين سطور حياتنا الأدبية ـ ٢٠٠٤
- فى ظلال السياسة: نجيب محفوظ الروائى بين المثالية والواقع ـ ٢٠٠٣

دراسات نقدية لكتب السير والمذكرات

- فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين ـ ١٩٩٧
- مذكرات وزراء الثورة ـ ١٩٩٤

- الثورة والحرية: مذكرات المرأة المصرية (طبعتان) ـ ١٩٩٥ ، ٢٠٠٣
- نحو حكم الفرد : مذكرات الضباط الأحرار (طبعتان) ـ ١٩٩٦ ، ٢٠٠٣
- محاكمة ثورة يوليو: مذكرات رجال القانون والقضاء ـ ١٩٩٩
- الأمن القومى لمصر: مذكرات قادة المخابرات والمباحث ـ ١٩٩٩
- من أجل السلام: مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ـ ١٩٩٩
- الطريق إلى النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية (١٩٦٧) ـ ٢٠٠٠
- النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية (١٩٧٣) ـ ٢٠٠٠
- فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية (١٩٦٧ – ١٩٧٢) ـ ٢٠٠٠
- على مشارف الثورة : مذكرات وزراء الملكية (١٩٤٩ – ١٩٥٢) ـ ٢٠٠١
- فى خدمة السلطة : مذكرات الصحفيين ـ ٢٠٠٢

❑ أعمال موسوعية

- القاموس الطبى نوبل [بالاشتراك مع د. محمد عبد اللطيف] ـ ١٩٩٨
- الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء) ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١
- دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث ـ ١٩٨٧
- مجلة الثقافة [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢]: تعريف وفهرسة وتوثيق ـ ١٩٩٣

❑ أدبيات التاريخ المعاصر

- التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ـ ١٩٨٦

- الوزراء (طبعتان) - ١٩٩٥، ١٩٩٧
- المحافظون (طبعتان) - ١٩٩٥
- البنيان الوزارى في مصر [١٨٧٨ - ١٩٩٦] (طبعتان) - ١٩٩٦، ٢٠٠٠
- النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢ - ٢٠٠٠] - ٢٠٠١
- قادة الشرطة في السياسة المصرية [١٩٥٢ - ٢٠٠٢] - ٢٠٠٣
- كيف أصبحوا وزراء .. دراسة في صنع القرار السياسى - ٢٠٠٣

❑ فى الفكر السياسى

- الفلسطينيون ينتصرون أخيراً - ٢٠٠٣
- المسلمون والأمريكان في عصر جديد - ٢٠٠٣

❑ فى الفكر التربوى

- مستقبل الجامعة المصرية - ٢٠٠٠
- آراء حرة في التربية والتعليم - ٢٠٠١
- تكوين العقل العربى : مذكرات المفكرين والتربويين - ٢٠٠٣

❑ فى الشئون العامة

- القاهرة تبحث عن مستقبلها - ٢٠٠٠
- مستقبلنا في مصر: دراسات في الاعلام والبيئة والتنمية (طبعتان) - ١٩٨٥
- الصحة والطب والعلاج في مصر - ١٩٨٧
- التنمية الممكنة : أفكار لمصر من أجل الازدهار - ٢٠٠١

وجدانيات

- أوراق القلب [رسائل وجدانية] - ١٩٩٤
- أوهام الحب [دراسة فى عواطف الأنثى] - ١٩٩٩

من أدب الرحلات

- رحلات شاب مسلم(ثلاث طبعات) - ١٩٨٩ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٣
- شمس الأصيل فى أمريكا (طبعتان) - ١٩٩٤ ، ٢٠٠٣

تحقيق

- يوميات على مصطفى مشرفة (١٩١٨)

فى طب القلب

- أمراض القلب الخلقية الصمامية - ٢٠٠١
- أمراض القلب الخلقية : الثقوب والتحويلات - ٢٠٠١

المحتويات

الباب الثالث:


عربية للطباعة والنشر
٧-١٠ شارع السلام أرض اللواء المهندسين - تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨-٣٢٥١٠٤٣